الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة باتنة 1

كلية اللغة والأدب العربي والفنون

قسم اللغة والأدب العربي

تأصيل اللسانيات العربية عند تمّام حسّان وعبد الرحمن الحاج صالح

دراسة إبستمولوجية في المرجعية والمنهج

أطروحة مقدّمة لنيل شهادة دكتوراه علوم تخصص علوم اللسان العربي

إعداد الطالب

عبد الحليم معزوز

إشراف الأستاذ الدكتور

عز الدين صحراوي

أعضاء لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الدرجة العلمية	المؤسسة	الصفة
سناني سناني	أستاذ التعليم العالي	جامعة باتنة 1	رئيسا
عزالدين صحراوي	أستاذ التعليم العالي	جامعة باتنة 1	مشرفا ومقررا
زغدودة ذياب	أستاذة التعليم العالي	جامعة باتنة 1	عضوا مناقشا
يوسف وسطاني	أستاذ التعليم العالي	جامعة سطيف 2	عضوا مناقشا
عمار ربيح	أستاذ محاضر أ	جامعة بسكرة	عضوا مناقشا
سليم عواريب	أستاذ محاضر أ	المركز الجامعي ميلة	عضوا مناقشا

السنة الجامعية: 1437- 1438هـ/ 2016/ 2017م

بسم الله الرحمن الرحيم

كلمة شكر

بعد حمد الله وشكره أنْ يسّر لي ظروف العمل حتى أتممت مشروع البحث الذي طالما رغبت في خوضه، وإيمانا منّي أنّ من لم يشكر من أحسنوا إليه ما شكر الله، أتوجه بجزيل شكري وكبير عرفاني إلى الأستاذ المشرف على البحث الدكتور عز الدين صحراوي على تفضّله بقبول الإشراف على بحثي وعلى نصائحه وإرشاداته، فله منّي شكر التلميذ البارّ وامتنانه.

والشكر موصول إلى أعضاء لجنة المناقشة لتحمّلهم عناء قراءة البحث وتصحيحه وإثرائه.

كما لا يفوتني أن أتقدّم بجزيل الشكر للأستاذين الصديقين: بن لطرش عاشور، ومعزوز سمير على مساعدتهما الجليلة في ضبط هذا البحث.

مقدمة

مــقدمــة:

عرف الدرس اللساني العربي تطورا كبيرا منذ اتصال الثقافة العربية باللسانيات الحديثة في العالم الغربي عن طريق البعثات العلمية، إذ نشطت عملية التأليف في هذا العلم الحديث قصد التعريف به وبمختلف مدارسه ومناهجه، ثم انتقل هذا النشاط من مجرّد التعريف بهذا العلم وترجمة المؤلفات الغربية التي أسّست له إلى النظر في اللغة العربية بالاعتماد على معطيات اللسانيات، سعيا لجعل البحث في هذه اللغة يتّسم بالعلمية.

وقد اتّجه هذا النظر في اللغة إلى البحث في التراث اللغوي العربي من خلال الموروث اللغوي الذي خلفته ثلة من علماء العربية القدامى– خاصة ما تعلّق منه بالنحو– حيث حاولت الجهود العربية الوصول إلى وضع نظرية جديدة للنحو العربي تساير اللغة العربية في شكلها الحديث وتسعى إلى تيسير النحو، فبرز في هذا المجال عدّة اتجاهات تأثّرت في عمومها بالنظريات اللسانية الغربية، إذ صُنِّفت هذه الجهود في تيّارات تنظر إلى اللغة العربية وفق المبادئ التي بُنيت عليها تلك المدارس الغربية، وأهم هذه الاتجاهات ما يأتي:

1–الاتجاه الوصفي البنوي؛ إذ اتّبع أصحابه طريقة الوصفيين الغربيين في تعاملهم مع النحو التقليدي، فكانت نظرتهم إليه نظرة ناقدة يدعو أصحابه إلى رفض كثير من مقولات النحو العربي خاصة التعليل، واقترح بعضهم بدائل اعتبروها قادرة على وصف اللغة العربية أفضل من مقولات التراث، ويبرز في هذا الاتجاه كلّ من عبد الرحمن أيوب، وتمّام حسّان، وإبراهيم السامرائي.

2–الاتجاه التأصيلي، يسعى أصحاب هذا المنهج إلى تأصيل بعض جوانب النظرية النحوية العربية من خلال مقابلتها بنظيراتها في النظرية اللغوية الحديثة، إذ قد يُقابل النحو العربي مع النظريات الغربية كلّها، أو يكتفي أصحاب هذا الاتجاه

بمقابلة النحو العربي مع نظرية لغوية واحدة كالنحو التوليدي. وأهم من يمثل هذا المنهج التقابلي كلّ من نهاد الموسى، وعبد الرحمن الحاج صالح، وعبد القادر المهيري، وميشال زكريا.

3-الاتجاه التوليدي أو التفسيري؛ وقامت على النظرية التوليدية، ويبرز ضمن هذا الاتجاه كلّ من مازن الوعر، وعبد القادر الفاسي الفهري، وقد تأثرا في منهجهم بهذا بما جاء به نوام تشومسكي ومن التفوا حوله، وبعض المتأخرين ممن طوّروا هذه النظرية كأمثال كاتز، وفودور، وبريزنن.

4-الاتجاه الوظيفي؛ تبرز في هذا المجال أعمال أحمد المتوكل الذي نقل النظرية الوظيفية إلى الثقافة العربية، وحاول إعادة بناء النحو العربي وفق هذا الاتجاه.

5-الاتجاه التوليفي؛ الذي يقوم على خصائص نحو اللغات التوليفية، ويمثل هذا الاتجاه الحديث أحمد الأوراغي من خلال النظرية النسبية.

فكان الهدف من وراء هذه التوجهات هو إعادة وصف اللغة العربية وفق ما يتطلبه العصر الحديث، وإن كانت هذه الاتجاهات لم تقدّم – باتفاق كثير من النقاد– نموذجا جديدا للغة العربية، ولم تزد عن كونها مبادرات غالبا ما تكون فردية، وقاصرة في المجال الإجرائي، فبقيت اقتراحات نظرية مبنية على خلفيات معرفية غربية.

ومع الدور الإيجابي الذي لعبته تلك الجهود اللسانية العربية في التعريف بهذا العلم، وما صاحب ذلك من إسهاماتهم في إعادة قراءة التراث وفق المناهج الحديثة مما ساعد على فهم الكثير من القضايا اللغوية القديمة التي لم تفهم وبقيت مستغلقة على أذهان الباحثين العرب، وكذا ترجمة منتجات اللسانيات في الغرب، إلا أن تلك الجهود لم تخلُ من عيوب جعلت النقّاد يحكمون عليها بالفشل في الوصول إلى الغاية التي تسعى إليها كلّ دراسة علمية للغة؛ فبقيت هذه الإنتاجات اللسانية المتراكمة في عمومها خطابات فكرية لم ترق إلى العلمية، مما أبعدها عن وضع نظرية لغوية عربية جديدة تقف إزاء النظريات الغربية، فتكون عربية الهوية حديثة الطرح تستجيب لروح العصر.

ومما يلاحظ على هذه الجهود العربية أنّ أصحابها يصرّون على أنها تعدّ بدائل للدراسات اللغوية القديمة، وأنها تقف بإزاء الدراسات اللغوية الحديثة كما – سبقت الإشارة إليه– وأكثر من ذلك، فقد ظهرت موجة من الخلاف بين أصحابها حول أيّ منها أصلح لتكون في تلك المرتبة. أدى ذلك إلى بروز موجة من النقد والإقصاء بين هؤلاء الدارسين مما أثّر سلبا على الدراسات اللسانية العربية الحديثة، وجعل من أمر تلقيها مستعصيا حتى على النخبة، إذ اتصفت تلك الجهود بالتباعد والتنافر بينها مما جعلها توصف بالضعف وأصبح راهنها يقلق النقاد المهتمين بالدرس اللساني العربي الحديث.

جاءت هذه الدراسة لإلقاء الضوء على هذا الواقع من خلال التطرق لجهود لسانيين عربيين محدثين هما: تمّام حسّان وعبد الرحمن الحاج صالح، وذلك بالتطرق بالعرض والمناقشة لجهودهما اللسانية ونموذجيهما في دراسة اللغة العربية، وكان ذلك انطلاقا من جملة من الإشكاليات، نلخص أهمها في النقاط الآتية:

- كيف كانت نظرة كل من تمّام حسّان وعبد الرحمن الحاج صالح للموروث اللغوي العربي؟
- ما المقصود بالأصالة عند كل واحد منهما؟
- ما الجديد الذي يحمله المشروع اللساني لكل منهما فيما يخص إعادة وصف اللغة العربية ألسنيا؟
- على أية خلفية مرجعية يستند المشروع اللساني لكل واحد منهما؟
- كيف يمكن تطبيق النظريات اللسانية الغربية على اللغة العربية دون المساس بخصائصها؟
- ما السبيل إلى مقاربة الجهود اللسانية العربية بمختلف اتجاهاتها، وجعلها تعمل متضافرة لخدمة اللغة العربية والرقي بها.
- هل استطاعت هذه الجهود العربية أن تتيح للقارئ العربي فهما ووعيا بالدرس اللساني يتجاوز ما تعرفت عليه الثقافة العربية قبل اتصالها باللسانيات الحديثة.

- هل استطاع كلّ من تمّام حسّان وعبد الرحمن الحاج صالح بنموذجيهما في دراسة اللغة العربية المساهمة في رقي اللغة العربية؟

يروم هذا البحث من خلال النظر في الجهود اللسانية العربية الحديثة إلى تحديد أوجه الأصالة فيها، وتأكيد أحقيتها في أن تقف إزاء النظريات الغربية من حيث التعاطي مع القضايا اللغوية العربية، وإن كانت في منهجها متأثرة بتلك النظريات، لكنها لم تلغ خصوصية اللغة العربية فلم تطوِّع تلك القضايا إلى مقتضيات المناهج الغربية.

فأصالة البحث لا تستوجب السبق في النظر والدراسة للقضايا التي تشكل موضوعه، بل تتوقف على طريقة التناول وعلى النتائج التي تصل إليها، وما تقترحه من إجراءات عملية من أجل الرقي بتلك اللغة، أو اقتراح أوصاف بديلة لما كان في تلك اللغة ممّا يساهم على تيسير بعض ما استغلق على الباحثين في تلك اللغة.

يمكن تصنيف الدوافع التي من أجلها خاض البحث في هذا الموضوع بالذات إلى دوافع ذاتية خاصة بالباحث، وأخرى موضوعية تتصل بالموضوع في حد ذاته؛ فأمّا الدوافع الذاتية فتتمثّل أساسا في ميولاتي المتعلقة بالبحث العلمي، إذ إنها تتوجه إلى ما يمكن الاصطلاح عليه بـ"النقد اللساني"، من خلال مطالعة الإنتاجات اللسانية عند الباحثين العرب ومناقشتها ومحاولة استجوابها وتشريحها، للاستفادة من إيجابياتها والتنبيه بسلبياتها. كما أن لإعجابي بما قدّمه كلّ من تمّام حسّان وعبد الرحمن الحاج صالح الأثر العميق في الخوض في هذا البحث من خلال محاولة المقاربة بين أعمالهما، وإيجاد السبيل للجمع بين إسهاماتهما في الدرس اللساني العربي الحديث، والاستفادة منها دون إقصاء بعضها أو تفضيل بعضها على بعض.

فمثلي في هذا البحث كمثل مهندس معماري يسكن بجوار منطقة سياحية يميزها منظر جبلين غاية في الجمال – والمثل هنا لكلّ من تمّام حسّان وعبد الرحمن الحاج صالح– مما يجعل السيّاح، والمثل للباحثين في الدراسات اللسانية العربية، يتشوّقون للتنزه

فيهما لما لكل من الجبلين من مناظر تتميّز عن الثاني، لكن عدم توفر وسيلة تربط بينهما تجعل أمر التمتع بهما في آن واحد مستحيلا، مما أدّى بهذا المهندس إلى تصميم جسر ينقل السيّاح من الجبل الأول إلى الثاني يسهّل عليهم مهمة الاستمتاع بما يوفّره الجبلان من جمال، وميزة هذا الجسر أنه يوفّر زاوية نظر جديدة تزيد المنظر رونقا وجمالا، وهذا ما حاول البحث أن يصل إليه.

وتتمثل الدوافع الموضوعية في الحاجة إلى متابعة الدراسات اللسانية المتعلقة بالتعريف بالجهود المتميّزة في حقل اللسانية العربية الحديثة، ومحاولة تقييم نشاط التأليف فيها، فهذا البحث يسير على خطى تلك الأعمال التي تأسست لمراجعة حصيلة الإنتاج في اللسانيات العربية، على غرار ما قدّمه كل من حلمي خليل، ومصطفى غلفان، وحافظ إسماعيلي علوي، وغيرهم ممن قاموا بتتبّع الدرس اللساني في الثقافة العربية بالوصف والنقد.

وقد انتظم البحث في ثلاثة فصول زاوجت بين الجوانب النظرية والتطبيقية، وقد سبقتهما هذه المقدّمة وتلتهما خاتمة.

كانت المقدمة مساحة لتقديم نبذة عامة عن الموضوع، وطرح إشكالياته، وبيان الهدف المتوخى من هذه الدراسة، وبنيتها، والمنهج المتبع فيها، ومصادرها، والصعوبات التي واجهت البحث أثناء إنجازه، وجدير بالذكر – واستسمح اللجنة الموقرة– أن تحرير هذه المقدمة قد تزامن ومصاب جلل قد حلّ، وهو انتقال عبد الرحمن الحاج صالح إلى جوار ربّه، فإنا لله وإنّا إليه راجعون، ودعاؤنا أن يتغمد الله روحه الطيبة بالرحمة ويسكنه جنة الفردوس ويجازيه عنّا خير جزاء.

وجاء الفصل الأول الموسوم: "**الإطار الإبستمولوجي للسانيات العربية**"، ليعرض نبذة تاريخية عن نشأة الدراسات اللغوية العربية، وذلك عبر تتبع زمني لمختلف المراحل التي شهدتها دراسة اللغة العربية من مهدها، وكذا تتبع مراحل تطوّرها، وأهم أعلامها من الرعيل الأول إلى المتأخرين من علماء العربية القدامى، وكان التركيز في ذلك على نشأة

النحو والمصطلحات الدالة على الدراسات العربية، حيث كان إبراز مصطلح (العربية) الذي كان يرادف دراسة النحو في بداياته، ثم مناقشة مسألة المدارس النحوية وعددها والأسس التي وفقها يمكن اعتبار المدارس التي جاءت بعد المدرستين البصرية والكوفية بمثابة مدارس مستقلة، أم أنها مجرد آراء انتخابية للآراء التي انفردت بها كل من المدرستين السابقتين. وفيه أيّد البحث الرأي القائل بأن الجهود التي جاءت بعد هاتين المدرستين يمكن أن تعدّ من قبيل المدارس، لكن ركزّ في عرضه على المدرستين البصرية والكوفية. ليصل البحث إلى عرض الجهود العربية الحديثة وكيفية انتقال اللسانيات إلى الثقافة العربية وتلقي الباحثين العرب للدرس اللساني، فتعرض لمختلف المناهج اللسانية العربية الحديثة، وأهم أعلامها، وآرائهم فيما يخص التعامل مع التراث اللغوي العربي وفق تلك المناهج الغربية.

وأُفرد الفصل الثاني الموسوم: **"النظرية اللغوية عند تمّام حسّان بين النقل والتقليد"** ليتطرق لجهود تمّام حسّان اللسانية بالعرض والتحليل والمناقشة لأهم آرائه اللغوية وتبيان المرجعية الفكرية له، ومرتكزات نظريته اللغوية، والبدائل التي جاء بها مشروعه لإعادة قراءة التراث اللغوي العربي وفق المنهج الوصفي الذي اعتمد عليه أساسا في هذا المشروع، متأثرا في ذلك بآراء أستاذه فيرث. وتضمّنت المناقشة تحليل تلك الآراء بالإضافة إلى عرض بعض آراء الدارسين العرب وملاحظاتهم حول محاولة تمّام حسّان ممن أُعجب بآرائه وكذا المنتقدون لها.

أما الفصل الثالث؛ والذي كان عنوانه: **"التفكير اللساني عند عبد الرحمن الحاج صالح بين الأصالة والإبداع"**، فقد تضمن أفكار عبد لرحمن الحاج صالح اللسانية، وإسهاماته في حقل الدراسات اللسانية العربية، وكانت أهم ملاحظات البحث في هذا الصدد أن الفكر اللساني عند عبد الرحمن الحاج صالح مرتكز أساسا على الدراسات اللغوية العربية القديمة، فهي من قبيل إحياء التراث لكن بطريقة خاصة تنبني على التفكير العلمي

الحديث، والاستفادة من المناهج الغربية، خاصة النحو التوليدي التحويلي عند نوام تشومسكي، لكن دون الانسياق تماما خلف تلك النظريات، وتجلى ذلك من خلال النظرية الخليلية الحديثة، فكان هذا الفصل ميدانا لعرض تلك الإسهامات ومناقشتها.

لكن إسهامات عبد الرحمن الحاج صالح لم تقتصر على هذا الإحياء ومحاولة إثبات أصالة الفكر اللغوي العربي في كثير من القضايا التي عالجها، إنما المتتبع لجهوده اللسانية يصادف الكثير من المشاريع التي ترنو إلى الرقي باللغة العربية في وقتنا الحاضر، وذلك من قبيل مشرع الذخيرة اللغوية العربية، وكثير من الآراء الخاصة بتعليم اللغة العربية وسبل الرقي بها، حيث كانت تلك الآراء أيضا مما ناقشه البحث وفصّل فيه.

وكانت الخاتمة مساحة لعرض نتائج البحث، وكان هذا العرض بطريقة خاصة تميّزت بعقد موازنة بين أعمال كلّ من تمّام حسّان وعبد الرحمن الحاج صالح والتي ذُكرت في الفصلين الثاني والثالث على التوالي، وكان الهدف من تلك الموازنة إيجاد فضاء للمقاربة بين الجهود اللسانية لكلّ منهما. واختتم البحث بمجموعة من التوصيات وهي إجراءات عملية أُستنتجت من خلال تتبع الجهود التي ناقشها البحث ولم تتسن الفرصة لطرقها، فجعلها أبوابا مفتوحة لمشاريع مستقبلية ودعوة للباحثين للخوض فيها.

تقتضي طبيعة البحث أن يتراوح فيه بين ثلاثة مناهج؛ أولها المنهج التاريخي الذي يتجلى من خلال التطرق إلى نشأة الدراسات اللغوية العربية، وتتبع مراحل تطورها المختلفة. والثاني هو المنهج الوصفي المستند على آلية التحليل، وذلك عند عرض مختلف القضايا اللسانية عند كل من تمّام حسّان وعبد الرحمن الحاج صالح، والثالث يتمثل في المنهج المقارن وذلك فيما يتعلق بالموازنة بين أعمال تمّام حسّان وعبد الرحمن الحاج صالح.

إن موضوع مراجعة حصيلة اللسانيات العربية الحديثة مجال خصب استهوى الكثير من الباحثين العرب في السنوات الأخيرة، ولعلّ هذا الاتجاه كان من أجل وقفة

تقييمية ونقدية لما أُنتج في حقل الدراسات اللغوية العربية، والاستفادة من جيدها ومحاولة تقويم هناتها للرقي بالكتابة اللسانية العربية الحديثة.

ومن أهم الدراسات التي تذكر في هذا الصدد، والتي تمثّل هذا التوجه:

- العربية وعلم اللغة البنيوي: دراسة في الفكر اللغوي العربي الحديث، لحلمي خليل.
- نشأة الدرس اللساني العربي: دراسة في النشاط اللساني العربي، لفاطمة الهاشمي بكوش.
- اتجاهات الدراسات اللسانية المعاصرة في مصر، لعبد الرحمن حسن العارف.
- اللسانيات العربية الحديثة: دراسة نقدية في المصادر والأسس النظرية والمنهجية لمصطفى غلفان.
- اللسانيات في الثقافة العربية الحديثة: حفريات النشأة والتكوين، لمصطفى غلفان.
- قضايا إبستمولوجية في اللسانيات، لحافظ إسماعيلي علوي وأمحمد الملاخ.
- اللسانيات في الثقافة العربية المعاصرة: دراسة تحليلية نقدية في قضايا التلقي وإشكالاته، لحافظ إسماعيلي علوي.
- التطور الإبستيمولوجي للخطاب اللساني: غموض الأوليات، لجمعان بن عبد الكريم.
- مناهج الدرس النحوي في العالم العربي في القرن العشرين، لعطا محمد موسى.

ومما اطّلعنا عليه من الرسائل الجامعية الجزائرية المهتمة بهذا المجال، تبرز محاولات كلّ من:

- يوسف منصر: الخطاب اللساني المغاربي: أصوله، مفاهيمه، إجراءاته، جامعة باجي مختار، عنابة، 2013م.
- الزايدي بودرامة: النحو الوظيفي والدرس اللغوي العربي: دراسة في نحو الجملة جامعة باتنة1، 2014م.

- عاشور بن لطرش: مقاربات الدارسين العرب المحدثين للنحو العربي: دراسة تحليلية نقدية لأبرز الاتجاهات المنهجية الحديثة في النحو العربي، جامعة باتنة1 2016م.

فقد كانت هذه الدراسات – إلى جانب عدد غير قليل من المقالات العلمية التي خاضت في نفس الموضوع– مراجع هامة استفاد منها البحث في بعض القضايا التي ناقشها، مع أنه يتميز عنها بما يأتي:

- أنه سعى إلى المقاربة بين الجهود اللسانية لكلّ من تمّام حسّان وعبد الرحمن الحاج صالح، ولم يكتف بمجرّد عرض ومناقشة ونقد تلك الجهود منفصل بعضها عن الآخر.
- أنه حاول أن يقدّم نظرة وطريقة جديدتين للاستفادة مما قدّمته الجهود العربية المتميّزة، وذلك بمحاولة استخراج الجوانب العملية منها والبحث عن سبل لتفعيلها قصد الرقي بدراسة اللغة العربية وتعليمها، وجعلها في مصاف اللغات العلمية.
- كما أنه تتبع بدقة المراحل المختلفة التي شهدتها دراسة اللغة العربية في أطوارها المختلفة، مع محاولة تشريح كل مرحلة وتبيان مميزاتها.
- اختيار مدونة البحث؛ فلم يتوسّع البحث ليشمل طائفة كبيرة من الباحثين العرب كما الحال في جميع الدراسات السابقة، بل اقتصرت المدونة على باحثين اثنين يعدّان – باتفاق غالبية النقاد اللسانيين العرب– هرمين في حقل الدراسات اللسانية العربية في المشرق والمغرب العربيين.

لا غرو أن الخوض في الجهود اللسانية العربية الحديثة، من خلال نظرتها إلى التراث اللغوي، يشكل متعة وفسحة علمية لكل باحث لساني، لا سيّما إذا امتزج ذلك مع روح نقدية ونفس تهوى التنقيب عن الدرر النفيسة في حقل الكتابة اللسانية العربية، وإبراز المتميّز منها كما هي الحال بالنسبة إلى تمّام حسّان وعبد الرحمن الحاج صالح، بيد أن

الخوض في مثل هذه المواضيع لا يخلو من الصعوبات، فقد واجه البحث الكثير منها نلخص أهمها في الآتي:

- صعوبة إيجاد نقاط التقارب بين الجهود اللسانية لكلّ من تمّام حسّان وعبد الرحمن الحاج صالح، ويرجع ذلك أساسا إلى اختلاف المرجعية المعرفية لهما، والمنهج الذي سلكه كلّ واحد منهما.
- كثرة الإنتاج العلمي للباحثين من كتب ومقالات، وصعوبة الوصول إليها خاصة ما تعلّق بالمقالات العلمية المنشورة في سنوات قديمة؛ أي في الستينيات والسبعينيات من القرن الماضي.
- صعوبة التعامل مع بعض تلك الإنتاجات والربط بينها لتشعبها، وتذبذبها في بعض المرّات، فأحيانا يتراجع الباحث عن بعض الآراء السابقة، أو يعيد صياغتها بطريقة تختلف عن سابقتها.

وفي الأخير، لا يسعني إلا أن أتقدّم بجزيل الشكر وخالص العرفان للأستاذ: عزالدين صحراوي المشرف على هذا البحث ومتبنيه على تشجيع حماسي للخوض في الموضوع في وقت نصحني غيره بتغييره، والشكر موصول إلى جامعة باتنة التي احتضنتني في مرحلة الدكتوراه، ثم إلى أعضاء لجنة المناقشة على قبولهم مناقشة هذا البحث وتقويم هنّاته.

والله ولي التوفيق.

الفصل الأول

الإطار الإبستمولوجي

للسانيات العربية

توطئة:

تجلّت الأبحاث اللغوية العربية منذ القديم، وحتى الجهود اللغوية الحديثة، انطلاقا من تمركزها على عدة مرجعيات وخلفيات، تعتمد كل منها على ثقافة أصحابها وكذا الغاية التي يسعى كل منهم إلى تحقيقها وإثباتها في حقل الدراسات اللغوية العربية.

فقد ظهر في هذا الصدد جماعات من الدارسين دعا بعضهم إلى ضرورة بعث الجهود اللغوية القديمة، ومواصلة ما بدأه سيبويه وقرناؤه من علماء العربية القدماء، من أجل إثبات الهوية العربية لهذه الأبحاث. ونادى بعضهم الأخر إلى ضرورة التفاعل مع المستجدات التي يشهدها العالم آنذاك، من أجل التقدم في ميدان الدراسات اللغوية، ورأوا أنه من الأجدر النظر إلى اللغة العربية وفق المناهج اللسانية التي ظهرت في الغرب وحاولوا تطويع اللغة العربية لهذه المناهج، بينما سعى آخرون إلى إعادة قراءة وتنظيم مقولات اللغة العربية وفق هذه المناهج الغربية الحديثة مع الاحتفاظ بمقولات الدراسات التراثية.

ومن أجل توخي العلمية في تناول الجهود اللغوية العربية، وتفاديا الوقوع في أخطاء منهجية تجعل البحث يصدق عليه حكم زكي نجيب محمود، عندما لاحظ على الأعمال التي تبحث في اللغة العربية بأنها قد اجتنبت الغاية، فمن يتصفح الجهود العربية التي عُنيت بالتراث العربي يلاحظ أصحابها أحد اثنين:" فإما ناقل لفكر غربي وإما ناشر لفكر عربي قديم. فلا النقل في الحالة الأولى ولا النشر في الحالة الثانية يصنع مفكرا عربيا معاصرا. لأننا في الحالة الأولى سنفقد عنصر « العربي» وفي الحالة الثانية سنفقد عنصر « المعاصرة»"[1] ، على خلاف الفكر الغربي الذي "شق طريقه من المعاصرة إلى

[1] زكي نجيب محمود، تجديد الفكر العربي، دار الشروق، بيروت، القاهرة، ط2، 1973م، ص 254.

الحداثة دون قفز مولّد للقطيعة، ولقد تسنى له ذلك بفضل انصهار المادة والموضوع في تفكير رواده العلمانيين فكان الصراع المنهجي خصيبا إلى حد الطفرة أحيانا"[1] .

لذلك وجب تناول ما قدمه علماء العربية القدامى وفق سياقه ومحاولة إنزاله المنزلة التي يستحقها دون الانحياز له ولا انتقاده بغير علم من أجل الانتقاص من قيمته. ويتأتى ذلك من خلال تتبع المراحل التي عرفتها الجهود اللغوية، وهذا التتبع التاريخي للنشاط اللغوي العربي هو من أجل البناء المنهجي للموضوع قيد الدراسة، فاسترجاع تاريخ الدراسات العربية التراثية "لا يعني البتة العودة إلى الوراء، أو البكاء على الماضي وتمجيده والتعلق به، كما أن هذا لا يعني إلقاء مشاكل الحاضر وهمومه على الماضي في أشكاله المختلفة ومواقفه المتباينة"[2]، وإنما يكون ذلك من أجل ربطه بالحاضر ومحاولة إيجاد "الحلقة المفقودة" في الفكر اللغوي العربي، وربط التراث بالحداثة ليكمل أحدهما الآخر مع التركيز على مميزات العقل العربي في كلتا الفترتين.

1- التفكير اللغوي عند العرب:

ارتبطت نشأة العلوم اللغوية عند العرب بنزول القرآن الكريم، فقد كان هذا المستجد في البيئة العربية دافعا قويا للاهتمام به وإمعان النظر في طيّاته، سيّما أنه جاء جليلا من حيث فصاحة ألفاظه، ومتانة نظم عباراته، فكان معجزا في لفظه ونظمه، خاصة أنه خطاب تحدى به الله عزّ وجلّ قوما أهم ما عُرف عنهم براعتهم اللغوية، وهذا ما جعل

---

[1] عبد السلام المسدي، التفكير اللساني في الحضارة العربية، الدار العربية للكتاب، تونس، ط2، 1986م، ص 11.

[2] حافظ إسماعيلي علوي، اللسانيات في الثقافة العربية المعاصرة دراسة تحليلية نقدية في قضايا التلقي وإشكالاته، دار الكتاب الجديد المتحدة، لبنان، ط1، 2009م، ص 20.

فريقا من العرب القدامى يبحثون في سرّ هذا الإعجاز وخصائص هذه المزية التي يُنعت بها الخطاب الربّاني، ولعل ظهور رسائل تبحث في غريب القرآن خير دليل على ذلك•.

فالمعروف أن منطلق الدراسات اللغوية العربية هو محاولة التخلص من مشكلة "**اللحن**" عند قراءة الآيات القرآنية، فقد انبرى جماعة من العرب لوضع قواعد تقوّم ألسنة العجم الذين انخرطوا في المجتمع العربي بعد انتشار الإسلام من خلال قدومهم إلى البلاد العربية قصد التقرب من مصدر الشريعة الإسلامية، فكانت لعاداتهم النطقية في لغاتهم الأصلية أثر عند تعلمهم اللغة العربية، لكن اللحن لم يقتصر على العجم فقط، بل مسّ أيضا العرب نتيجة اختلاط الألسنة، وينضاف إلى ذلك "الأثر المهم الذي خلّفه الزواج بغير العربيات والذي يمكن اعتباره من أهم الأسباب الآيلة إلى الضعف اللغوي الطارئ والحاصل، بملاحظة الأجيال الجديدة التي نشأت في حجور أمهات فارسيات، أو روميات أو حبشيات، أو غير ذلك لن تتمكن من إحراز الملكة اللغوية التي تمكّنها من نطق الفصحى دون خطأ"[1] مع أن ثلّة من الدارسين يرون أن اللحن في العربية ظهر حتى في الجاهلية "فقد رأى أستاذنا المرحوم كمال إبراهيم أن الذي يدل على اعتبار اللحن واردا في الجاهلية أو أن الزيغ اللساني قد سمي لحنا أن لفظة (اللحن) قد استعملت في الجاهلية ولا يوضع لفظ لغير مدلوله ومسماه. فقد وردت في قول لبيد:

متعود لحن يعيد بكفه قلما على عسب ذبلن وبانِ "[2].

• كان أول كتاب في غريب القرآن لعبد الله بن العباس بن عبد المطلب، الملقب بحبر الأمة وبترجمان القرآن المتوفى سنة 68 هـ، ثم تعددت الكتب التي تحمل عنوان (غريب القرآن) و (غريب الحديث) .

[1] طلال علامة، نشأة النحو العربي في مدرستي البصرة والكوفة، دار الفكر اللبناني، بيروت، ط1، 1992م، ص ص 19- 20.

[2] محمد حسين آل ياسين، الدراسات اللغوية عند العرب إلى نهاية القرن الثالث، دار مكتبة الحياة، لبنان، ط1 1980م ص 32.

غير أننا نلمس إجماعا عند اللغويين بأن اللحن ظهر في صدر الإسلام أو بعده بقليل، ودليل ذلك قول ابن فارس (ت 395هـ):" فأما اللّحْن بسكون الحاء فإمالة الكلام عن جهته الصحيحة في العربية. يقال لَحَن لَحْنا. وهذا عندنا من الكلام المولَّد، لأنَّ اللَّحن مُحْدَث لم يكن في العرب العاربة الذين تكلَّموا بطباعهم السَّليمة"[1].

ومن ثمة ظهرت الجهود اللغوية الأولى؛ فقد أجمعت الدراسات التي أرّخت لنشأة الدرس اللغوي العربي أن أبا الأسود الدؤلي(ت 69هـ) ممن له فضل السبق في هذا المجال، فمن قال :"إن أبا الأسود وضع النحو فقد كان يقصد شيئا من هذا، وهو أنه وضع الأساس بضبط المصحف حتى لا تكون فتحة موضع كسرة، ولا ضمة موضع فتحة، فجاء بعد من أراد أن يفهم النحو على المعنى الدقيق، فاخترع تقسيم الكلمة إلى اسم وفعل وحرف والاسم إلى ظاهر، ومضمر، وغير ظاهر ولا مضمر، وباب التعجب، وباب إن"[2] .

والغاية التي من أجلها اهتم العرب بالنظر في لغتهم- والمتمثلة في معالجة الألسنة من اللحن عند قراءة القرآن الكريم- وإن كانت بسيطة في ظاهرها إلا أنها مهّدت لقيام علوم لغوية كثيرة أنتجتها القريحة العربية في القرون الأولى من الحضارة الإسلامية وجعلت من المسلمين أصحاب علم وفير أفادوا به الحضارات المحيطة بهم في زمانهم وحتى من جاؤوا في الأزمنة التي تلت زمانهم، وجعلت المحدثين حتى من غير العرب يعترفون أنه " إذا استثنينا الصين لا يوجد شعب آخر يحق له الفخار بوفرة كتب علوم لغته، وبشعوره المبكر بحاجته إلى تنسيق مفرداتها حسب أصول وقواعد غير العرب"[3].

---

[1] أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا، معجم مقاييس اللغة، تح: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، دمشق، ج5 1979م مادة (لحن).

[2] أحمد أمين، ضحى الإسلام، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، القاهرة، ج2، 2012م، ص ص 608- 609.

[3] مقدمة معجم فيشر، ص 3. نقلا عن حسين نصّار، المعجم العربي نشأته وتطوره، دار مصر للطباعة، القاهرة، ج1 1956م، ص 1.

وليس أدلّ من ذلك ما يحكى عن الصاحب بن عباد أن بعض الملوك أرسل يسأله القدوم عليه، فأجابه بأنه يحتاج إلى ستين جملا ينقل عليها كتبه التي عنده.

2- المصطلحات الدالة على العلوم اللغوية عند العرب:

ولئن كانت هذه هي البدايات الأولى لعلم النحو، فإن الروايات تختلف في نسبته لأبي الأسود الدؤلي•، لكنها تجمع على أنه من وضع لبناتها الأولى من خلال نقط القرآن الكريم حسب حركات أواخر الكلمات، وهو أول جهد يرصد في دراسة اللغة العربية عامة فقد ارتكزت الدراسات اللغوية العربية على النحو الذي كان المظهر الأول لها.

تجدر الإشارة إلى أنه أُختلف فيما إذا كان أبو الأسود قد وضع قواعد اللغة العربية أم نبّه فقط إليها فكان بذلك قد مهّد للدرس النحوي العربي "وإلى جانب هذا ذهب غير قليل من الباحثين العرب والمستشرقين إلى أن أبا الأسود لم يضع القواعد بل جاء عمله هذا منبها للأذهان إلى وضع تلك القواعد، حيث إن الناس عندما وجدوا لفظة ترفع بحسب النقط تساءلوا عن سبب رفعها أو تنصب تساءلوا عن سبب نصبها وهكذا في الحالات الأخرى، فجرهم هذا إلى معرفة ما يرفع من الألفاظ وما ينصب ويجرّ ويجزم والتمييز بين ذلك، ثم إلى وضع القواعد في هذه المسائل، وعلى رأي هؤلاء إن القواعد وضعت متأخرة عن عهد أبي الأسود. ولكن أكثر الرواة المتقدمين لا يقرون مثل هذا لأنه ليس هناك

• من الدارسين من يضيف إلى جانب أبي الأسود الدؤلي كلا من نصر بن عاصم وعبد الرحمن بن هرمز، ينظر شوقي ضيف، المدارس النحوية، دار المعارف، القاهرة، ط7، 1992م، ص ص 15- 16. كما أن بعض المستشرقين وحتى بعض العرب من أنكر على أبي الأسود وضع النحو سواء منه أو بإيعاز من الإمام علي بن أبي طالب كون العقل العربي لم يصل إلى ذلك القدر من التطور في بداياته ليأتي بتلك التقسيمات للكلم التي اتّسمت بهذا القدر من التطور في بداياته ليأتي بتلك التقسيمات المنطقية للكلم، إنما حصل ذلك بعد تطور العقل العربي وتأثره بالفلسفة والمنطق اليوناني. ينظر: محمد حسين آل ياسين، الدراسات اللغوية عند العرب إلى نهاية القرن الثالث، ص 63. وهناك من ادّعى وجود فرق بين العربية والنحو، وأن أبا الأسود نُسب إليه حقا وضع العربية من خلال نقط المعجم فظن الرواة أنه واضع النحو، وفرق بين العربية والنحو . ينظر: شوقي ضيف، المدارس النحوية، ص 16.

ما يؤيده من سند تاريخي سوى الاجتهاد والحدس والتخمين"[1]. وإلى نسبة القواعد النحوية أو صناعة العربية لأبي الأسود الدؤلي ذهب جمهور الدارسين القدامى والمحدثين.

لعلّ الظروف التي دعت إلى نشأة الدراسات اللغوية العربية والمتمثلة في معالجة مشكلة اللحن هي ما يفسر هذا الزعم؛ "فلقد نشأت دراسة اللغة العربية الفصحى علاجا لظاهرة كان يخشى منها على اللغة وعلى القرآن وهي التي سموها «ذيوع اللحن»"[2]. إلا أن الأكيد أن دراسة اللغة العربية لم تقتصر على النحاة وحدهم، بل اهتم بهذه الدراسة جماعة من الرواة واللغويين والقراء والأصوليين وحتى الفلاسفة فيما بعد، وهو الأمر الذي جعل المصطلحات التي تطلق على هذا العلم تتعدد وتتشعب؛ منها العربية، وعلم العربية والنحو، وعلم اللغة، وفقهها، وعلم اللسان، وهي مصطلحات "تتردد في التراث اللغوي العربي للدلالة على دراسة اللغة العربية أو بعض جوانبها دراسة علمية منظمة وإذا أردنا ترتيب هذه المصطلحات بحسب الظهور، وجدنا أن مصطلح العربية أقدم هذه المصطلحات، يلي ذلك مصطلح اللغة أو متن اللغة، أما مصطلحات علم اللسان وعلم اللغة فلم يظهرا إلا بصورة ضئيلة في كتب تصنيف العلوم وعند بعض المؤلفين في القرون المتأخرة مثل: السيوطي (ت 911هـ)، وطاش كبرى زاده (ت 968هـ)، والفارابي في كتابه إحصاء العلوم"[3]، ولكن لكل مصطلح من المصطلحات المذكورة مجال خاص ويعبر عن فترة بعينها من أطوار تناول اللغة العربية في التراث العربي كما أنها ترتكز على مقومات خاصة.

---

[1] محمد حسين آل ياسين، الدراسات اللغوية عند العرب إلى نهاية القرن الثالث، ص 58.

[2] تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، عالم الكتب، القاهرة، ط3، 1998م، ص 11.

[3] نعمان بوقرة، اللسانيات اتجاهاتها وقضاياها الراهنة، عالم الكتب الحديث، إربد، ط1، 2009م، ص 202.

وعطفا على بدء، فإنه تجدر الإشارة إلى أن مصطلحات العربية وعلم العربية والنحو مترادفات، وتعبر كلها عن النشاط اللغوي المرتبط بدراسة اللغة العربية "دراسة علمية منظمة تقوم على جمع المادة اللغوية واستقرائها وتحليلها من رؤية وصفية ثم استخلاص النتائج وصياغتها في شكل قواعد"[1] ، ولكن المصطلح الأسبق في الظهور هو مصطلح العربية، الذي اقترن فيما بعد بكلمة (علم) عند علماء القرن الثاني للهجرة "على أن مصطلح (النحو) لم يكن معروفا بعد، فإذا أهملنا ورود هذه اللفظة في أخبار أبي الأسود لاحتمال أن تكون مما دخل بعد استقرار المصطلح، فلا نجد غير (العربية) ويراد بها النحو ومصطلح (الكلام) ومصطلح (الإعراب). أما (النحو) فلم يرد مصطلحا على العلم أول مرة إلا على لسان الخليل ويونس"[2].

فمصطلح العربية أو علم العربية يعد البداية الأولى لتناول الظواهر اللغوية أو ما يُعرف حديثا بالنحو العلمي؛ ودليل ذلك أن هذه الدراسة اتسمت "بالشمول أي دراسة اللغة العربية صوتيا وصرفيا ونحويا ودلاليا، ومن خلال هذه النظرة الشاملة القائمة على أصول ومبادئ نظرية وتحليلية"[3]، وهو ما نسب إلى الدارسين الأوائل للغة العربية مثل عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي (ت 117هـ)، وعيسى بن عمر (ت 149هـ)، وأبي عمرو بن العلاء (ت 154هـ)، والخليل بن أحمد (ت 175هـ)، وتلميذه سيبويه (ت 180هـ) ويونس بن حبيب (ت 189هـ)، وعبد الرحمن بن هرمز الذي يعد أول من وضع العربية.

أما مصطلح النحو فقد ظهر متأخرا، واقترن بالتعليم؛ "وذلك عندما ظهرت طبقة المعلمين الذين أخذوا يعلمون الناس قواعد العربية لكي تستقيم ألسنتهم بعد تفشي اللحن فيهم، وكان هذا مصطلح – أول ما ظهر– يشير إلى القواعد التعليمية التي تعلمها الناس

---

[1] نعمان بوقرة، اللسانيات اتجاهاتها وقضاياها الراهنة، ص 203.

[2] محمد حسين آل ياسين، الدراسات اللغوية عند العرب إلى نهاية القرن الثالث، ص 84.

[3] نعمان بوقرة ، نفسه، ص 203.

لكي يلحقوا بالعرب الفصحاء في إجادتهم العربية كما تدل كلمة "نحويين" على تلك الطبقة من الناس التي أخذت تشتغل بتعليم النحو باعتباره القواعد التعليمية"[1]، وكان ذلك خاصة بعد الاطلاع على كتاب سيبويه ومصنفات الدارسين للغة العربية من أصحاب الطبقة الأولى، حيث إنه "لم يكد أبو الأسود وأصحابه من رجال الطبقة الأولى ينفضون أيديهم من بعض التصنيفات النحوية الأولية كأقسام الكلم وحركات الإعراب ونحوها حتى وجد الموالى ضالتهم المنشودة التي تمكنوا بواسطتها من تعلم لغة الدين والدولة والمجتمع جميعا"[2] .

لكن هناك من الباحثين من يرى أن مصطلح النحو يحمل دلالة أوسع من هذه النظرة المحدودة التي تجعل منه الجانب التعليمي فقط لما أنتجه العقل العربي في هذه الفترة الخصبة من تاريخ الدرس اللغوي العربي، فمصطلح النحو هو المقابل لما يُطلق عليه اليوم اللسانيات العربية[3]، ولعل الأصح في ذلك هو التقسيم المشهور للنحو والذي يعبر عن فترتين متباينتين في تاريخ الجهود اللغوية العربية، حيث نجد مصطلح النحو العلمي معبرا عن الجهود الأولى حتى ظهور كتاب سيبويه، وهي الأجدر لتقابل مصطلح اللسانيات العربية، أما ما جاء بعد سيبويه من جهود لشرح الكتاب وتلقينه للموالى لإلحاقهم بالعرب فهو المقصود في الفقرة السابقة والذي يُطلق عليه أيضا النحو التعليمي•.

[1] نعمان بوقرة، اللسانيات اتجاهاتها وقضاياها الراهنة، ص 203.

[2] تمام حسان، الأصول دراسة إبستيمولوجية للفكر اللغوي عند العرب، عالم الكتب، القاهرة، 2000م، ص 27.

[3] ينظر: جمعان بن عبد الكريم، التطور الإبستيمولوجي للخطاب اللساني، دار الفارابي، لبنان،ط1، 2010م، ص 40 وما يليها.

• للتفصيل في الفرق بين النحو العلمي والنحو التعليمي، ينظر: عبد الرحمن الحاج صالح، النحو العلمي والنحو التعليمي وضرورة التمييز بينهما، مجلة المجمع الجزائري للغة العربية، ع 17، السنة التاسعة، جوان 2013م، ص ص 9- 28.

وأما مصطلح علم اللغة فإنه "يستخدم في التراث العربي بمعنى دراسة الألفاظ ومدلولاتها وتصنيفها في معجمات وكتب"[1]، كما ارتبط فقه اللغة في التراث العربي بـ"معرفة الألفاظ العربية ودلالاتها على نحو ما جاء عند ابن فارس في كتابه "الصاحبي في فقه اللغة"، وعند الثعالبي في كتابه "فقه اللغة وسر العربية""[2] .

وفيما يخص المصطلح الأخير الذي نميزه ههنا، وهو علم اللسان، فإن أهم ما يلاحظ عنه أنه كان نادر الاستخدام، ويعد الفارابي أول من استعمله في كتابه "إحصاء العلوم"، حيث جعله "يشتمل على علوم خاصة وعلوم أخرى عامة، كما أدخل في هذا العلم جوانب تعليمية تطبيقية تنتمي الآن إلى فرع مستقل في اللسانيات الحديثة يطلق عليه اسم اللسانيات التطبيقية"[3] .

3- الدرس اللغوي العربي القديم:

بعد هذا العرض الموجز للظروف العامة التي نشأ في خضمها النحو العربي الذي يعد فاتحة الدراسات اللغوية العربية، من خلال الحاجة الملحة إلى تصويب الألسنة بعد فسادها، وعند التدقيق في هذه النشأة الأولى نلاحظ أنها بدأت في البصرة، وإن كانت الروايات التي أشرنا إليها سابقا تنسب النحو إلى أبي الأسود الدؤلي بإيعاز من علي بن أبي طالب، فإنه –إذا استثنينا هاتين الشخصيتين- نجد معظم النحاة الذين تلوا الطبقة الأولى من الموالى، "وهكذا انتزع الموالى الراية النحوية من أيدي العرب فكانت جمهرة النحاة منهم، ونشأ النحو على أيديهم وصنع على أعينهم، فلا ترى بعد الطبقة الأولى نحاة عربا إلا قلة لا تكاد تذكر كأبي عمرو بن العلاء والخليل بن أحمد وأبي عثمان المازني

---

[1] محمد محمد داود، العربية وعلم اللغة الحديث، دار غريب، القاهرة، 2001م، ص 84.

[2] نفسه، ص 84.

[3] نعمان بوقرة، اللسانيات اتجاهاتها وقضاياها الراهنة، ص 206.

وعدد قليل يعد على الأصابع"[1]. ولعل ذلك يرجع أساسا إلى نظام الحكم خاصة في الفترة الأموية التي فرق فيها خلفاؤها بشكل واضح بين العنصر العربي، الذي تولى المناصب العليا في الدولة، والموالى الذين لم يصلوا إلى تلك المرتبة التي يتمتع بها العرب لأنهم لم يكونوا يعدون من الفصحاء. أمام هذا الواقع، لم يجد هؤلاء الموالى مناصا من إتقان لغة القرآن والدولة، فبرعوا فيها، وأصبحوا ممن لهم إشارات ذكية وبارزة في النحو العربي ولعل عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي خير مثال يذكر في هذا الصدد؛ فهو أول من بعج النحو ومد القياس وشرح العلل.

فعلى يد الموالى تطور النحو بعد نشأته وامتاز ببنائه المنفرد، لكن من جهة أخرى فإنه على أيديهم أيضا انتقل من الصبغة العلمية المنهجية إلى الطابع التعليمي الذي سبب له ركودا فيما بعد، فلم يبق العقل العربي يبدع كما كان بعد محاولات الخليل وسيبويه خاصة، بل كان العلماء عندما يضعون مصنفاتهم لا يستطيعون الخروج بها عن نهج سيبويه؛ "بل إن عالما كبيرا كأبي العباس المبرد حين أراد التأليف في النحو كان كتابه (المقتضب) يقترب كثيرا من كتاب سيبويه، مع الاختلاف بعض الشيء في التنظيم والتبويب"[2] .

4- المدارس النحوية:

بدأ النحو العربي على شكل إشارات مباشرة إلى مواضع اللحن ومحاولة تخليص اللسان العربي منه، خاصة أثناء قراءة القرآن الكريم باعتبار تلاوته شكلا من أشكال العبادة يجب أن تؤدى بطريقة سليمة، لكن ما فتئت هذه الإشارات أن تناولها أعلام تخصصوا في النظر فيها وتفسير علتها، فبعد انقضاء زمن السليقة احتاج العرب إلى

---

[1] تمام حسان، الأصول، ص 27.

[2] محمود سليمان ياقوت، النحو العربي، تاريخه أعلامه نصوصه مصادره، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية 1994م، ص 5.

معرفة أسباب رفع المرفوع، ونصب ما حقه النصب، وجر المجرور، وهلم جرا؛ وكانت هذه التفسيرات تعتمد على ميزات خاصة عند هؤلاء العلماء وخاضعة لأسس معينة وحتى انتماءات مذهبية أو قبلية، فتحولت إلى أصول ومسائل ولدت فيما بعد قضايا نحوية عرفت بالمدارس النحوية، اتفقت فيما بينها في بعض المسائل واختلفت في كثير منها ولعل أهم مدرستين تذكران في هذا الصدد هما مدرستا البصرة والكوفة.

ويعني مصطلح المدرسة المذهب أو "مجموعة النحاة الذين كوّنوا درسا نحويا في بيئة معينة سواء أضمهم منهج موحد خاص بهم له أسسه وأصوله وقواعده المعروفة المستقلة أم كان مبنيا على منهج من سبقهم إلا أنهم استقروا في بيئة أخرى وتأثروا بظروف البيئة الجديدة بعض التأثير"[1]. وهو مصطلح استعمله الدارسون المحدثون للدلالة على هذه الجماعات من النحاة الذين جمعت بينهم البيئة الواحدة أو الآراء النحوية المشتركة.

اختلف هؤلاء الدارسون حول هذه المدارس وعددها، فهناك من قصرها فقط في مدرسة واحدة كما فعل جوتولد فايل، وعلي أبو المكارم، وما ورد في دائرة المعارف الإسلامية، وهناك من قال بوجود مدرستين اثنتين لا ثالثة لهما، هما البصرة والكوفة كمهدي المخزومي وبروكلمان وعبد الفتاح اسماعيل شلبي، وفريق ثالث يعدها في ثلاث مدارس، هي البصرة والكوفة وبغداد، وعدُّوا الأخيرة ممن خالط بين المنهجين البصري والكوفي، وانتخب من قواعد المنهجين ما رآه الأصلح، وقد ذهب هذا المذهب كثير من الدارسين منهم أحمد أمين، والشيخ الطنطاوي، وأحمد مكي الأنصاري الذي كان أكثر إصرارا على إثبات المدرسة البغدادية بالموازاة مع المدرستين البصرية والكوفية، وذهب طه الراوي إلى أن المدارس النحوية أربع؛ اثنتان هما الأمات، وهما البصرية والكوفية، واثنتان فرعان، هما البغدادية والأندلسية، أما شوقي ضيف فقد جعل المدارس النحوية خمسة، هي

[1] خديجة الحديثي، المدارس النحوية، دار الأمل، اربد، الأردن، ط3، 2001م، ص 13.

البصرية والكوفية والبغدادية والأندلسية والمصرية[1].

واستجابة لغرض العرض الإبستيمولوجي لتاريخ النحو العربي مال هذا البحث إلى الرأي الأخير مع التركيز أكثر على جهود مدرستي البصرة والكوفة كونهما الأصلان اللذان قامت على إثرهما باقي المدارس، فسيتناول المدرستين مقترنتين، ثم يردف ذلك ذكر المدارس الأخرى.

4-1 مدرستا البصرة والكوفة:

بدأ النحو في البصرة، ولم يكن ذلك صدفة بل دعت إليه الضرورة؛ "فهي المدينة التي اشتدت فيها الحاجة إليه قبل غيرها؛ إذ لم تكد تمصّر، ويتسامع الناس بها وبوفرة الخيرات فيها حتى انثالت إليها أفواج من العرب، وأخرى من العجم (....) فلم يكن بدٌّ لهذه الأخلاط من اصطناع لغة واحدة، إلى جانب لغاتها المتعددة. فكانت العربية هي هذه اللغة، لأنها لغة الدولة القائمة، ولسانها الرسمي، وهيهات أن تستطيع الجاليات الأجنبية إتقان الفصحى والتحدث بها، كما يتقنها ويتحدث بها العرب الخلّص"[2].

فلعل ما جعل البصرة السبّاقة إلى هذا العلم هو موقعها الجغرافي وكذا تنوع السكان والثقافات فيها، فقد سكنها العرب والفرس والنبط واليهود والسريان وغيرهم، ولهذا كانت تنعت بعاصمة عراق العجم، وهذا الخليط من الثقافات ساعد على تكوّن الطبيعة العقلية المميزة للفكر البصري في مقابل الطابع النقلي الغالب على الفكر الكوفي، وهذا الاختلاط الثقافي في البصرة هو الذي جعل بعض الباحثين -وخاصة المستشرقين منهم- يربطون بين نشأة النحو في البصرة والنحو السرياني واليوناني والهندي، وذلك لقربها من مدرسة جنديابور التي كانت تدرس فيها الثقافات اليونانية والفارسية والهندية، وقد فنّد عدد غير قليل من الدارسين هذا الزعم لعدم توفر دليل تاريخي يؤكد ذلك. وبالتالي فإن " كل ذلك

---

[1] ينظر: خديجة الحديثي، المدارس النحوية، ص ص 14-22.

[2] علي النجدي ناصف، تاريخ النحو، دار المعارف، القاهرة، 1978م، ص ص 5-6.

ساعد البصرة على نضج الدراسات العقلية والفلسفية والكلامية، التي كانت تغذيها أيضا الصراعات المذهبية بين الطوائف الإسلامية، وذلك ما تفتقر إليه الكوفة التي كانت من الناحية الجغرافية أقل أهمية من البصرة ومن الناحية الطبقية أكثر حسا بها وأعمق شعورا بالتفوق العربي، كما كانت منزل الصحابة والمحدثين الذين قصدوها من حواضر الحجاز وسكن الرواة وأصحاب الأخبار والأيام والشعراء، ولهذا غلب على درسها الاهتمام بالرواية والنقل وقل النظر في العقليات والمنطق"[1].

كان الرعيل الأول من النحاة البصريين من القراء، فـ"أول نحوي بصري حقيقي نجد عنده طلائع ذلك هو ابن أبي إسحاق الحضرمي المتوفى سنة 117 للهجرة، وهو ليس من تلاميذ أبي الأسود، ولكنه من القراء، ومن الملاحظ أن جميع نحاة البصرة الذين خلفوه يُسْلكون في القرّاء فتلميذاه عيسى بن عمر وأبو عمرو بن العلاء وتلميذا عيسى: الخليل بن أحمد ويونس بن حبيب كل هؤلاء من القرّاء. ويُكثر سيبويه في كتابه من التعرض للقراءات، وكأن ما كان بينها من خلافات في الإعراب هو الذي أضرم الرغبة في نفوس قرّاء البصرة كي يضعوا النحو وقواعده وأصوله، حتى يتبيّن للقارئ مواقع الكلم في آي الذكر الحكيم من الإعراب المضبوط الدقيق"[2].

فكانت لطبيعتهم العقلية ومعرفتهم بكتاب الله عزّ وجلّ الأثر الكبير في جعلهم السبّاقين إلى هذا العلم، فقد كان البعض منهم يفاضل بين القراءات وفق آرائهم النحوية كما هي حال عبد الله ابن أبي إسحاق الحضرمي حيث "كانت القواعد التي توصّل إليها تأبى على خبر المبتدأ أن يكون جملة طلبية. فلما نظر في قراءة النصب في قوله تعالى ﴿وَٱلسَّارِقُ وَٱلسَّارِقَةُ فَٱقْطَعُوٓاْ أَيْدِيَهُمَا جَزَآءَۢ بِمَا كَسَبَا نَكَٰلًا مِّنَ ٱللَّهِۗ وَٱللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ ٣٨﴾ المائدة: ٣٨، اختارها على قراءة الرفع التي لا تتفق مع قاعدته المذكورة

[1] محمد حسين آل ياسين، الدراسات اللغوية عند العرب إلى نهاية القرن الثالث، ص 48.

[2] شوقي ضيف، المدارس النحوية، ص 18.

وذلك رغم شيوع قراءة الرفع عند جمهور القرّاء، وعلى رغم أن القراءة سنّة متبعة لا تحكم عليها القاعدة"[1]، وكأن هذا الصنيع لابن أبي إسحاق هو الذي رسم المنهج البصري في النحو.

كانت كل هذه التطورات والمستجدات والملاحظات تظهر وتتأسس في البصرة على يد مجموعة من القراء الذين حاولوا جاهدين الحفاظ على اللغة ومنع اللحن من التجذر فيها، مع أن بعض الدارسين يعدون الخليل بن أحمد الفراهيدي(ت 175هـ) المؤسس الحقيقي للنحو البصري، يقول مصطفى عبد العزيز السِّنجرجي في هذا الشأن "أما المؤسس الحقيقي لمذهب البصريين فهو الإمام العبقري الخليل بن أحمد الفراهيدي المتوفى 174هـ، وذلك لما وهبه الله من ذكاء خارق، وملكة مبتكرة، وصبر نادر، ومن ثمّ ساعدته هذه المواهب على معرفة أسرار العربية، وإدراك خصائصها، وفهم نظامها وتركيب أساليبها"[2] .

ولكن لا يمكن التسليم بهذا الرأي كون الخليل بن أحمد تتلمذ على يد شيوخ أسسوا قبله للنحو البصري وتجلت في إشاراتهم معالم الفكر البصري المعروفة، ومهما يكن فإن الحقيقة الثابتة أنه حينما شيدت البصرة صرح النحو ورفعت أركانه كانت الكوفة منشغلة عن ذلك كلّه بالقراءات والرواية، معتمدين في ذلك على الميزة النقلية التي طبعت فكرهم.

وعندما بدء الكوفيون – متأخرين عن البصريين– في الاهتمام بالنحو "وجدوا البناء قائما مكتملا والطريق معبدة مطروقة، فلم يكن أمامهم إلا أن يختاروا بين أمرين: أن يقبلوا النحو البصري كما تلقوه عن شيوخ البصرة، ويقفوا من البصريين موقف التلاميذ متناسين الفارق بين النزعة البصرية العقلية والنزعة الكوفية النقلية، أو أن يكونوا أمناء على طابعهم النقلي فيخالفوا على البصريين في بعض الأصول التي يأباها هذا الطابع، وفي الفروع

---

[1] تمام حسان، الأصول، ص 34.

[2] مصطفى عبد العزيز السِّنجرجي، المذاهب النحوية في ضوء الدراسات اللغوية الحديثة، مكتبة الفيصلية، جدة 1985م، ص 16.

والمسائل المبنية على هذه الأصول. لقد اختار الكوفيون طريق الأصالة والخلاف"[1].

ومعلوم أن النحاة الكوفيين الأوائل كانوا تلاميذ البصريين، وعنهم أخذوا هذا العلم المستجد في الثقافة العربية، فشيوخ الكوفة جميعهم تتلمذوا على شيوخ البصرة، وإنما هذا الخلاف المعروف بين المنهجين البصري والكوفي راجع إلى تمسك الكوفيين بطبيعتهم النقلية، فـ"أبو جعفر الرؤاسي (ت 187هـ) صاحب كتاب (الفيصل) في النحو، الذي يعد من أوائل شيوخ الكوفة وأستاذ الكسائي (ت 189هـ) كان تلميذا لعيسى بن عمر وأبي عمرو بن العلاء اللذين كانا من شيوخ البصرة، وكذلك معاذ الهراء (ت190هـ) أستاذ الفراء (ت207هـ) الذي وجه عنايته للتصريف كان تلميذا للبصريين المذكورين. ومثل الرؤاسي والهراء تلميذاهما الكسائي والفراء في التلمذة للخليل ويونس في البصرة"[2].

فلم يعان الكوفيون كثيرا في جهودهم النحوية من صعوبات البدايات لأي علم كما حدث مع البصريين، فاستفادوا بما جاء به البصريون الذين اختصروا لهم طريق البحث وانصرفوا إلى قضايا أخرى من شأنها أن تجعل نحوهم متميزا عن نحو نظرائهم البصريين مع أنهم وجدوها مهيأة لهم، ومن ذلك:[3]

1. النحو البصري كما تلقوه عن عيسى بن عمر والخليل ويونس بن حبيب والأخفش وكما سمعوه في مجالسهم ودوّنوه عنهم، وكما وجدوه في كتاب سيبويه الذي كان لا يفارقهم وكان الفراء ينام وهو تحت وسادته.
2. لغات الأعراب التي اعتمد عليها البصريون في وضع قواعدهم وإرساء أصول نحوهم، وهي متوافرة فيما أخذه الكوفيون عنهم وألفوا فيه مصنفاتهم وفيما أثبته

---

[1] تمام حسان، الأصول، ص 37.

[2] محمد حسين آل ياسين، الدراسات اللغوية عند العرب إلى نهاية القرن الثالث، ص 49.

[3] خديجة الحديثي، المدارس النحوية، ص ص 138-139.

البصريون في مصنفاتهم اللغوية، وهي اللغات الفصيحة التي لم تختلط بلغات الحواضر.

3. مادة لغوية مكوّنة من لغات القبائل الأخرى التي كانت تسكن بجوار الكوفة كتميم وأسد ونزار، ومن جاور بغداد من أعراب الحطمية وغيرهم ،وما جمعه الكسائي عند خروجه إلى بوادي الحجاز ونجد وتهامة مما لم يكن قد سمع بعضه البصريون.
4. الشعر العربي الذي احتج به البصريون من شعر شعراء الطبقات الثلاث الأولى الجاهليين والمخضرمين والإسلاميين من طبقة جرير والفرزدق والأخطل ومن عاصرهم، مضيفين إلى ذلك ما كان يروى في الكوفة من أشعار القبائل التميمية أو النزارية، التي كان يتفاخر بها سكان الكوفة من العرب، وما كان يرويه الرواة في الكوفة من أشعار الطبقات الثلاث السابقة ومن أشعار المعاصرين ممن يحضرون مجالس الخلفاء والوزراء والولاة.
5. الاحتجاج بالقراءات القرآنية مطلقا متواترها وشاذها، لأن ذلك داخل في منهجهم المبني على التوسع في الرواية والأخذ بمعظم ما ورد في اللغة.

فالتزام الكوفيين بالنقل جعلهم ينفردون بمنهج خاص في النحو يختلف عن نظيره البصري، إن في كثير من الآراء النحوية، أو في منهج التناول، أو حتى في بعض المصطلحات والأبواب النحوية، إلى درجة جعلت بعض الدارسين يعتبرون أن ذلك كان فقط من أجل الاختلاف والتميز عن أساتذتهم، وليس له أي داعٍ علمي أو منهجي، لكن لا يمكن التسليم بهذا الادعاء، ودليل ذلك أن بعض المصطلحات الكوفية كـ"النعت" و"عطف النسق" و"الجحد" هي المستعملة في العصر الحديث واشتهرت أكثر من مقابلاتها البصرية.

4-1-1 خصائص المدرستين:

كانت لظروف نشأة النحو في البلدين، وطبيعة كل منطقة، وكذا البعد الاجتماعي والفكري لهما دور مفصلي في تحديد منهج كل مدرسة، فالبصرة كانت مزيجا بين العرب والعجم، وتعتمد على الاتجاه العقلي، مما جعلها تتعامل مع المسائل النحوية بنوع من التشدد، فلا تضع القاعدة النحوية إلا بعد التأكد من فصاحة الشواهد التي تدعمها واطرادها؛ "إن البصريين كانوا أكثر دقة وأشد حيطة، لقد سمعوا عن العرب كثيرا، ولكنهم لم يقبلوا كل ما سمعوا، ولم يعتمدوا كل ما روي لهم، ولم تقم قواعدهم على الرواية العابرة أو البيت النادر أو القولة النابية إنهم أرادوا أن يضعوا أسس علم وأرادوا لهذه الأسس أن تكون قوية، فلا بد في شواهدها أن تكون متواترة أو قريبة من التواتر... فخطة البصريين هي الاعتماد على الشواهد الموثوق بها الكثيرة الدوران على ألسنة العرب التي تصلح للثقة فيها والاطمئنان إليها أن تكون قاعدة تتبع ومثلا يحتذى به"[1]. فليس بالغريب – والحال هكذا- أن نرى الحضرمي، وهو من رواد هذه المدرسة، قد عُرف عنه الطعن حتى على الفصحاء من العرب، وله مع الفرزدق كثير القصص في هذا الشأن.

في حين كانت الكوفة حاضرة العرب، فأغلب سكانها عرب، وقد عُرفت كذلك بكثرة رواية الشعر عن نظيرتها – مع أن بعضه مصنوع- أضف إلى ذلك طبيعة منهجها النقلي، كل ذلك جعل النحو الكوفي أكثر ميولا إلى التساهل والتوسع في الشواهد التي تدعم القواعد النحوية، ولا تشترط فيها الاطراد، فيكفي ورود شاهد واحد مدعم أو يُسمع من قبيلة واحدة حتى يُتخذ أساسا لصحة القاعدة، على خلاف نحاة البصرة الذين اتخذوا قبائل بعينها مواطن للاستشهاد، وهي القبائل الستة المشهورة: قيس، وتميم، وأسد، وطيء وكنانة، وهذيل، وكان لهم ذلك لأنهم هم الذين ابتدعوا الرحلة إلى البوادي ومشافهة العرب والجمع منهم "فأجهد هؤلاء العلماء أنفسهم وشرقوا وغربوا وتحملوا ذلك الشهور والأعوام

---

[1] عبد الرحمن السيد، مدرسة البصرة نشأتها وتطورها، دار المعارف، القاهرة، 1968م، ص 146.

وما بالوا ما نالهم من نصب أو مخمصة تفانيا في التثبت بأنفسهم من سلامة ما يروون عن العرب، فشافهوهم في أوديتهم، وسمعوا منهم في أخبيتهم ومراعيهم وأسواقهم ومجتمعاتهم، وقدموا للعلم خدمة جلّى ويداً لا تُنسى. فعن هؤلاء أُخذت علوم العربية وفي أيامهم دوّنت، وجلّ ما في أيدي الناس منها إنما كان بفضلهم. سأل الكسائي الخليل: من أين أخذت علمك؟ فقال: من بوادي نجد والحجاز وتهامة"[1].

هذا ما يفسر مبالغة البصريين في التنقيب عن الشواهد وتقصِّي المتوارد منها ولعل ذلك ما جعل بعض الدارسين يميلون إلى اعتبار القواعد البصرية أكثر مصداقية وصحة من نظيراتها الكوفية، حتى إنه هناك من يرى أن ابن الأنباري كان في (الإنصاف) أكثر تحيزا لآراء البصريين، حيث وافقهم في أغلب المسائل التي استعرضها وذلك راجع لكونهم "يقفون عند الشواهد الموثوق بصحتها الكثيرة النظائر ولذا كانت أقيستهم وقواعدهم أقرب إلى الصحة، وكانوا يؤولون ما ورد مخالفا للقواعد، ويحكمون عليه بأنه شاذ أو مصنوع، ولذا كثر عندهم ما قل عند الكوفيين، من التأويل والحكم بالشذوذ وبالضرورات"[2].

بينما اتّسمت جهود الكوفيين في عمومها بالاتساع في الرواية، ومن ذلك " اتساعها في رواية الأشعار وعبارات اللغة عن جميع العرب بدويّهم وحضريّهم، بينما كانت المدرسة البصرية تتشدد تشددا جعل أئمتها لا يثبتون في كتبهم النحوية إلا ما سمعوه من العرب الفصحاء الذين سلمت فصاحتهم من شوائب التحضّر وآفاته، وهم سكان بوادي نجد والحجاز وتهامة ...وليس معنى ذلك أن أئمة الكوفة لم يكونوا يرحلون إلى هذه القبائل الفصيحة، فقد كانوا يكثرون من الرحلة إليها، على نحو ما يحدثنا الرواة عن الكسائي فقد قالوا إنه خرج إلى نجد وتهامة والحجاز ورجع وقد أنفذ خمس عشرة قنينة حبر، في الكتابة

---

[1] محمد الطنطاوي، نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة، دار المعارف، القاهرة، ط2، 1995م،ص 129.

[2] عبد الحميد حسن، القواعد النحوية، ص 73.

عن العرب سوى ما حفظ. ولكن معناه أن الكوفيين وفي مقدمتهم إمامهم الكسائي كانوا لا يكتفون بما يأخذون عن فصحاء الأعراب، إذ كانوا يأخذون عمّن سكن من العرب في حواضر العراق، وكثير منهم كان البصريون لا يأخذون عنهم ولا عن قبائلهم المقيمة في مواطنها الأصلية مثل تغلب وبكر لمخالطتهم الفرس ومثل عبد القيس النازلة في البحرين لمخالطتها الفرس والهند"[1].

ولعل اتساع الكوفيين في الاستشهاد بكلام العرب من البدو الحضر، وكذا اتساعهم في القياس على الشاذ – بعبارة البصريين– هو السبب الرئيسي في الخلاف المعروف بين المدرستين؛ ذلك أن البصريين يتشددون في فصاحة من يأخذون عنهم عكس الكوفيين ولهذا كان بعض البصريين يتفاخرون على الكوفيين بقولهم: نحن نأخذ اللغة عن حرشة الضباب وأكلة اليرابيع وأنتم تأخذونها عن أكلة الشواريز وباعة الكواميخ ولعل هذا ما جعل البصريين يتحفظون عن الأخذ عن الكوفيين مع أن الكوفيين كانوا يأخذون عن البصريين.

4-1- 2 مظاهر الخلاف بين المدرستين:

بعد هذا العرض لمميزات النحو في البلدين، يتجلى للعيان أنه مبني على الخلاف بين أئمة المدرستين، وهو ما جعل بعض الدارسين يعتقدون أن المدرسة الكوفية ما قامت إلا من أجل أن تعارض ما جاءت به المدرسة البصرية، معتمدة في ذلك على ما كان يرفضه البصريون، ولم تأت بالجديد بل اقتصر عملها على محاولة دحض القواعد النحوية التي وضعتها نظيرتها، ومن هنا فلم يعتبروا ما جاء به الكوفيون صالحا ليُعد مدرسة ويؤكدون أن المدرسة النحوية العربية هي مدرسة البصرة، ولا وجود لنحو كوفي يرتقي إلى مرتبة المدرسة.

---

[1] شوقي ضيف، المدارس النحوية، ص ص 159-160.

غير أن بعض الدارسين يرون أن الخلاف بين المدرستين لم يظهر عند شيوخ المدرستين الأوائل، بل أول ما ظهر كان بين سيبويه والكسائي؛ فـ"التنافس بين نحاة البصرة والكوفة لا وجود له في عهد الخليل وأبي جعفر، فلم يكن أبو جعفر إلا بصريا كما قيل، أو تعلّم على معاهد البصرة (...) وأكبر الظن أن التنافس بين نحاة المصرين ظهر في عهد الكسائي وسيبويه بعد وفاة الخليل، وكان هناك من الأسباب ما حمل الكسائي على مخاصمة سيبويه، وأقواها: خوفه أن يتقرب سيبويه أو غيره من البصريين من السلطان، فيفقد الحظوة لديه"[1] .

إلاّ أن الدافع إلى هذا الاختلاف بين المصرين قد يكون ما ذهب إليه محمد حسين آل ياسين، حينما اعتبر الخلاف بين سيبويه والكسائي ناتجا عن عوامل خاصة "وهذه العوامل تتصل بالبيئة العامة التي عاش فيها كل من سيبويه والكسائي، وبالتوجه الخاص بكل منهما ... وحين يكون سيبويه في جو البصرة ذاك، والكسائي في جو الكوفة هذا ندرك أثر كل من البيئتين عليهما، يضاف إلى ذلك دراسة سيبويه للفلسفة والمنطق، شأنه في ذلك شأن أغلب رجال مدرسته، إذ صرفته هذه الدراسة إلى منهج في اللغة متأثر بها يقابله اهتمام الكسائي بالقراءة واختصاصه بقراءة معروفة بحيث توجه إلى الرواية توجها مباشرا"[2].

ومن جهة أخرى، نجد بعض الباحثين يرفضون أن يعدّوا ما جاء به البصريون والكوفيون صالحا ليؤسس مدرستين بالمعنى التام للمدرسة الذي هو "وجود جماعة من النحاة، يصل بينهم رباط من وحدة الفكر والمنهج في دراسة النحو. ولا بد أن يكون هناك الرائد الذي يرسم الخطة ويحدد المنهج، والتابعون أو المريدون الذين يقتفون خطاه ويتبنون منهجه، ويعملون على تطويره والدفاع عنه. فاستمرار النظرية – أو المنهج–

[1] مهدي المخزومي، مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو، مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده مصر، ط2، 1958م، ص ص 66-67.

[2] محمد حسين آل ياسين، الدراسات اللغوية عند العرب إلى نهاية القرن الثالث، ص ص 393-394.

ودوامها عبر السنين شرط أساسي لتكون المدرسة التي لا يمكن أن تستحق هذا الاسم (...) ومن ناحية أخرى فنحن لا نوافق على اتخاذ المعيار الجغرافي أساسا لتقسيم العلوم إلى مدارس فكرية مختلفة. إن وجود جماعة من الدارسين في مكان واحد لا يكفي مطلقا لتشكيل مدرسة، أو لأحقية ربطهم جميعا برباط واحد، اللهم إلا إذا وجد الخيط الذي يصل بينهم، والخطة أو النظرية التي يشتركون في تطبيقها. وعلى هذا يكون المرشح لأحقيتهم اسم مدرسة ليس وجودهم في مكان واحد وإنما اشتراكهم في خط فكري واحد"[1].

فالداعي إلى تشكيل مذهب فكري معين – في رأي أحمد مختار عمر– ليس الانتماء إلى بيئة واحدة بل هو الاتفاق والالتفاف حول رأي معين، وقد يكون الأفراد الذين يتبنون هذا الرأي من مناطق مختلفة، فلا يكون البلد اسما للمدرسة، فقد يكون المدافعون عن الفكرة التي تبنتها المدرسة من مناطق مختلفة غير ذلك البلد، وإذا سلمنا وسمينا المدرسة باسم البلد الذي نشأت فيه أول الأمر فيجب أن لا نجعلها لكل من يسكن في ذلك البلد ونقصي منها من هم خارجه، لأنه قد يخالف بعض المواطنين رأي المدرسة وقد يوافقها بعض الأجانب، ولهذا فإنه يصر على أن "الشيء الذي لا نقبله هو الزعم بأن هذه المدرسة المعينة لا بد أن تشتمل كل المواطنين في هذا المكان – بغض النظر عن اختلافاتهم– وتستبعد من عداهم، دون نظر إلى آرائهم ومدى اتفاقهم أو اختلافهم(...) وطبقا لهذا فإننا نجد المدارس اللغوية الحديثة التي تحمل أسماء أماكن قد اشتملت على أسماء علماء من بلاد مختلفة. ونحن نشير بوجه خاص إلى (مدرسة جنيف) التي أسسها اللغوي السويسري دي سوسير، وشملت لغويين فرنسيين، وسويسريين وألمان وإنجليز"[2].

استنادا إلى هذا الرأي يمكن اعتبار بعض نحاة البصرة الذين خالفوا أصحابهم

---

[1] أحمد مختار عمر، البحث اللغوي عند العرب مع دراسة لقضية التأثير والتأثر، دار المعارف، مصر، 1971، ص ص 99– 100.

[2] نفسه، ص 105.

ووافقوا الكوفيين ضمن المدرسة الكوفية، وكذلك الأمر بالنسبة لبعض الكوفيين الذين انتصروا للبصريين في بعض آرائهم وخالفوا بذلك الكوفيين.

تجدر الإشارة في هذا الصدد إلى رأي علي مزهر الياسري، الذي يرفض فكرة الخلاف بين البصريين والكوفيين، ولا يعتبر ذلك حجة للفصل بين مذهبين متمايزين، فقد كان ذلك الخلاف في المسائل ولم يمس الأصول، فما أورده بن الأنباري كان مئة وإحدى وعشرين مسألة فقط وليست كل النحو، وعلّل ذلك أيضا بأن البصريين اختلفوا فيما بينهم في بعض المسائل كما فعل المبرد في رده على سيبويه، وكذلك فعل الكوفيون مع الفراء الذي خالف بعض آراء الكسائي، ولكن لم يعدّ أحد ما قام به المبرد أو الفراء مذهبا خاصا، فتفسير الأمر عند الياسري أن هذه الخلافات هي جهود فردية تدخل ضمن إطار واحد سماه النحو العام، وقد اتفق نحاة المصرين على الأسس التي يبنى عليها، وهي السماع، والقياس، والعلة، كما اتفقوا حول ثوابت أساسية في الدرس النحوي، وكان اختلافهم في القليل الذي يخالف هذه الثوابت، وعلى هذا بنى الياسري رفضه الفصل بين جهود البصريين والكوفيين ورفض فكرة وجود مدرستين في النحو، وإنما هي مدرسة واحدة اختلف علماؤها فيما بينهم عند عرضهم لبعض مسائله[1].

وقد برّر رأيه بأن البصريين والكوفيين متفقون في أصول التفكير النحوي، وما اختلافهم إلا في عدد يسير من المسائل، ومنه استنتج أنه "ليس بين النحاة من أهل البصرة والكوفة خلاف في أصول التفكير النحوي بل هو خلاف في عدد من المسائل حصرها ابن الأنباري في إحدى وعشرين ومئة مسألة تنقص أو تزيد عند غيره ممن تناولوا هذا الموضوع، وهي جميعها لا ترسم معالم منهج خاص في طبيعة الدرس لأنها لا تصدر عن أسباب فرعية تتعلق بطريق الاحتجاج وتوجيه العلة أو القياس، أضف إلى هذا أن

---

[1] ينظر: علي مزهر الياسري، الفكر النحوي عند العرب أصوله ومناهجه، الدار العربية للموسوعات، لبنان، ط1 2003م، ص ص 351-363.

هذه المسائل لا تمثل إلا جزءا يسيرا من مجموع النحو الذي اتفقوا عليه، وهي لا تعني بالضرورة اتفاق كل نحاة البصرة أو نحاة الكوفة عليها، فكثيرا ما وافق كوفي بصريا أو بصري كوفيا وكثيرا ما عارض أحد هؤلاء رأيا لواحد من نحاة بيئته. وليس من دافع لهذا سوى قوة الحجاج والتمكن من أساليب المتكلمين والمناطقة"[1].

كان رأي تمام حسان في هذه القضية موافقا لرأي الياسري من حيث المبدأ، لكنه لم يجعله مدعاة لرفض تقسيم الجهود النحوية العربية إلى مذاهب أو مدارس، إذ إنه أقر باختلاف البصريين والكوفيين في بعض الأصول؛ فإلى جانب الاختلاف في المسائل اختلف البصريون مع الكوفيين أيضا في الأصول، ولكن لم يتفطن بعض الدارسين لذلك كون كتب الخلاف صبت عنايتها على مسائل الخلاف في المسائل دون الخلاف في الأصول، فـ"من الواضح أن الخلاف حول المسائل لا ينهض مبررا لدعوى وجود مدرستين نحويتين، لأن البصريين فيما بينهم يختلفون حول المسائل تأويلا وتخريجا ولكن الأصول واحدة. ومن ثم يكون مجرد الخلاف في المسائل بين البصريين والكوفيين أبعد ما يكون عن الدلالة على اختلاف المدرستين(...) وأصبح على الطالب إذا أراد أن يكوّن صورة للفروق بين المدرستين أن يقف عند العبارات العارضة في سياق النص ويجمعها ويصنفها ثم يرى بعد ذلك كيف يختلف البلدان حول (الأصول). فهذا الخلاف حول الأصول كما يفهم من سياق كلامنا هو المحك الوحيد لدعوى وجود مدرستين نحويتين إحداهما البصرة والأخرى مدرسة الكوفة"[2].

وليؤكد رأيه هذا، فقد عرض تمام حسان أصولا قسمها ثلاثة أقسام، جعل القسم الأول منها خاصا بالأصول المشتركة بين المدرستين، أما القسم الثاني فعرض فيه أصولا

[1] علي مزهر الياسري، الفكر النحوي عند العرب أصوله ومناهجه ، ص 361.
[2] تمام حسان، الأصول، ص 42.

بصرية لا يرضاها الكوفيون، في حين كان القسم الثالث للأصول الكوفية التي يرفضها البصريون، كما يأتي:[1]

أولا: أصول مشتركة بين المدرستين:

1-قد يحذف الشيء لفظا ويثبت تقديرا.

2-ما حذف لدليل فهو في حكم الثابت.

3-لا حذف إلا بدليل.

4-الخفض من خصائص الأسماء.

5-التصرف من خصائص الأفعال.

6-استصحاب الحال من أضعف الأدلة.

7-يجوز أن يثبت للأصل ما لا يثبت للفرع.

8-لا يجتمع عاملان على معمول واحد.

9-رتبة العامل قبل رتبة المعمول.

10-حمل الكلام على ما فيه فائدة أشبه بالحكمة من حمله على ما ليس فيه فائدة.

ثانيا: أصول بصرية لا يرضاها الكوفيون:

1-المصير إلى ما له نظير في كلامهم أولى من المصير إلى ما ليس له نظير.

2-حذف ما لا معنى له أولى.

---

[1] تمام حسان، الأصول، ص ص 42- 43.

3-لا يجوز الجمع بين علامتي تأنيث.

4-لا يجوز إضافة الشيء إلى نفسه.

5-إذا ركب الحرفان بطل عمل كل منهما منفردا.

6-لا يجوز رد الشيء إلى غير أصل.

7-الأصل في الأسماء ألا تعمل.

8-يجري الشيء مجرى الشيء إذا شابهه في وجهين.

9-المعمول لا يقع إلا حيث يقع العامل.

ثالثا: أصول كوفية يرفضها البصريون:

1-كثرة الاستعمال تجيز ترك القياس والخروج عن الأصل.

2-الخلاف يعمل النصب.

3-كل ما جاز أن يكون صفة للنكرة جاز أن يكون حالا للمعرفة.

4-حروف الحروف كلها أصلية.

5-الحذف لا يكون إلا في الحرف.

6-الحمل على الجوار كثير.

7-كثرة الاستعمال تجيز الحذف.

8-الأصلي أقوى من الزائد عند الحذف.

9-المفرد من المبنيات إذا أُضيف أُعرب.

10-الحرف الساكن حاجز غير حصين.

يستنتج تمّام حسّان من هذه الملاحظات أن النحاة القدامى قد أقاموا مدرستين في النحو، وسار في هذا الاعتقاد كثير من الباحثين الذين ألّفوا في الموضوع وجعلوا النحو العربي القديم ممثلا في مجموعة من المدارس مع إجماعهم أن أهم الجهود النحوية العربية هي ما أسسته مدرستا البصرة والكوفة.

4-2 المدرسة البغدادية:

أجمعت الدراسات التي تتبعت تاريخ النحو العربي أن ما يمكن أن يُنعت بالمدرسة في تاريخ النحو العربي هي الجهود التي قدمتها كل من البصرة والكوفة دون سواهما من الجهود، والكوفة بدرجة أقل، وأن ما تلاهما لا يرتقي ليؤسس مدرسة نحوية. ولعل أهم حجة اعتمدها أصحاب هذا الرأي أن تلك الجهود المتأخرة تفتقر إلى الأصالة؛ فقد كانت معتمدة على آراء الخليل وسيبويه ومن تلاهما من البصريين، والرؤاسي والكسائي ومن سار على نهجهما من الكوفيين. ولم تأت بآراء جديدة يمكن لها أن تقف بإزاء النحوين البصري والكوفي، ومنه فلا مدرسة حقيقية بعد المدرستين السابقتين، لكن في المقابل أقرت جماعة أخرى من الباحثين بوجود مدرسة نحوية بعد البصرة والكوفة، هي المدرسة البغدادية.

قامت هذه المدرسة الجديدة عقب تلاقي أعلام المدرستين في بغداد؛ "ونحن نعلم أن الكوفيين والبصريين قد اجتمعوا في بغداد، واجتمع حولهم الطلاب، وكان بين الشيوخ والطلاب من كلتا المدرستين اتصالات، ومباحثات ومناظرات، ووجد أخيرا كثير من الطلاب، وقد جلسوا إلى شيوخ المدرستين، وأخذوا عنهم جميعا، فكانت هذه الظاهرة نقطة تحول، أو بادرة تومئ إلى نشأة اتجاه جديد فيه مزايا الاتجاهين اللذين عاشا جنبا إلى جنب فترة طويلة من الزمن، وهما يسيران في اتجاهين متباعدين، ونشأ من هذا الاتجاه

الجديد مدرسة بغداد النحوية"[1].

فالمدرسة البغدادية في النحو إذاً، كانت نتيجة لزوال حدة الصراع بين البصريين والكوفيين فيما بعد منتصف القرن الثالث الهجري، حيث ظهرت فئة في بغداد أقامت النحو على انتخاب آراء بصرية وأخرى كوفية دون الانحياز إلى إحداها، كما كان في السابق، وهو ما سماه الطنطاوي بطور النضج والكمال؛ فـ " بعد أن توطدت أقدامهما في بغداد بعيد منتصف القرن الثالث الهجري، ومرّ عليهما حين من الزمن وهما يتناطحان في مناصرة مذهبيهما على مرأى من العلماء الذين تنوعت اختياراتهم حينذاك، فمن مؤيد البصري ومن مؤثر الكوفي، ومن مازج بين المذهبين، وإن قل هؤلاء (...)، حتى إذا قضى المجتهدون نحبهم في أواخر القرن الثالث الهجري وأسدل الستار عليهم وانكسرت حدة النعرة الحزبية عرض العلماء المذهبين على بساط البحث والنقد، فاستعرضوا دعائم القواعد، التي ترتكز عليها الرواية والشواهد والأقيسة ليتعرفوا مقدار هذه القواعد من الصحة والضعف حتى يبنى حكمهم في الاختيار على أساس غير منهار، وهم ما يزال فيهم فئة تلقت عن البصري، وأخرى عن الكوفي، على حين أخذت عن الفريقين فئة ثالثة"[2].

يتبادر إلى ذهن الملاحظ لهذا الرأي حول ظهور المدرسة البغدادية – في المقابل– مجموعة من التساؤلات حول الظروف التي امتزج فيها النحوان البصري والكوفي، وعلى أي أساس كان انتخاب آراء على حساب أخرى، وما الجديد الذي جاء به البغداديون مما من شأنه أن يجعلنا نعد ما قاموا به صالحا ليؤسس مدرسة أم أنهم اكتفوا بمجرد الاختيار من آراء سابقيهم؟ ولعل أهم سؤال يطرح في هذا الصدد هو حول التاريخ الذي حدث فيه هذا التلاقي والمزج بين النحوين البصري والكوفي، وعلى يد من كان ذلك؟

---

[1] مهدي المخزومي، مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو، ص 81.

[2] محمد الطنطاوي، نشأة النحو و تاريخ أشهر النحاة، ص ص 170-171.

4-2-1 ظروف نشأة المدرسة:

لا حظ أغلب الدارسين العرب المتتبعين لتطور الدرس النحوي العربي أن شدة الصراع بين المدرستين البصرية والكوفية قد خفت بعد منتصف القرن الثالث الهجري، وقد كان تقارب أعلام المدرستين في بغداد الأثر الكبير في ذلك، ولكن الملاحظ في هذا الصدد أنه إن كان البصريون هم السباقون إلى البحث في اللغة وإنشاء النحو، فإن الكوفيين هم الأوائل الذين سعوا إلى نشره كونهم أول من انتقل إلى بغداد والاستقرار فيها ونشر علمهم فيها، وما تفطن البصريين إلى الانتقال إلى بغداد إلا ردة فعل منهم لمّا رأوا الكوفيين قد نالوا حظوة عند أهل بغداد عامتها، وكذا خلفائها وأمرائها، فقد كان " للحظوة التي نالها الكسائي الكوفي لدى الخلفاء العباسيين العامل القوي في التفاف العلماء والطلاب حوله وتزاحم الركب بين يديه حتى ثنيت له الوسادة لنشر النحو الكوفي ببغداد.

وكان هذا أيضا مما أثار حفيظة نحاة البصرة، ودعا الأخفش الناحي البصري تلميذ سيبويه وناشر كتابه، أن يشد الرحال إلى بغداد ويلقي عصا الترحال فيها، ويقوم بدور نشر النحو البصري منافسا للنحو الكوفي"[1].

كانت بغداد – التي نشأت في منتصف القرن الثاني الهجري– عاصمة الخلافة العباسية، وكان قربها من الكوفة سببا لكون علماء الكوفة أسبق إلى الهجرة إليها، فقد كان الكوفيون "أكثر الناس وصولا إليها، لمكانة الكوفة من بغداد من الوجهتين: السياسية والجغرافية. فكان علماؤها أشد الناس اتصالا بقصور الخلفاء والأمراء والتصدر في حلقات التدريس ومجالس الأدب"[2].

ونتج عن ذلك انتشار النحو الكوفي في هذه الحاضرة الجديدة، وتبوأ النحاة الكوفيون – وعلى رأسهم الكسائي– مراتب مرموقة في الدولة، وكانوا من أقرب الناس إلى

---

[1] الهادي الفضلي، مراكز الدراسات النحوية، مكتبة المنار، الأردن، ط1، 1986م، ص ص 47- 48.

[2] عبد الله بن حمد الخثران، مراحل تطور الدرس النحوي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1993م، ص 125.

الخلفاء، ويتصدرون حلقات التدريس ومجالس الأدب، "ولعل منزلة الكسائي عند الرشيد هي التي رفعت شأنه وشأن نحاة الكوفة، ولفتت نظر السلطان إليهم، وجعلت الخلفاء يعهدون إليهم بتأديب أبنائهم"،[1] فكان الكسائي مؤدب الأمين والمأمون ابني هارون الرشيد. وممّا سهّل على الكوفيين – وفي مقدمتهم الكسائي– ارتداد قصور الخلفاء ذلك الاهتمام الكبير من قبل هؤلاء الخلفاء– قبل العوام– بالنحو، وحرصهم على تنشئة أبنائهم على الاستعمال الصحيح للغة، فأصابه بذلك ثراء كبير، إضافة إلى المكانة الخاصة التي نالها عند الرشيد "فأقبلت الدنيا عليه، وكان الرشيد يصطحبه إذا غادر بغداد، لقد كان أثيرا عند الخليفة حتى أخرجه من طبقة المؤدبين إلى طبقة الجلساء والمؤانسين قيل أن أبا يوسف دخل على الرشيد والكسائي يمازحه، فقال أبو يوسف للخليفة: "هذا الكوفي قد استفرغك وغلب عليك". فقال: "يا أبا يوسف إنه ليأتيني بأشياء يشتمل عليها قلبي". وقد أصاب الكسائي من وراء ذلك ثراءً عظيما، فكان يجلس على كرسي ملوكي وعليه ثياب بغدادية مشهورة، وعلى رأسه قلنسوة على شكل بطيخة"[2].

حرص الكسائي على هذه المكانة التي حظي بها حتى بعد هرمه، فعندما كبر وكره الرشيد أن يبقيه مؤدبا لابنيه، عمل الكسائي أن يخلفه في هذه المهمة من يأمن جنبهم فعمد إلى الأحمر يعلمه مسائل يقوم الأخير بتلقينها ابني الرشيد، وكذلك الأمر بالنسبة إلى الفراء الذي خلفه بعد أن "سمع بما وصل إليه الكسائي من عز وجاه على يد الخلفاء فترك بلده الكوفة ورحل إلى بغداد يتعلم على الكسائي ويصاحبه، ثم يتصدر مجلس الدرس بعد وفاته، ثم خلفهما ثعلب على مجالس الدرس النحوي في بغداد"[3]. وهكذا استطاع الكوفيون أن يضعوا لأنفسهم قاعدة صلبة في بغداد مدعمة بمصاحبة الخلفاء

---

[1] مهدي المخزومي، مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو، ص 100.

[2] محمود حسني محمود، المدرسة البغدادية في تاريخ النحو العربي، مؤسسة الرسالة، دار عمار، دت، ص 62.

[3] خديجة الحديثي، المدارس النحوية، ص 196.

مما جعل كثيرا من طلبة العلم يرتادون مجالسهم وحلقات الدرس التي يضعونها لأخذ العلم عنهم، فأصبح لهم بذلك باع كبير في أوساط العامة.

4-2-2 التقاء المدرستين في بغداد:

أمام هذه المنزلة المرموقة التي اعتلاها الكوفيون بعد أن انتقلوا إلى بغداد والاتساع السريع، والاعتراف الذي لقيه نحوهم من قبل الخاصة والعامة من البغداديين كان لزاما على البصريين أن يلحقوا بخصومهم إلى الحاضرة الجديدة لمجاراتهم ورد الاعتبار لنحوهم، كونهم أصحاب قصب السبق إلى هذا العلم، وكانت أولى المحاولات إلى ولوج قصر الخليفة في بغداد تلك التي قام بها "عيسى بن عمر (ت 149هـ) الذي جمع الحسنُ بن قحطبة (ت 181هـ) أحد قواد المنصور بينه وبين الكسائي. فسأل عيسى الكسائي عن « مسألة همُّك ما أهمَّك. فذهب الكسائي يقول: يجوز كذا ويجوز كذا فقال له عيسى: عافاك الله إنما أريد كلام العرب، وليس هذا الذي تأتي به من كلام العرب». وفي هذه المسألة يبدو أن الكسائي لم يُحر جوابا، وسكت على تعنيف ابن عمر له"[1].

ولعل أهم مظاهر التقاء المذهبين في بغداد هي المناظرة الشهيرة في تاريخ النحو العربي بين سيبويه والكسائي، فيما عُرف بالمسألة الزنبورية، والتي شهدت خيبة أمل سيبويه بعد أن استعان الكسائي بعرب الحطمية "الذين كان الكسائي يأخذ بلغتهم ويستنبط منها ومن أمثالهم أقيسته وأحكامه في تجويز بعض الظواهر النحوية مما لم يكن من منهج سيبويه وأشياخه الأخذ بها وإنما أخذوا عن العرب الخلص الفصحاء الذين نزل بلغتهم القرآن وهكذا كتب لسيبويه أن يعود من حيث أتى"[2].

[1] محمود حسني محمود، المدرسة البغدادية في تاريخ النحو العربي، ص 64.
[2] خديجة الحديثي، المدارس النحوية، ص 197.

لكن هذه "النكسة" النحوية التي شهدها سيبويه في بغداد هي التي شجعت الكثير من تلامذته للقدوم إلى بغداد والاستقرار بها، محاولة الثأر لأستاذهم، فقد قدم إليها "الأخفش الأوسط سعيد بن مسعدة محملا بعلم سيبويه وشيوخه، مدفوعا بالحقد على الكوفيين لما فعلوه مع أستاذه سيبويه ولتسببهم في موته، جاء إلى بغداد ليثأر من الكسائي ويحاول أن يذهب هيبته بين الخلفاء وأصحاب السلطان فيها وبين تلاميذه وأصحابه، إلا أن الكسائي بما يملكه من دهاء وبما يحيطه من جاه وثراء استطاع أن يستميل الأخفش ويرغبه في المال ويجعله مدرسا لأبنائه ويطفئ في نفسه الحماسة لنشر النحو البصري والرغبة في الثأر لشيخه فاكتفى بذلك واستقر وأصبح مناصرا للكسائي متأثرا بمنهجه في أمور كثيرة مما دعاه إلى مخالفة سيبويه في مسائل كثيرة ترويها كتب النحو والصرف"[1].

ومن النحويين البصريين الذين اشتهروا بكثرة مناظرتهم للكسائي، يبرز اليزيدي (ت 202هـ)، فقد كان أكثر إصرارا على الثأر لسيبويه وأكثر تعصبا للنحو البصري من الأخفش؛ فقد استطاع في مواطن أن يكسر شوكة الكسائي ويخطئه فيها وما واقعتهما في حضرة الرشيد عندما سأل اليزيدي الكسائي عن حكم كلمة (مهر) في قول الشاعر:

لا يكون العير مهرا   لا يكون المهر مهرُ

لخير دليل على ذلك، فقد قال الكسائي أن الشاعر قد أقوى فكان عليه أن يجعل (مهر) الثانية في عجز البيت منصوبة على أنها خبر كان، فقال اليزيدي: " أنا أبو محمد الشعر صواب، إنما ابتدأ فقال: المهرُ مهرُ.

كانت كثرة المناظرات والمشاحنات النحوية بين الأعلام البصريين والكوفيين في مختلف المجالس من قصور، ومساجد، وحلقات الدرس، ما جعل بعض الدارسين يعتبرون أن الخلاف النحوي بين المدرستين البصرية والكوفية قد بدأ في هذه الفترة الزمنية التي

---

[1] خديجة الحديثي، المدارس النحوية، ص 197.

حدث فيها التقاؤهما في بغداد؛ فالعلاقة بينهما لم يكن يشوبها التوتر والخلاف "إلى أن انتقلت بأعلاهما يتقدمهم الكسائي إلى بغداد، وبعدئذ بدأ صراع مرير بين المدرستين يلهبه التعصب والتعصب وحده، وهو ليس تعصبا سياسيا (...) ولكنه تعصب لأمرين حيويين:

أولهما: المادة والثراء.

وثانيهما: المركز الاجتماعي والمعنوي. (...)

وقد أدّى التعصّب في هذين الأمرين إلى التعصب إلى أمر ثالث: وهو المذهب النحوي؛ فالدفاع عن المذهب النحوي يحفظ ما حققه الكوفيون من امتيازات على أرض بغداد وفي قصور الخلفاء"[1].

بقي النحو الكوفي مسيطرا في بغداد، وكان النحاة الكوفيون هم المرجع في المسائل النحوية عند الخلفاء في القصور وفي المساجد، كما التف حولهم تلاميذ كثر حيث أقاموا حلقات للدرس ينشرون فيها نحوهم.

فبعد الكسائي والفراء، وحتى والأخفش- الذي سار في نهج الكسائي- جاء الدور على أبي العباس أحمد بن يحيى ثعلب (ت 291هـ) لتصدر حلقات الدرس في بغداد ويتسلم مهمة نشر النحو الكوفي فيها، حتى لجأ إليها أبو العباس محمد بن يزيد المبرد (ت285هـ) قادما من سامراء، أين كان يستعين به المتوكل- قبل أن يُقتل- في المسائل النحوية. وكان متميزا باتساع علمه ومطلعا في النحو واللغة، ومتمكنا من أساليب القياس والتعليل والتأويل مما سمح له أن يجد له مكانا في بغداد، ويجذب انتباه أهلها إلى علمه بل إنه سحب البساط من ثعلب حتى أن تلاميذ ثعلب انصرفوا عنه ليلازموا المبرد ويأخذوا عنه؛ "وكان أول لقاء بين المبرد وأصحاب ثعلب في مسجد بغداد الذي كانوا يلتقون

---

[1] محمود حسني محمود، المدرسة البغدادية في تاريخ النحو العربي، ص ص 61- 62.

بشيخهم ثعلب فيه يتحلقون حوله ويسمعون منه ما قال الكسائي وما قال الفراء، وما روي من شواهد شعرية ونثرية جاءت على آرائهم هذه، فإذا حاول طلبته أن يستوضحوه عما يطرأ على أذهانهم من علل وتخريجات قال : لا أدري. فحلّ هذا الغريب بينهم وأخذ يتحدث في مسائل نحوية محاولا إيهام الناس بأنه سئل عنها(...) وكان ممن تنبّه إليه ثعلب الذي لم يكن يرغب في أن يحل في المدينة من ينافسه في علمه هذا، فطلب من تلاميذه أن يذهبوا لمناقشة هذا الغريب ومحاولة إسكاته وكان على رأس الذاهبين أبو إسحاق الزجاج الذي ناقش المبرد في عدد من المسائل كان أبو إسحاق الزجاج يسأل عنها والمبرد يجيب حتى إذا اقتنع الزجاج بالجواب عاد على جوابه بالنقض وبناء حجة معارضة يقيمها على ما عرف عنه من حجة واضحة وبيان فصيح وتمرس بالعلل، وبقي الحال بهما على هذا أبو إسحاق يسأل والمبرد يجيب حتى والى أربع عشرة مسألة يجيب عن كل منها الجواب المقنع ثم يعود عليه بالنقض فيفسد جوابه الأول، ثم يعود إلى إفساد النقيض وتصحيح الجواب الأول. والناس الذين تحلقوا حولهما معجبون مندهشون لقدرة هذا الشيخ وتمكنه مما يشرح وفصاحته فيما يقول وقوة حجته التي يستطيع بها إقناع السامع نقضا وإيجابا.

وهكذا انصرف كثير من الدارسين عن ثعلب وانحازوا إلى المبرد ولازموه، وكان أولهم إلى هذا أبو إسحاق الزجاج الذي طرح المذهب الكوفي إطراحا تاما من درسه ومن مؤلفاته وأبو علي الدينوري ختن ثعلب الساكن في داره الذي كان يجتاز حلقة ثعلب متوجه إلى حلقة المبرد وهو يحمل أوراقه ومحبرته ليثبت ما جد عليه من مسائل هذا النحو"[1].

وبهذا استطاع المبرد أن يؤسس للنحو البصري مكانة في بغداد، ويجمع تلاميذ لنشره، وجعله يقفا جنبا إلى جنب بإزاء النحو الكوفي.

[1] خديجة الحديثي، المدارس النحوية، ص 198.

3-2-4 مدرسة بغداد بين الرفض والتأييد :

ما كان يجري في بغداد من جهود نحوية حتى منتصف القرن الثالث الهجري كان نتيجة ما قام به علماء من الكوفة والبصرة –بعدما استطاع البصريون أخيرا الاستقرار في بغداد ونشر علمهم فيها– وبقي كل فريق يتعصب وينتصر لبلده، ويحاول كلٌّ منهم أن يقوي موقفه من خلال التقرب من بلاط الخلفاء وحلقات الدرس في المساجد وغيرها من الأماكن.

فهذه الجهود في تلك الفترة لم تكن لتؤسس لمنهج جديد ولا يمكن عدّه إلا امتدادا لذلك الصراع بين مدرستي البصرة والكوفة، منذ أن استقل الكوفيون بمنهجهم في الدرس النحوي مخالفين به أساتذتهم البصريين، مع فارق جوهري أن هذا الصراعات والخلافات اجتمعت في بيئة واحدة بعد ما كانت في بيئتين مختلفتين.

وقد استمرت الأمور على تلك الحال حتى عهد المبرد وثعلب، اللذين عدهما الدارسون آخر شيوخ بلديهما، وامتد صراع الاثنين حتى بلغ حد التأثير على الموردين محاولين جذب تلاميذ الخصم إليهم، وقصة المبرد في حلقة ثعلب في مسجد بغداد وتصرفه مع الزجاج خير مثال في هذا السياق، حيث استطاع المبرد جذب انتباه تلاميذ ثعلب وصرفهم عنه لصالحه، وبلغ الأمر بالزجاج حد طرح النحو الكوفي واتباع النحو البصري.

هذا الواقع جعل بعض الباحثين في تاريخ النحو العربي لا يعترفون بوجود مدرسة بغدادية، وإنما مصطلح "البغداديين" يدل على الكوفيين الذين استقروا في بغداد؛ ومنهم علي مزهر الياسري الذي يصرح بأنه "إذا نظرنا إلى المواضع التي ورد فيها مصطلح (البغداديين) لا نجد فيها ما يميز لنا منهجا خاصا في الدرس النحوي"[1]، مستندا في ذلك

[1] علي مزهر الياسري، الفكر النحوي عند العرب أصوله ومناهجه، ص 364.

على ما جاء عن المبرد نفسه، فقد "قال أبو العباس رحمه الله: "يزعم البغداديون أن قولهم إلا في الاستثناء إنما هي أن، ولا، ولكنهم خففوا أن لكثرة الاستعمال". ولا أحسب المبرد يعني بهذا سوى الكوفيين، لأنه لا يمكن أن تكون مدرسة بغداد قد صارت لها مزاعم وأقوال على عهد المبرد. ورؤوس مدرسة بغداد المزعومة فيما ذكره الباحثون هم من تلامذته"[1].

وقد دعّم رأيه هذا بما ورد عن ابن جني الذي يسمي الكوفيين بغداديين، في حين أنه ينسب نفسه إلى البصريين؛ "فابن جني المتابع لتحليلات البصريين يذكر بعد أن أورد رأي البصريين في مسألة من المسائل: "وقول البغداديين إننا ننصب الجواب على الصرف كلام فيه إجمال بعضه صحيح وبعضه فاسد" وقال في موضع آخر: "ألا ترى أن اتفاق معنييهما قد حمل البغداديين على أن قالوا: "إن الأصول في حثحثت: حثثت، وفي رقرقت: رققت". فهو حين يذكر البغداديين لا يذكر الكوفيين، مما يؤيد أنه يريد بالبغداديين الكوفيين"[2]. وبهذا فإنه لا يعترف بمدرسة بغدادية متميزة بمنهج خاص في النحو، وفسر الانتخاب الذي عدّه الباحثون سمة مميزة لمنهج هذا المذهب، بأنه نتيجة لأخذ التلاميذ في بغداد عن البصريين والكوفيين، والانتخاب –حسبه– ليس مظهرا يؤسس لمدرسة مستقلة.

فـ "القول بوجود مدرسة بغدادية واهن لا يقوى على النهوض، فإذا كان شوقي ضيف قد عد ابن كيسان (أول أئمة المدرسة البغدادية) فليس الأمر كذلك، فقد عده الرضي من البصريين ونسبه الأشموني إلى الكوفيين. وقد يروي ابن كيسان الرأي وينسبه للبصريين في مسألة معينة ثم يورد رأي الكوفيين فيها ثم يدلي برأيه فتراه قريبا من رأي الكوفيين. وجعله بروكلمان بين نحاة البصرة ولم يجعله بين رجال مدرسة بغداد مع أنه أفرد بها لنحاتها. ومن هنا يضع هذا الاضطراب أيدينا على أنه ليس هناك سمة فكرية

---

[1] علي مزهر الياسري، الفكر النحوي عند العرب أصوله ومناهجه، ص365.
[2] نفسه، ص365.

خاصة بنحاة بغداد لأنهم يوجهون المسائل بما أخذوه عن أساتذتهم وفيهم البصريون والكوفيون معا. فيظهر أثر هؤلاء مرة وأولئك أخرى في مباحثهم وهو ما أوهم بالانتخاب والانتخاب لا يمثل مظهرا فكريا لأنه لم يقم على هذا الأساس، بل على أساس الإقناع بقوة الحجة وعمق التعليل في المسألة الواحدة"[1].

كان رأي محمد حسين آل ياسين في رفض أن تكون مدرسة أخرى بعد البصرية والكوفية، متفقا مع الآراء السابقة، وقد بنى رأيه هذا من ملاحظته أن "القدماء أنفسهم أطلقوا على منهج البصريين اسم المذهب ومثله على منهج الكوفيين، وهم يقصدون بهذا الاسم ما نقصده بالمدرسة، ولكنهم أطلقوا على تلاميذ المبرد وثعلب (الجماعة الذين خلطوا المذهبين)، ولم يطلقوا عليهم اسم المدرسة أو المذهب وعيا منهم لطبيعة المنهج. واتخذت المدرستان اسميهما من المدينة التي نشأت فيها كل منهما، وحين استوطن الكوفيون بغداد اطلق عليهم أحيانا اسم البغداديين أو المذهب البغدادي. وهو كما يظهر غير التسمية المعاصرة لمن خلط المذهبين بالمدرسة البغدادية المشار إليها"[2].

ومع هذا فإن ثلة من الدارسين قالوا بوجود مدرسة بغدادية ظهرت كنتيجة لالتقاء المدرستين السابقتين لها، ولعل أول من قال صراحة بوجود هذه المدرسة هم المستشرقون "فوجل"، و"بروكلمان"، و"هوفل"؛ يقول بروكلمان: "بقي كثير من العلماء الذين اجتذبتهم عاصمة الخلافة إليها شديدي التمسك والتعصب لمأثورات مدارسهم الأصيلة ولكن الجيل الذي تلا هؤلاء، والذي تهيأت له فرصة الاستماع إلى ممثلي كلا المذهبين، لم يُلْق كبير

[1] علي مزهر الياسري، الفكر النحوي عند العرب أصوله ومناهجه ، ص 367.

[2] محمد حسين آل ياسين، الدراسات اللغوية عند العرب إلى نهاية القرن الثالث، ص ص 392- 393.

اهتمام للخلافات القديمة، بل عمد إلى انتخاب مزايا كلتا المدرستين، وتوحيد هذه المزايا في مذهب جديد مختار"[1].

كان أحمد أمين واحدا من الباحثين العرب الأوائل الذين صرحوا بوجود مدرسة بغدادية ذات منهج خاص بها؛ حيث يقول في هذا الصدد: "ومع هذا فقد كان التقاء الكوفيين والبصريين في بغداد سببا في عرض المذهبين ونقدهما والانتخاب منهما، ووجود مذهب منتخب كان من ممثليه ابن قتيبة"[2].

وأرجع محمد الطنطاوي ظهور هذا الفريق الثالث نتيجة ملاحظتهم ذلك الهدوء بين الفريقين الأولين، وكان ذلك بعد وفاة آخر شيوخ المدرستين في النصف الثاني من القرن الثالث الهجري، فقد توفي المبرد سنة 285هـ، وثعلب سنة 291هـ، وهو ما سمح لتلامذتهم، حسب الطنطاوي، أن يعرضوا آراءهما وينقدوها ويختاروا الأصلح منها، فقد رسم واقع النحو في بغداد على شكل مناطحات بين شيوخ البصرة والكوفة بعد أن توطدت أقدامهما في هذه البيئة الجديدة، "حتى قضى المجتهدون نحبهم في أواخر القرن الثالث الهجري وأسدل الستار عليهم وانكسرت حدة النعرة الحزبية عرض العلماء المذهبين على بساط البحث والنقد، فاستعرضوا دعائم القواعد، التي تركزت عليها الرواية من الشواهد والأقيسة ليتعرفوا مقدار هذه القواعد من الصحة والضعف حتى يبتني حكمهم في الاختيار على أساس غير منهار، وهم ما يزال فيهم فئة تلقت عن البصري، وأخرى عن الكوفي على حين أخذت عن الفريقين فئة ثالثة"[3].

وتبنى شوقي ضيف هذا التأويل في تأريخه لنشأة المدرسة البغدادية، فنحاة بغداد – حسبه– قد اتبعوا "في القرن الرابع الهجري نهجا جديدا في دراساتهم ومصنفاتهم النحوية

---

[1] كارل بروكلمان، تاريخ الأدب العربي، تر: عبد الحليم النجار، دار المعارف، مصر، ج2، ط4، 1961م، ص 221.

[2] أحمد أمين، ضحى الإسلام، ج2، ص 618.

[3] محمد الطنطاوي، نشأة النحو و تاريخ أشهر النحاة، ص ص 170– 171.

يقوم على الانتخاب من آراء المدرستين البصرية والكوفية جميعا وكان من أهم ما هيّأ لهذا الاتجاه الجديد أن أوائل هؤلاء النحاة تتلمذوا للمبرد وثعلب وبذلك نشأ جيل من النحاة يحمل آراء مدرستيهما ويعنى بالتعمق في مصنفات أصحابهما والنفوذ من خلال ذلك إلى كثير من الآراء النحوية الجديدة"[1].

أما محمود حسني محمود فيرى أن بذرة المدرسة البغدادية قد بدأت مع الأخفش الأوسط الذي "قارب بين المدرستين باتخاذه منهجا وسطا ومعتدلا، وكيف تأثر به النحاة الذين أتوا بعده فعدّل الفراء من موقف مدرسة الكوفة، ووقف المازني والمبرد موقفا معتدلا فأسهموا مساهمة فعالة في التمهيد مع الأخفش إلى ظهور المدرسة البغدادية التي لم يكن الظرف مواتيا لظهورها، آنذاك، لغلبة حدة التعصّب على كلا الفريقين، مع أن تقاربا فعليا غير مرئي كان يحدث فعلا بينهما، ولم تصبح الظروف مواتية وملائمة إلا بعد قطع هذا المشوار الطويل في التمهيد وبعد أن مضى جيلان من أعلام المدرستين بعد الأخفش فمضى معهما التعصّب، ومبدأ الالتزام، وبعد أن أدت المناظرات التي دارت بين المبرد وثعلب وشهرتها التي طبقت الآفاق إلى استقطاب تلاميذ النحو وتوافد أعداد كبيرة من شتى أقطار العالم الإسلامي للأخذ عنهما"[2].

وكان منهج هؤلاء التلاميذ في تعلم النحو– حسب محمود حسني– انتقائيا يصل إلى حد التنقل بين حلقتي ثعلب والمبرد، وقد يحدث هذا التنقل قبل نهاية الحلقة، فقد يحضر أحدهم حلقة ثعلب ثم ينصرف عنها إلى حلقة المبرد قبل فراغ ثعلب والعكس حرصا من هؤلاء التلاميذ على الأخذ من الشيخين معا، فقد "بدأ التلاميذ يتنافسون في تحصيل العلم تنافسا ليس متأثرا بالتعصب القائم بين المذهبين، وإنما هو تنافس من أجل العلم المحض ومن أجل التعرف على الآراء الصائبة أنى كان مصدرها، آراء يقتنعون بها

[1] شوقي ضيف، المدارس النحوية، ص 245.
[2] محمود حسني محمود، المدرسة البغدادية في تاريخ النحو العربي، ص 112.

ويستطيعون إقناع تلاميذهم فيما بعد، فلم يكن أحدهم يجد حرجا ولا ضيرا من التنقل بين هذين العالمين، والجلوس عند هذا وذاك، ليقارن بين ما سمع، ثم ينخله ويصفي ما يحلو له ويروق"[1].

وبذلك أرسى جماعة من التلاميذ – الذين تحولوا فيما بعد إلى شيوخ– أسس منهج جديد في النحو العربي دعائمه النحوين البصري والكوفي أحدهما بإزاء الآخر، تبدو فيه المسائل المختارة من النحو البصري جنبا إلى جنب مع المختارات من النحو الكوفي.

4-2-4 التأسيس الحقيقي للمدرسة البغدادية:

يجمع الباحثون المتتبعون لتطور الدرس النحوي العربي على أن البداية الفعلية للمدرسة البغدادية كانت في أوائل القرن الرابع الهجري، مع وفاة آخر شيوخ البصرة والكوفة المبرد وثعلب، وتولي تلاميذهم البغداديين زمام الأمور، فحملوا على عاتقهم مهمة مواصلة مشوار شيوخهم في نشر هذا العلم. ولكن لم يستطع البعض منهم التخلص تماما من التعصب الذي ورثه عن شيخه، وبقي ينتصر له على حساب نظيره، ونلاحظ ذلك مع النحاة الذين لازموا إما المبرد أو ثعلب أو كلاهما، كالزجاج الذي لازم في بداياته ثعلب وكان منحازا للنحو الكوفي، ولكنه بعد أن تعرف على المبرد لازمه وانقلب في رأيه فطرح النحو الكوفي وأصبح متعصبا للنحو البصري.

ومنه، فقد لاحظ هؤلاء الباحثون أن نحويي المدرسة البغدادية قد انقسموا طوائفا: "بين محافظ على ترسم خطى سلفه فغلبت عليه النزعة الطائفية، وبين منصف تحلل من قيود الحزبية ونظر إلى العلم نظرة خالصة لا يشوبها عاطفة، فآثر ما رجح عنده وتمذهب به، فلم يكن غريبا على من لُقِّنه عن بصري أن يجنح بعد إلى إيثار المذهب الكوفي أو المكون منهما والعكس بالعكس، كما لم يكن بدعا على من تتلمذ لهما أن يؤازر أحدهما.

---

[1] محمود حسني محمود، المدرسة البغدادية في تاريخ النحو العربي، ص 112.

نجم عن ذلك كله أنهم اختلفوا طرائق قددا، فكان منهم من غلبت عليه النزعة البصرية ومنهم من غلبت عليه النزعة الكوفية، ومنهم من جمع بين النزعتين"[1].

فكانوا ثلاث فئات كما يلي:[2]

1. من ظل اتجاهه بصريا سواءً أكان بصريا أم لم لكن، وسواءً أخذ عن شيوخ المدرستين أم عن البصريين فقط.
2. من ظل اتجاهه كوفيا سواءً أكان ممن أخذ عن شيوخ المدرستين أم ممن أخذ عن الكوفيين فقط,
3. من خلط المذهبين البصري والكوفي في مؤلفاته وآرائه واختار منهما، سواءً أخذ عن شيوخ المدرستين، أم اقتصر في الأخذ عن شيوخ إحداهما.

فأشهر من يُصنّف في الفئة الأولى نجد:

1- **الزجاج: أبو إسحاق إبراهيم بن السّريّ**، ولقب بالزجاج لأنه كان يخرط الزجاج من أشهر مؤلفاته : مختصر النحو، الرد على ثعلب في الفصيح، ما ينصرف وما لا ينصرف، شرح أبيات سيبويه، وكتاب فعلت وأفعلت، توفي ببغداد سنة 310هـ.

2- **ابن السراج: أبو بكر محمد بن السري**، من أشهر مؤلفاته: الأصول في النحو الاشتقاق، و شرح كتاب سيبويه، توفي سنة 316هـ.

3- **الزجاجي: أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق**، سمي الزجاجي نسبة إلى شيخه الزجاج لملازمته إياه ولأخذه عنه، من أشهر مؤلفاته: الجمل، الإيضاح في علل النحو وشرح خطبة أدب الكاتب لابن قتيبة، توفي بدمشق سنة 337هـ.

---

[1] محمد الطنطاوي، نشأة النحو و تاريخ أشهر النحاة، ص 171.

[2] خديجة الحديثي، المدارس النحوية، ص 219.

4- **مَبْرَمان: أبو محمد بن علي العسكري**، سمع من المبرد وأكثر من الأخذ عن الزجاج من مؤلفاته: شرح شواهد سيبويه، وشرح الكتاب لم يتم، توفي سنة 345هـ.

5- **ابن درستويه: أبو محمد بن جعفر بن درستويه الفسوي الفارسي**، تلقى عن ابن قتيبة والمبرد وثعلب وغيرهم، لازم المذهب البصري مع التعصب الشديد له، مؤلفاته: الإرشاد، أسرار النحو، الرد على ثعلب في اختلاف النحويين، أخبار النحويين، توفي ببغداد سنة 347هـ.

6- **أبو علي الفارسي: الحسن بن أحمد بن عبد الغفار**، أخذ عن الأخفش الصغير والمبرمان ونفطويه وابن السراج والزجاج، ولم يعده المترجمون له من البغداديين لأنه لم ينشأ في بغداد ولم يقم بها، فقد ولد في فسا بفارس، ثم انتقل إلى بغداد ثم جاب عددا من المدن كعسكر مكرم و الموصل وحلب ومدن أخرى في الشام ثم عاد إلى بغداد حيث رحل إلى شيراز، لذلك لا تنطبق عليه تسمية البغداديين، لكن شوقي ضيف وعبد الفتاح شلبي عدّاه منهم لأن نوعته كانت تميل إلى البصرة كما كان يأخذ برأي الكوفيين في بعض المسائل. له مؤلفات كثيرة أشهرها: الإغفال، شرح أبيات الإيضاح الشيرازيات، الإيضاح في النحو. توفي سنة 377هـ.

7- **ابن جني: أبو الفتح عثمان بن جني**، هو أيضا ممن لا يصنفه أصحاب التراجم من البغداديين، ولكن شوقي ضيف ينسبه إليهم، لأنه كما شيخه أبو علي الفارسي كانت تغلب عليه النزعة البصرية ولكن يأخذ ببعض الآراء الكوفية، ولد في الموصل وأخذ النحو عن أحمد بن محمد الموصلي، دخل بغداد في سن مبكرة ثم عاد إلى بلده حيث قعد فيها للتدريس وهو شاب صغير، فلما قدم أبو علي الفارسي إلى الموصل دخل على حلقته وأعجبه ذكاؤه مع صغر سنه، فقال له: تزببت وأنت حِصرِم، فأثر ذلك على ابن جني الذي لزم الفارسي أربعين سنة يرافقه في ترحاله حتى اقترن به. له مؤلفات عديدة تفوق

الخمسين منها: الخصائص، اللمع، التصريف المملوكي، وسر صناعة الإعراب. توفي سنة 392هـ.

وقد عد شوقي ضيف الزمخشري المتوفى سنة 538 هـ من البغداديين المتأخرين الذين ساروا في منهج أبي علي الفارسي وابن جني، "وإذا أخذنا نتعقب آراءه وجدناه يمثل الطراز البغدادي الذي رأيناه عند أبي علي الفارسي وابن جني، فهو في جمهور آرائه يتفق ونحاة البصرة الذين نهجوا علم النحو ووطّأوا الطريق إلى شعبه الكثيرة، من حين إلى حين يأخذ بآراء الكوفيين أو بآراء أبي علي أو ابن جني، وقد ينفرد بآراء خاصة به لم يسبقه أحد من النحاة إليها"[1].

أما أشهر من عُدّ في الفئة الثانية نجد:

1- **أبو موسى الحامض: سليمان بن محمد بن أحمد،** سمي بالحامض لشراسته، لازم ثعلبا زهاء أربعين عاما، فكان شديد التعصب للكوفيين، له كتاب مختصر في النحو. توفي ببغداد سنة 347هـ.

2-**ابن الأنباري: أبو بكر محمد بن القاسم الأنباري،** أقام مع أبيه في بغداد وأخذ عنه وعن ثعلب، من مؤلفاته: الكافي، الواضح، والموضح، توفي ببغداد سنة 327هـ.

وممن جمع المذهبين جميعا، نجد:

1- **ابن قتيبة: أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري،** ولد بالكوفة، ونسب إلى الدينور في بلاد فارس لتوليه القضاء بها، أقام ببغداد، سمع من الزيادي والسجستاني وابن راهويه وغيرهم، عده ابن النديم أول الذين خلطوا المذهبين، من مؤلفاته: جامع النحو الكبير، جامع النحو الصغير، توفي ببغداد سنة 276هـ.

---

[1] شوقي ضيف، المدارس النحوية، ص 284.

2- **ابن كيسان: أبو الحسن محمد بن أحمد بن إبراهيم،** أخذ عن المبرد وثعلب لكنه لم يطرح النحو الكوفي بعد تعرفه على المبرد كما فعل الزجاج بل بقي وفيا له يختار منه الأنسب مقارنة مع نظيره البصري، ذاع صيته فكان درسه يغص بالأمراء والأشراف، من مؤلفاته: المهذب، المختار في علل النحو، المسائل على مذهب النحويين مما اختلف فيه البصريون والكوفيون، والفاعل والمفعول به، توفي ببغداد سنة 299هـ.

3- **الأخفش الصغير: أبو الحسن علي بن سليمان،** أخذ عن المبرد وثعلب واليزيدي وأبي العيناء، لم يبلغ حد الكمال في النحو، فكان يتبرم من السؤال فيه، من مؤلفاته: كتاب التثنية والجمع، توفي ببغداد سنة 315هـ.

4- **ابن شُقير: أبو بكر أحمد بن حسن البغدادي،** عده ابن النديم فيمن خلط بين المذهبين، من مؤلفاته: مختصر النحو، المقصور والممدود، والمذكر والمؤنث، توفي سنة 317هـ.

5- **ابن الخياط: أبو بكر محمد بن أحمد،** أصله من سمرقند، قدم بغداد بعد وفاة المبرد اجتمع بالزجاج وجرت بينهما مناظرة، من مؤلفاته: النحو الكبير، معاني القرآن الموجز والمقنع، توفي بالبصرة سنة 320هـ.

6- **نفطويه: أبو عبد الله بن محمد المهلبي،** أخذ عن المبرد وثعلب، انتفع الناس بعلمه من مؤلفاته: المقنع في النحو، والقوافي، توفي ببغداد سنة 323هـ.

وقد ذكر ابن النديم في الفهرست عددا كبيرا ممن خلطوا المذهبين أشهرهم ابن خالويه المتوفى سنة 370 هـ.

هذا عن علماء المدرسة البغدادية وتوجهاتهم بين من بقي منتصرا للنحو الكوفي ومن بقي تعصبه للنحو البصري، وفريق ثالث جامع للنحوين جميعا، أما عن المسائل فقد وافق البغداديون بعض المسائل الكوفية وفضلوها على البصرية، كما اختاروا بعضا

من المسائل البصرية على حساب نظيراتها الكوفية، في حين استدركوا ببعض المسائل على ما سبقهم، وكان ذلك من اجتهاداتهم الخاصة، وتفصيل ذلك فيما يلي:[1]

من القواعد التي ركن فيها البغداديون إلى المذهب الكوفي:

1. إعمال اسم المصدر عمل فعله.

مجيء (بَلْه)

2. للاستثناء.
3. إعطاء المستثنى المتقدم على المستثنى منه حكم المستثنى منه على سبيل القياس فيصير المستثنى منه المؤخر بدل كل لأنه عام أريد به خاص.
4. جواز نداء المعرف بأل في الاختيار دون التوصل إليه بأي اسم إشارة.
5. عدم تنوين المنقوص الممنوع من الصرف مع الفتح حال الجر.
6. مراعاة لفظ الجمع في العدد فيجرد من التاء في نحو ثلاث حمامات.

ومن القواعد التي اعتمدوا فيها على المذهب البصري: عمل المصدر المنون عمل فعله قَالَ تَعَالَى: ﴿أَوْ إِطْعَامٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ ﴿١٤﴾ يَتِيمًا﴾ البلد: ١٤- ١٥.

ومن القواعد المستدركة وراء المستحسن من المذهبين:

1. جواز تعريف الحال مطلقا خلافا للبصريين الموجبين التنكير مطلقا والكوفيين إن لم يشعر بالشرط، نحو: عبد الله المحسنَ أفضل منه المسيء.
2. جواز عدم الفصل بين أن المخففة والفعل المتصرف، قال الرضي: (وحكى المبرد عن البغاددة علمت أن تخرج بالرفع بلا عوض).

[1] محمد الطنطاوي، نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة، ص ص 186- 188.

3. جواز بناء اسم لا مع ارتباط الظرف والجار به، قال الرضي: (وحكى أبو علي عن البغداديين أنهم يجيزون كون الظرف والجار في نحو لا آمر بالمعروف ولا عاصم اليوم من أمر الله من صلة المنفي المبني).
4. جواز إتباع محل المعطوف عليه مع عدم أصالته، قال ابن هشام بعد ذكره الشرط الأول لصحة العطف عليه (الثاني أن يكون الموضع بحق الأصالة، فلا يجوز هذا ضارب زيدا أخاه، لأن الوصف المستوفي لشروط العمل الأصلُ إعماله لا إضافته لالتحاقه بالفعل، وأجازه البغداديون).
5. تقدير عامل النصب في ويحه وأختيها من مادتها، قال خالد: (وذهب بعض البغداديين إلى أن (وَيْحَه، ووَيْلَه، ووَيْسَه) منصوبة بأفعال من لفظها).

وهكذا استمرت بغداد فترة غير يسيرة عاصمة الإشعاع الفكري في العالم الإسلامي يفد إليها العلماء من كل جهة عربا وفرسا، وظلت الجهود اللغوية تنبض حياة ونشاطا في البلاد مع ضعفها بسيطرة العنصر التركي عليها، ولكنها بدأت تفقد علماءها ونشاطها بداية من سنة 334هـ، مع سيطرة بني بويه على الحكم فيها على يد معز الدولة أبي الحسين أحمد بن أبي شجاع بويه، وقد "ظهر هذا المذهب (...) إلى أن تضعضع شأن الخلافة العباسية بغلبة البويهيين عليها، فحينذاك تمزق الشمل وتفرق العلماء، وما المذهب البغدادي إلا مذهب العلماء في بغداد، فكلما انتثر جمعهم انفرط عقده، ومن هنا يعرف أن انفراط المذهب البغدادي كان –على سبيل التقريب– بعد منتصف القرن الرابع الهجري وبعبارة أخرى بعد انصرام النصف الأول تقريبا من عمر الدولة العباسية"[1].

وهكذا انتهى عهد المدارس النحوية بإجماع الباحثين، فقد كانت المدرسة البغدادية آخر مدرسة لها جهود خاصة ومنهج قائم بذاته، حتى وإن اعتمدت على انتخاب آراء

---

[1] محمد الطنطاوي، نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة، ص ص 190- 191.

المدرستين السابقتين، لكن بالموازاة مع ذلك كانت لعلمائها بعض من الانفرادات استدركوا بها على بعض آراء أسلافهم.

4-3 مدارس أخرى:

بتوسع الإسلام في مختلف الأقطار، برز اهتمام شعوبها بما أنتجته الدولة الإسلامية، فكان من العلوم التي نالت حظها من الاهتمام علم العربية -والنحو منها خاصة- فانكب جماعة من المهتمين به عليه، فرحلوا إلى البصرة والكوفة وبغداد يجلبون الدرر منها، وبرز في هذه الأقطار ثلة من المجتهدين الذين نقلوا هذا العلم وزادوا عليه بعضا من القواعد التي أُعتبرت فيما بعد جهودا تقف بإزاء ما قدمه النحاة في البصرة والكوفة وبغداد.

4-3-1 النحو في الأندلس وبلاد المغرب:

انتقل النحو من العراق بأقطاره الثلاثة إلى الأندلس في وقت مبكر وذلك في حدود القرن الثاني الهجري مع بروز أول نحاة الأندلس وهو جوديّ بن عثمان المروروري المغربي (ت 198هـ)، الذي رحل إلى الشرق ولقي الكسائي والفراء فأخذ عنهما النحو وجلب معه إلى الأندلس كتاب الكسائي، وبذلك كان النحو الكوفي أيضا – كما الحال في بغداد- أول ما يصل إلى الأندلس، وقد تدارسه النحاة فيها ردحا من الزمن.

وبعد مرور قرن على دخول النحو الكوفي إلى الأندلس دخلها النحو البصري "عن طريق محمد بي موسى الأفشين – أو الأفُشْنيق- (ت 307هـ) الذي ذهب إلى البصرة وأخذ عن المازني، ثم ذهب إلى مصر وانتسخ كتاب سيبويه رواية عن أبي على جعفر

الدينوري (ت 289هـ)، وأدخله معه إلى الأندلس، وجلس في مسجد قرطبة الجامع يقرئه طلابه"[1].

وقد نتج عن ذلك تعرف الأندلسيين على كتاب سيبويه، فأولوه اهتماما منقطع النظير، حيث رحلوا وتحملوا المشاق في سبيل الحصول على نسخ منه، حتى "تكاثرت نسخه بعدئذ، وصارت كتابهم المقدس في العربية، وإليه تؤول فضيلة النهضة الأندلسية المغربية، فقد شغف به الأندلسيون والمغاربة من هذا الحين، وتنافسوا في إظهاره"[2]، ولم تقتصر شهرة الكتاب عند المسلمين فقط بل امتدت إلى اليهود الذين اعتنوا به، فقد وصل هذا الاهتمام عندهم درجة جعلتهم "ينقلون مضمون كتاب سيبويه إلى اللغة العبرية ليكون بمثابة دستور يسيرون عليه في تنظيم قواعد النحو في اللغة العبرية"[3]، وبهذا لعبت الأندلس بإسهامات علمائها دورا فعالا في استكمال ونضج النحو العربي.

ظلّت الأندلس فترة طويلة تنجب العلماء الذين أسهموا في خدمة اللغة العربية وحتى التعريف بكافة العلوم الإسلامية إلى العالم الغربي، فكانت قرطبة حاملة هذا اللواء. فازدهرت حركة الإنتاج بها في القرن السابع الهجري حتى شبهها ابن سعيد المغربي بالفترة الذهبية للنحو العربي في عهد الخليل وسيبويه.

كان تأسيس المدرسة النحوية في قرطبة على يد أبي العباس أحمد بن عبد الرحمن بن محمد بن مضاء القرطبي المولود في قرطبة سنة 513هـ والمتوفى في إشبيلية سنة 592هـ، وتميز ابن مضاء بمنهج خاص في النحو بناه على رفض فكرة العامل النحوي وكتابه "الرد على النحاة" دليل على تميز جهوده النحوية ؛ "فالناظر في هذه المدرسة يجد منهجا جديدا، وأسسا وأصولا مغايرة كلها لأسس كل من مدرسة البصرة ومدرسة الكوفة

---

[1] الهادي الفضلي، مراكز الدراسات النحوية، ص ص 52- 53.

[2] محمد الطنطاوي، نشأة النحو و تاريخ أشهر النحاة، ص 221.

[3] حسن عون، تطور الدرس النحوي، معهد البحوث والدراسات العربية، جامعة الدول العربية، 1970م، ص 50.

ومنهج كل منهما وأصولها، مما يجزم معه الجزم التام القاطع بأن الذي يراه أمامه منهج جديد، واتجاهات جديدة في دراسة العربية"[1].

غير أن الواقع الذي كان يسود تلك الفترة في الأندلس، والولاء الذي كان عليه أغلب النحاة فيها لأساتذتهم المشارقة لم يكن ليساعد على انتشار تلك الأفكار الجريئة الثائرة عليهم، فقد ذهب معارضو ابن مضاء إلى اتهامه "بالجور على أساتذته من الكوفيين والسطو على آرائهم التي بنى عليها أو على بعضها دعوته الجريئة ولم ينسبها إليهم، ولكن لست ممن يجحد لابن مضاء ومضة ذهنه أو يوهن دعوته القوية الهامة ولكني آنست من بعض أقواله لمحات رجعت بي إلى ما وجدته عند الفراء وغيره من حذاق هذا الدرس"[2].

ومن الأصول التي امتازت بها هذه المدرسة عن باقي المدارس النحوية ما يأتي:[3]

1. لا عوامل نحوية، والعامل هو المتكلم بحسب ما يؤدي المعنى.
2. لا حذف ولا تقدير، إلا ما حذف للعلم به، وإن ظهر تم الكلام به، ولم يختل نظامه.
3. لا تنازع بين الأفعال، بل توجيه لتعليق الفعل بالاسم.
4. طبيعة العائد في الاشتغال هي المحددة للإعراب.
5. لا علل ثوان ولا ثوالث، ولا علل للعلل.
6. المسموع من كلام العرب هو المأخوذ به المقاس عليه، ولا تفريع على كلام العرب بما ليس من كلامهم.

---

[1] عبد الأمير محمد أمين الورد، المدارس النحوية بين التصور والتصديق والسؤال الكبير، المكتبة العصرية، بغداد ط1، 1997م، ص 37.

[2] مهدي المخزومي، أعلام في النحو العربي، دار الحرية للطباعة، بغداد، 1980م، ص 111.

[3] نفسه، ص ص 37- 38.

7. إجماع النحويين ليس حجة على من خالفهم.

ومن هنا، فمن اليسير ملاحظة الدور الفعال الذي أدته الأندلس في إرساء النحو العربي؛ "وخلال هذه القرون السبعة الممتدة من القرن الثاني الهجري حتى القرن الثامن الهجري قدم الأندلسيون خدمة جلى للنحو واللغة، فأشاعوا الدراسات النحوية في مختلف حواضر الأندلس أمثال: مالقة، وقرطبة، وغرناطة، والمرية، وجيّان، وطليطلة، وإشبيلية وأغنوا المكتبة النحوية بما خلفوا من تراث نحوي نفيس"[1].

إذا أردنا أن نعدد أشهر النحاة في الأندلس- إلى جانب المذكورين آنفا- فنجد:

1- محمد بن الحسن الزبيدي (ت 379هـ) مؤلف طبقات النحويين واللغويين وكتاب الواضح في النحو.

2- ابن الإفليلي (ت 441هـ) كان من شيوخ النحو في جامع قرطبة.

3- ابن سيده الضرير (ت 448هـ)، ومعجمه المخصص فيه الكثير من القضايا النحوية والصرفية، " وقد عُدّ ابن سيده بما خلطه في مؤلفاته من علم البصريين والكوفيين بداية اتجاه الأندلسيين إلى النحو البغدادي إلى جانب النحوين البصري والكوفي، وسار النحاة الذين جاؤوا بعده على العناية بالمذاهب الثلاثة وأصبح النحو خليطا منها"[2]

4- الأعلم الشنتمري: أبو الحجاج يوسف بن سليمان (ت 476هـ).

5- ابن السيد البطليوسي: أبو محمد عبد الله بن محمد بن السيد (ت 521هـ).

6- ابن الطراوة: أبو الحسين سليمان بن محمد (ت 528هـ).

7- ابن الباذش الغرناطي: أبو الحسن علي بن أحمد، (ت 538هـ).

---

[1] الهادي الفضلي، مراكز الدراسات النحوية، ص 54.
[2] خديجة الحديثي، المدارس النحوية، ص 313.

8- عبد الرحمن بن محمد الرماك الأشبيلي (ت 541هـ).

9- أبو علي الشلوبيني (ت 645هـ).

10- ابن عصفور الأشبيلي (ت 663هـ).

11- ابن مالك الجيّاني (ت 673هـ) ناظم الألفية الشهيرة.

12- أبو حيان الغرناطي (ت 745هـ).

أما في المغرب، فلم يكن لأهله أن يتأخروا في الاهتمام بالنحو عن الأندلسيين وكيف يحدث ذلك وبلاد المغرب كانت منفذ المسلمين للوصول إلى الأندلس فاتحين إياها ففي نفس الفترة التي ظهر فيها جودي في الأندلس؛ أي في حدود القرن الثاني الهجري كان في المغرب رجل آخر يعرف عنه حفظ كتاب سيبويه، إضافة إلى أنه قد بلغ الغاية في النحو والعربية والغريب، وهو أبو عبد الله حمدون بن إسماعيل (توفي بعد 200هـ) فقد كان مقدما في اللغة والنحو وله كتب في النحو.

أما أشهر نحاة المغرب فهم:[1]

1- محمد بن أحمد اللخمي السبتي (ت 570هـ).

2- محمد بن أحمد بن طاهر المعروف بالخِدَب (ت 580هـ).

وممن أقرأ النحو بفاس أيضا:

3- محمد بن حكم الجزامي السرقسطي (ت 530هـ)

4- محمد بن يحيى العبدري (ت 651هـ).

---

[1] الهادي الفضلي، مراكز الدراسات النحوية، ص 55.

5- محمد بن موسى السلوي (ت 685هـ).

ومنهم أيضا:

6- أبو موسى الجزولي (ت 605هـ).

7- ابن آجروم (ت 723هـ) صاحب المقدمة المعروفة بالأجرومية.

ومن القواعد المعروفة في النحو الأندلسي المغربي:[1]

1- منع توكيد العائد المحذوف قياسا، نحو: جاء الذي ضرب نفسَه.

2- اعتبار الفعل القلبي معلقا عن الجملة المسبوقة بالمعلق بعد المفعول الأول.

3- تجويزهم تأخير حال الفاضل عن اسم التفضيل.

4- اعتبارهم نصب ((غير)) في الاستثناء كنصب المستثنى بإلا.

5- جواز العطف في تمييز المقدار المكون من الجنسين، نحو عندي رطل سمنا وعسلا.

6- عدم اعتبار العطف لأم المنقطعة مطلقا.

7- تصحيحهم عمل أنْ المخففة المفتوحة في الظاهر أيضا.

8- تسويغهم نصب المضارع بعد الفاء في جواب الاستفهام المتضمن وقوع القعل نحو: لِمَ ضربت زيدا فيجازيَك؟ مخالفين اشتراط النحاة عدم الوقوع.

9- قصر حذف أن الداخلة على المضارع على السماع سواء أبقي منصوبا أم رفع.

---

[1] محمد الطنطاوي، نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة، ص ص 223- 225.

4-3-2 النحو في مصر:

امتد النحو إلى مصر في حدود القرن الثالث الهجري، حيث انتقل من البصرة إليها على يد الوليد بن محمد التميمي المعروف بـ (ولّاد المصري) المتوفى سنة 263هـ. ويعد أول نحاة مصر، وأصله من البصرة لكنه نشأ بمصر ورحل إلى العراق، ويقال إنه لقي الخليل وأخذ عنه كما أخذ عن المهلبي تلميذ الخليل وعن غيره، ثم عاد إلى مصر ومعه كتب في النحو واللغة فنشرها بأسانيدها، فكان بذلك أول من أدخل كتب النحو واللغة إلى مصر.

ويُرجع محمد الطنطاوي تأخر مصر وبلاد الشام عن بغداد في الدراسات النحوية إلى "أن العراق كان دائم الاتصال بالبلاد الحجازية المقدسة، والرحلات بينهما متبادلة فسمع أهل العراق من الصحابة ومن التابعين أحكام الدين، فامتد نظرهم إلى ذلك الأمر الجديد أمر اللغة والمحافظة على سلامتها حتى يكمل لهم الشأن من جميع نواحيه. وفي العراق حضارة علمية تليدة سهلت عليهم السير في تنظيم هذا العلم واستكمال بنائه، أما القطران فكانا في أشد الحاجة إلى تعلم الدين وعلومه فغلب على العرب النازلين فيهما داعي الدين والناس من ورائهم، فساهم القطران في العلوم الشرعية، ونبغ فيهما أئمة في القراءات والحديث والفقه كانوا يعاصرون أئمة العراق فيها. وقصارى القول أن القطرين لم يتجها لهذا العلم إلا بعد نشوئه ونموه وبوادر استكماله في العراق، فهبّا يذهبان إليه أرسالا للتلقي عن علمائه في أخريات الأيام كما ترى"[1].

كما يبرز أيضا تفسير مهدي المخزومي بشأن هذا التأخر، حين أرجعه إلى أنه "لم يكن في مصر إذ ذاك شيء مما كان يجده المصريون الوافدون على العراق، وظلت مصر تتلمذ للعراق زمانا طويلا قبل أن تتكون شخصيتها العلمية، ولم تشهد مصر حتى القرن الخامس من اللغويين والنحويين من يقوم مقام الخليل أو سيبويه في البصرة أو مقام

[1] محمد الطنطاوي، نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة، ص ص 179- 180.

تلاميذهما، أو يقوم مقام الفراء وثعلب في الكوفة وبغداد أو مقام تلاميذهما، فكان المصريون سواءً أكانوا مصريين صلبة أو مقيمين في مصر – تلاميذ لأولئك الأعلام– لازموهم وأخذوا عنهم كثيرا، ثم رجعوا إلى مصر ليبشروا بمذهب البصرة أو بمذهب الكوفة، ولينشروا فيها علم الخليل وكتاب سيبويه أو أمالي الفراء وكتبه"[1].

والى جانب ولّاد نجد ثلة من النحويين أهمهم:

1- أبو علي الدينوري، هو أحمد بن جعفر الدينوري، توفي بمصر سنة 289هـ.

2- أبو الحسين محمد بن الوليد بن ولّاد التميمي، توفي بمصر سنة 298هـ.

3- أبو العباس أحمد بن محمد بن ولّاد حفيد الوليد بن ولّاد التميمي، هو نحوي ابن نحوي ابن نحوي، توفي بمصر سنة 332هـ.

4- النحاس، أبو جعفر بن محمد المصري، توفي بمصر سنة 337هـ.

5- ابن الناظم، محمد بدر الدين بن محمد، توفي بدمشق سنة 676هـ.

6- ابن النحاس، أبو عبد الله محمد بهاء الدين الحلبي، توفي بمصر سنة 698هـ.

7- المرادي، الحسن بن قاسم المصري، صاحب الجنى الداني في حروف المعاني توفي بالقاهرة سنة 749هـ.

8- ابن هشام، أبو محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف الأنصاري، صاحب أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، وقطر الندى وبل الصدى، ومغني اللبيب عن كتب الأعاريب، وغيرها من المؤلفات التي حملت أفكارا متميزة، توفي بالقاهرة سنة 761هـ.

---

[1] مهدي المخزومي، أعلام في النحو العربي، ص 117.

9- ابن عقيل، أبو عبد الرحمن عبد الله بهاء الدين بن عبد الرحمن، صاحب شرح الألفية، توفي سنة 769هـ.

10- محمد بدر الدين بن أبي بكر بن عمر المخزومي الدماميني، توفي بالهند سنة 827هـ.

11- خالد زين الدين بن عبد الله الأزهري، توفي سنة 905هـ.

12- أبو الفضل عبد الرحمن جلال الدين بن أبي بكر السيوطي، له كثير من أشهر المؤلفات النحوية منها: الأشباه والنظائر، جمع الجوامع، شرح همع الهوامع، الاقتراح في أصول النحو، المزهر في علوم اللغة وأنواعها، وبغية الوعاة في طبقة اللغويين والنحاة توفي بالقاهرة سنة 911هـ.

13- أبو الحسن علي نور الدين بن محمد بن عيسى الأشموني، صاحب منهج السالك إلى ألفية ابن مالك، توفي سنة 929هـ.

وعلى هذه الوتيرة، واصل الفكر العربي انتاجه لفترة طويلة من الزمن، رغم سيطرة العنصر التركي على الأوضاع، وتولي الدولة العثمانية الحكم في الدويلات الإسلامية، إذ كان يبرز بين الفينة والأخرى من يبدع في هذا الفن، لكن الملاحظ في الفترة المتأخرة أن منتجات الفكر العربي لم تعد مبتكِرة كما كانت مع الرعيل الأول، بل كانت معظم الجهود عبارة عن شروح وشروح للشروح وحواشي، "ولم تمنع هذه الحال العامة في التصنيف أن يظهر بين الفينة والفينة بعض أفراد لا تنطبق عليهم أحكام هذا العصر، غير أنهم تقسّمتهم الأزمنة المتطاولة جدًّا، فأجادوا في التصنيف ترتيبا وتقريبا وإن لم تكن لهم آثار من ناحية ابتداع وتجديد، إذ كان غرضهم الأول إنما هو فهم أو تفهيم عبارات السابقين إذا كانت مغلقة وبسطها إن كانت موجزة، فقدموا بعملهم هذا صنيعا جميلا، وكانوا منحًا

في أيام كلها محن، كابن قاسم والشنواني والدنوشري، ويس والحفني والصبان، ولقد تغالى العلماء بعد هؤلاء، وكتبوا تقارير على الحواشي كتقارير الإنباني المعروفة"[1] .

والحقيقة أن ما كان يقوم به هؤلاء النحاة من شروح لا بد منه؛ لأن كتاب سيبويه لم يكن ليُفهم أو يُتوصل إلى المسائل التي كان يعرضها بالسهولة التي كانت عند المتقدمين فكان لزاما اللجوء إلى هذه الشروح من أجل فهم الكتاب وغيره من أمات الكتب النحوية.

إن المتتبع للأعمال المؤرخة للجهود اللغوية الإنسانية –وخاصة التي قام بها باحثون غربيون وأشهرها كتاب جورج مونان G.MOUNIN "تاريخ علم اللغة من نشأتها حتى القرن العشرين"– لا تشير إلى ما قدمه العرب، على الرغم من أن تلك الأعمال أرخت لحضارات اندثرت وماتت لغاتها، "وهكذا ينعدم ذكر العرب عند التأريخ للتفكير اللساني البشري بما يحُدِث القطيعة في تسلسل التاريخ الإنساني وهذه القفزة (الاعتباطية) أو ما يمكن أن نسميه بالثغرة العربية في تأريخ اللسانيات لا يفسرها جهل المؤرخين للغة العربية بما أنهم يستعرضون ثمرة حضارات لا يعرفون لغتها، بل تراهم يقفون بالحدس والتخمين على عصور انقرضت لغة الأمم التي عاشت فيها"[2].

وبذلك فوّتت هذه المؤلفات على نفسها فرصة التطرق إلى فترة خصبة من الإنتاج الإنساني في علم اللغة دام ثمانية قرون كاملة، وبالتالي فقد كان وصفها بالثغرة أو القطيعة وصفا دقيقا.

وقد حاول المسدي تفسير ذلك بإرجاعه إلى سببين هما:

---

[1] محمد الطنطاوي، نشأة النحو و تاريخ أشهر النحاة، ص 301.

[2] عبد السلام المسدي، التفكير اللساني في الحضارة العربية، ص 22.

1. العامل الديني: حيث إن البحث في قضايا اللغة كان ملابسا لقضايا المعتقدات وذلك في كل الحضارات التي عُرفت بكتاب سماوي.
2. ورود النظرية العربية مبثوثة في خبايا تراثهم الحضاري بمختلف أصنافه وأضرب مشاربه[1].

ووصل على إثر ذلك إلى نتيجة مفادها أن إغفال الجهود اللغوية العربية أدى إلى وقوع "قطع في تسلسل التفكير اللساني عبر الحضارات الإنسانية، فنهضت الحضارة الغربية على حصيلة التراث اليوناني أساسا ولكن في معزل عن مستخلصات ثمانية قرون من مخاض التفكير اللغوي عند العرب. وإذا جاز لنا أن نبسط مصادرة في البحث أمكننا أن نقرر افتراضا أن أهل الغرب لو انتبهوا إلى نظرية العرب في اللغويات العامة عند نقلهم لعلومهم في فجر النهضة لكانت اللسانيات المعاصرة على غير ما هي عليه اليوم. بل لعلّها كانت تكون قد أدركت ما قدد لا تدركه إلا بعد أمد"[2].

ومهما يكن من جحود الغربيين عن الاعتراف بجهود العرب اللغوية، وإسقاطها عند التأريخ للجهود اللغوية الإنسانية، إلا أنه لا يمكن لعاقل أن ينكر ما قدمه العرب من جهود جليلة خدمة للغة العربية لغة الدين والدولة، واستمرت هكذا أمدا طويلا حتى لقيها الجمود والركود بعد ثمانية قرون من العطاء، مسلمة المشعل للحضارة الغربية في أوربا.

5- ظهور اللسانيات في الثقافة العربية الحديثة:

بعد مرور مدة طويلة من العطاء والإنتاج الفكري ميّزا البيئة العربية، وجعلا بعض الباحثين يذهبون إلى حد الجزم أن تكون أية لغة قد نالت من الاهتمام والبحث فيها ما نالته اللغة العربية، عاشت المجتمعات العربية سباتا فكريا - تحت تأثير الحملات

---

[1] عبد السلام المسدي، التفكير اللساني في الحضارة العربية، ص 23.
[2] نفسه، ص 23.

الاستعمارية الأوربية- وانتقلت عوامل الازدهار إلى أوربا بعدما عرفت بدورها نهضة في شتى المجالات، وخاصة في العلوم والصناعات. ثم سنحت الفرصة من جديد للعرب أن ينظروا في لغتهم ويبحثوا فيها، لكن بشكل مختلف عما عرفه أجدادهم وفي ظروف مختلفة عن الدراسات العربية القديمة.

وقد كانت هذه النهضة العربية نتيجة حملة نابليون بونابارت على مصر، وتخللتها محاولات الإنجليز التغلغل في المجتمع المصري، فكان من ذلك أن دخلت ألفاظ جديدة إلى اللغة العربية، وكانت هذه الألفاظ "تتعلق بشتى علوم وفنون وصناعة المدنية العصرية كالمخترعات وأجزائها وشتى العقاقير والأدوات وأصناف المطاعم والمشارب وأوانيها وضروب الأثاث وما إليه، ومظاهر الحياة الحضرية من ألعاب ومجامع ونحوها"[1].

فنتج عن ذلك انتعاش في شتى ميادين الحياة، وانكب العرب على هذه المستجدات يحاولون الاستفادة منها ومواكبة ما كان يصلهم من مظاهر التحضر عن طريق نقلها إلى اللغة العربية لنشرها في المجتمع، فكان أن ظهرت الترجمة كنشاط اعتمده العرب في تلك الفترة من أجل هذا النقل؛ إذ "تطلبت الحركة الفكرية الجديدة بمصر وغيرها من الأقطار العربية من اللغة العربية جهودا جبارة لمواكبة مظاهر التحولات التي عرفتها مناحي الحياة العربية، مما نشأ معه حركة لغوية جديدة تمحورت أساسا حول الترجمة إلى العربية وإيجاد المصطلح العربي الملائم"[2].

بالموازاة مع دخول المدنية الغربية إلى مصر على يد نابليون، ومحاولة المصريين مواكبتها، ساهم محمد علي الذي حكم مصر في هذه النهضة الفكرية، في إرساء النهضة العربية من خلال البعثات العلمية التي كان يوفدها إلى أوربا، وتشجيع الترجمة إلى اللغة

---

[1] تيمور محمود، مشكلات اللغة العربية، نقلا عن مصطفى غلفان، اللسانيات في الثقافة العربية الحديثة حفريات النشأة والتكوين، شركة النشر والتوزيع المدارس، الدار البيضاء، ط1، 2006م، ص8.

[2] مصطفى غلفان، اللسانيات في الثقافة العربية الحديثة حفريات النشأة والتكوين، ص 7.

العربية، وأُنشئت المدارس والمعاهد العلمية بإشراف العلماء ممن استفادوا من تلك البعثات على غرار رفاعة الطهطاوي (1801-1879م) الذي أدار مدرسة الألسن والترجمة في مصر التي أُنشئت سنة 1837م، محاكيا في ذلك نموذج مدرسة الألسن الشرقية بباريس التي تأسست سنة 1795م، كما برزت أيضا مدرسة باردو العسكرية في تونس التي تأسست سنة 1840م، وكانت تعنى بترجمة النصوص والمؤلفات الأوربية إلى اللغة العربية.

فقد كان للباحثين الذين استفادوا من البعثات العلمية إلى أوربا، في عهد محمد علي ومن تلاه ممن حكم مصر، الأثر الكبير في نشر العلوم وإدخالها إلى الحضارة العربية، أو فلنقل دخولها من جديد بعد عصور طويلة من الجمود والركود.

ولم تكن مصر وحدها من عرف هذه النهضة - مع أنها تعد مهدها ومركزها - بل كان لبنان من الرواد في النهضة الفكرية، ولعل ما ساعده على ذلك عوامل عدة منها "حركة التحرر الوطني المبكرة التي خاضها لبنان قبل غيره من البلدان العربية، وطبيعة تكوين المجتمع اللبناني المتجلية في شرائح عرقية ودينية ولغوية متنوعة. كما كان اللبنانيون في مهاجرتهم بين مشرق ومغرب قد خالطوا الشعوب وتقبلوا في مختلف الحضارات. وكانت المطابع قد كثرت وكثرت الجرائد (...) وبدا في الألفة والمجتمع والمعاش ألفاظ لا عهد لجماعتنا بها"[1].

يُضاف إلى العوامل السابقة عامل آخر، لا يقل أهمية عنها في تنوير العقل العربي وبعثه من جديد، وهو الدور الذي أدّاه المستشرقون في نقل المناهج والمعارف الغربية إلى الثقافة العربية عندما قامت مصر باستقدامهم للتدريس في المعاهد والمدارس

---

[1] أمين نخلة، الحركة اللغوية في لبنان في الصدر الأول من القرن العشرين، نقلا عن مصطفى غلفان، اللسانيات في الثقافة العربية الحديثة حفريات النشأة والتكوين، ص 11.

التي أنشأتها، فكان لهم الأثر الكبير في نشر العلوم والمعارف ونقلها إلى الطلبة الذين لم يكن لهم حظ الهجرة إلى أوربا وبقوا يدرسون في المؤسسات داخل الوطن.

بدأ عصر جديد في المجتمعات العربية – باجتماع العوامل السابقة– بدءا بمصر ودخلت الثقافة العربية طورا آخر حيث تعرفت من جديد – ولو في صورة مختلفة– على العلوم التي كانت هي السباقة إلى تأسيس أصولها الأولى، ثم استلمها الغرب فيما بعد وطوروها في عصر الركود الفكري العربي كالطب، والرياضيات، والفلك، والعلوم الاجتماعية، والاقتصادية، وغيرها.

1-5 النهضة اللغوية في الثقافة العربية:

يُجمع الدارسون المهتمون بالبدايات الأولى لانتقال الفكر اللغوي الحديث إلى المجتمع العربي والمصري على سبيل التحديد، أنه لا يمكن تحديد الفترة الزمنية التي حدث فيها هذا الانتقال بشكل دقيق، لكنهم يربطونه بالبعثات العلمية التي قام بها محمد علي لفائدة عدد من الطلبة المصريين، وإسهامات رفاعة الطهطاوي الذي أوفد إلى أوربا واعضا لهؤلاء الطلبة الشباب الذين استفادوا من هذه البعثات[1]، لكن كانت له اهتمامات في اللغة موازاة مع مهمته الأساسية التي من أجلها سافر إلى فرنسا؛ "فقد أثار في بعض كتبه الاهتمام بدراسة اللغات واللغة الفرنسية أثناء بعثته هناك ودعا إلى إنشاء مجمع للغة العربية على غرار المجمع العلمي الفرنسي، كما ظهرت بعض أفكار الدراسة اللغوية الحديثة في مقالات نشرها المقتطف وفي كتابات جورجي زيدان الذي نشر في فترة مبكرة كتابين في اللغة أحدهما كتاب "الفلسفة اللغوية والألفاظ العربية" (1886م) والثاني "اللغة العربية كائن حي""[2].

[1] ينظر: مصطفى غلفان، اللسانيات في الثقافة العربية الحديثة حفريات النشأة والتكوين، ص 21.

[2] حلمي خليل، العربية وعلم اللغة البنيوي، دار المعارف الجامعية، مصر، 1996م، ص 139.

فقد ساهمت هذه البعثات العلمية في تعرف المجتمع العربي على مستجدات البحث العلمي في اللغة من خلال احتكاك هؤلاء الطلبة بعلماء اللغة في أوربا، وكذلك فعل من تلاهم من الطلبة الذين احتكوا برواد المدارس اللغوية في أوربا خاصة، فعادوا ومعهم مناهج جديدة في البحث اللغوي. أو كما حدث مع رفاعة الطهطاوي الذي تأثر كثيرا بالمستشرق الفرنسي دو ساسي (DE SACY) (1758- 1838م)، "ولعل ما حمله المبعوثون إلى أوربا من أفكار الحضارة الغربية التي كانت تقوم على استيعاب مسيرة التاريخ البشري وتكوين رؤية شاملة تسهم في حفز المجتمعات الإنسانية إلى الخروج من ظلمات العصور الوسطى إلى آفاق أخرى جديدة- يبدو أن ذلك أثر حاسم في بزوغ فجر النهضة العربية الحديثة"[1].

أما من لم يسعفه الحظ في السفر إلى أوربا، ومعايشة التطور الحاصل في جميع المجالات، فقد تلقوا تكوينا في الجامعات المصرية، إذ أُنشئت في مصر الجامعة الأهلية (1908م)، التي كان لها "أثر في تداول وإشاعة جانب من الدراسة اللغوية الأوربية، وزاد هذا الاهتمام عقب تولي الدولة أمر الجامعة (1925م) وكان علم اللغة التاريخي المقارن للغات السامية هو المنهج السائد في دراسة وتدريس اللغات طول هذه الفترة وبعدها أيضا. إذ كان هذا الفرع من الدراسة اللغوية من المواد الأساسية التي تدرس في قسم اللغة العربية واللغات الشرقية بكلية الآداب بالجامعة المصرية"[2].

وتولى عدد من المستشرقين الذين استقدمتهم الجامعة المصرية مهمة التدريس والبحث في فقه اللغات السامية، وعلى يدهم تكوّن مجموعة من الباحثين، وكان معظم هؤلاء المستشرقين ألماناً، من أمثال "أنو ليتمان" و"بول كراوس" و"شاده"، وأشهرهم

[1] عطا محمد موسى، مناهج الدرس النحوي في العالم العربي في القرن العشرين، دار الإسراء للنشر والتوزيع، الأردن ط1، 2002م، ص 7.

[2] حلمي خليل، العربية وعلم اللغة البنيوي، ص 139.

"برجشتراسر " صاحب كتاب "التطور النحوي للغة العربية"، حيث كان هذا الكتاب "ممثلا لهذا الاتجاه التاريخي المقارن في فقه اللغات السامية فهو عبارة عن مجموعة من المحاضرات ألقاها في الجامعة المصرية عام (1929م). وفي هذا الكتاب نجد المنهج التاريخي المقارن مطبقا على اللغة العربية بالإضافة إلى بعض أفكار البنيوية الوصفية"[1] فقد ساهم هؤلاء المستشرقون في التعريف بالمنهج السائد في أوربا آنذاك، وتكوين باحثين عرب، ومحاولة إرساء منهج جديد في دراسة اللغة العربية مختلف عما قام به علماء اللغة القدامى من خلال ربطها ومقارنتها بشقيقاتها من اللغات السامية، فقد كان لهم دور فعّال في ما عرفه الدرس اللغوي العربي الحديث من نهضة فكرية ومنهجية.

2-5 الإطار الفكري لظهور اللسانيات في الثقافة العربية:

ظلّ البحث اللغوي في البلاد العربية في مجال النحو والصرف متبعا المناهج التقليدية متمثلة في المنهج التاريخي المقارن، حتى إن مصطلح (علم اللسان) كان مقترنا بهذه الدراسات التاريخية، كما اشتهر أيضا مصطلح (فقه اللغة) للتعبير عن الجهود اللغوية للمستشرقين والتي كانت تدور حول دراسات اللغات السامية والمقارنة فيما بينها إلى أن بدأ عدد من الطلبة المصريين المستفيدين من البعثات إلى أوربا ممن تخصصوا في علم اللغة يعودون، ويبشرون بمنهج جديد في دراسة اللغة، متأثرين في ذلك بآراء أساتذتهم في أوربا ومتتبعين النظريات اللغوية التي تكونوا فيها، فعادوا إلى البلاد العربية محملين بأفكار وإجراءات جديدة لم تعرفها هذه البلاد سابقا، فكانت هذه الأفكار والإجراءات في غالبها تحمل في طياتها ثورة على نمط الدراسة السائد في تلك الفترة سواء عند التراثيين أو المجددين المتبعين للمستشرقين، ومن هنا فقد عكف هؤلاء الطلبة العائدين على وضع مؤلفات ترنو إلى التعريف بالمنهج الجديد. لكن الغريب في الأمر أن

---

[1] حلمي خليل، العربية وعلم اللغة البنيوي، ص 140.

التعريف بهذا المنهج "جاء من عالم في الاجتماع هو الدكتور علي عبد الواحد وافي. الذي نشر عام (1941م) كتابين أحدهما بعنوان علم اللغة والآخر بعنوان فقه اللغة"[1].

ثم توالت بعد ذلك المؤلفات التي أخذ أصحابها على عاتقهم مهمة التعريف بهذا المنهج الجديد في دراسة اللغة، والذي ظهر في أوربا، وعرف انتشارا واسعا في أرجائها وذهب بعضهم إلى حد نقد النحو العربي مستندا في ذلك على حصيلته المعرفية الأوربية.

وفي المقابل فقد كان في البلاد العربية من نادى بضرورة إعادة إحياء التراث اللغوي العربي والتمسك بما جاء به الخليل وسيبويه وغيرهما من أئمة النحو العربي، وعدم الانسياق كليا وراء الدراسات الغربية، ورفضوا فكرة تطويع اللغة العربية وقواعدها لهذه المناهج الغربية الغريبة عن الفكر العربي، فيما ظهر فريق ثالث يدعو إلى محاولة قراءة النحو العربي وفق المناهج الغربية، وبذلك تفادي خلق قطيعة مع الموروث اللغوي من جهة، ومن جهة أخرى، الحرص على عدم التقوقع في التراث وبذلك تضيع فرصة الارتقاء بالدراسة اللغوية العربية والتجديد فيها.

3-5 المناهج اللسانية العربية الحديثة:

بدأت تظهر في البيئة العربية مجموعة من المذاهب يمثلها ثلة من الدارسين العرب نتيجة لهذا الواقع الجديد الذي ميز الدرس العربي، والتطورات التي طرأت على الدرس اللساني في أوربا، وتواصل وفود الطلبة العرب على الجامعات الأوربية والأمريكية، وبدأت تظهر علاقة بين المناهج اللسانية الغربية والبحث اللساني العربي من خلال ما قدمه أعلام الدراسات اللسانية العربية في المشرق والمغرب أمثال : عبد القادر الفاسي الفهري وأحمد المتوكل، ومحمود السعران، وكمال بشر، وتمّام حسّان، ورمضان عبد التواب ونهاد الموسى، وعبد الرحمن الحاج صالح، وسعد مصلوح، وعبد القادر المهيري، ومازن

---

[1] حلمي خليل، العربية وعلم اللغة البنيوي، ص 142.

الوعر، وميشال زكريا، وغيرهم ممن قدموا تجارب رائدة في حقل الدراسات اللسانية العربية؛ "إن اللسانيين العرب الذين درسوا اللسانيات والصوتيات في جامعات أوربية وأمريكية وانعكست عليهم صور الواقع اللغوي الذي عاشوا فيه، فهناك من تأثر بنظرية أو نظريات لغوية دون أخرى فبرزت في كتاباته ميوله نحو مدرسة لغوية أوربية أو أمريكية (...) وحيث إن النظريات اللغوية قد ظهرت على مراحل متدرجة، فقد كان لكل فترة طائفة من الباحثين العرب ممن مروا بها وتأثروا بواضعي هذه النظريات أو طلابهم فعملوا بعدئذ على تطبيق هذه النظريات على اللغة العربية"[1] ، ويمكن حصر أهم هذه المذاهب والمناهج اللسانية العربية فيما يأتي:

5-3-1 المنهج الوصفي التقريري:

يعتمد أصحاب هذا الاتجاه على "المنهج البنيوي الوصفي التقريري في دراسة النحو دراسة شكلية تُستبعد منه نظرية العامل والتقدير"[2]، ومعنى هذا أن الوصفية تقوم على دراسة الواقع اللغوي ووصفه دون التعليل لظواهره أو محاولة تفسيرها، ومن هنا فقد كان "اعتبار دراسة اللغة دراسة شكلية خارجية هي المنهج الأسلم في وصفها نحويا وصرفيا، وصوتيا؛ لذلك ينفرون من التعليل القائم على التأويل، والتقدير، والمقايسة العقلية لا الشكلية بين ظاهرتين أو حكمين، لأن العلة المقبولة عندهم تلخصها قوله: «هكذا نطقت العرب»"[3].

---

[1] باكلا محمد حسن، مصادر الدراسات مصادر الدراسات اللغوية العربية، ص 7، نقلا عن: مصطفى غلفان اللسانيات العربية الحديثة، دراسة نقدية في المصادر والأسس النظرية والمنهجية، سلسلة رسائل وأطروحات رقم 4 جامعة الحسن الثاني عين الشق، الدار البيضاء، د ت، ص 84.

[2] حسن خميس سعيد الملخ، نظرية التعليل في النحو العربي بين القدماء والمحدثين، دار الشروق للنشر والتوزيع الأردن، ط1، 2000م، ص224.

[3] نفسه، ص 225.

ويعد كل من إبراهيم أنيس، وعبد الرحمن أيوب، وتمّام حسّان أهم الدارسين العرب الذين تبنوا المنهج الوصفي في بحوثهم التي قدموها للقارئ العربي.

يتلخص أسلوب الوصفيين في النظر والتحليل، وتتوقف نجاعة أية عملية وصفية على مدى مناسبة تطبيقها على المسألة اللغوية، "فإن كان تطبيقها مناسبا للمسألة كانت أسلوبا ناجحا في دراستها، وإن كان تطبيقها هدر لبعض العناصر اللغوية، كانت أسلوبا غير ناجح في دراسة المسألة، مع الإقرار بأن معيار النجاح أو عدمه أمر نسبي يتفاوت فيه الباحثون"[1].

في المقابل، فإن ثلة من اللسانيين العرب الذين تبنوا هذا المنهج قد انساقوا وراء إجراءاته انسياقا جعلهم يرفضون الدراسات اللغوية العربية القديمة متمثلة في النحو ونقدوه إلى حد التهجم عليه أحيانا، ورفض الكثير من نتائجه خاصة ظاهرة التعليل، وقد يعود ذلك أساسا إلى تأثر الوصفيين العرب بالوصفيين الأوربيين، إذ إنهم وجدوا "فيما صحّ من نقد الأوربيين لتراثهم النحوي ينسحب على التراث النحوي العربي، كما صحّ عندهم أن التراث النحوي العربي تضمّن العيوب نفسها التي تضمنّها التفكير النحوي الأوربي القديم. ولم يتخذ هذا المنطلق في عمل الوصفيين العرب شكل الافتراض، بل كان حاضرا لديهم حضور البديهة، فكان بذلك منطلق كل دراساتهم".[2]

فقد شهد منتصف القرن العشرين، "وخاصة العقد السادس والسابع منه هجوما من بعض الباحثين على جوانب من النحو العربي بتأثير تبنّي معظمهم المنهج البنيويّ الوصفيّ، مثل الدكتور عبد الرحمن أيّوب، في كتابه: "دراسات في النحو العربي" الذي نشره أول مرة سنة 1957م، والدكتور تمّام حسّان في كتابه: "اللغة بين المعيارية

---

[1] حسن خميس سعيد الملخ، نظرية التعليل في النحو العربي بين القدماء والمحدثين، ص 226.

[2] حافظ إسماعيلي علوي، النحو العربي واللسانيات الوصفية، مجلة فكر ونقد، ع 72، أكتوبر 2005م، ص 54.

والوصفية" الذي نشره أول مرة سنة 1958م، والدكتور إبراهيم السامرائي في كتابه "الفعل: زمانه وأبنيته" الذي نشره أول مرة سنة 1966م"[1].

أما عن أهم الأمور التي عاب الوصفيون العرب النحو العربي عليها، اعتمادا على المنطلقات والأسس التي اعتمدها الأوربيون في نقدهم لتراثهم النحوي، فقد لخصها عبده الراجحي فيما يأتي:[2]

1. أن النحو العربي قد تأثر بالمنطق الأرسطي منذ مراحله الأولى، وأن هذا التأثر صار طاغيا في القرون المتأخرة، وقد أدى ذلك إلى أن يكون النحو العربي "صوريا" وليس "واقعيا"، ومن ثم اهتم بالتعليل والتقدير والتأويل، ولم يركز درسه على الاستعمال اللغوي "كما هو".
2. أن النحو العربي لم يقعّد للعربية كما يتحدثها أصحابها، وإنما لعربية مخصوصة تتمثل في مستوى معين من الكلام هو في الأغلب – شعر أو أمثال أو نص قرآني، أي أنه لم يوسع درسه ليشمل اللغة التي يستعملها الناس في شؤون الحياة وإنما قصره على اللغة الأدبية (...)، وقصر الدرس النحوي على هذا المستوى من اللغة أفضى به إلى وضع قواعد العربية على أساس من النصوص المختارة، مما أبعدهم عن الاستعمال الشائع في هذه اللغة، ولم يكن مناص من أن يواجهوا نصوصا من هذا المستوى الأدبي تخالف ما وضعوه من قواعد، فاضطروا إلى اللجوء إلى التأويل والتقدير واعتساف التفسير، والاحتكام إلى (الضرورة أو إلى الشذوذ)، بل إلى (وضع) نصوص تسند بعض هذه الأحكام.

---

[1] حسن خميس سعيد الملخ، نظرية التعليل في النحو العربي بين القدماء والمحدثين، ص 227.

[2] عبده الراجحي، النحو العربي والدرس الحديث بحث في المنهج، دار النهضة العربية، بيروت، 1979م، ص ص 48- 52.

3. أن النحو العربي مع تحديده لمستوى اللغة التي يقعّدها حدد أيضا بيئة مكانية وزمانية لهذه اللغة، فهو لم يسمح بالتقعيد إلا على اللغة المستعملة في بوادي نجد والحجاز وتهامة ومن قبائل مخصوصة لم تتأثر بحياة الحضر أو بالاتصال ببيئات لغوية أخرى (...) وهذا التحديد للمكان صحبه تحديد آخر للزمان، فحددوا عصر الاستشهاد بآخر العصر الأموي لما نعرف من عزوفهم الأخذ عن لغة العصر العباسي التي تعرضت لتأثيرات كثيرة من حضارات مختلفة، وهذا التحديد الزماني قد يكون سببا أيضا في امتناع معظم النحاة عن الاستشهاد (بالحديث) لجواز روايته بالمعنى ولكثرة الرواة (الأعاجم) بين المحدّثين. ويقرر الوصفيون أن هذا الأصل من أصول النحو العربي جعله نحوا لا يمثل العربية وإنما يمثل جانبا واحدا منها، فهو لا يصور إلا هذه العربية التي حددوها مكانا وزمانا، ومعنى ذلك أنه نحو ناقص لا يقدم قواعد الكلام العربي في بيئاته المختلفة.
4. أن النحو العربي لم يميز حدودا واضحة لـ "مستويات التحليل اللغوي"، إنما اختلطت فيه هذه المستويات اختلاطا شديدا.

غير أن ما يُلاحظ حول الوصفيين العرب – في نظر مصطفى غلفان– هو أنهم لا يحددون الإطار النظري الذي يشتغلون فيه على وجه الدقة، فمعلوم "أن اللسانيات الوصفية أو البنيوية اتجاهات ومدارس متعددة تتفق في أمور وتختلف في أخرى. غير أن الدارسين العرب لا يهتمون بمسألة التحديد المضبوط للإطار النظري الذي يشتغلون فيه ويوظفونه في تعاملهم مع اللغة العربية"[1].

[1] مصطفى غلفان، اللسانيات في الثقافة العربية الحديثة، حفريات النشأة والتكوين، ص 178.

5-3-2 المنهج التأصيلي:

يسعى أصحاب هذا المنهج أن يؤصلوا لبعض جوانب النظرية النحوية العربية من خلال مقابلتها بنظيراتها من النظرية اللغوية الحديثة، وهذا المنهج التقابلي تختلف إجراءاته عند الدارسين العرب، فقد "يتسع عند بعضهم للمقابلة بين جوانب من نظرية النحو العربي، وجوانب من مناهج النظر اللغوي الحديث كما في بعض أعمال الدكتور نهاد الموسى. وقد يضيق عند بعض أصحاب الاتجاه التأصيلي فيصير مقابلة بين جوانب من نظرية النحو العربي، وجوانب من منهج لغوي حديث كالمنهج التحويلي التوليدي كما في أعمال الدكتور عبد الرحمن الحاج صالح، والدكتور عبد القادر المهيري، وبعض أعمال الدكتور ميشال زكريا"[1].

ويمكن أن يتحقق هذا المسعى عند التأصيليين العرب من خلال "الكشف عن جوانب من التفكير اللغوي عند العرب تتفق وعلم اللغة الحديث سعيا وراء تأصيل هذا التراث وفق نظريات علم اللغة تمهيدا للكشف عن نظريته الأصيلة"[2]، حيث يبرز ذلك فيما قدمه نهاد الموسى الذي يعد من رواد هذا المنهج من اللسانيين العرب، فقد دعا إلى ضرورة ربط الدرس اللغوي العربي بنظيره الغربي الحديث لأن ذلك "يسعف في تحديد إحساسنا بالنحو العربي في مفهوماته، ومنطلقاته، وأبعاده بعد طول إلف به في لغته الخاصة، ومصطلحه الخاص، ومنهجه الداخلي"[3].

كما يمكن أن يتحقق أيضا من خلال محاولة إثبات "وجود نظرية دقيقة في أصولها ومفاهيمها في النحو العربي الأصيل فيما تركه لنا أمثال الخليل وسيبويه ومن تلاهما

---

[1] حسن خميس سعيد الملخ، نظرية التعليل في النحو العربي بين القدماء والمحدثين، ص ص 241- 242.

[2] نفسه، ص 242.

[3] نهاد الموسى، نظرية النحو العربي في ضوء مناهج النظر اللغوي الحديث، مكتبة وسام، الأردن، ط2، 1987م، ص 22.

ويتضح ذلك بإعادة قراءة التراث ليس على ضوء النظريات الحديثة فقط، وإنما بدراسة إبستمولوجية (معرفية) دقيقة لمفاهيم النحاة، وتصوراتهم، وطرق تحليلهم، وبدون إسقاط أي تصور آخر لتصور النحاة العرب المتأخرين أو تصور الغربيين لها"[1]، وهو المنحى الذي انتهجه الحاج صالح فيما قدمه من جهود لسانية فيما يعرف بالنظرية الخليلية الحديثة. ومن يتتبع الأبحاث الخاصة به يلمس عنده هذا الاتجاه نحو إثبات أصالة القضايا اللغوية العربية والنحوية منها خاصة، وما نسبته نظريته اللغوية إلى الخليل بن أحمد الفراهيدي دليل على هذا التوجه، فقد لاحظ حسن خميس سعيد الملخ أن عبد الرحمن الحاج صالح قد اتبع – من أجل إثبات دقة النظرية النحوية عند النحاة المتقدمين– طريقتين؛ الأولى بتتبع تاريخ علم اللسان من أقدم الإشارات التاريخية له حتى العصر الحديث، ورصد التطور النظري المنهجي في كل عصر. وكان هدفه من هذا التتبع إثبات أن نظرية النحو العربي عربية في جذورها وأصولها، أما الثانية فتتمثل في تحديد الأصول أو الأنظار العلمية التي بنى عليها نحاة العربية نظرية النحو العربي، وهي الأنظار التي توصل إليها علم اللسان الحديث، لا سيما المدرسة التحويلية، وقد استخلص من ذلك أن هذه الأنظار هي منطلقات النحاة الأوائل كالخليل وسيبويه، وهي أطوع نظرية في الصياغة الرياضية الحاسوبية للنحو العربي، ولذلك فإنها تتجاوز كل النظريات اللسانية الوصفية الحديثة وتلتقي بالنظرية التوليدية التحويلية.[2]

5-3-3 المنهج التفسيري:

ويسميه باحثون آخرون كحافظ إسماعيلي علوي ومصطفى غلفان بالمنهج التوليدي أو اللسانيات التوليدية، وأهم من يمثل هذا الاتجاه في الدرس اللغوي العربي كل من محمد علي الخولي، ومازن الوعر، وعبد القادر الفاسي الفهري.

---

[1] عبد الرحمن الحاج صالح، منطق النحو العربي، ص 39.

[2] ينظر: حسن خميس سعيد الملخ، نظرية التعليل في النحو العربي بين القدماء والمحدثين، ص ص 248– 250.

فالنظرية اللسانية عند الفاسي الفهري هي "بناء عقلي يتوق إلى ربط أكبر عدد من الظواهر الملاحظة بقوانين خاصة تكوِّن مجموعة متسقة يحكمها مبدأ عام هو مبدأ التفسير. ويمكن تمثلها كمجموعة من المفاهيم الأساسية ومجموعة من المسلمات تُسْتنتج منها النتائج التفسيرية"[1]، أما التفسير عنده فهو "مفهوم شامل يفسِّر النظام اللغوي من حيث المفاهيم النحوية كالحالة الإعرابية، والتطابق، والتقدير، والحذف، والزمن. ومن حيث اللوازم المعجمية، كالمعنى، والتعدية، واللزوم، وصيغة الفعل"[2].

ومن أجل تحقيق ذلك، فإن الفاسي الفهري لا يرى ضرورة في توظيف التراث حيث إنه عاب على الوصفيين الذين انتقدوا القدامى، وقالوا إنهم أفسدوا النحو بمفاهيم المنطق التي أدخلوها عليه، ولكنهم مع ذلك، احتفظوا بمعطيات القدامى ولم يحاولوا وصف لغة أخرى بالاعتماد على نصوص شفوية ومكتوبة جديدة؛ "ومشكل المعطيات جرّ عليهم مشكل المنهج. فاستعمالهم لمعطيات القدماء جعلهم في كثير من الأحيان سجناء المنهج (...) مع أنه لا ضرورة منهجية ولا منطقية تفرض الرجوع إلى فكر الماضي وتصنيفاته ومفاهيمه لمعالجة مادة معينة"[3].

بل إنه يصل حد الاستغراب "حين نجد جلّ اللسانين العرب لا يعون أن الطرق الاستكشافية الحديثة لا تمكِّننا فقط من معرفة معطيات اللغة العربية الحالية، بل أيضا من معرفة معطيات اللغة العربية القديمة ومعرفة هل المعطيات التي أتى بها النحاة معطيات

---

[1] عبد القادر الفاسي الفهري، اللسانيات واللغة العربية نماذج تركيبية ودلالية، دار توبقال، المغرب، ط2، 1988م ص 13.

[2] حسن خميس سعيد الملخ، نظرية التعليل في النحو العربي بين القدماء والمحدثين، ص 252.

[3] عبد القادر الفاسي الفهري، نفسه، ص 52.

فعلية أم لا"[1]. وقد استمد الفاسي الفهري نموذجه التفسيري عن أعمال الأمريكية بريزنن Bresnan التي أدخلت تعديلات على مفاهيم تشومسكي Chomsky.

أما محمد علي الخولي فقد حاول في كتابه "قواعد تحويلية للغة العربية" أن يستخرج "قواعد تحويلية تستطيع أن تفسر العديد من جمل اللغة العربية من غير أن يقترحها بديلا عن القواعد التقليدية"[2].

فيما اعتمد مازن الوعر في نموذجه التفسيري على "تصميم نظرية لسانية عربية حديثة بدمج ما سماه المنهج اللساني الذي وضعه العرب القدماء والمنهج التصنيفي الذي وضعه عالم الدلاليات الأمريكي (ولتركوك) والمنهج التوليدي التحويلي الذي وضعه (تشومسكي) في صورته الحالية له في 1980-1981م"[3].

ومهما يكن من أمر هذه المحاولات اللسانية العربية، من حيث منطلقاتها النظرية أو ما تهدف إلى تحقيقه أو إضافته إلى الدرس العربي، فإنها استطاعت إلى حد ما أن تُعرِّف القارئ العربي بما جرى ويجري من مستجدات في البحث اللساني الغربي، وسلّطت الضوء على المناهج اللسانية الغربية ونقلت إجراءاتها النظرية كما حاولت تطبيقها على اللغة العربية أو البحث عن أصولها فيما قدمه العرب القدامى، فقد حظيت اللغة العربية في كنف هذه المحاولات بقدر بكثير من الاهتمام، "فعولجت بأحدث النماذج والنظريات اللسانية الحديثة والمعاصرة في جميع مستوياتها الصواتي والصرفي والتركيبي والدلالي والتداولي"[4].

---

[1] عبد القادر الفاسي الفهري، اللسانيات واللغة العربية نماذج تركيبية ودلالية، ص ص 52- 53.

[2] حسن خميس سعيد الملخ، نظرية التعليل في النحو العربي بين القدماء والمحدثين ، ص 251.

[3] نفسه ، ص 251.

[4] الحسن السعيدي، كلمة اللجنة التنظيمية ضمن ندوة اللغة العربية والنظريات اللسانية الحصيلة والآفاق، مختبر التواصل وتقنيات التعبير، كلية الآداب والعلوم الإنسانية سايس، فاس، المملكة المغربية، 21-22 نوفمبر 2007م ص 8.

كما أبرزت هذه المحاولات الاهتمام الكبير الذي أولاه اللسانيون العرب باللغة العربية، ومحاولة تقديمها في ثوب جديد يجعل من هذا التناول يكتسي صبغة العلمية والدقة ومحاولة التميز ومسايرة الركب في الأبحاث اللسانية المعاصرة، فقد "قدموا حلولا لأعقد المشاكل على مستوى البحث اللساني (...) وظهرت اتجاهات في اللسانيات العامة العربية الحديثة في النصف الثاني من القرن العشرين، منها ما استند إلى الفكر اللغوي العربي القديم، ومنها ما استند إلى النظريات اللسانية الحديثة في مختلف اتجاهاتها (...) في محاولة لتأسيس فكر لساني عربي جديد"[1].

لكن، وعلى الرغم مما بُذل من جهود في هذا الصدد، إلا أنه لم تصل بالدرس اللساني العربي الحديث إلى المستوى المرجو، ويُرجع الدارسون ذلك إلى جملة من الأسباب لعل منها أننا "لا نجد في خطابات اللسانيات العربية بأنواعها المتباينة مفهوما منهجيا محددا وتصورا مضبوطا وواضح المعالم للغة العربية بوصفها موضوع لسانيات العربية (...) فاللسانيات العربية اليوم في حاجة إلى تدوين وعصر احتجاج جديدين يتلاءمان وواقع اللغة العربية ويسايران ما وصل إليه البحث اللساني عالميا"[2].

وقد أرجع الحسن السعيدي ذلك إلى الأسباب الآتية:[3]

- عدم تجاوز التصور العربي الحديث لنحو اللغة العربية القديم، بتقديم بديل متكامل.
- عدم بلورة فكر لساني قادر على التأثير في الوضع اللغوي العربي المعاصر.
- عدم فعالية تعليم اللغة العربية سواء للناطقين أو لغير الناطقين بها.
- عدم وجود وصف متكامل للغة العربية يراعي جميع مستويات الدرس اللساني.

[1] الحسن السعيدي، كلمة اللجنة التنظيمية ضمن ندوة اللغة العربية والنظريات اللسانية الحصيلة والآفاق، ص 9.

[2] مصطفى غلفان، اللسانيات العربية أسئلة المنهج، دار ورد، الأردن، ط1، 2013م، ص 64.

[3] الحسن السعيدي، نفسه، ص 9.

- وجود انفصام بين النظرية والتطبيق.

كان ما سبق عرضا للدرس اللغوي العربي منذ نشأته، وتتبعا لمراحل تطوره حتى العصر الحديث، وذكر لبعض الأعلام الذين برزوا خلال هذا المسار الطويل له، من حيث إسهاماتهم وجهودهم وإشاراتهم التي بيّنت الهوية العربية لهذا الدرس اللغوي، وفيما سيأتي مناقشة لما قدمه لسانيان ممن سبقت الإشارة إليهم يجعل البحث منهما مدونة للتقرب أكثر من هذه الجهود وملامستها في سياقها الحقيقي، ويتعلّق الأمر بكلّ من تمّام حسّان وعبد الرحمن الحاج صالح.

الفصل الثاني

النظرية اللغوية عند تمّام حسّان بين النقل و التقليد

توطئة:

كان للنهضة الفكرية العربية في عهد محمد علي الأثر الجليل في الاتصال الذي وقع بين الثقافة الأوروبية والثقافة العربية، فالبعثات التي نظمتها الجامعة المصرية واستفاد منها عدد من الطلبة والباحثين جعلتهم ينهلون من مختلف العلوم الغربية، واللغوية منها على وجه الخصوص. فقد تتلمذوا واتصلوا بعديد من رواد مدارس لسانية أوربية، وكان ذلك منذ الفوج الطلابي الأول بقيادة رفاعة الطهطاوي، الذي استفاد الكثير من خلال اتصاله بالمستشرق الفرنسي دو ساسيDE SACY، وكذلك كانت الحال مع كل العرب الوافدين إلى أوربا فيما بعد، حيث ظهر تأثرهم بالمدارس اللسانية التي اتصلوا بها فيما أنتجوه من أبحاث في اللغة العربية، وفيما ألفوه من كتب.

وجعل هذا الأمر متتبعي الكتابات اللسانية في الوطن العربي يلاحظون أنها "تستند نظريا ومنهجيا للمبادئ التي قدمتها النظريات اللسانية في مختلف اتجاهاتها الأوروبية والأميريكية في إطار ما أصبح يعرف باللسانيات العامة"[1]. ويصنفونها إلى مذاهب تماما كما صُنِّفت اللسانيات الأوروبية والأمريكية، بالنظر إلى مدى تمسك كل باحث لغوي عربي بمنهج أستاذه الغربي.

لكن، نجد في الواقع أن "اللساني العربي الواحد قد يأخذ بأكثر من موقف دفعة واحدة أو ينتقل من موقف إلى آخر خلال فترات حياته العلمية. ونظرا للتطورات التي عرفتها النظريات اللسانية فقد عرف الخطاب اللساني العربي بدوره اتجاهات متعددة الأمر الذي جعل كل محاولة تستهدف ترتيب الكتابة اللسانية أو تصنيفها عملية محفوفة بكثير من الصعوبات"[2].

---

[1] مصطفى غلفان، اللسانيات العربية الحديثة، ص 84.

[2] نفسه، ص ص 85- 86.

وبناءً على ما سبق ذكره، فإن المهتمين بتصنيف الجهود اللسانية العربية يحددونها في مناهج، وذلك ما يتلخص في نهاية الفصل الأول من هذا البحث. لكن نجد بعضا من الدارسين ممن تتبعوا الأعمال اللسانية العربية بالنقد كمصطفى غلفان، يؤاخذ اللسانيين العرب في نقاط جوهرية ميزت أعمالهم، فيستهل كتابه "اللسانيات العربية أسئلة المنهج" بملاحظتين منهجيتين مفادهما: هل تساءل اللسانيون العرب بمختلف مشاربهم النظرية والمنهجية عن العلاقة المنهجية التي تجمع أبحاثهم اللسانية بخطاب اللسانيات المتداولة عالميا؟ وهل تساءلوا أيضا عن القيمة المنهجية لما يقومون به مقارنةً بما هو موجود من كتابات لسانية تتعلق بلغات مثل الإنجليزية، أو الفرنسية، أو الإسبانية، أو الألمانية أو اليابانية[1].

ويستنتج من هذا المنطلق، أن "كمّا هائلا ممّا يُكتب باللغة العربية ويُنشر في الكتب والمقالات والاستجوابات بعيد مضمونه كل البعد عن روح التحليل اللساني بمفهومه العلمي الدقيق. ويبدو أن المشكل الذي تعاني منه العديد من الدراسات اللغوية العربية هو افتقادها الأساس المنهجي الذي يُفترض أن يُستمد من النظرية اللسانية العامة نفسها"[2].

ومرد هذا الحكم السلبي على واقع الأبحاث اللغوية العربية يرجع في أصله إلى عوامل عديدة تكون السبب في عدم بلوغ الدراسات اللسانية في المغرب – ويمكن أن تنسحب على مثيلاتها في الوطن العربي– ما بلغته في البلدان الغربية. وتتمثل هذه العوامل في: عدم تغطية مجال البحث في اللسانيات بصفة كافية، والأوصاف التي تقدم غير كافية في كثير من الأحيان مقارنة بما يحدث في لغات أخرى، ثم ضعف التمثل النظري وضعف بناء الاستدلال المؤدي إلى إقامة النتائج إضافة إلى التسطيح المرجعي والتكرار والاستنساخ، وأخيرا غياب المتابعة والنقد الموضوعي حيث تصدر كثير من

---

[1] ينظر: مصطفى غلفان، اللسانيات العربية أسئلة المنهج، ص 7.
[2] نفسه، ص 7.

الكتب فلا يتابعها أحد، وإن حدثت المتابعة، فإن المجاملة تكون فيها أكثر من النقد[1]. وقد بلغ الأمر بمصطفى غلفان حد الحكم على اللسانيات العربية أنها تعيش" في الثقافة العربية نوعا من العبث النظري والتردي اللذين يخلفان وضعية التذمر واليأس من لسانيات كان يعوّل عليها كثيرا لتثبيت أقدام الحداثة والمعاصرة، ولتذليل الصعاب وحل مشاكل لغوية جمة"[2].

مع هذا، فإنه لا يمكننا بحال أن ننفي وجود عددا لا بأس به من المحاولات اللسانية العربية التي كانت لها نظرات فاحصة وقدمت إضافة للبحث اللساني العربي، بل إنه ظهر منها من استطاع أصحابها أن يضعوا نظرية في اللسانيات بالاعتماد على معرفة واسعة بالتراث اللغوي العربي، وإلمام بمستجدات البحث اللساني الغربي، فصنعوا لأنفسهم منهجا متميزا في التطرق إلى القضايا اللغوية العربية، واستطاعوا أن يرتقوا بالدرس اللساني العربي.

فبفضل جهود هؤلاء اللسانيين العرب أصبحت اللسانيات العربية "واقعا ملموسا استطاع أن يتواصل مع الآخر تواصلا مفيدا، كشف من خلاله عن إمكانية توظيف الأنظار اللسانية المعاصرة في الفكر الغربي في وصف قضايا اللغة العربية وتحليلها وتفسيرها، ولا أحسب أن من سيكتب في العصر الحاضر من الغربيين، من مؤرخي التدوين الألسني، عن تأريخ الدراسات اللسانية العربية سيغفل هذه الحقيقة أو يحاول

---

[1] عبد القادر الفاسي الفهري، ملاحظات أولى عن تطور البحث اللساني في المغرب، ضمن كتاب اللغة العربية والنظريات اللسانية الحصيلة والآفاق، ص ص 18- 20.

[2] مصطفى غلفان، اللسانيات في الثقافة العربية الحديثة حفريات النشأة والتكوين، ص 4.

إهمالها"[1]، بل يجب أن يعترف هؤلاء المؤرخون لها بإسهاماتها في حقل اللسانيات، وأن لا يغفل أيضا عن هويتها العربية الأصيلة.

ومن هنا فقد ارتأى البحث- خلال هذا الفصل- أن يتناول بالعرض والتحليل والمناقشة جهود تمّام حسّان، أحد هؤلاء الأعلام الذين ساهموا في تقديم المناهج اللسانية وتعريفها للقارئ العربي، ثم طبقها على اللغة العربية من خلال إعادة قراءة التراث اللغوي العربي وفقا لأحد هذه المناهج، وهو المنهج الوصفي، فتشكل له نتاج لساني طبع فكره حتى إن بعض الدارسين يعدّون ما قدمه "أهم تجربة مشرقية من حيث المنهج وكمال الرؤية ووضوح الهدف"[2].

1- المهاد النظري للفكر اللغوي عند تمّام حسّان:

سبقت الإشارة إلى أن الجهود اللسانية العربية في مجملها كانت معتمدة على حصيلة احتكاك أصحابها برواد المدارس الغربية في أوربا وأمريكا، وذلك من الناحيتين النظرية والمنهجية، وإذا تتبعنا ما قدمه تمّام حسّان من آراء وإسهامات في حقل الدراسات اللغوية العربية، فإننا لا نجده بدعا عن غيره من اللسانيين العرب، بل هو في أغلب بحوثه وفي للمنهج الوصفي، فهو يصرح بذلك بنفسه، إذ بنى جلّ أعماله وفق هذا المنهج. وقد أشار إلى ذلك في تقديمه لاثنين من مؤلفاته، وهما "مناهج البحث في اللغة" و"اللغة العربية معناها ومبناها"؛ فقد قال في الأول: "ولكنني لا أستطيع أن أغمط حق النظرية التي بنيت عليها هذه الدراسة وهي نظرية جاءت نتيجة تجارب القرون في الغرب.

---

[1] عبد الرحمن بن حسن العارف، واقع البحث اللساني الحديث واتجاهاته، ضمن كتاب اللغة العربية والنظريات اللسانية الحصيلة والآفاق، ص 37.

[2] نعمان بوقرة، اللسانيات اتجاهاتها وقضاياها الراهنة ، ص 219.

فهيكلها غربي وتطبيقها على اللغة العربية هو القسط الذي أنا مسؤول عنه في هذا الكتاب"[1].

ويشير إلى أن الغاية التي من أجلها جاء الكتاب الثاني هو "أن ألقي ضوءًا جديدًا كاشفًا على التراث اللغوي العربي كله منبعثا من المنهج الوصفي في دراسة اللغة. وهذا التطبيق الجديد للنظرية الوصفية في هذا الكتاب يعتبر (حتى مع التحلي بما ينبغي لي من التواضع) أجرأ محاولة لإعادة ترتيب الأفكار اللغوية تجري بعد سيبويه وعبد القاهر"[2]. وهذا ما يرسم المنهج العام الذي اعتمده تمّام حسّان في مختلف الجهود اللغوية التي استحدثها في حقل الدراسات اللغوية العربية، ففلسفته اللغوية مبنية على المنهج الوصفي.

2- خصائص نظرية تمّام حسّان اللغوية:

إن الجهود اللغوية التي بناها تمّام حسّان خلال عقود من البحث والتقصي في قضايا اللغة العربية القديمة منها والحديثة، جعلته يتبنى منهجا علميا قائما على مناقشة الكثير القضايا اللغوية، متفقا مع بعضها حينا وناقدا للبعض الآخر أحيانا.

وكانت دعامة النظرية اللغوية عند تمّام حسّان تلك الثقافة المزدوجة التي كان اكتسبها من خلال البعثة العلمية التي استفاد منها، فقد نهل من الثقافة العربية الكثير، كما استطاع، من جهة أخرى، أن يحتك بالمناهج الغربية الحديثة في دراسة اللغة، من خلال تتلمذه على فيرث Firth رائد المدرسة السياقية الإنجليزية، ودليل تأثره العميق بهذه المدرسة اعتباره النحو العربي في مجمله "شبكة من العلاقات السياقية التي تقوم كل علاقة منها عند وضوحها مقام القرينة المعنوية قد يعتمد وضوحها على التآخي بينها وبين القرائن اللفظية في السياق. والقرائن المعنوية في النموذج النحوي هي قرينة الإسناد (ولها

[1] تمّام حسّان، مناهج البحث في اللغة، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الدار البيضاء، 1986م، ص 13.
[2] تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص 10.

صور) وقرينة التخصيص (ولها صور أيضا) وكذلك النسبة (ولها صورها) والتبعية (ولها صورها) والمخالفة (ولها صورها)"[1].

كلّ ذلك جعل آراء تمّام حسّان اللغوية ترنو إلى تقديم قراءة لسانية للغة العربية وتستجيب لروح العصر، وتحدد هويتها العربية المعاصرة، فالمتتبع للآراء اللغوية لتمّام حسّان يلحظ إلمامه بالتراث العربي ، فقد ضمّن مؤلفاته ومقالاته تصوره للكيفية التي يجب أن تدرس بها اللغة العربية والآليات المنهجية التي تجعل هذا التناول للغة العربية علميا. إذ يعد، في نظر الكثير من المهتمين بالدرس اللغوي العربي، من الأوائل الذين قاموا بنقل "النظريات اللغوية الحديثة إلى العالم العربي والإسلامي وتطبيقها على دراسة اللغة العربية؛ (...) وكان أول معالم مشروعه اللغوي تطبيق المناهج الغربية في دراسة الصوتيات على بعض اللهجات العربية، فنال الماجستير من جامعة لندن عن دراسته الصوتية للهجة مدينة الكرنك بمسقط رأسه (محافظة قنا)، كما نال الدكتوراه من الجامعة نفسها في دراسة صوتية أيضا للهجة مدينة عدن باليمن"[2].

من خلال هذا التكوّن العلمي المزدوج الثقافة لتمّام حسّان، تتحدد معالم النظرية اللغوية التي نادى إليها، وحاول تطبيقها على الدرس اللساني العربي الحديث، وتتمثل في تطبيق النظرية اللغوية الحديثة على اللغة العربية، من خلال المنهج الوصفي التقريري وكذا نظرية فيرث السياقية، "وأعني بالنظرية اللغوية الحديثة هنا، الإطار العام والتحليلي للبنيوية الوصفية التي سيطرت على الفكر اللغوي إلى ما قبل ظهور نظرية تشومسكي في رأي بعض المؤرخين، كما أعني بها أيضا بصورة خاصة، نظرية فيرث اللغوية، أو بعبارة

---

[1] تمام حسان، إعادة وصف اللغة العربية ألسنيا، أشغال ندوة اللسانيات واللغة العربية، تونس، 13-19 ديسمبر 1978م، ص 159.

[2] حسام تمام، تمّام حسّان مجدد العربية، مجلة جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية، 2007م.

أخرى، أن النظرية التي طبقها د. تمام في دراسته للغة العربية هي نظرية فيرث"[1].

وهذا ما لاحظه أيضا لحسن بلبشير، الذي يرى أن تمام حسان قد "نحا منحى وصفيا في أنظاره، كما أن تأثره بنظرية فيرث في سياق الحال أسبغ على عمله جانبا وظيفيا مهما، وعليه فقد وصف (تمام) النحو العربي من منظور وصفي وظيفي، وهو المنحى الذي استخدمه جعفر دك الباب، فيما بعد، في وصف نظرية الإمام الجرجاني في النظم، وأنماط الجملة العربية"[2].

وهكذا تتحدد الأطر العامة للنظرية اللغوية عند تمّام حسّان، و هذا ما جعله يضع عمله بصفة عامة وكتاب "اللغة العربية معناها ومبناها" بصفة خاصة (أجرأ محاولة لإعادة ترتيب الأفكار اللغوية تجري بعد سيبويه وعبد القاهر).

3- موقف تمّام حسّان من التراث اللغوي العربي:

تتحدد خصائص البحث اللغوي عند تمّام حسّان من خلال مناقشة مواقفه تجاه التراث اللغوي العربي، فالمتتبع لأعماله يجد عددا من الملاحظات التي تنم عن اطلاع دقيق ومتفحص لما جادت به قريحة العلماء الأوائل للعربية، ولكنه لم يرض أن يقدم تلك الملاحظات في ثوب تقليدي، بل حاول أن يمزج بين التراث والمعاصرة من خلال مشروع يهدف إلى تقديم قراءة جديدة للتراث اللغوي العربي وفق المنهج الوصفي، فهو يقر أن مشروعه " نظريةٌ جاءت نتيجة تجارب قرون في الغرب، فهيكلُها غربي وتطبيقها في اللغة العربية هو القسط الذي أنا مسؤولٌ عنه في هذا الكتاب"[3].

---

[1] حلمي خليل، العربية وعلم اللغة البنيوي، ص 219.

[2] لحسن بلبشير، الدراسات اللغوية بين الأصالة والمعاصرة، مجلة الأثر، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، ع08، ماي 2009م، ص 24.

[3] تمام حسان، مناهج البحث في اللغة، ص 17

بنى تمّام حسّان دراسته للقضايا اللغوية العربية على المزاوجة بين التراث والمعاصرة، فبهذا الجهد المبذول نجح أن يقدم قراءة ثانية للنحو العربي" عبر تآليف أربعة :اثنان منها عرض فيهما أصولَ اللسانيات الوصفية، وهما" مناهج البحث في اللغة " و"اللغة بين المعيارية والوصفية"، أما الاثنان الآخران فقد خصصهما لدراسة التراث وتقويمه، وهما" اللغة العربية معناها ومبناها" و"الأصول"، لكن هذا التقسيم لا يعني أن تقويمَ التراثِ غائبٌ عن كتابيه الأولين، بل كان حاضراً في كتابه الأول حضور الهاجس الملح، وهو الذي قدمه مدخلا لهذا العلم"[1].

بناءً على ما سبق، يفصل البحث في تقديم آراء تمّام حسّان ومحاولة مناقشتها قصد تسليط الضوء عليها وتفسيرها وعرض آراء الدارسين العرب حولها.

3-1 بنية النحو العربي:

قبل البدء في عرض موقف تمام حسان من التراث اللغوي العربي، لا بد من الإشارة إلى تحديده لهذا التراث، فهو في أغلب بحوثه المتعلقة بنقد التراث العربي يركز على النحو البصري بدءا بجهود الخليل وسيبويه، ثم من سار في نهجهما من النحاة العرب.

ويرجع اهتمام تمّام حسّان بالنحو البصري إلى أن علماء البصرة هم من اخترعوا " هذا العلم، إضافة إلى تناولها الصارم للقضايا النحوية، فقد "سبقت البصرة إلى حقل النحو باتجاهاتها العقلية الواضحة فصبغت هذه الصناعة بصبغتها. فلمّا جاء الكوفيون وجدوا البناء قائما مكتملا والطريق معبدة مطروقة، فلم يكن أمامهم إلا أن يختاروا بين أمرين اثنين: أن يقبلوا النحو البصري كما تلقوه عن شيوخ البصرة، ويقفوا من البصريين موقف التلاميذ متناسين الفارق بين النزعة البصرية العقلية والنزعة الكوفية النقلية، أو أن يكونوا

---

[1] خالد خليل هادي، مؤيد آل صوينت، تمام حسان في معيار النقد اللسانيّ، ص 252.

أمناء على طابعهم النقلي فيخالفوا على البصريين في بعض الأصول التي يأباها هذا الطابع، وفي الفروع والمسائل المبنية على هذه الأصول. ولقد اختار الكوفيون طريق الأصالة والخلاف"[1].

وعلى هذا الاعتبار، فإننا نجد تمّام حسّان يلاحظ أن النحو العربي من خلال النموذج البصري مبني على مجموعة من المقولات، هي بمثابة أسس منهجية، تتلخص في النقاط الآتية[2]:

1. الكلمة وحدة الجملة ومن ثم كانت النواة التي دارت حولها الدراسات الصرفية والمعجمية، وذلك لاعتبارات كثيرة، أهمها أن التغيرات الصرفية من إعلال وإبدال ونقل وقلب إنما تصيب الكلمة دون غيرها، كما أنها تعرّف على أنها لفظ مفرد دال على معنى مفرد، أضف إلى ذلك أن ظاهرة الإعراب ارتبطت بالكلمة، فالإعراب أثر ظاهر أو مقدر يجلبه العامل في آخر الكلمة، ومن هنا يُنسب إلى الكلمة استقلال في بنية اللغة لا يمكن نسبته إلى الصوت أو المتلازمين، وهي فوق ذلك يمكن تقديمها أو تأخيرها، ويمكن أن تضام الكلمات الأخرى أو تنفصل عنها، ومن ثم تكسب وجودها النظري باعتبارها وحدة تحليلية.
2. تقسيم الكلم إلى ثلاثة أقسام: اسم وفعل وحرف؛ وهو تقسيم بحسب اعتباري المعنى والمبنى؛ فأما الأول فإنه يظهر من تعريف النحاة لكل قسم: فالاسم ما دلّ على مسمى، والفعل ما دلّ على حدث وزمن والحرف ما دلّ على معنى في غيره. وأما من حيث المبنى فيبدو من قول ابن مالك:

---

[1] تمام حسان، الأصول، ص 37.

[2] ينظر:- تمام حسان، إعادة وصف اللغة العربية ألسنيا، ص ص 147- 154.

-تمام حسان، وحدة البنية واختلاف النماذج، ضمن كتاب مقالات في اللغة والأدب، عالم الكتب، القاهرة ج1، ط1، 2006م، ص ص 237- 248.

بالجرّ والتنوين والندا وال ومسند للاسم تمييز حصل

بتا فعلت وأتت ويا افعلي ونون أقبلن فعل ينجلي

سواهما الحرف كـ"هل" و"في" و"لم" ....

فقد لاحظ تمّام حسّان أن هذا التقسيم، مع أنه يأخذ بعين الاعتبار عنصري المعنى والمبنى معا، إلا أنه قاصر عند التطبيق، فكل قسم منها يشتمل – حسبه– على أقسام من الكلم بينها اختلاف جوهري، يجعلها في الحقيقة لا تندرج معا في قسم واحد.

3. حين لاحظ النحاة عدم اطراد صور الاستعمال أدركوا أن محاولة بناء القواعد على أمور غير مطردة أمر غير ممكن، وكان الحل بالنسبة إليهم أن وضعوا مفهوم أصل الوضع وهو من تجريدات النحاة، وعليه بنوا النحو، فللكلمة أصل وضع يعدل عنه إما بالإعلال أو الإبدال أو القلب أو الحذف أو الزيادة. كما أنّ للجملة أصل وضع قوامه الإظهار والذكر والاتصال والرتبة يعدل عنه بالإضمار أو الحذف أو الفصل أو تقديم وتأخير.

فهذا الاختيار في التعامل مع القضايا اللّغوية من قبل النحاة، جعلهم ينحرفون عن مبدأ أساسي في اللسانيات الحديثة، وخاصة المنهج الوصفي الذي تبناه تمام حسان، وهو التحديد الزماني أو ما يعرف بالآنية، فبهذا الثبات الذي جعلوه لأصل الوضع بنى النحاة قواعد مطردة صارمة بمعزل عن تطور اللغة من عهد جاهلي إلى آخر إسلامي، كما جانبوا أيضا التحديد المكاني، واعتبار الاختلافات التي من المفروض أن تكون بين لهجات اللغة الواحدة، فكان اعتماد أصل الوضع سببا في إغفال هذا الاختلاف بين اللهجات فوضعت قواعد لاستعمال اللغة من الحجاز إلى نجد، وأكثر من ذلك فقد بنوا قواعد بتجريد الأصول وتسليطها على المسموع فلما اختلف المسموع عن القاعدة قام بعض النحاة بطعن العرب وتغليطهم.

4. إنّ من الأسس المنهجية التي بُني عليها النحو العربي جعل النحاة أصلا للقاعدة يلتزم في العادة، ولكن يجوز العدول عنه إلى قواعد فرعية. فالأصل مثلا في المبتدأ التعريف وفي الخبر التنكير، لكن يمكن العدول عنها إلى قاعدة فرعية مفادها إذا أفادت النكرة فلا يمنع الابتداء بها.
5. بُني النحو العربي على قرينة واحدة من قرائن المعنى النحوي، وهي العلامة الإعرابية، وكان نتيجة ذلك اعتمادهم على مفهوم "العامل النحوي" الذي عدّ دعامة أساسية في النحو العربي، وقسموه إلى عوامل لفظية ومعنوية، وقسموا الإعراب إلى ظاهر وتقديري ومحلي، وكان هذا الاعتبار بدوره خاضعا للقاعدة الأصلية التي قد يعدل عنها إلى قاعدة فرعية؛ فالأصل في الإعراب أن يكون بالحركات وقد يعدل عنه إلى الإعراب بالحروف، والأصل في الإعراب أيضا أن يكون ظاهرا ويكون العدول عنه بالتقدير.

من خلال هذا البناء الذي شُيّد به صرح الدراسات اللغوية العربية القديمة، يبدأ تمّام حسّان مشروعه الذي يحسبه يقف في مقابل النموذج البصري في حقل الدراسات النحوية العربية من حيث المنهج وكذلك من حيث الموضوعات[1]، وأكثر من ذلك فإنه يجعل نفسه في مقام من يصوب البحث اللغوي، فقد عدّ جهوده بمثابة العلاج لبعض ما أصاب التناول اللغوي العربي القديم من سقم "لهذا فكرت في أمر الدراسات العربية القديمة، من حيث المنهج لا من حيث التفاصيل، وجعلت تفكيري في أمرها مستضيئا بمناهج الدراسات اللغوية الحديثة، فاستطعت أن أحدد لنفسي موطن الداء، وحاولت جهد الطاقة أن أشخصه، آملا أن يسهل علاجه بعد ذلك على من يريدون هذا العلاج"[2].

---

[1] ينظر: تمّام حسّان، إعادة وصف اللغة العربية ألسنيا، ص 146.

[2] تمّام حسّان، اللغة بين المعيارية والوصفية، عالم الكتب، القاهرة، ط4، 2000م، ص 11.

يتفق تمّام حسّان مع اللسانيين العرب المهتمين بقضايا التراث العربي، فقد زعم عدد غير قليل من هؤلاء أنهم في صدد تقديم نموذج لدراسة العربية في إطار ما عرف بـ "**جهود تيسير النحو العربي**"، وكل عالم لغوي اعتمد في ذلك مرجعية نظرية مستمدة من المناهج الغربية وحاول من خلال تطبيقها على اللغة العربية أن يقدم نموذجا يصلح – حسبهم– أن يساير العصر الحديث.

ويتلخص مسعى تمّام حسّان التيسيري من خلال ملاحظات قدمها على الطريقة التي عُرض بها النحو العربي "ولو أنّ النحو العربي عُرض على المبتدئين من طلابه في صورة الأصول دون المسائل لبدا هينا يسيرا مختصرا مستساغا. لكن كتب النحو ورثت عن القدماء الحرص على عرض المسائل جنبا إلى جنب مع الأصول، فإذا واجهها المبتدئ لم يعرف أيها الأصل وأيها الفرع فتختلط عليه الأمور ويصعب عليه تحصيل النحو"[1].

3-2 النحو العربي بين المعيارية والوصفية:

تعدّ أهم القضايا التي شغلت تمّام حسّان، فمعظم البحوث التي قدمها ناقش فيها هذه القضية وتأثيرها على النحو العربي قديما، فإنه يعتبر المعيارية الداء الذي أصاب النحو العربي ويشتكي منه معظم الدارسين له، وجعلت منه ميدانا يصعب اقتحامه حتى إنْ حدث ذلك كان التعامل مع القضايا النحوية في غير الوجه الذي يرتضيه البحث العلمي لأن ذلك سيرتبط بالمسائل الفرعية لا الأصول التي يجب على الدارس أن يهتم بها كونها – كما سبقت الإشارة إليه– ما تجعل تلقِّي الدرس اللغوي العربي جلَّه والنحو على وجه الخصوص خاليا من الشوائب التي تشوِّهه.

[1] تمّام حسّان، الأصول، ص 147.

من هنا جاءت محاولة تمّام حسّان توجيه الدرس اللغوي العربي إلى الوصفية وفيًّا في ذلك للمناهج الغربية التي تكوَّن في كنفها، فقد "اتجهت نفسي إلى دراسة المعيارية والوصفية حين رأيت الناس في معظمهم يشكون داءً في النحو العربي لا يستطيعون تشخيصه؛ فإذا أرادوا تشخيص هذا الداء انصرفوا دون قصد إلى سرد أعراضه؛ فتكلموا في جزئيات النحو، لا في صلب المنهج. وشتان بين من ينقد أجزاء المادة وبين من يريد علاج الفلسفة التي انبنت عليها دراستها"[1].

3-2-1 القاعدة:

ترتبط المعيارية بمبدأ الصواب والخطأ، ويرى تمّام حسّان أنّ هذين العنصرين "زاويتا نظر إحداهما ترتبط بصناعة النحو، والأخرى تتعلق بأسلوب الاستعمال اللغوي أي أن إحداهما فنية والثانية اجتماعية. فأما من وجهة النظر الأسلوبية الاجتماعية فالصواب ما وافق الشائع في الاستعمال والخطأ ما ند عنه"[2].

وعليه ترتبط القاعدة بالمعيارية فهي العماد الأساسي فيها، وينظر تمّام حسان إلى هذا المفهوم بطريقته الخاصة كما عهدناه في تقديم المفاهيم التي يعطيها الطابع الخاص الذي يتجاوب مع مشروعه الذي ارتضاه لمنهج دراسته للغة العربية المبنية على نقد النحو العربي، فالقاعدة – حسبه– "تلخيص لتقلب العلاقات بين عناصر السياق وما يصاحب هذا التقلب من تغيّر في مباني اللغة. ومن ثم تكون القاعدة وصفا لهذا التقلب، ولكنها ليست قانونا يسنه النحوي بما أعطاه العلم من سلطة يشرع بها للغة، ولا معيارا يحدده هذا النحوي ليلزم أصحاب اللغة ومستعمليها مهما كان هذا المعيار منسجما مع تقلب العلاقات

---

[1] تمّام حسّان، اللغة بين المعيارية والوصفية، ص 11.

[2] تمّام حسّان، درجات الصواب والخطأ في النحو والأسلوب، مجلة مجمع اللغة العربية، ج56، ماي 1975م ص 55

السياقية"[1].

لكن الدراسات المعيارية إذ تضع القواعد لا تنظر إليها بهذا المفهوم، ولا تتعامل معها هذا التعامل الحذر والدقيق الذي ينبغي أن تنتهجه كل دراسة علمية، لكنها تقف عندها وتحاول فرضها وتكييف كل البحوث حسبها، مما يجعل مجال البحث متحجرا عاجزا عن الإبداع والتوسع في عرض مختلف القضايا. وتعظم الخطورة إذا ارتبط ذلك بالبحوث اللغوية لأنها بذلك قد تقصي العديد من الاستعمالات التي قد تصور لنا وقائع وظواهر لغوية تعكس ثراءً حضاريا يمكن الاستفادة منه إذا نظرنا إلى اللغة نظرة وصفية فالدكتور تمّام يعقد مقارنة ذكية وفاحصة بين نظرة كل من المعيارية والوصفية للغة ويرسم الحدود الفاصلة بين المنهجين وتأثير كل منهما على البحث اللغوي فـ"المعيارية إذ تصل إلى القاعدة تقف عندها وتلزمها وتبطل بها كل بحث لاحق لها يؤدي إلى التعديل أو التحويل؛ فالقاعدة لدى المعيارية غاية في نفسها وقانون ذو سلطة توجب وتجيز وتمنع"[2] ومن هنا سمحت الصبغة المعيارية لمنهج النحو أن "تتحجر دراسته على صورتها بعد أن اكتملت لها القواعد وظهر قول بعضهم: إن النحو نضج حتى احترق. وتوقف البحث في النحو ليدور المتأخرون من طلابه في حلقة مفرغة ليس لهم فيها نشاط إلا التعليق على أقوال المتقدمين"[3]. أما الوصفية فإنها تنظر إلى اللغة على أنها "جهاز متحرك يخضع للوصف في إحدى مراحله لكنه يتطور ويتحرك مع الزمن، فيحتاج بعد تطوره إلى تجدد وصفه في حالته الجديدة. وبهذا لا يسمح المنهج الوصفي للنحو أن يتجمد في مكانه

---

[1] تمّام حسّان، درجات الصواب والخطأ في النحو والأسلوب، ص 55.

[2] تمّام حسّان، اجتهادات لغوية، عالم الكتب، القاهرة، ط1، 2007م، ص ص 13.

[3] نفسه، ص 14.

محاولا أن يوقف تطور اللغة ويجمدها على حالها، وهيهات فإن القوانين الاجتماعية أقوى من قواعد النحو ومن أماني رجال النحو"[1].

لا ينبغي، ونحن نستعرض هذا التحديد للبحث اللغوي – من وجهة نظر تمّام حسّان– وتفضيله للمنهج الوصفي، الذي يجعل ديناميكية البحث، على المعيارية، التي تجعل البحث اللغوي متحجرا، أن نفهم أنه يلغي القاعدة المعيارية تماما في تناول النحو العربي بل إنه يجعل المعيارية أساسية في بعض المواقف، خاصة عندما يتعلق الأمر بتعليم النحو، فمهمة معلم النحو التمسك بمبدأ (قل، ولا تقل)، وتمّام حسّان يفصل بين عمل النحوي وعمل معلم النحو؛ فعلى النحوي أن يكون وصفيا، في حين يتوجب على معلم النحو أن يكون معياريا، يقول في هذا الشأن: "تنكر إذاً أن تكون القاعدة معياراً في يد النحوي، وإن وُجب لها أن تكون معياراً في يد معلم النحو، معنى هذا أنه يُطلب إلى النحو أن يقول: العرب تقول كذا، وتقدم هذا على ذاك، وترفع هذا وتنصب ذاك إلخ ولا يقبل إلا من المعلم أن يقول: يجب كذا ويجوز كذا ويمتنع كذا (...) فالباحث يستنبط القاعدة بالمنهج العلمي من مادة الاستعمال (المسموع) والمعلم يفرضها بالمنهج التعليمي على هذا الاستعمال نفسه"[2].

ولئن كان الأمر كذلك، فإن مفهوم القاعدة بهذا التحديد تتجاذبه كل من المعيارية والوصفية، فنصف أي جهد لغوي بالمعيارية إذا كانت القاعدة فيه غاية – وفي آن واحد– منطلقا للحكم على الظواهر اللغوية التي يدرسها، وأداة للطعن كلما خرجت الظاهرة عن مفاد القاعدة وشذت عنه، فهي مقياس لتحديد درجات الصواب والخطأ. أما التقعيد في الوصفية فيكون بعد الملاحظة والاستقراء والتقسيم، فيعبر عن الظواهر التي أثبتت

---

1 تمّام حسّان، اجتهادات لغوية، عالم الكتب، القاهرة، ط1، 2007م، ص ص 13– 14.

2 تمّام حسّان، درجات الصواب والخطأ في النحو والأسلوب، ص 55.

الملاحظة اطرادها بعبارة مختصرة تلخص تجربة الباحث مع الظاهرة اللغوية المدروسة ومن ذلك : «كل اسم يقع مسندا إليه يكون مرفوعا».

إن أهم ما يفرّق التقعيد في البحوث الوصفية عن القواعد المعيارية أنها لا تكون قانونا يجب مراعاته من كل متكلم وإلا حُكم عليه بالخطأ، بل إنها تعبير مختصر لما لاحظه الباحث؛ فإذا اتفق الاستعمال معه فإنه يدخل في نطاقها، وإذا لم يحدث ذلك، لم يكن سببا للطعن في هذا الاستعمال؛ "والفرق بين القاعدة بهذا الفهم وبينها بالفهم المعياري يبدو واضحا في حالة من يتكلم اللغة بالسليقة فينحرف عما رآه الباحث أنه القاعدة، فيرفع ما قرر الباحث أنه منصوب، أو ينصب ما قال الباحث إنه مرفوع. فإذا كان اللغوي ميالا إلى الصبغة الوصفية فسيلاحظ هذه الحالة الجديدة، ويعرضها على معلوماته السابقة، فإذا ناسبتها دخلت نطاقها، وإذا خالفتها لم تكن المخالفة سببا في اتهام أصالة هذا النص، ولا الحكم عليه بأنه خارج طرق اللغة في التركيب؛ وإنما يروي هذا النص باعتباره ظاهرة فرعية إلى جانب القاعدة التي تعضدها دون أن تطعن فيها. أما إذا كان اللغوي ميالا إلى الصبغة المعيارية في بحثه فسيحدث منه ما حدث بين الفرزدق وابن أبي إسحق"[1].

وينتهي تمام حسان من تفريقه بين القاعدة من وجهة النظر المعيارية والوصفية بتحديد أمور يجب على الباحث مراعاتها عند التقعيد، تتلخص في النقاط الآتية:[2]

1. أن القاعدة وصف لسلوك عملي معين في تركيب اللغة، ويلاحظ أي يكون هذا السلوك مطردا حتى يعبر عنه بالقاعدة.
2. أن القاعدة لهذا السبب جزء من المنهج لا جزء من اللغة.

---

[1] تمام حسان، اللغة بين المعيارية والوصفية، ص 158.
[2] نفسه، ص ص 158- 159.

3. لا بد أن تتصف القاعدة بالعموم ولكنها ليس من الضروري أن تتصف بالشمول أي أن تكون عامة لا كلية. ومعنى ذلك أن القاعدة لا بد أن تنطبق على جمهرة مفرداتها، ولا يشترط فيها أن تشملها جميعا فلا يشذ عنها شيء، وقد عبر بعض أصحاب المناهج في الماضي عن ذلك بقولهم "إن الشذوذ يبرر القاعدة". ومن قواعد أصول النحو العربي قاعدة تقول: "الشذوذ لا ينافي الفصاحة".
4. أن تكون القاعدة مختصرة قدر الطاقة، فإذا طالت فقدت عنصرا مهما من عناصر كفايتها وفائدتها العلمية.
5. وما دامت القاعدة نتيجة من نتائج الاستقراء، فمن الضروري إيراد الشواهد والأمثلة التي جرى عليها الاستقراء، لتكون سندا للقواعد وإيضاحا لها ويحسن أن تكون هذه الشواهد والأمثلة كثيرة إلى حد ما.

3-2-2 السماع:

بُني النحو العربي على السماع والقياس دليلين أساسين في استنباط القواعد النحوية وإن اختلفت طرقهما ومواردهما، وكان الاعتماد عليهما منذ المحاولات الأولى لوضع هذا العلم، حيث عوّل عليهما النحاة الأوائل كثيرا في التصدي لظاهرة اللحن، التي يتفق معظم الدارسين على أنها الداعي للتفكير في وضع علم يقوِّم ألسنة الناس لمّا بدأت تفسد؛ "وأيّا كان الأمر، فإن بنيان النظرية النحوية العربية أسس على ركيزتين هما: السماع والقياس وأن حركات الإعراب هي آثار لعوامل لفظية ومعنوية، وهو اعتقاد استلزم أن يعلل النحاة لوجود هذه الحركات وغيرها من الظواهر"[1].

فقد كان النحاة الأوائل أصحاب سليقة ويعيشون في محيط تسوده الفصاحة، فلم يكن لهم أن يطعنوا في كلام العرب حتى إن النحو لم يصل عندهم إلى درجة نضج

[1] عطا محمد موسى، مناهج الدرس النحوي في العالم العربي في القرن العشرين، ص 102.

تجعلهم يحكمون على لغة العرب؛ والحقيقة أنه "لم تكتمل أداة النحو في أيدي الدؤلي وأصحابه، وإنما كانت لهم ملاحظات مفككة غير مترابطة في أغلب الظن (...) ولم نسمع عن أبي الأسود ولا عن أحد من أصحابه أنه وصل إلى قدر من القواعد يزن به ما يقوله أصحاب السليقة، فيطعن عليهم ويغلطهم"[1] .

لقد كان المتقدمون من الرعيل الأول من النحاة يجدون مصدر تشريعاتهم النحوية قريبة منهم، يعيشون في وسطها، وبذلك لم يشع السماع عن أعراب البوادي الذين يفدون إلى المدن التي قام فيها النحو، ونعني بذلك البصرة ثم الكوفة، إلا بعد أن اختلط العرب بالعجم وفسدت الألسنة، حتى إن أول من سنّ الرحلة إلى البادية لجمع اللغة كان الخليل بين أحمد الفراهيدي، وهي ضرورة حتّمتها عليه ظروف إنشاء معجم العين، وكان نتيجة ذلك أن عاد بزاد تعدى الحاجة اللغوية من أجل الصناعة المعجمية إلى مادة خدمت النحاة، وما جاء في كتاب سيبويه منسوبا إلى الخليل إلا دليل على ذلك[2]، وقد استفاد النحاة بعد الخليل بن أحمد بما سنّه وجعلوا الرحلة إلى البوادي مصدرا مهما لجمع اللغة والتعامل مع الشكل الفصيح منها، وكان ذلك منهم قصد "أخذ اللغة عن المتكلم الفطري مما يعني أنهم أرادوا وصف سلائق العرب، وهي مسألة يأخذها اللسانيون المعاصرون في الحسبان عند تقعيد اللغة"[3].

لاحظ تمام حسان أن النحاة العرب قد تعاملوا مع المادة المسموعة بطريقة تجعلها لا تتماشى ومقتضيات مناهج البحث اللغوي الحديث؛ حيث إن أي بحث لغوي يستوجب توفر شرطين منهجيين هما:[4]

---

[1] تمام حسان، الأصول، ص 86.

[2] ينظر: تمام حسان، اجتهادات لغوية، ص ص 32– 33.

[3] عطا محمد موسى، مناهج الدرس النحوي في العالم العربي في القرن العشرين، ص 103.

[4] تمام حسان، اجتهادات لغوية، ص 16.

1. أن يتناول لهجة واحدة من لغة ما، فلا يتناول اللغة كلها مع اختلاف لهجاتها.
2. أن يتخصص في مرحلة زمنية واحدة من مراحل اللهجة.

لكن النحاة العرب عندما أرادوا التعامل مع المادة المسموعة، ومن أجل ضبط عملهم، عمدوا إلى ثلاثة أسس جعلوها ضوابط للتعامل مع المسموع، وأسسا للتشريع اللغوي، ووضع النحو متأخر مقارنة مع وجود اللغة، لذلك كان لزاما على النحاة، وهم يستقون القواعد من اللغة الموجودة سلفا، أن يتخيروا منها ما يتفق الكل على صلاحيته مصدرا يعكس الوجه الأفصح منها، والذي تطّرد فيه هذه القواعد بحيث يمكن الرجوع إليها للتحقق منها.

وأوّل هذه الأسس التي راعاها النحاة العرب في تعاملهم مع المسموع من المادة اللغوية، كان الانتقاء الاجتماعي؛ وهو اختيار نوع من اللغة يُتعامل معها وتكون أساسا للاستشهاد، ومن هنا كان اختيار اللغة الأدبية على حساب اللغة المنطوقة، وقد أرجع تمّام حسّان ذلك إلى الأسباب الآتية:[1]

1. أنّ اللغة الأدبية – والشكل المكتوب منها على وجه الخصوص– لغة واحدة على ألسنة العرب. وإذا اختلف نطقها نوعا من الاختلاف على ألسنة القبائل بين الكشكشة، والعجعجة، الخ، فهي ما زالت أقرب إلى الوحدة من اللهجات القبلية المستعملة في الحديث اليومي.
2. أنها لغة القرآن الكريم، والحديث الشريف، والشعر، والمأثور من الأمثال والأسجاع فإذا كان النحو إنما نشأ للحفاظ على لغة القرآن فأولى به أن يستخرج من لغة القرآن، ولا سيما أنها هي أيضا لغة الدولة والدواوين، وليس هناك من لهجة تستحق أن تسمى لغة العرب جميعا أكثر مما تستحقه اللهجة الأدبية.

---

[1] تمام حسان، الأصول، ص 88.

أما الأساس الثاني فهو الانتقاء المكاني، ونعني به انتقاء قبائل دون غيرها يحتج بلغتها، "قال أبو نصر الفارابي في أول كتابه المسمى "بالألفاظ والحروف": كانت قريش أجود العرب انتقاء للأفصح من الألفاظ، وأسهلها على اللسان عند النطق وأحسنها مسموعا وإبانة عما في النفس، والذين عنهم نقلت اللغة العربية، وبهم اُقْتُدي وعنهم أخذ اللسان العربي من بين قبائل العرب، هم قيس وتميم وأسد؛ فإن هؤلاء هم الذين عنهم أكثر ما أخذ ومعظمه، وعليهم أُتُّكِل في الغريب وفي الإعراب والتصريف ثم هذيل وبعض كنانة، وبعض الطائيين، ولم يؤخذ عن غيرهم من سائر قبائلهم. وبالجملة فإنه لم يُؤخذ عن حضري قط، ولا عن سكان البراري ممن كان يسكن أطراف بلادهم التي تجاور سائر الأمم الذين حولهم"[1].

لاحظ تمّام حسّان أن النحاة العرب اختاروا بعض القبائل التي تقع في وسط الجزيرة العربية مثل قيس، وتميم، وأسد، وطيء، وهذيل، كما جاء في قول السيوطي السابق، وأنهم قد تجاوزوا بعض قبائل الفصاحة ولم يذكروها مثل ثقيف، وقد أورد رأيا في تصنيف قبائل الفصاحة يُنسب إلى كلٍّ من أبي عمرو بن العلاء وابن عباس فبعضهم "ينسبون إلى أبي عمرو بن العلاء قوله: (أفصح العرب عليا هوازن وسفلى تميم) فأما عليا هوازن فهي التي كان ابن عباس رضي الله عنه يسميها (العجز من هوازن) وإذا عرفنا أن هذه القبائل المنسوبة إلى هوازن هي سعد بن بكر، وجشم بن بكر، ونصر بن معاوية، وثقيف، أدركنا أن ابن عباس وأبا عمرو بن العلاء لم يتجاوزا الحقيقة، لأن النبي صلى الله عليه وسلّم رُبي في حِجر حليمة السعدية (من سعد بن بكر)، وجعل ذلك مدعاة للفخر بالفصاحة"[2]. وهنا يظهر جليا ذكر قبائل من مثل ثقيف التي لم يجعلها

---

[1] جلال الدين السيوطي، الاقتراح في أصول النحو، تح: عبد الحكيم عطية، دار البيروتي، دمشق، ط2، 2006م، ص 47.

[2] تمام حسان، الأصول، ص 89.

النحاة من قبائل الفصاحة ممّا تؤخذ منها المادة المسموعة، وقد أرجع ذلك لمجاورتها الطائف وهي حاضرة، والمعلوم أن النحاة لم يأخذوا من الحضر، كما لم يأخذوا عن القبائل المجاورة لتلك الحواضر.

أما الأساس الثالث، فهو الانتقاء الزماني، وقد سمّى النحاة المجال الزمني المعتمد في الاستشهاد بكلام العرب "عصر الفصاحة"، أو عصر الاستشهاد، وهذه الفترة الزمنية تمتد من أول ما وصلهم من الشعر الجاهلي حتى نهاية القرن الثاني للهجرة، وفي هذا التحديد لم يراعوا الفروق بين خصائص الشعر الجاهلي ونظيره في صدر الإسلام وتجاوزوا أيضا التطور اللغوي الذي حصل بالضرورة في اللغة على امتداد تلك الفترة الزمنية الطويلة، وهذا التطور لا يمكن أن يُغفله أي باحث في اللغة وقد سجله مؤرخو الأدب.

من أجل التأكيد على أن اعتماد هذه الأسس جعل الدرس اللغوي العربي عامة – والنحوي خاصة– يُنافي العلمية ويتميز بالمعيارية، فقد ناقش كلا من هذه الأسس قصد تفسير أسباب انتهاج النحاة هذا النحو في التعامل مع المادة اللغوية ووضع قواعدها•.

•عرض تمّام حسّان في كتاب "الأصول" تصوره لما قام به النحاة العرب في استنباط أصول النحو العربي من أجل إثبات أصالة الجهد العربي في هذا المجال، ودحض الادعاء السائد عند بعض الدارسين المحدثين بأن النحاة وضعوا النحو متأثرين بالمنطق اليوناني، مُبديا إعجابه بما قدموه في هذا الصدد وحذقهم في إرساء هذا الصرح الضخم الذي تميز به الفكر اللغوي العربي في بيئة لم تعتد على مثل هذا الجهد العقلي، لكن هذا العمل لا يعد تراجعا عن الأفكار التجديدية والتيسيرية التي عرضها في مشروعه الذي ضمنه كتاب "اللغة العربية معناها ومبناها" ، الذي صدر قبل كتاب "الأصول"، وقد أوضح دواعي وضع كتاب "الأصول" في مقدمته مؤكدا أن الإعجاب بفكرة ما لما يبدو فيها من أصالة وتماسك بين أجزائها، وعلاقات عضوية داخلية بين عناصرها، لا يمنع صاحبها من الالتزام بفكرة أخرى تمتاز عليها بالبساطة، وسهولة التطبيق، وقدرتها على تفسير ما عجزت عن تفسيره الفكرة الأولى، ينظر: مقدمة كتاب "الأصول"، ص 9.

وفي هذا الصدد، يؤكد تمّام حسّان أن اعتماد النحاة على هذه الأسس الثلاثة قد أثّر سلبا في وضع النحو العربي، إلا أنه قدّم تفسيرات وتبريرات تجعلنا لا ننتقص من عمل هؤلاء النحاة، وذلك لعدة اعتبارات أهمها[1]:

1. لو أن النحاة استخرجوا النحو من لغة التخاطب – وهو ما يقتضيه البحث اللغوي– بدل اللغة الأدبية لما وصلوا إلى النتائج التي يريدونها، وسعوا إلى تحقيقها، ولعل أهمها المحافظة على النص القرآني وحمايته من ظاهرة اللحن.
2. المنهج الذي يُناقش به عمل النحاة لم يكن موجودا في زمانهم.
3. أن لغة التخاطب كانت أكثر اختلافا وتشعّبا على ألسنة العرب من اللغة الأدبية مما جعل وضع قواعد النحو للغة الأدبية ممكنا، ويستحيل ذلك مع لغة التخاطب.
4. أن اللغة الأدبية كانت لغة القرآن ولغة الدولة، وبالتالي فالأولى الاهتمام بها وضبطها أكثر من لغة التخاطب، لأنها اللغة التي يعرف بها العرب عند الأمم الأخرى.
5. اللغة التي درسها النحاة قديما كانت لغة واحدة لا تفسدها الاختلافات اللهجية إلا في حدود ضيقة، يشهد لذلك أن النحو الذي وصلنا لا يبدو فيه التلفيق إلا قليلا.
6. أن الفارق الزمني بين اللغويين المحدثين والنحاة جعل المحدثين يستفيدون من تجارب القرون السابقة، وهو ما لم يتوفر عند النحاة، خاصة عند من يعتقد بعدم اتصال النحاة الأوائل بالحضارات الأخرى وأن النحو العربي أصيل، ولعل هذا أهم معيار لتبرير بعض القصور الملاحظ على عمل النحاة بل لدحضه تماما.

---

[1] يُنظر: تمّام حسّان، الأصول، ص ص 97– 103.

3-2-3 رأي اللسانيين العرب المحدثين في السماع:

يعدّ حلمي خليل تعامل النحاة العرب مع المسموع من المادة اللغوية، وأسس الانتقاء التي اعتمدوها، وتعويلهم على التحديد الزمني والمكاني يصب في صلب الوصفية –وهو في رأيه هذا يختلف مع تمّام حسّان– إذ يرى أن "تحديد بيئة زمانية ومكانية للمستوى اللغوي الذي قعد له علماء العربية القدماء رغم اتساع هذه البيئة الزمانية والمكانية واحتوائها على مستويات لغوية مختلفة (...) هو مبدأ وصفي يتناسب مع الهدف الذي من أجله قام البحث اللغوي عند العرب إذ لم يكن هو دراسة اللغة العربية في ذاتها ومن أجل ذاتها، وإنما كان الهدف من هذه الدراسة فهم النص القرآني الكريم، ووضع قواعد لقراءة هذا النص قراءة صحيحة"[1].

ويتفق هذا الرأي إلى حد كبير مع ما ذهب إليه عبده الراجحي، الذي آخذ على اللغويين المحدثين –والوصفيين منهم خاصة– نقدهم للنحو العربي متأثرين في ذلك بأساتذتهم الأوربيين، ويمضي مدافعا عن الجهود اللغوية التي قدمها النحاة القدامى[•] ليقرر أن "الاتجاه الوصفي في النحو العربي يظهر في كثير جدا مما قرره النحاة الأوائل من أحكام، فالحق أن ما قرروه لم يكن كله تأويلا أو تقديرا أو تعليلا، وإنما كان فيه ما هو وصفي تقريري محض، وكان ذلك أوضح ما يكون في الأعمال الأولى التي هي

---

[1] حلمي خليل، العربية وعلم اللغة البنيوي، ص 189.

[•] قدّم عبده الراجحي عرضا مفصلا فرّق فيه بين النحو التقليدي المتأثر بالمنطق الأرسطي، والذي نقده الوصفيون الغربيون، وبنوا وفق نقودهم دراسات وصفية تنأى عن هذا الاتجاه التقليدي، وكيف انتقلت هذه النظرة إلى الدارسين العرب بعد اتصالهم بهذه المناهج الغربية وتأثرهم بها، ثم فصّل في عرض نشأة النحو العربي، وكيفية تعامل النحاة مع أدلته، ليثبت عدم تطابق التجربة العربية مع نظيرتها الغربية، وبالتالي عدم جدوى كثير من النقود الموجهة إلى النحو العربي، خاصة تلك التي تنفي عنه ملامح الوصفية، للتفصيل في الموضوع، ينظر: عبده الراجحي، النحو العربي والدرس الحديث بحث في المنهج، ص ص 45- 60.

هدف هذا البحث. والمتتبع للكتاب يرى أن سيبويه قد أقام قواعده في أغلبها على الاستعمال اللغوي"[1].

وفي السياق نفسه، يتمحور موقف عطا محمد موسى، الذي تصدى لمزاعم علي أبي المكارم حين رمى منهج النحاة بالقصور، ووصفه بالخلط بين مستويات الأداء اللغوي هذا الخلط تسبب في التفسير الخاطئ للسليقة عند النحاة، ليلخص نظرته لقضية جمع اللغة، واعتماد المادة المسموعة، وكذا التحديدين الزماني والمكاني بأنه "مهما كانت الآراء التي قيلت في منهج النحاة فإن من المقرر أن النحاة قصدوا –بجمعهم اللغة– التقعيد للغة الفصحى، وهي أحد طرفي المحمول إلى الأقوام الأخرى، لذلك أرسوا دعائم منهجهم على أسس تحقق لهم هذه المقاصد"[2].

3-2-4 القياس:

ربط تمام حسّان القياس بالمتكلم، وجعله الأساس في مراعاة المعايير الاجتماعية عند استعمال اللغة، وهو ما يسميه بالصوغ القياسي؛ وهي "ظاهرة تبدأ عند الفرد في طفولته، وتبقى ما دام الفرد يستعمل من الصيغ ما لم يرد على لسانه من قبل. فإذا كانت الصيغة التي يستعملها قياسية في اللغة كان على صواب؛ أي كان على وفاق مع المستوى الصوابي الاجتماعي، ولكنه إذا صاغ كلمته على قاعدة معينة، كان المرجع في اللغة إلى السماع الذي ورد بهذه الكلمة"[3]. وهو أيضا "أثر من آثار الاستعمال اللغوي وهو نشاط يقوم به المتكلم أو المجامع اللغوية لسد حاجة اللغة من المفردات الجديدة"[4].

---

[1] عبده الراجحي، النحو العربي والدرس الحديث بحث في المنهج، ص 55.
[2] عطا محمد موسى، مناهج الدرس النحوي في العالم العربي في القرن العشرين، ص 105.
[3] تمام حسان، اللغة بين المعيارية والوصفية، ص 39.
[4] حلمي خليل، العربية وعلم اللغة البنيوي، ص 185.

وهذه النظرة التي يعد تمّام حسّان فيها القياس خاصية تميز المتكلم، تتفق مع نظرة دو سوسير الذي يربط " القياس بالكلام (النشاط الفردي) لا باللغة (الوجود الجمعي) لأنه في بدايته يقوم به الفرد، ولكن إذا ما استقر الاستعمال على الصورة الجديدة انتقلت إلى اللغة، وأصبحت من مذخورها الجمعي، وليس ثمة تناقض بين هاتين السمتين، لأن كل سمة تختص بمرحلة محددة"[1]. يسري تعريف إبراهيم أنيس للقياس في نفس المنحى حين يعتبره "عملية عقلية يقوم بها الفرد كلما احتاج إلى كلمة أو صيغة، وهي عملية مستمرة في كل لغة وفي كل عصر ويقوم بها كل فرد من أفراد الجماعة اللغوية"[2].

يجعل تمّام حسّان القياس – بالمعنى الذي نجده عند النحاة– نوعين هما: "القياس التطبيقي الاستعمالي" و"القياس النحوي"؛ ويعرفهما كما يلي: "الأول هو "انتحاء" كلام العرب، وبهذا لا يكون القياس نحوا وإنما يكون تطبيقا للنحو. أما الثاني فهو "حمل غير المنقول على المنقول إذا كان في معناه"[3].

والقياس الاستعمالي أو الصوغ القياسي – على حد تعبير تمّام حسان– هو الذي يوظفه المتكلم أو حتى معلم اللغة؛ فالأول يظهر خاصة عند الأطفال في اكتسابهم للغة عن طريق محاكاة الأقيسة اللغوية من خلال وضع قواعد كلية انطلاقا مما يسمعونه من محيطهم؛ ففي قاعدة التأنيث مثلا يصوغ من أحمر أحمرة، ومن أكبر أكبرة... وهلم جرا وذلك قياسا على القاعدة كبيرة من كبير وطويلة من طويل...الخ، وربما هذا الوفاء لاتِّباع هذه القاعدة الأولية في صياغة المؤنث من المذكر بإضافة تاء التأنيث يؤدي بالطفل أن يضع مؤنثا لكلمات في أصلها تحمل معنى التأنيث مثل (زوج) التي تطلق على الذكر والأنثى على حد سواء، و(مرضع) الخاصة بالأنثى، ويبقى على هذه الحال حتى يكبر

---

[1] محمد حسن عبد العزيز، القياس في اللغة العربية، دار الفكر العربي، القاهرة، ط1، 1995م، ص 130.

[2] إبراهيم أنيس، من أسرار اللغة، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ط8، 2003م، ص 24.

[3] تمام حسان، الأصول، ص 151.

ويتعرف على القواعد الفرعية في صياغة المؤنث فيعرف أن (أحمر) يؤنث على (حمراء) وليس (أحمرة)، و(أكبر) يؤنث على (كبرى) وليس (أكبرة)، وإذا كانت له ثقافة لغوية كافية لعرف أنه لا يوجد مؤنث لكلمات مثل (زوج) و(مرضع)، وإلا ظل يستعمل (زوجة) و (مرضعة)[1].

أما بالنسبة إلى الثاني؛ أي معلم اللغة، فإنه يستعمل الصوغ القياسي بطريقة مختلفة تتميز عن المتكلم العادي بميزتين أساسيتين[2]:

1. أن القياس في المدرسة يتم حسب طريقة تعليمية خاصة، فلا يترك الأمر لمحض اجتهاد الطفل، فالمدرسة تعد برامجها إعدادا مدروسا محسوبا، وتجعل المحتوى متدرجا من حيث السهولة والصعوبة من عام إلى عام، على عكس ما يتم في الأسرة.
2. أن القياس هذه المرة يتم حسب قاعدة حاصرة يتعلمها الطفل ولا يستنبطها لنفسه كما في الحالة الأخرى؛ أي إنه قياس تطبيقي مبني على أساس نظري. والخطأ الذي تقع فيه معظم المحتويات التعليمية هو نسيان هذا الطابع التطبيقي الذي يضمن النجاح في اكتساب اللغة في الأسرة والمحيط الاجتماعي، ثم الإصرار على حشو البرامج التعليمية بالدروس النظرية التي تنتهي بالطفل إلى معرفة قواعد النحو دون اكتساب اللغة.

وهذا النوع من القياس "عملية معيارية، ومع ذلك، فإن المنهج الوصفي يعترف بها لا كفكرة منهجية وإنما كنشاط لغوي يلاحظه ويصفه"[3].

---

[1] يُنظر: تمام حسان، الأصول، ص ص 151– 152.
[2] نفسه، ص 152.
[3] حلمي خليل، العربية وعلم اللغة البنيوي، ص 185.

ومما يؤيّد ما سبق، هو تلك النتيجة التي انتهى إليها تمّام حسان عند تتبعه لهذا الصوغ القياسي في كتابه "اللغة بين المعيارية والوصفية"، حيث إن "الصوغ القياسي عملية معيارية إلى أقصى حد. وأظن القارئ قد فطن إلى كثرة الشروط التي لمحنا إليها في تطبيق هذه العملية؛ وكل شرط من هذه يمثل معيارا يتحكم في مجرى عمل المتكلم أو الواضع، ولكن عملية الصوغ القياسي على معياريتها لا تدخل في صلب المنهج، فهي تتصل بنشاط من يستعمل اللغة، لا بمنهج من يبحث في اللغة"[1].

أما النوع الثاني، أي القياس النحوي؛ فإن جمهور النحاة يؤكّدون أنه النحو ذاته وإذا اعتبرنا القياس الاستعمالي "قياس الأنماط فهذا القياس الثاني قياس الأحكام، وإذا كان الأول هو «الانتحاء» فإن الثاني هو « النحو» ولعل الذي دعا ابن سلام إلى وصف الحضرمي بأنه « مد القياس» هو معرفته أن الحضرمي قد حوّل النحو من الطابع «الانتحاء» التطبيقي الذي رسمه علي بن أبي طالب بقوله: «أُنح هذا النحو يا أبا الأسود» إلى الطابع النظري الذي يتسم بقياس حكم غير المسموع على حكم المسموع الذي في معناه"[2].

يكون القياس من عمل الباحث في اللغة، وبذلك، فمن المنطقي أن يتسم بالعلمية أي أن يبتعد عن المعيارية ويتجه إلى الوصف، لكن اللافت للانتباه – في رأي تمّام حسّان– أن النحاة كانوا معياريين عند تطبيقهم له، مما جعل القياس النحوي أكثر معيارية من الصوغ القياسي، وتفسير ذلك أنه "ليس الأمر إذا هو النص على الصورة التي وجدنا عليها لغة العرب، بقدر ما هو نص على آراء النحاة في هذه الصورة بعد أن فرضوا عليها معايير أملاها عليهم المنطق القياسي الذي كان شهيرا في البلاد الإسلامية في ذلك

---

[1] تمام حسان، اللغة بين المعيارية والوصفية، ص 43.

[2] تمام حسان، الأصول، ص 154.

العهد"[1]. ويرجع ذلك أيضا إلى أن "النحاة يقيسون حكم شيء على حكم شيء آخر لأسباب يقدمونها، يبدو فيها الافتعال والضعف، وحجتهم في ذلك أن ما قيس على كلام العرب فهو من كلام العرب، فهو من كلامهم. وهو عمل أشبه باستخراج الأحكام الفقهية عند الأصوليين"[2].

ينقسم القياس النحوي حسب مراعاة العلة إلى ثلاثة أقسام؛ فإذا روعيت العلة وكانت مناسبة، سمي القياس عندئذ (قياس العلة)، كقياس رفع نائب الفاعل على الفاعل بعلة الإسناد، وإذا كانت غير مناسبة فهو (قياس الطرد)، كالقول ببناء ليس لاطراد بناء الأفعال غير المتصرفة. أما إذا لم تُراع العلة، فيكون القياس عندئذ (قياس الشبه) كإعراب الفعل المضارع على إعراب اسم الفاعل لما بينهما من الشبه[3].

3-2-5 أركان القياس:

يتكون القياس من أربعة أركان أساسية هي: المقيس عليه، والمقيس، والعلة والحكم؛ وفيما يلي تفصيل في هذه الأركان:

أ-المقيس عليه:

يرى حسن خميس الملخ أن المقيس عليه والأصل من مصطلحات المتكلمين والأصوليين، وقد اقترضهما النحو واستعملهما بالمعنى نفسه، مع فارق أن الأصل أعم من المقيس عليه؛ "فالمقيس عليه عند المتكلمين هو الأصل عند الأصوليين أما في عملية القياس النحوي فالمصطلحان مستعملان بمعنى واحد، لكن مصطلح الأصل أعم

[1] تمام حسان، اللغة بين المعيارية والوصفية، ص 30.
[2] حلمي خليل، العربية وعلم اللغة البنيوي، ص 185.
[3] ينظر: تمام حسان، الأصول، ص ص 154- 155.

من مصطلح المقيس عليه، فكل مقيس عليه أصل ولا ينعكس"[1]. وفي نفس الاتجاه أيضا ينحو رأي تمام حسان الذي يرى أن أركان القياس هي: المقيس عليه، والمقيس، والعلة والحكم، أو بصورة أخرى: الأصل والفرع والعلة والحكم[2].

ويعدّ علي أبو المكارم المقيس عليه عند النحاة "هو النصوص اللغوية المنقولة عن العرب سواء كان النقل بواسطة السماع أو الرواية، وسواء كانت الرواية عن طريق المشافهة أو التدوين، وكذلك القواعد النحوية التي وضعها النحاة بعد ملاحظة هذه النصوص. ثم إن المقيس عليه أحد أمور ثلاثة: لأنه إما أن يكون كثيرا مطردا، أو قليلا لا يطرد، أو شاذا"[3].

لا يتفق هذا الكلام لعلي أبي المكارم كثيرا مع رأي تمّام حسّان، الذي يرى أن المقيس عليه هو "المطرد سواء أكان أصلا أو فرعا. والمقصود بالاطراد في هذا المعرض هو الاطراد في السماع والقياس معا. أما الاطراد في السماع فمعناه كثرة ما ورد منه عن العرب كثرة تنفي عن المقيس عليه أن يرى قليلا أو نادرا أو شاذا. وأما الاطراد في القياس فموافقة المقيس عليه لقاعدة سواء أكانت هذه القاعدة أصلية كقاعدة رفع الفاعل أو فرعية كقواعد الإعلال والإبدال والحذف الخ"[4]. ووجه الاختلاف بينهما أن علي أبا المكارم يجوِّز أن يتسم المقيس عليه بالكثرة المطردة، أو القلة، أو حتى أن يكون شاذا، فيما ينفي ذلك تمّام حسّان، ويشترط على المقيس عليه أن يتّسم بكثرة تُبعده عن القلة، أو الندرة، ناهيك عن الشذوذ.

---

[1] حسن خميس الملخ، نظرية الأصل والفرع في النحو العربي، دار الشروق للنشر والتوزيع، الأردن، ط1، 2001م ص 154.

[2] تمام حسان، الأصول، ص 158.

[3] علي أبو المكارم، أصول التفكير النحوي، دار غريب للنشر والتوزيع، القاهرة، ط1، 2006م، ص 95.

[4] تمام حسان، نفسه، ص 156.

ب- المقيس:

وهو كالمقيس عليه، من المصطلحات التي اقترضها النحو من عند المتكلمين والأصوليين، وهو بنفس معنى الفرع، ويلاحظ علي أبو المكارم أنه "عند النحاة أنواع شتى، ولكنها على تنوعها تندرج جميعا تحت قسمين رئيسيين، لأنهما إما نصوص تُحمل على نصوص، أو أحكام تُحمل على أحكام. ومن ثم يمكن أن نقسم القياس – بحسب نوع المقيس- إلى قياس النصوص، وقياس الظواهر"[1].

أما سعيد جاسم الزبيدي، فيعرفه بأنه "المحمول على كلام العرب تركيبا أوحكما"[2] وهو يتفق بذلك مع ما ذهب إليه علي أبو المكارم.

وأما المقيس عند تمام حسان؛ فإنه "المجال الذي حاول فيه النحاة أن يجربوا صورية القواعد بالصوغ القياسي للكلمات على مثال الصيغ وأحكامها أيضا. فاختلط في مجال المقيس قياس الأنماط بقياس الأحكام، وجعل النحاة كل ذلك تمارين للمتعلمين في إلحاق الكلمات وبناء الجمل، وشعارهم في ذلك:(ما قيس على كلام العرب فهو من كلام العرب)"[3].

فالملاحظ أن تمّام حسّان قد محّص تناول العرب القدامى لمسألة المقيس، وتتبّع تعاملهم مع هذا المفهوم واستخلص من ذلك أنهم يتراوحون في ذلك بين آليتين؛ فإما أن يكنوا بصدد قياس كلمات على أصل الوضع (أصل الاشتقاق أو أصل الصيغة)، أو قواعد التصريف (إعلال وإبدال وزيادة وحذف ونقل وقلب)، وإمّا أن يكونوا بصدد قياس التراكيب التي تكون وفق أصل وضع الجملة (من ذكر أو حذف، وإظهار، أو إضمار

---

[1] علي أبو المكارم، أصول التفكير النحوي، ص 85.

[2] سعيد جاسم الزبيدي، القياس في النحو العربي نشأته وتطوره ، دار الشروق للنشر والتوزيع، الأردن، ط1، 1997م ص 25.

[3] تمام حسان، الأصول، ص 158.

ووصل، أو فصل، ورتبة، أو تقديم وتأخير) أو القواعد النحوية الأصلية منها والفرعية وهذا كان مجال صياغة الجديد من الكلمات والتراكيب أو ما سمّاه تمّام حسّان بالصوغ ولم يقتصر المقيس على الصوغ، بل تعداه "فيبدو في صورة مسألة من المسائل النحوية يختلف النحاة حول قياسها بالأصول في ضوء القواعد، وهذا ما كان يعرف عندهم بالحمل"[1]، ثم ينتهي من ذلك بنتيجة مفادها: أن كلاًّ من الصوغ والحمل يعتمدان أساسا على تعدية الأحكام من المقيس عليه إلى المقيس.

وقد فسّر محمد خان ذلك بأن النحاة العرب جعلوه نوعين:[2]

1. أحدهما قام به العرب الفصحاء الذين أخذت عنهم اللغة، لأنه لا يخلو كلام أحدهم من السماع والقياس، ومن الصعب الفصل بينهما، ورسم حدود فاصلة بين هذا وذاك، ويدخل في هذا النوع ما أجراه العلماء من أقيسة داخل المسموع نفسه، فقد أجروا نائب الفاعل على الفاعل، وإعراب المضارع على الاسم، وإنّ وأخواتها على الأفعال وهلم جرا.
2. أما الثاني، فقد قام به العلماء، وجعلوها تمارين تعليمية كأن يقولوا: ابْنِ من ضرَب ودَخَلَ وشرِب على وزن جعفر، قلت: ضرْبَب ودخلل وشربب، قال ابن جني: «ومما يدل على أن ما قيس على كلام العرب فإنه من كلامهم، أنك لو مررت على قوم (يتلاقون بينهم مسائل) أبنية الصرف، نحو قولهم في مثال (صمحمح) من الضرب: ضربرب، ومن القتل: قتلتل و[...] فقال لك قائل: بأي لغة كان هؤلاء يتكلمون؟ لم تجد بدا من أن تقول: بالعربية، وإن كانت العرب لم تنطق بواحد من هذه الحروف»، ولهذا عد كلام العجاج ورؤبة مما يحتج به (...) وكل ذلك كان عن طريق القياس.

---

[1] تمام حسان، الأصول، ص 159.

[2] محمد خان، أصول النحو العربي، مطبعة جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2012م، ص 86.

ويلاحظ جليّا أن النوع الأول يقابله الصوغ أما الثاني فهو الحمل.

ويزيد تمّام حسّان في تفريع أنواع المقيس بجعله قسمين؛ وهما: غير المسموع عن العرب، والمسموع غير المطرد، وقد استقى ذلك من كلام ابن السراج في حمل الأصول تحت عنوان «مسائل التصريف» في كتابه (أصول النحو)[1].

ج- التعليل:

تعد العلّة من أكثر المسائل التي خاض فيها علماء العربية قديما وحديثا، وظهر جليا اختلافهم حول إثباتها أو إنكارها حد الخصومة بين بعضهم حولها، وأقام بعضهم نظرية في إثباتها وربطها بالمسائل النحوية، في حين حاول آخرون دحضها تماما أو استبدالها بآليات أخرى، ومفاهيم عدّوها تفسِّر ما يحدث بين عناصر الجملة بطريقة أدقّ من اعتبار كلمة تعمل في أخرى.

وتُعرّف العلّة النحوية أنها "تفسير الظاهرة اللغوية، والنفوذ إلى ما وراءها، وشرح الأسباب التي جعلتها على ما هي عليه، وكثيرا ما يتجاوز الأمر الحقائق اللغوية ويصل إلى المحاكمة الذهنية الصِّرف"[2]. بينما يجعلها البعض الآخر بالنسبة إلى النحو "العمود الفقري الذي تدور حوله كثير من أبحاثه الرئيسية والفرعية، وإذا كانت أهميته تعود إلى ارتباطه بصلب النحو، فإن سيطرته على تفكير النحاة لم تكن أقوى من سواها –مما سبق من أصول- والخلاصة أن هذه الفكرة ذات أهمية أساسية في موضوعات النحو، لكنها ليست أقوى الأفكار التي سيطرت على تفكير النحاة"[3].

---

[1] للاستزادة، ينظر: تمّام حسّان، الأصول، ص 161، أو مراجعة كتاب الأصول لابن السراج.

[2] محمد خير الحلواني، أصول النحو العربي، أفريقيا الشرق، المغرب، 2011م، ص 105.

[3] محمد عيد، أصول النحو العربي في نظر النحاة ورأي ابن مضاء وضوء علم اللغة الحديث، عالم الكتب، القاهرة 1989م، ص 199.

كما هي أيضا في عرف كثير من النحويين "جزء من جسم النّحو العربيّ، نشأ معه وتطوّر بتطوّره، حتى غدا التّأريخ له تأريخا موازيا للنّحو نفسه، إلاّ أنّه تأريخ لمنهج من مناهجه، يستعين بالنّحو بالقدر الذي يكفي لإضاءة طريق البحث فيه"[1].

وما يُستشفُّ من هذه التعريفات، ربط العلّة بالنحو، واعتبارها جزءا أساسيا منه حتى غدا النحوي لا يكاد يخوض في أيّة مسألة نحوية إلا كان التعليل لازما لتفكيره وإجراءاته، خاصة عند الذين يلخِّصُون النحو في الإعراب؛ "أليس النحو هو الإعراب والإعراب أثر العامل؟! فلم يبق إذًا للنحو إلا أن يتتبع هذه العوامل ويستقرئها ويبيِّن مواضع عملها، وشرطَ هذا العمل؛ فذلك كل النحو"[2]. وكان نتيجة هذا الاعتماد الكليِّ على التعليل وضع ما يسمى (نظرية العامل)، فقد اعتمدوا في ذلك على بعض الملاحظات التي استقوها من العلّة في حدّ ذاتها، من خلال تصوُّرهم للعامل. يرى محمد عيد أن نظرة النحاة القدامى للعامل والعمل تتلخص في وجهين اثنين:[3]

الأول: فهم شائع مشهور: أن العوامل مؤثرة حقيقة، وأن أثرها هو تلك الحركات والحروف والسكنات.

والثاني: فهمٌ لم تصل به الشهرة حد الأول، بل هي أفكار مبعثرة هنا وهناك وقد وضعت فيه قضية العامل والعمل في الأمور الآتية:

أ- إن ما أُطلق عليها عوامل ليست عوامل حقيقية، بل هي إشارات وعلامات على العمل أو ممهدة له وضرورية لوجوده.

ب- يرى ابن جني أن العامل هو المتكلم.

---

[1] حسن خميس سعيد الملخ، نظرية التعليل في النحو العربي بين القدماء والمحدثين، ص 35.

[2] إبراهيم مصطفى، إحياء النحو، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، القاهرة، 1992م، ص 22.

[3] محمد عيد، أصول النحو العربي في نظر النحاة ورأي ابن مضاء وضوء علم اللغة الحديث، ص 201.

ج-مقتضى العامل في الأسماء-في رأي البعض- هو توارد المعاني المختلفة من فاعلية ومفعولية وإضافة وغيرها.

تجدر الإشارة أنه مع كل تلك الجهود التي بذلها النحاة من أجل تفسير ظاهرة العمل والبحث في العوامل والمعمولات والأثر، بيد أن هذا الجهد بقي – كغيره من المسائل النحوية واللغوية عامة- حبيس التنظير، أما التطبيق فلم يقتصر إلاّ على بعض المقولات والتي يلخصها الوجه الأول.

مع ذلك يبقى الكثير من اللغويين العرب يسعون إلى إثبات هذه النظرية، وتثبيتها في الدراسات النحوية وربط النحو بها، وعدّها كما فعل الجرجاني (ت 471هـ) الذي أحصى العوامل مائة عامل مقسّمة بين اللفظية والمعنوية؛ فقد جعل "العوامل مائة: (٩٨) لفظية- و(٢) معنوية(...) وجعل اللفظية سماعية: (٩١) وقياسية: (٧)، وجعل السماعية ثلاثة عشر نوعا، النوع الأول حروف تجر الاسم المفرد وعددها (١٧)، والنوع الثاني حروف تنصب الاسم وترفع الخبر وهي (٦)...الخ "[1]. وقد وصل الأمر ببعضهم أن جعل بينها وبين النحو نوعا من الترادف؛ وأصرّوا على التشديد أنه "ستبقى نظرية العامل – على وفرة الدراسات فيها- تستأهل البحث، والتحليل، ذلك أن النّحو العربيّ في بنيانه نظام من العوامل، والمعمولات، والهوامل، والمهملات، ولا يستطيع الباحث في النّحو أن يتجاوز نظرية العامل مهما كان موقفه منها؛ لأن بين النّحو ونظرية العوامل شيئا من الترادف"[2].

وليس من المبالغة – والحال كما وصفنا- افتراض أن الغلوّ في الاعتماد على التعليل هو ما جعل بعض النحويين قديما وحديثا يثورون على هذه النظرية، ويحاولون

---

[1] عبد القاهر الجرجاني، العوامل المائة النحوية في أصول علم العربية، تح: خالد الأزهري، دار المعارف، القاهرة، ط2 1988م، ص 8.

[2] حسن خميس سعيد الملخ، نظرية التعليل في النحو العربي بين القدماء والمحدثين، ص ص 145- 146.

تخليص النحو منها، "فقضايا العامل العقلية التي أخذت حكم المسلمات العلمية تعود إليها مسؤولية التوغل في التأويل، كما يعود إليها أيضا الخلاف والجدل بين الباحثين في العامل والمغرمين بالتأويل"[1].

فمن أكثر علماء العربية معارضة لفكرة العامل في النحو، يبرز ابن مضاء القرطبي (513 –592هـ) من خلال كتابه "الرد على النحاة"، فقد شدّد على أن "القول بأن الألفاظ يحدث بعضها بعضا فباطل عقلا وشرعا، لا يقول به أحد من العقلاء لمعانٍ يطول ذكرها فيما المقصد إيجازه: منها أن شرط الفاعل أن يكون موجودا حينما يفعل فعله، ولا يحدث الإعراب فيما يحدث فيه إلا بعد عدم العمل، فيُنْصَب زيد بعد إن في قولنا (أن زيدا) إلا بعدم عمل إن"[2].

انتهج ابن مضاء للرد على النحاة في إنكار هذه النظرية أسلوب المناظرة؛ بأن افترض حوارا بينه وبين من يثبتون التعليل، نورد بعضا منه؛ حيث يفترض ابن مضاء بعد النص المذكور أعلاه أن ندّه يجيبه "فإن قيل بمَ يُرَد على من يعتقد أن معاني هذه الألفاظ هي العاملة؟ قيل: الفاعل عند القائلين به إما أن يفعل بإرادة كالحيوان، وإما أن يفعل بالطبع كما تحرق النار ويبرد الماء، ولا فاعل إلا الله عند أهل الحق، وفعل الإنسان وسائر الحيوان فعل الله تعالى، كذلك النار والماء وسائر ما يفعل، وقد تبيّن هذا في موضعه. وأما العوامل النحوية فلم يقل بعملها عاقل لا ألفاظها ولا معانيها، لأنها تفعل بإرادة ولا بطبع"[3]. وهكذا منهجه في كل الكتاب.

هذا عن أبرز من رفض التعليل في النحو العربي من القدامى، أما من المحدثين فإننا نجد الكثير منهم من يرفض هذه الظاهرة، لعلّ أبرزهم إبراهيم مصطفى في كتابه

---

[1] محمد عيد، أصول النحو العربي في نظر النحاة ورأي ابن مضاء وضوء علم اللغة الحديث، ص 207.

[2] ابن مضاء القرطبي، الرد على النحاة، تح: شوقي ضيف، دار المعارف، القاهرة، ط2، 1982م، ص 78.

[3] نفسه، ص 78.

"إحياء النحو"، والذي يعتبر اتجاه النحاة العرب إلى التعليل سببا لانحرافهم عن المنهج الصحيح الذي كان عليهم انتهاجه، وقد انتقد اعتماد النحاة على النحو وبيّن ضعف حجتهم انطلاقا من الملاحظات الآتية:[1]

1. لقد اضطروا، في سبيل تسوية مذهبهم، واطراد قواعدهم، إلى «التقدير»، وأكثروا منه، يبحثون عن العامل في الجملة فلا يجدونه، فيمدهم التقدير بما أرادوا (زيدا رأيته: يقولون هو – رأيت زيدا رأيته. والتقدير الذي نعيبه هو ما يسميه النحاة بالتقدير الصناعي، وهو ما يراد به تسوية صناعة الإعراب.
2. أضاع النحاة حكم النحو باعتمادهم على هذا التقدير والتوسع فيه، ولم يجعلوا له كلمة حاسمة وقولا باتا، وكثّروا من أوجه الكلام، ومن احتماله لأنواع من الإعراب ويُقدّرون العامل رافعا فيرفعون، ويُقدّرونه ناصبا فينصبون، لا يرون أنه يتبع ذلك اختلاف في المعنى ولا تبديل في المفهوم.
3. أن النحاة بالتزامهم أصول فلسفتهم، أضاعوا العناية بمعاني الكلام في أوضاعه المختلفة؛ من ذلك قولهم في باب المفعول معه: إن مثل: كيف أنت وأخوك يجوز فيه النصب على المفعولية، والرفع على العطف، ثم يرون الوجه الثاني أولى ويضعِّفون الأول، لأن الواو لم يسبقها فعل، يكون عاملا في المفعول معه والحقيقة أن لكل من التركيبين معنى لا يغني عنه الآخر. تقول: كيف أنت وأخوك؟ أي كيف أنت؟ وكيف أخوك؟ فإذا قلت كيف أنت وأخاك؟ فإنما تسأل عن صلة ما بينهما. فالعبارتان صحيحتان، ولكل منهما موضع خاص، ولكن النحاة قد نسوا المعنى بالحرص على نظرية العامل.
4. كثُر الخلاف بينهم في كل عامل يتصدون لبيانه، فلا تقرأ بابا من أبواب النحو إلاّ وجدته قد بُدئ بخصومة منكرة في عامل هذا الباب ما هو؟ فالمفعول ما عامل

[1] ينظر: إبراهيم مصطفى، إحياء النحو، ص ص 34– 41.

النصب فيه؟ الفعل أو شبهه، وهو رأي البصريين، أو الفاعل وحده، وهو رأي هشام الكوفي، أو الفعل والفاعل، وهو رأي الفرّاء. أو معنى المفعولية، وهو مذهب خلف. حتى صار أكثر الخلاف بين النحويين، وأشد جدالهم، هو العامل ما هو؟ ولو أنهم وضعوا نظريتهم على أصل صحيح لقلّ خلافهم وتقاربت آراؤهم.

5. إن النحاة بعد ذلك كله لم يفوا بمذهبهم، أو لم تقف نظرتهم بكل حاجاتهم في الإعراب، لأنهم بعدما شرطوا أن يكون العامل متكلّما به أو مقدراً في الكلام اضطروا إلى الاعتراف بالعامل المعنوي.

فالبصريون يجعلون الرافع للمبتدأ هو الابتداء، وهو عامل معنوي. والكوفيون يثبتون عاملا معنويا آخر يسمونه الخلاف، يجعلونه عامل النصب في الظرف إذا كان خبرا، نحو زيدٌ عندك، وفي الفعل المضارع بعد فاء السببية، أو واو المعية. والأخفش يعد التبعية عاملا معنويا. أما في باب التمييز فقالوا: إن الاسم نصب عن تمام الكلام، ولم يذكروا عاملا لفظيًّا ولا معنويًّا.

فهذه الأوجه تنقض نظرية النحاة في العامل، أو تنقصها على الأقل. وهي مناقشة لكلامهم بمثل أصولهم، وبحكم قواعدهم التي التزموا.

أمّا تمّام حسّان، فإنه يُرجع ظهور العلّة في النحو العربي إلى تأثر النحاة بالمنطق الأرسطي؛ شأنها في ذلك شأن ظهور القياس، حيث يؤكد أن "تأثر النحو بالمنطق لم يكن مقصورا على القياس، وإنما تعدى ذلك إلى التعليل"[1]، مع أنه يقرّ أن التأثير لا يعني التنصل من الهوية العربية، أو الطابع الإسلامي الذي هو أهم أسباب ظهور النحو، فهو في أصل ظهوره غير متأثر بالفكر اليوناني في رأي تمّام حسّان؛ "وإذا كان الأمر كذلك فنحن لا ننكر أن المتأخرين تأثروا بعد الترجمة التي كانت في عصر المأمون بالكثير من

---

[1] تمّام حسّان، اللغة بين المعيارية والوصفية، ص 50.

الفكر اليوناني، وقد جاء هذا الأثر والنحو هيكل بنيوي كامل، ومن شأن البنية أن تكون جامعة مانعة، ومن هنا اقتصر التأثير على الشروح والجدل في المسائل. وهو تأثير لا يعني نشأة النحو على أي حال، لأننا سبق أن ذكرنا أن النحاة كانوا يأخذون عن علل الأعراب لا علل اليونان"[1].

بما أننا في صدد تصنيف الظواهر اللغوية التي تناولها العرب القدامى بين ما هو من اختصاص عالم اللغة، وما يختص به الجانب التعليمي منها، فلا بد أن نشير إلى تصنيف العلة، وأيّ أصنافها تدخل في اهتمامات العلم، وأيّها لا ينظر العلم فيها، فقد صنّفها أرسطو إلى أربعة أنواع: مادية، فاعلية، صورية وغائية؛ "فالمادية مادة الشيء والفاعلية صانعه، والصورية شكله وتركيبه، والغائية الغرض منه. فإذا طبّقنا ذلك على الكرسي الذي نجلس عليه ألفينا علّته المادية الخشب والحديد اللذين دخلا في تكوينه وعلّته الفاعلية الصانع الذي صنعه، والصورية شكله المكوّن من أربعة أرجل ومقعد ومسند، والغائية إرادة الجلوس عليه، وواضح أن العلم لا حاجة به إلى التفكير في بضع قطع الخشب والحديد ولا في الصانع الذي صنع هذا الكرسي، ومن ثمّ لا يدخلها في موضوعه، ويهمل الخوض في العلتين المادية والفاعلية، ولكنه يدير الفكر حول العلتين الصورية والغائية. فأما الصورية فهي كيفيات الظواهر التي يتخذها العلم موضوعا له وأما الغائية فهي أغراض سلوك الظاهر ومراميه"[2].

فبذلك يكون واضحا أن العلم – في تصوّر تمام حسان– ينظر في العلة الصورية والغائية، ويغض الطرف عن العلتين المادية والفاعلية، مع الإشارة إلى أن العلة الصورية – التي تشرح الكيفيات وتجيب عن أسئلة متصدرة بلفظ (كيف)– هي ما تسعى إلى تحقيقه العلوم الطبيعية، وكذلك الحال بالنسبة إلى المنهج الوصفي؛ فـ "منذ أن نشأت

---

[1] تمام حسان، الأصول، ص 166.
[2] نفسه، ص ص 163– 164.

العلوم الاجتماعية (ومنها علم اللغة) سعت إلى اصطناع مناهج العلوم الطبيعية، ووجهت همها إلى البحث في وصف الكيفيات التي يتم بها سلوك المجتمع (ومنه السلوك اللغوي) تركيبا وتحليلا وأداءً للوظائف، حتى انتهى هذا الاهتمام إلى نشأة المنهج الوصفي البنيوي، والذي يفسر البنية بعلاقاتها الساكنة لا بأسبابها ومسبباتها التي تتوالى في الزمان (وهي من همّ أصحاب المنهج التاريخي). عندئذ اتضح أن المنهج الوصفي يسعى إلى الإجابة عن ((كيف))، ويعزف عن الإجابة عن ((لماذا))"[1].

والإجابة عن (لماذا) هي العلة الغائية التي تحدد فلسفة العلم، لا العلم في حد ذاته وهي أيضا مما يسعى معلم اللغة إلى تحقيقه، وهي ضرورية في عملية التعلم؛ "فقد يأتي التلميذ بمثال ينصب فيه فاعلا، فيصحح المعلم له خطأه، فيكون التلميذ بموضع السائل إما بلسان الحال أو بلسان المقال، عن هذا التصحيح: ((لماذا)) كان التصحيح على هذا النحو/ فلا بد أن يقول المعلم: ((لأنه)) فاعل، لو لم يقلها ما تمت عملية التعليم"[2].

يمكن أن نلخص تصوّر تمّام حسّان للعلّة النحوية كما بالفقرة التالية: "كان النحاة إذًا يستوحون علل الأعراب الفصحاء ويأخذون ذلك بالاستقراء وفي نطاق المنطق المادي الطبيعي الذي هو أداة التفكير لدى كل فرد والعلة عندهم تلحق المعلول في الوجود بمعنى أن العربي يتكلم أولا ثم يأتي النحوي بالعلة بعد ذلك والعلة النحوية قد تكون غائية كأن يقال: « لم رفع زيد من قام زيد» فيجاب: « لأنه فاعل» وقد تكون علة صورية تدور حول الهيئة والتكوين إذ يقال: « هكذا ورد عن العرب» وهذه العلة قد تكون ضرورية وتسمى: «موجهة» بكسر الجيم وقد تكون غير ضرورية وتسمى «مجوزة» وقد يطلق على

---

[1] تمام حسان، الأصول، ص 167.
[2] نفسه، ص 167.

المجوزة لفظ «السبب» لا العلة. والفرق بين «العلة» و «السبب» أن العلة تدور مع الحكم وجوداً وعدماً وليس كذلك السبب"[1].

فإذا عرفنا أن جهود تمّام حسّان تصنّف ضمن المنهج الوصفي التقريري، فإن موقفه من التعليل سيتوافق مع أصحاب هذا الاتجاه، الذين يصرّون على "اعتبار دراسة اللغة دراسة شكليّة خارجيّة هي المنهج الأسلم في وصفها نحويا، وصرفيا، وصوتيا لذلك ينفرون من التعليل القائم على التأويل، والتقدير، والمقايسة العقلية لا الشكلية بين ظاهرتين أو حكمين، لأن العلة المقبولة عندهم تلخصها قولهم: ((هكذا نطقت العرب))"[2].

كانت هذه نظرة خاطفة فيما يتعلّق بالتعليل في الدرس اللغوي العربي، ونظرة تمّام حسّان له، نقول خاطفة لأن ما كتب حوله، والجدل القائم حول إثباته وإنكاره ضخم لا يسع المقام لحصره من جهة، كما أن موضوع الدراسة غير مرتكز حوله.

د- الحكم:

وهو الركن الرابع من أركان القياس عند الأصوليين من النحاة، أما بعض الأصوليين من الفقهاء فإنهم "لا يعدون الحكم من أركان القياس، إذ هو عندهم ثمرة القياس ونتيجة العملية. أما الأصوليون من النحاة فيجعلونه ركنا فيه"[3].

إذ هو في عرف الأصوليين من النحاة "ما قضى فيه النحاة بالواجب أو الجواز أو المنع أو الضعف أو القبح أو الرخصة"[4]، فقد يكون الحكم بحسب هذا التعريف مكرسا لصبغة المعيارية في النحو عندما يكون الكلام في حكم الوجوب؛ وقد لاحظ تمّام حسّان

---

[1] تمام حسان، التراث اللغوي العربي «نظرية نقدية»، ضمن كتاب مقالات في اللغة والأدب، ج1، ص 460.
[2] حسن خميس سعيد الملخ، نظرية التعليل في النحو العربي بين القدماء والمحدثين، ص 225.
[3] محمود أحمد نحلة، أصول النحو العربي، دار العلوم العربية للطباعة والنشر، بيروت، ط1، 1987م، ص 134.
[4] محمد خان، أصول النحو العربي، ص 87.

وكثير من الباحثين في النحو العربي، أن معيارية هذا الإجراء بلغت حد تخطئة المتكلم الذي لا يلتزم به، وإن كان من العرب الفصحاء، فما إن "يقول النحوي (يجب كذا) فالمقصود أن هذا الواجب أصل من الأصول التي لا يجوز للمتكلم أن يخالفها دون أن يتخطى سياج النحو. فليس لأحد –حتى لو كان موصوفا بالفصاحة– أن ينصب فاعلا أو يقدّمه على فعله، لأن رفع الفاعل وتأخره حكم واجب فإذا قال النحوي: ((هذا يمتنع)) أو ((لا يجوز)) فالمعنى أن ارتكاب ذلك مخالفة وانتهاك للقاعدة ومن ثم للصحة النحوية"[1].

وقد يكون الكلام في حكم الحسن والقبح، أو القوة والضعف، أو الرخصة كالضرورة الشعرية، وقد يُتوسَّع في الرخصة عند أمن اللبس – حسب تمّام حسّان– الذي يرى أنه "لا خلاف بين النحاة في أن الحكم إذا ثبت بواسطة ورود الاستعمال من قبل الفصحاء صح القياس على قاعدته"[2]، لكن "ليس كل ما ثبت أنه استعمل يصح القياس عليه، لأن بعض ذلك قد يكون شاذا في السماع والقياس معا"[3].

والحكم بهذا المعنى نوعان: حكم ثبت استعماله عن العرب فيقاس عليه، وحكم ثبت بالقياس والاستنباط؛ فالأول جعله النحاة الوسيلة الأولى لتجريد الأصول، أما الثاني فينبني عليه الحكم النحوي إذا ما ثبت بالقياس[4].

---

[1] تمام حسان، الأصول، ص ص 178– 179.

[2] نفسه، ص 179.

[3] نفسه، ص 179.

[4] ينظر: – تمام حسان، الأصول، ص ص 180– 181.

– محمد خان، أصول النحو العربي، ص ص 87– 88.

– محمود أحمد نحلة، أصول النحو العربي، ص 134.

3-3 الدراسات العربية بين المبنى والمعنى:

يلاحظ كل متتبِّع للدراسات اللغوية العربية الناظرة في التراث اللغوي، أنها تحاول أن تحدّد نظرة القدامى إلى العلاقة بين المعنى والمبنى، وموقف القدامى منها، كما تسعى إلى تصنيف هذا التراث انطلاقا من تركيزه على أحد أوجه هذه الثنائية، فتضعها في حيزها من حيث الموضوع، من خلال محاولة تفسير الغاية التي من أجلها سعى أصحابها إلى الاهتمام بهذا الوجه أو ذاك من ثنائية المبنى/ المعنى.

فمن بين أكثر اللغويين العرب المحدثين اهتماما بهذه الثنائية، وأكثرهم تتبعا لوفاء النحاة بأحد هذين الوجهين، نجد تمّام حسّان؛ الذي يرى أن "كل دراسة لغوية– لا في الفصحى فقط بل في لغة من لغات العالم– لا بد أن يكون موضوعها الأول والأخير هو المعنى وكيفية ارتباطه بأشكال التعبير المختلفة فالارتباط بين الشكل والوظيفة هو اللغة وهو العرف وهو صلة المبنى بالمعنى. وهذا النظر إلى المشكلة يمتد من الأصوات إلى الصرف إلى النحو إلى المعجم إلى الدلالة"[1].

ولأهمية هذه الظاهرة، فقد جعل تمّام حسّان مشروعه الفكري لإعادة قراءة التراث اللغوي العربي ينبني أساسا على ربطه بالمعنى، فأهم ما يُستخلص من خلال مؤلفاته أنه "أكثر الوصفيين العرب احتفاءً بالمعنى، فضلا عن أنه أكثرهم التزاما بمبادئ أستاذه فيرث، فما من مؤلَّف إلا ونجد فيه فصلا أو مبحثا يعالج فيه الدلالة، بل إن المعنى كان المحور الأساس الذي أقام عليه المؤلِّف كتابه (اللغة العربية معناها ومبناها)، يتضح لنا ذلك من خلال العنوان الذي قدّم فيه المؤلِّف المعنى على المبنى"[2].

---

[1] تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص 9.

[2] خالد خليل هويدي، التفكير الدلالي في الدرس اللساني العربي الحديث – الأصول والاتجاهات–، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، ط1، 2012م، ص 161.

من أهم ملاحظات تمّام حسّان على عمل النحاة، أنهم نظروا "إلى اللغة نظرتهم إلى الأشياء أو المحسوسات، فجعلوا للكلمة جوهرا كما جعلوه للمادة، ورأوا أن جوهر الكلمة لا يتغير إلا بإعلال أو إبدال. فالأصل أو الجوهر في ((قال)) ((قَوَلَ)) وفي فعل الأمر ((وفى)) ((إوْف)) وفي كلمة ((نهى)) ((نَهَيَ)) وفي ((قاضٍ)) ((قاضيٌ))"[1]، فهذا الذي جعله يحكم على الدراسات العربية – بعد تتبُّعها في مختلف مجالاتها خاصة النحو منها– على أنها تميزت " بسمة الاتجاه إلى المبنى أساسا ولم يكن قصدها إلى المعنى إلا تبعا لذلك وعلى استحياء. وحين قامت دراسة ((علم المعاني)) في مرحلة متأخرة عن ذلك في تاريخ الثقافة العربية كانت طلائع القول في هذه الدراسة كما كانت في دراسة النحو من قبلها تناولا للمبنى المستعمل على مستوى الجملة لكن لا على مستوى الجزء التحليلي كما في الصرف ولا على مستوى الباب المفرد كما في النحو. ومن هنا رأينا عبد القاهر في دلائل الإعجاز يتكلم عمن النظم والبناء والترتيب والتعليق وكلها أمور تتصل بالتراكيب أكثر مما تتصل بالمعاني المفردة"[2].

إن هذا الحكم الذي أطلقه تمّام حسّان على الدراسات العربية كان بعد تتبُّعٍ وتقصٍّ فالمعروف عن تمّام حسّان اطلاعه الكبير على التراث اللغوي العربي؛ حيث كرّس كل جهوده اللسانية لنقله وتقديمه في صورة بسيطة ومفهومة للقارئ العربي، وساعده في ذلك اغترافه من المناهج اللسانية الغربية الحديثة، وكان مما استخلصه من هذا التمحيص للنحو والبلاغة – كونهما الفنين الأكثر ازدهارا وتناولا في الثقافة العربية– أن "دراسة النحو كانت تحليلية لا تركيبية أي أنها كانت تعنى بمكونات التركيب أي بالأجزاء التحليلية فيه أكثر من عنايتها بالتركيب نفسه. أقصد أنهم لم يعطوا عناية كافية للجانب الآخر من دراسة النحو وهو الجانب الذي يشتمل على طائفة من المعاني التركيبية

---

[1] تمّام حسّان، مناهج البحث في اللغة، ص 26.

[2] تمّام حسّان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص 12.

والمباني التي تدل عليها"[1]. في حين اقتضت الحاجة في الدراسات العربية، عند عنايتها بالتحليل، أن تصل إلى التركيب؛ ذلك أن "المادة المدروسة تصل إلينا حين تصل في صورتها المركبة ولكن الاعتبارات العملية لدراسة هذه المادة تفرض على هذا السياق المركب أن ينحل إلى أصغر مكوناته وعناصره حتى يمكن الوصول إلى الخصائص التحليلية لهذه العناصر (...) وأن نتائج النظر إلى السياق تفرض عناصر جديدة على المكونات التحليلية هي حلول لما قد يكون بين النظام وبين السياق من تضارب، أو بعبارة أخرى معالم سياقية أو ظواهر موقعية لا وجود لها إلا في السياق المنطوق وبسببه. لكن النحاة لم يفطنوا إلى طبيعة التعارض الممكن حدوثه بين النظام ومطالب السياق أو بعبارة أخرى بين مطالب التحليل ومطالب التركيب فوقعوا في أخطاء منهجية"[2].

يتضح جليا مما سبق ذكره، أنّ المنهج الذي يسعى تمّام حسّان أن يسير وفقه مشروعه لإعادة بناء هرم النحو العربي، ينبني أساسا على الربط بين العناصر التحليلية والسياق مما جعل بعض الدارسين المحدثين يجزمون- رغم افتقادهم الدليل القاطع- أنه بعمله هذا "ينتسب إلى مدرسة لغوية ذات منحى اجتماعي ما قد تكون المدرسة البريطانية وقد تكون مدرسة فيرث Firth بالذات ومن التف حوله من تلامذته (...) فلا شك أن فيرث كتمّام حسّام يجعل المعنى غاية الدراسات اللغوية وأن فيرث أوقف الدلالة على السياق الاجتماعي"[3].

وفيما يخص الدراسات البلاغية، فقد كان النقد أقل حدّة، خاصة جهود عبد القاهر الجرجاني، الذي اتجه بالدراسات البلاغية إلى الاهتمام بعنصر المعنى، وقد أثنى تمّام

---

[1] تمّام حسّان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص 16.

[2] تمّام حسّان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص 17.

[3] محمد صلاح الدين الشريف، النظام اللغوي بين الشكل والمعنى من خلال كتاب تمام حسان ((اللغة العربية معناها ومبناها))، حوليات الجامعة التونسية، ع17، 1979، ص 202.

حسّان على عمل الجرجاني ولم يُخف تأثره بآرائه ومنهجه، خاصة وهو يضع مشروعه "اللغة العربية معناها ومبناها"، الذي يصفه بعض تلامذته بأنه "لم يوضع كتاب لغوي حديث ضمن قائمة أمهات كتب العربية إلا كتابه "اللغة العربية معناها ومبناها"، وقد وصفه غير قليل من علماء العرب بذلك، منهم مثلا سعد مصلوح، ويطلق عليه "الكتاب الجديد" بعد كتاب سيبويه الذي سمي بـ"الكتاب" كما لو كان أصل الكتب العربية"[1].

وصرّح تمّام حسّان في مقدمة كتاب "اللغة العربية معناها ومبناها" باعتماده على آراء عبد القاهر الجرجاني، يقول:" أعترف لآرائه الذكية بقدر غير يسير من الفضل على الجزء الخاص بتناول المعنى النحوي والدلالي من هذا الكتاب حيث جرى الانتفاع أحيانا بعبارات هذا العلامة وأحيانا أخرى بإشاراته"[2]، حتى إنه عندما يضع كتابه في حقل الدراسات العربية، فإنه يصفه بأنه "أجرأ محاولة شاملة لإعادة ترتيب الأفكار اللغوية تجري بعد سيبويه وعبد القاهر"[3]، وهذا الأمر ليس بالعجيب ما دام تمّام حسّان لم يكن الوحيد الذي يعترف بهذه العبقرية للجرجاني، حيث إن معظم اللغويين المحدثين يتفقون على أن " نظريته لا تزال من الناحية العلمية في مستوى يضاهي أحدث النظريات اللغوية في النصف الثاني من القرن العشرين"[4].

يرى تمّام حسّان أن موضوع البلاغة العربية بفروعها الثلاثة المعاني، البيان والبديع، لا بد أن يكون "العلاقة بين الأسلوب والمعنى، ثم يتخصص كل فرع منها بعد ذلك في هذه الحدود بإقليمه الخاص ووسيلته الخاصة في علاج الموضوع المذكور"[5]

---

[1] حسام تمام، تمام حسان مجدد العربية، مقال ضمن كتاب: تمام حسان، حصاد السنين من حقول العربية، عالم الكتاب، القاهرة، ط1، 2012م، ص 233.

[2] تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص 18.

[3] نفسه، ص 10.

[4] جعفر دك الباب، الموجز في شرح دلائل الإعجاز في علم المعاني، مطبعة الجليل، دمشق، ط 1، 1980م ص 5.

[5] تمام حسان، الأصول، ص 284.

مستنداً في موقفه هذا من استقراء الدرس البلاغي خصوصا جهود الجرجاني، فاتجاه الدرس البلاغي العربي إلى المعنى أساساً "كان من طلائع كتبه دلائل الإعجاز وأسرار البلاغة للعلامة عبد القاهر الجرجاني (...). ولقد اتجهت عناية البلاغيين بالمعنى في النهاية ثلاثة اتجاهات مطابقة لتقسيم علوم البلاغة الثلاثة: المعاني والبيان والبديع"[1]. حتى إنه ليجعل المعاني قمة الدراسات اللغوية مخرجا هذ الفن من النقد الأدبي.

لعل إيمان تمّام حسّان العميق بأن المعنى غاية الدراسات اللغوية وقمتها، هو ما جعله يتناول قضية تشقيق المعنى؛ وهو إجراء قام به اللغويون بأن "شققوا المعنى إلى ما يسمى معنى الوظيفة ومعنى المعجم والمعنى الاجتماعي"[2]. مع أنه يضع تشقيقا للمعنى خاصا به أسّسه "على ما قال به هؤلاء اللغويون وينفرد بمنهج خاص في تحديد بعض المصطلحات العربية وفي الانتفاع بها في الأغراض العملية"[3]. فكانت نتيجة ذلك أن فرَّق بين ثلاثة معاني كما يأتي:[4]

1. الوظيفة: معنى الجزء التحليلي كالصوت والحرف والمقطع وهلم جرا وكل ذلك لا يمكن أن يُدّعى له وجود مستقل في اللغة.
2. الإطلاق: هو المعنى العرفي الذي أُعطي للكلمة بالوضع ويصلح لأن يسجله المعجم.
3. المقصود: وهو المعنى الاجتماعي المراد من المنطوق.

كان ذلك تصوّر تمّام حسّان لحالة الدراسات اللغوية العربية، حيث إن اتجاهها إلى المبنى كان أكثر من تركيزها على المعنى، وهو اتجاه أملاه عليها الطابع الذي نشأت من

---

[1] تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص 18.

[2] تمام حسان، تشقيق المعنى، ضمن كتاب مقالات في اللغة والأدب، ج1، ص 330.

[3] نفسه، ص 330.

[4] ينظر: نفسه، ص ص 331- 337.

أجله ولم يكن ذلك – حسبه– عند الرعيل الأول كالخليل وسيبويه، بل اتباع المتأخرين الطابع التعليمي في النحو هو الذي جعل هذه الدراسات تهتم أكثر بالمبنى، وإشاراتها إلى المعنى يكون على استحياء، ويمكن أن نمثل لذلك بعبارات النحاة في تعريفهم بأقسام الكلم مثلا فيكون ذلك تارة وفق المبنى فقط كما في قول ابن مالك:

بِالْجَرِّ، وَالتَّنْوِينِ، وَالنِّدا، وَأل   وَمُسْنَدٍ– للاسْمِ تَمْيِيزٌ حَصَل

بِتَا فَعَلْتَ وَأَتَتْ وَيَا افْعَلِي   وَنُونِ أَقْبِلَنَّ فِعْلٌ يَنْجَلِي

سِوَاهُمَا الْحَرْفُ كـَ "هَل" و"فِي"و"لَمْ"   ....

وتارة أخرى يكون ذلك باعتبار المعنى فقط، ويظهر ذلك من خلال عبارات النحاة من مثل " **الاسم ما دلَّ على مسمىً والفعل ما دلَّ على حدثٍ وزمنٍ والحرف ما ليس كذلك**" وكان الأمثل أن يكون " أن يتم التفريق على أساس من الاعتبارين مجتمعين فينبني على طائفة من المباني ومعها (جنبا إلى جنب فلا تنفك عنها) طائفة أخرى من المعاني"[1] فهكذا كان تصوّره للنموذج ينبغي أن تسير وفقه الدراسات اللغوية العربية لتتسم بالعلمية.

3–4 البديل المتجانس (المبنى/ المعنى):

عرض تمّام حسّان في الفصل الأول من كتابه (اللغة العربية معناها ومبناها)• والذي عنوانه "**الكلام واللغة**"، طريقة لدراسة اللغة بالاهتمام بعنصري المعنى والمبنى باعتبارهما عنصرين أساسين لجعل اللغة نظاما رمزيا متكاملا.

---

[1] تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص 87.

• يعدّ كتاب "اللغة العربية معناها ومبناها" – كما بيّنا سابقا– الدراسة التي احتوت أكثر الآراء الجديدة لتمّام حسّان وثمرة مشروع نقدي للتراث العربي، جعل حجر الأساس فيه التركيز على جانب المعنى ومعه –جنبا إلى جنبا– معطيات المبنى، فلم يكن تقديم المعنى على المبنى في عنوان الكتاب اعتباطا. لذلك ستكون أغلب الآراء التي سترد في هذا =

ينظر تمّام حسّان إلى اللغة على أنها مجموعة من الأنظمة؛ منها النظام الصوتي والنظام الصرفي، والنظام النحوي، وقد شبهها بالجسم الإنساني باعتباره جهازا حيويا مركبا من أجهزة فرعية، كالجهاز الهضمي، والعصبي، والإفرازي، والتنفسي وغيرها. فكما أن "جسم الإنسان جهاز أكبر مكوّن من أجهزة فرعية نجد اللغة جهازا أكبر مكونا من أجهزة فرعية. والخلاف الوحيد بين هذا الجهاز الأكبر وذاك أن الجسم جهاز حيوي وأن اللغة جهاز رمزي عرفي"[1].

فكما يتشابه هذان الجهازان الكبيران، تتشابه فروع كل منهما بعضها مع بعض فإذا كان "المرء يستطيع فهم الأجهزة الفرعية في الجسم مستقلا بعضها عن بعض في الذهن لا في الحقيقة يمكن أن يفهم المرء الأجهزة الفرعية في اللغة فرادى، مع أن وظائفها لا تتحقق عمليا إلا والأجهزة متناسقة متكاملة متكافلة في إطار اللغة، فلا يقوم جهاز منها مستقلا عن بقيتها إلا في الوصف والتحليل. وكما أن وظيفة الجسم الإنساني هو تحقيق الوجود البيولوجي للفرد نجد وظيفة اللغة تحقيق الوجود الاجتماعي للفرد نفسه"[2]. ومثال ذلك المعنى العرفي الذي "تدل عليه العناصر اللغوية من الأدوات والصيغ الصرفية والأسماء والأفعال ومفردات المعجم وصور الجمل المختلفة وكل ما يشتمل عليه العرف اللغوي من العناصر"[3]، فللكشف عن المعنى العرفي يجب تحليله إلى هذه العناصر المذكورة جميعا، لكن تكونه يكون بتضافرها في آن واحد.

وعليه، تكون اللغة – وفقا لهذا الاعتبار– منظمة من الأنظمة يتألف كل منها من "مجموعة من (المعاني) تقف بإزائها مجموعة من الوحدات التنظيمية أو (المباني) المعبرة

= المبحث مستمدة أساسا من هذا الكتاب وخاصة الفصل الأول منه، مع الاستئناس ببعض آرائه التي تخدم الموضوع من مقالات ومؤلفات أخرى.

[1] تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص 33.

[2] نفسه، ص ص 33–34.

[3] تمام حسان، حصاد السنين من حقول العربية، ص 164.

عن هذه المعاني، ثم من طائفة من (العلاقات) التي تربط ربطا إيجابيا والفروق (القيم الخلافية) التي تربط ربطا سلبيا- بإيجاد المقابلات ذات الفائدة- بين أفراد كل مجموعة المعاني أو مجموعة المباني"[1].

فالمباني التي هي تجريدات، جزء من اللغة مثلما هي المعاني، أما العلامات، فهي جزء من الكلام بشقيه المكتوب والمنطوق، ففائدة "اعتبار المبنى من أنظمة اللغة وفي تحليلها في ضوء هذه الأنظمة أن اللغة لا يمكن أن تكون نظاما من المعاني التي لا مباني لها لأن المباني رموز المعاني ولا غنى عن الرمز في نظام كاللغة هو في أساسه نظام رمزي. ولولا المباني(...) ما كان من الممكن للباحث أن يعبر عن حقائق البحث اللغوي مستقلة عن الاستعمال الفعلي للكلام، ولأصبح الباحث في عجزه عن التبويب والتقسيم في تيه لا ينتهي مداه من مفردات الاستعمال"[2].

كانت تلك الكيفية التي من خلالها وضح بها تمّام حسان أهمية جانبي المعنى والمبنى، باعتبارهما يقفان في اللغة بإزاء العلامات التي هي من الكلام. وبيّن مدى أهمية عنصر المبنى في الكشف عن المعنى اللغوي. حتى إن المعاني في أنظمة اللغة الثلاثة (الصوتي، والصرفي، والنحوي) هي" في حقيقتها وظائف تؤديها المباني التي تشتمل عليها وتتبني منها هذه الأنظمة(...). من هنا يكون «المعنى» وظيفة «المبنى» ويكون «المبنى» عنوانا تتدرج تحته «العلامة»"[3]، فعلى هذا الرأي رسم تمّام حسّان معالم نظرية لسانية للغة العربية المعاصرة، قوامها طائفة من المعاني، تقف إزاءها طائفة من المباني فلا يكاد الباحث في اللسانيات العربية يقع على مؤلف له إلا ويجده يخصِّص فيه مجالا للحديث عن هذه الثنائية.

---

[1] تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص 34.

[2] نفسه، ص 38.

[3] نفسه، ص 39.

4- إعادة وصف اللغة العربية:

ينظر جلّ الباحثين في اللسانيات إلى اللغة على أنها "متعددة الأنظمة فلها نظامها الأصواتي الموزع توزيعاً لا يتعارض فيه صوت مع صوت ولها نظامها التشكيلي الذي لا يتعارض فيه موقع مع موقع، ولها نظامها الصرفي الذي لا تتعارض فيه صيغة مع صيغة، ولها نظامها النحوي الذي لا يتعارض فيه باب مع باب، ولها بعد ذلك نظام للمقاطع ونظام للنبر ونظام للتنغيم"[1]، وعليه، فإن أية محاولة لوصف اللغة لا تخرج عن تناول هذه الأنظمة.

واللغة العربية ليست بدعا من اللغات، فنظامها هو في حقيقته تظافر لهذه الأنظمة جميعا، ودراسة اللغة العربية دراسة شاملة لا بد أن تمر عبر النظر في هذه الأنظمة على حدى، ثم جمع الملاحظات لتكوين نظرية لغوية متكاملة تشتمل على ملاحظات صوتية وصرفية، ونحوية، ومعجمية، ودلالية.

تعد تجربة تمّام حسّان في إعادة وصف اللغة العربية رائدة في حقل الدراسات اللغوية العربية، فقد ظهرت بواكيرها مع أول مؤلَّف له وهو "مناهج البحث في اللغة"، ثم تبلورت أكثر وأخذت شكل مشروع علمي من خلال كتابه "اللغة العربية معناها ومبناها" فقد أراد أن يؤسس به ثورة علمية في " العربية كلِّها دراسة لها ووصفا لمعانيها وعلاقة معانيها بمبانيها التي تدلّ عليها، غير تارك مستوى من مستوياتها فلا الأصوات تُهمل ولا ما فوق الأصوات من صرف ونحو ومعجم ودلالة. فلكل باب أراده جامعا للمسائل الكبرى، محتفظا بخير ما ترك العرب على خير ما اتبع الغرب من منهج ونظر. فكانت أبواب الكتاب على ترتيب أرادته اللغة، بل أراده النظر الحديث فيها وما كان للألسنيين

---

[1] تمام حسان، مناهج البحث في اللغة، ص 66.

من تقسيم لها على مستويات أملته عليهم ضرورة المنهج ورغبتهم ورغبة المؤلّف بعدهم في الكشف عن نظام للغة يفسّر وحدتها بالكشف عن تكوّنها وتفرّعها وتعدّدها"[1].

يرى تمّام حسّان أن هذا النموذج الذي أراد تجسيده، ويتميز به في حقل دراسة اللغة العربية، هو في حقيقته سنّة عرفتها معظم اللغات العالمية؛ فـ"اتحاد اللغة واختلاف النماذج في عدد من الأمثلة منها ما يتصل باللغات الأوروبية التي أخذت النحو في البداية عن النموذج الذي بناه نحاة اللاتينية ثم تحولوا عن هذا النموذج اللاتيني إلى نماذج أخرى تخضع لتطور الدراسات اللغوية الحديثة وإذا نظرنا إلى النماذج المختلفة التي بناها اللغويون للغة الإنجليزية في الوقت الحاضر وجدنا عددا من هذه النماذج يرد جنبا إلى جنب في أوساط اللغويين الأمريكيين. إن خضع جميع النماذج على اختلافها للفكرة التوزيعية أو تفرع عنها"[2].

ولدفع كل الشك عن الغرض الذي من ورائه جاء هذا النموذج الذي اقترحه تمّام حسّان لإعادة وصف اللغة العربية ألسنيا، بيّن أن تجربته هذه لن تمس اللغة العربية في جوهرها، وذلك إيمانا منه أن "اللغة العربية التي وصفها النحاة يمكن أن تظل على حالها التي تبدو عليه في تراثنا الأدبي ثابتة لا تتغير ثم تحاول الأجيال المتعاقبة من الباحثين أن تكشف عن نظامها بإنشاء النماذج المتعاقبة لهذا النظام دون أن تتأثر هذه اللغة بذلك الاختلاف في بناء النماذج"[3].

---

[1] محمد صلاح الدين الشريف، النظام اللغوي بين الشكل والمعنى من خلال كتاب تمام حسان ((اللغة العربية معناها ومبناها))، ص 198.

[2] تمام حسان، إعادة وصف اللغة العربية ألسنيا، ص 145.

[3] نفسه، ص 147.

بناءً على ما سبق ذكره، فقد ارتأى البحث أن يتتبع جهود تمّام حسّان في بنائه لنظرية لغوية حديثة للعربية من خلال نموذجه هذا الذي يصفه بأنه يقف بإزاء النموذج البصري الذي يمثله كتاب سيبويه، ويتميز عنه من حيث الدقة والتنظيم.

ومن أجل توخي الدقة والتنظيم في عرض آرائه، سوف يتطرق البحث فيها إلى مستويات اللغة•، مبرزا أهم تلك الآراء ومطعّما ذلك بين الفينة والأخرى بآراء الدارسين الذين تطرقوا لتلك الآراء بالإشادة أو النقد.

4-1 المستوى الصوتي:

يعتبر تمّام حسّان النموذج الذي وضعه لإعادة وصف اللغة العربية يقف بإزاء النموذج البصري الذي يمثله كتاب سيبويه، لكن يتميز عنه من حيث الأسس المنهجية التي بُني عليها كل منهما والمواضيع التي عالجاها، وحتى الغاية التي يسعى كل منهما إلى تحقيقها، ولعل أهم ما يفرق النموذجين، هو منطلق الذي كل منهما؛ فالنموذج البصري يتخذ الكلمة الوحدة التي منها تنطلق دراسة اللغة، والنواة التي عليها بُني صرح النحو العربي، ذلك لأنها "بحكم تعريفها لفظ مفرد وبحكم دلالتها تدل على معنى مفرد وهكذا يبدو أن فكرة الإفراد هي التي أعانت على بناء الجملة على الكلمات دون غيرها من وحدات التحليل. أضف إلى ذلك أنها ذات صيغة مفردة وأن اللواحق والزوائد تلصق بها. وأن ظاهرة الإعراب في اللغة الفصحى ارتبط بالكلمة (...) ثم أن الكلمة بعد ذلك

• تجدر الإشارة أنه قد قمنا بتتبع القضايا الدلالية من خلال مستويات اللغة في كتاب "اللغة العربية معناها ومبناها" وذلك في بحث مقدم لنيل شهادة الماجستير بجامعة فرحات عباس بسطيف، سنة 2009م، وكان عنوان البحث "**القضايا الدلالية عند تمّام حسّان من خلال كتابيّ "اللغة العربية معناها ومبناها والأصول"**"، وسيقوم هذا البحث بالاستفادة مما قدّم في البحث السابق مع تعزيزه بآراء أخرى وتعميق النظر فيه ليخدم الهدف من هذا البحث.

يمكن تقديمها أو تأخيرها ويمكن أن تضام الكلمات الأخرى أو تنفصل عنها وبذلك كلّه يتحقق وجودها النظري باعتبارها وحدة تحليلية"[1].

أما تمّام حسّان فإنما يعدّ الصوت نواة الدراسات اللغوية، واللبنة الأولى فيها، ذلك أن "اللغات أول ما بدأت في صورتها السمعية، ويظهر عموم هذا الفهم بالاطلاع على أقوال العلماء في أصل اللغة، وعلى النظريات التي جاؤوا بها في افتراض بدء اللغات الإنسانية، إذ إن كل هذه النظريات تتكلم عن اللغة الأولى باعتبارها لغة سمعية"[2].

ومن جهة أخرى، نجده يفرّق بين فرعين في دراسة الأصوات؛ علم الأصوات، وعلم التشكيل الصوتي، أو بين الفوناتيك والفونولوجيا، وكان ذلك بعد أن لاحظ أن "الأصوات حركات عضوية نشأت عنها قيم صوتية في نشاط حركي ذو نتيجة سمعية يدرس كلاهما من الناحية الطبيعية؛ وأما العلاقات فهي ليست حركات طبيعية ولا تشريحية خاصة بوظائف الأعضاء، ولكنها ارتباطات من نوع معين بين الأصوات المتخارجة في الورود في الموقع الواحد، إذا كانت من حرف واحد وغير المتخارجة إذا كانت من حرفين أو حروف مختلفة. هذه الارتباطات أفكار مدركة لا أشياء ملموسة ووسائل للتناول الدراسي للغة لا أجزاء من سلسلة الأصوات في المجموعة الكلامية"[3].

ثم فرّق بين هذين الفرعين من الدراسة الصوتية من خلال تميُّز الكلام المنطوق عن المكتوب، فاعتماد الكلام المنطوق على المخارج، والصفات هو أساس الاختلاف بين الأصوات المنطوقة، فبفضلها ولما بينها من مقابلات أو قيم خلافية كانت منطلقا للسعي إلى إنشاء نظام صوتي تستخدم فيه هذه القيم الخلافية بين المخارج وبين الصفات

[1] تمام حسان، إعادة وصف اللغة العربية ألسنيا، ص ص 147- 148.

[2] تمام حسان اللغة بين المعيارية والصفية، ص 115.

[3] تمام حسان، مناهج البحث في اللغة، ص ص 65- 66.

كالتفخيم والترقيق والشدة والهمس، بخلاف الحركات الكتابية التي لا تتعدد فيها الأسس على هذا النحو ولذلك افتقر النظام الكتابي إلى التركيب والتنوع .

ويبرز في هذا السياق الدور الأساسي لظاهرتي النبر والتنغيم في النظام الصوتي فبانتمائهما إلى الكلام المنطوق، جعلتاه أقدر على كشف ظلال المعنى ودقائقه أكثر من الكلام المكتوب، الذي لم يستطع تجسيد هاتين الظاهرتين كتابيا بشكل دقيق.

وبذلك يكون الكلام المنطوق – بتكونه من هذه الملامح التي لها أثر عميق في المعنى– " مقدمة لا بد منها لدراسة الأنظمة (القواعد) اللغوية أو بعبارة أخرى لدراسة اللغة نفسها. وأصبح علم الأصوات تمهيدا بالملاحظة الحسية لإنشاء علم الصوتيات الذي هو تخطيط عقلي لقواعد الأصوات بناء على هذه الملاحظة الحسية"[1].

4-1-1 الفوناتيك:

يتناول هذا المستوى من الدراسة، عند جمهور الدارسين، الأصوات من حيث "وصف مخارج أصواتها وطرق النطق بها وصفاتها فيقال مثلا إن الصوت الفلاني من أصوات هذه الكلمة يخرج من المخرج الفلاني، وهو شديد أو رخو أو مركب أو متوسط وهو مهموس أو مجهور، وهو مطبق أو مغور أو محلق. ويتم ذلك الوصف بعد ملاحظة ووصف"[2].

ففي استعراضه لجهود العرب في محاولتهم وصف الأصوات اللغوية العربية، أشاد تمّام حسّان بدقة عملهم هذا، مع أنه تمّ لهم ذلك "دون أن يكون لهم من الوسائل الآلية التي يستخدمها المحدثون ما يستطيعون بواسطته توثيق نتائج مدركاتهم الحسية ولقد بيّنوا

[1] تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص 47.
[2] تمام حسان، مناهج البحث في اللغة، ص 65.

مخارج الأصوات وصفاتها واشتمل ذلك عند الكثيرين منهم على أصوات غير عربية شاعت في البيئة العربية في القرن الثاني الهجري"[1].

ومن باب عرض تلك الجهود، تطرق تمّام حسان إلى عرض ما قدمه سيبويه تحت عنوان "الإدغام"، فقد بيّن أن سيبويه كان واعيا بأسبقية دراسة الأصوات في دراسة اللغة وأنه مقدمة لابد منها لدراسة أي نظام لغوي، وأن النظام الصوتي ضروري لدراسة النظام الصرفي من حيث إنه يمده بمعطيات تعدّ مقدمات إجرائية.

فعند تعرضه لدراسة الأصوات عند سيبويه في الكتاب، من خلال باب (الإدغام) "كشف عن وجهة نظره هذه من جهة وقيّد دراسة الأصوات وضيّق مجالها من جهة أخرى. وتأتي دعوى تضييق سيبويه لمجال دراسة الأصوات من أن الإدغام ليس جزءا من النظام الصوتي وإنما هو ظاهرة موقعية سياقية ترتبط بمواقع محددة يلتقي في كل منها صوتان السابق منهما ساكن والتالي متحرك فإذا تحققت صفات خاصة في الصوتين جميعا تحققت بذلك ظاهرة الإدغام كما فهمها سيبويه"[2].

ومما آخذ تمّام حسان على منهج سيبويه في دراسة الإدغام، أنه قدّم له بدراسة الأصوات تحت العنوان نفسه، حيث إنه نظر إلى الصوت في معزل عن السياق، تاركا سلوك الصوت في السياق إلى دراسة الإدغام نفسه. أضف إلى ذلك، أنه قد بنى وأصحابه منهجا خاصا في استنباط الحروف من الأصوات متعاكسا مع منهج المحدثين، وقد فسّر تمّام حسّان ذلك أن سيبويه وأصحابه لمّا شرعوا في تحليل الأصوات العربية وجدوا بين أيديهم نظاما صوتيا معروفا، ومشهورا، وكانت حروفه قد طوّعت للكتابة منذ زمن طويل حيث إن لكل حرف منها رمزا كتابيا يدل على الحرف في عمومه، دون النظر إلى ما

[1] تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص 49.
[2] نفسه، ص 50.

يندرج تحته من أصوات، فكان منه أن ارتضى وأصحابه "هذا النظام الصوتي المشهور واتخذوه نقطة ابتداء في دراستهم للأصوات العربية ومن هنا رأينا الأصوات العربية التي تحت كل حرف من هذا النظام لا تعدو أن تكون صفة لهذا الحرف كأن تكون إدغاما له أو إقلابا أو إخفاء أو إمالة وهلم جرا"[1].

من هنا جعل سيبويه أصول الحروف العربية تسعة وعشرين حرفا، أضاف إليها ستة فروع أصلها من التسعة والعشرين، قال عنها إنها كثيرة وتستحسن في قراءة القرآن والأشعار، كما يضيف إليها ثمانية حروف أخرى غير مستحسنة، ولا كثيرة في لغة من ترتضى عربيته، ولا تستحسن في قراءة القرآن ولا الأشعار. أما مخارج الأصوات فقد أحصاها خمسة عشر مخرجا، وفيما يخص الصفات، فقد قسّمها كما يأتي[2]:

1- الشدة والرخاوة وما بينهما واللين والهوى.

2- الجهر والهمس.

3- التفخيم والترقيق.

وجعل الشداد أربعة أقسام:

(أ)- ما يمتنع معه النفس.

(ب)- المنحرف.

(ج)- الأنفي.

(د)- المكرر.

---

[1] تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص 51.

[2] ينظر: نفسه، ص ص 51- 58.

يرى تمّام حسّان – استنادا إلى نتائج علم الأصوات الحديث– أن مخارج الأصوات في اللغة العربية الفصحى عشرة، هي: شفوي، شفوي أسناني، أسناني، أسناني لثوي لثوي، غاري، طبقي، لهوي، حلقي. وفي هذا الشأن، لاحظ أن سيبويه – كغيره من النحاة وهو إمامهم– عندما تصدوا لتحديد مخارج الأصوات، خلطوا فيها خلطا كبيرا، ومثال ذلك ما قام به الجزري الذي كان "يفاضل بين الآراء المختلفة في تحديد عدد منها، حتى إذا عدّ سبعة عشر مخرجا وجدناه يسمي النون مثلا مرة زلقية لأنها تخرج من زلقة اللسان ومرة أخرى خيشومية لأنها تنطق من تجويف الفم وهو الخيشوم، ومرة ثالثة يقول إنها من طرف اللسان بينه وبين ما فويق الثنايا، فهو بهذا يعطي النون مخرجا خاصا حينا ويجمعها مع الراء واللام حينا، ويضمها إلى الميم في مخرج حينا آخر"[1].

أما صفات الأصوات، فيمكن تحديدها من خلال عدة اعتبارات كما يلي:[2]

1. الطريقة التي يتم بها النطق في مخرج ما؛ وتعطينا الصفات التالية: الشدة والرخاوة والتعطيش والاستمرار.
2. حدوث ذبذبة في الأوتار الصوتية؛ وينتج عنها صفتا الجهر والهمس.
3. تحرك مؤخر اللسان أو مقدمه تحركا ثانويا أثناء حدوث النطق في موضع آخر وينتج عنه صفات الإطباق والتغوير والتحليق.

وفيما يخص أصوات اللغة العربية الفصحى، فإن لتمّام حسّان نظرة خاصة لها تختلف تماما عما جاء به القدامى، ويبدو أن تجربته في دراسة لهجته الخاصة (لهجة الكرنك بمحافظة قنا)، ثم دراسة لهجة عدن قد ساعدتاه كثيرا في التعرف على خصائص الأصوات في اللغة العربية الفصحى؛ فنجده في كل بحث خاص بالنظام الصوتي في اللغة العربية، يصرّ على التفريق بين الصوت والحرف، وهي من الحقائق الثابتة في علم

---

[1] تمام حسان، مناهج البحث في اللغة، ص 111.

[2] نفسه، ص 112.

الأصوات الحديث؛ ولمّا كان ذلك كذلك، فإنه إذا عرفنا "أن حروف الهجاء الصحيحة في العربية الفصحى ثمانية وعشرون، وأن حروف العلة ثلاثة، لكل منها كميتان، إحداهما قصيرة أو حركة، والثانية طويلة أو لين. فمجموع الحروف في العربية الفصحى واحد وثلاثون حرفا بناءً على هذا الفهم. أما أصوات العربية الفصحى فأكثر من ذلك[1].

ومما يعزّز الحكم على أن إعادة وصف اللغة العربية عند تمّام حسّان، هي تجربة لإعادة قراءة التراث اللغوي العربي، وتسهيل المستعصي منه، ما قام به في ختام حديثه عن المستوى الصوتي في شقه المتعلق بالفوناتيك، عندما حاول شرح بعض المصطلحات التي استعملها سيبويه، عندما رأى أن "قراء سيبويه – وما يزالون– يجدون صعوبة في فهم مصطلحات سيبويه التي استعملها في تحليله للأصوات العربية إما لأنهم لا يرون لهذه الاصطلاحات عنصر الاطراد في الدلالة وإما لأنهم يخلطون بين معناها المعجمي ومعناها الاصطلاحي وإما لأسباب أخرى (...) حتى ذهب بعضهم إلى أن سيبويه فهم النحو والصرف فهما تاماً عن شيوخه ولكنه لم يفهم عنهم الأصوات ومن ثم لم يستطع أن ينقلها واضحة للناس"[2]. فأخذ على عاتقه مهمة تيسير بعض تلك المصطلحات، ثم ينتهي من ذلك بإشارات ميزت جهود سيبويه الصوتية كما يأتي:[3]

- الإطباق ضد الانفتاح.
- الحروف المطبقة هي ص، ض، ط، ظ.
- الحروف المنفتحة كل ما عدا ذلك ومنها خ، غ، ق.
- أن الإطباق يتم برفع اللسان إلى الحنك الأعلى.
- أن الإطباق يحصر الصوت (ومعناه الأثر الصوتي) بين اللسان والحنك.

---

[1] تمام حسان، مناهج البحث في اللغة، ص 116.
[2] تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص60.
[3] نفسه، ص 63.

- أن اللسان حين يرتفع إلى الحنك الأعلى يكون لهذه الحروف "موضعان من اللسان" أحدهما موضع المخرج وهو طرف اللسان وثانيهما موضع التفخيم وهو مؤخر اللسان المرتفع إلى الحنك الأعلى.
- التفخيم يلازم الإطباق كما في: ص، ض، ط، ظ، ولكنه لا يتوقف عليه كما في: خ، غ، ق.

وينتهي بعد ذلك إلى وصف جهود سيبويه بأنها "تتفق اتفاقا تاماً مع وجهة النظر الحديثة في العملية النطقية الحركية للتفخيم"[1]، فيكون هذا الحكم اعترافا منه بعبقريته وفهمه الدقيق للنظام الصوتي في اللغة العربية.

2-1-4 الفونولوجيا:

يتحدّد التشكيل الصوتي، أو ما يسمِّيه تمّام حسان الفصل «النظام الصوتي» أو «علم الصوتيات»، بتبيان أن دراسة الأصوات هي "ملاحظة الكلام ولا تعتبر دراسة للغة وأنها تقع خارج الدراسات القاعدية بالمعنى الضيق واستنتاجه أن الكشف عن النظام الصوتي للغة من اختصاص الباحث في علم الصوتيات لا الباحث في الأصوات"[2]، وهو الرأي نفسه الذي "نادت به مدرسة براج حينما اعتبرت الدراسات الفونتيكية أقرب إلى العلوم الطبيعية منها إلى العلوم اللغوية"[3].

لكن هذا لا يعني أن علم الأصوات أو الفوناتيك لا يرتبط باللغة، بل إنه مقدمة لا بد منها لدراسة النظام اللغوي، ما دامت أية دراسة لغوية تقوم أولا على ملاحظة أصوات

---

[1] تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص 63.

[2] نفسه، ص 66

[3] حلمي خليل، العربية وعلم اللغة البنيوي، ص 228.

تلك اللغة، فالملاحظة عملية سابقة بالضرورة لعملية التنظيم. وهذا ما جعل تمّام حسّان يقرر أن علم الصوتيات (الفونولوجيا) ينبني على دعامتين أساسيتين هما:[1]

1. معطيات علم الأصوات، أي مجموعة الملاحظات المسجلة، التي تقرر أن اللغة المدروسة تشتمل على عدد معين من الأصوات لكل منها وصفه العضوي والسمعي.
2. طائفة من المقابلات بين الأصوات من حيث المخارج، والصفات، والوظائف، وهذه المقابلات هي جهات الاختلاف بين صوت وصوت آخر، إما من حيث المخرج فقط، أو الصفة فقط، أو هما معا، وتسمى «القيم الخلافية».

ومن هنا، يتضح أن هذا الفصل الذي عقده تمّام حسان بين هذه المستويات غير موجود أصلا، وخاصة عند دراسة لغة ما، فهو تقسيم على المستوى النظري دون التطبيقي، وهو ما يراه جون دوبوا Jean DUBOIS أيضا، حين يلاحظ أن الفنولوجيا تختلف عن الفوناتيك لكن من الصعوبة بما كان أن نفصل بين هذين المجالين من الدراسة•.

تعدّ الوظائف، والقيم الخلافية، ومعطيات علم الأصوات من أهم وسائل الكشف عن النظام الصوتي للغة. كما يتم الكشف عن هذا النظام "بواسطة العمل على تبويب العدد الكبير من الأصوات المسموعة الملاحظة المسجلة إلى أقسام بحسب مخارجها وصفاتها ولكن التشابه أو التخالف في المخرج أو الصفة أو فيهما معا لا يصلح وحده

---

[1] تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص 67.

• هذه ترجمة لمقطع من تعريف الفنولوجيا عند جون دوبوا، حيث يقول:

« Elle se distingue donc de la phonétique bien qu'il soit difficile de séparer ces deux domaines de recherche ». Jean DUBOIS et autres, le dictionnaire de linguistique et des sciences du langage, Larousse dictionnaires, Paris, décembre 2012, p 362.

أساسا لتحديد الحروف فقد يتفق الصوتان في كل شيء حتى يخفى على غير ذي الخبرة حين يسمعهما أن يفرق بينهما(...) ومن هنا يصبح من الضروري أن تدخل القيمة الخلافية الوظيفية في الطريقة التي تحدد بها حروف النظام الصوتي بحسب الوظيفة وتستخدم هذه القيمة الخلافية في التقسيم بواسطة النظر في الوظيفة التي تتجلى في إمكان التداخل في الموقع والتخارج فيه بالنسبة لكل من الأصوات التي بين أيدينا والتي نريد أن نبوبها في صورة حروف"[1].

يوصلنا هذا العمل بالضرورة، إلى التفريق بين الصوت والحرف، حيث إن للصوت عملا حركيا، وللحرف إدراكا ذهنيا، والفرق من هذه الجهة بيّن "فالصوت يُنطق فيكون نتيجة تحريك أعضاء الجهاز النطقي وما يصاحب هذا التحريك من آثار سمعية ولكن الحرف لا يُنطق ولكن يفهم في إطار نظام من الحروف يسمى النظام الصوتي للغة"[2].

يسعى عمل تمّام حسّان في إعادة وصف اللغة العربية، إلى إعادة الاعتبار للمعنى حين تناول القضايا اللغوية، لذلك نلاحظه وهو يتطرق لباب الفنولوجيا – الذي هو أساسا العلم الذي يهتم بوظائف الأصوات– لا يغفل عن الاهتمام بهذا الجانب، حيث إنه عند إحلال حرف محل آخر، أو ما سماه «التقابل الاستبدالي»، يسبب في تغير معنى الكلمة، وبذلك يصبح يحمل "بُضعة" من تبعة المعنى الجديد، على حد تعبيره، فهذه "أول بُضعة من المعنى الوظيفي يمكن الكشف عنها في اللغة وهي وظيفة الحرف باعتباره مقابلا استبداليا أي باعتباره صالحا للحلول محل واحد أو أكثر من الحروف الأخرى في النظام الصوتي نفسه"[3].

---

[1] تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص 73.

[2] نفسه، ص 74.

[3] نفسه، ص 76.

ويمثِّل تمّام حسان لذلك باستبداله حرفا مكان حروف معينة في كلمة ما، وملاحظة تغيّر معنى الكلمة الجديدة مقارنة مع سابقتها؛ "فإذا نظرنا إلى الباء في (طاب) وجدنا أنها تدل على معنى معين هو صلاحيتها للحلول محل عدد من الحروف الأخرى وقد عددنا منها اللام ونضيف هنا الراء في (طار) والفاء في(طاف) والشين في (طاش) كما أن الطاء تدل على معنى معين هو أنها مقابل استبدالي للتاء في (تاب) و الثاء في (ثاب) والخاء في (خاب) (...) فمعناها أنها صالحة للحلول محل أي واحد من هذه الحروف جميعا وهذه البُضعة من المعنى التي تنسب إلى الحرف بُضعة سلبية فمعنى الطاء أنها ليست تاء ولا ثاء ولا خاء ولا ذالا "[1].

هذا وينضاف إلى الاستبدال في حمل جرثومة المعنى – على حد تعبيره– ظاهرتي «الإضافة» و«الاستخراج»؛ فالأولى هي إضافة حرف معين إلى كلمة، فتنتج بذلك كلمة جديدة بمعنى مختلف عن الكلمة الأولى، ومثاله إضافة الميم إلى كلمة (قاعد) فتصير (مقاعد)، فيكون للميم معنى من حيث إنها جلبت إلى الكلمة معنى جديدا. أما الثانية فهي على العكس من الإضافة، استخراج حرف من كلمة للحصول على كلمة جديدة ذات معنى مختلف؛ فعند استخراج الميم من كلمة (مقاعد) تصير (قاعد). وبهذا " يمكن أن تدعي أن كل حرف من حروف الكلمة يحمل جرثومة من المعنى من جهتين الأولى إيجابية هي دلالة صوته على بيئته من الكلمة والثانية سلبية هي كونه مقابلا استبداليا لعدد من الحروف الأخرى وهي الأهم"[2].

وصفوة القول، فإن تمّام حسان يقسم النظام الصوتي للغة إلى حروف (phonèmes) بوساطة اعتبار القيم الخلافية، وهو مصطلح متصل بفكرتي الملامح المميزة، والتوزيع التقابلي، وبوساطة التقسيمات العضوية والصوتية، وهي حقل آخر من

---

[1] تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص 77.

[2] نفسه، ص 77.

حقول القيم الخلافية، ومنه يصل إلى اعتبار أن القيم الخلافية من أهم مقومات النظام الصوتي في اللغة، وأن اللغة حريصة على مراعاتها من أجل وضوح المعنى.

يعلّق حلمي خليل على ذلك بقوله: "وهنا نجد تحديدا جديدا للمستوى اللغوي الذي يدرسه الكتاب، وكان من قبل اللغة العربية الفصحى وفروع دراستها، أما النظام الصوتي فهو للفصحى المعاصرة"[1]. أما محمد صلاح الدين الشريف فإنه يؤاخذ عليه تلك المبالغة في تحميل الأصوات جزءًا من المعنى العام للكلمة، لأن معنى الكلمة تحمله من حيث إنها تركيب من الحروف، ولا يمكن للحرف منفردا أن يحمل على عاتقه معنى الكلمة فالكلمة عنده "رمز دلالي لا ينقسم إلا دلاليا. أما الحروف فمكوِّنات للرمز ليس لها شيء من الدلالة"[2]، ويعلّل موقفه هذا بحقيقة لسانية لا يختلف حولها اثنان؛ حيث إننا "لو أعطينا للحرف معنى وإن سلبيا لصار من التناقض والوهم اعتقادنا في اعتباطية العلامة اللغوية. والاعتباطية مبدأ أساسي في الألسنية. ولا شك أن تمام حسان يعرف هذا. ولكنه يريد أن يرى المعنى في كل شيء. لقد كان يمكنه أن يكتفي بمصطلح سائد خاصة في المدرسة الوظائفية التي ينتسب إلى بعض فروعها وهي اعتبار الصوتم ذا وظيفة تمييزية وفي هذا كفاية لمن أراد بيان صلة الصوت بالمعنى"[3].

2-4 المستوى الصرفي:

تهتم دراسة هذا المستوى من اللغة بتناول "الناحية الشكلية التركيبية للصيغ والموازين الصرفية، وعلاقاتها التصريفية من ناحية، والاشتقاقية من ناحية أخرى. ثم

---

[1] حلمي خليل، العربية وعلم اللغة البنيوي، ص 230.

[2] محمد صلاح الدين الشريف، النظام اللغوي بين الشكل والمعنى من خلال كتاب تمام حسان ((اللغة العربية معناها ومبناها))، ص 209.

[3] نفسه، ص 209.

تتناول ما يتصل بها من ملحقات، سواء كانت هذه الملحقات صدورا، أو أحشاء، أو أعجازا"[1].

ينبني النظام الصرفي عند تمّام حسان على ثلاث دعائم أساسية، هي:[2]

- مجموعة من المعاني الصرفية التي يرجع بعضها إلى تقسيم الكلم ويعود بعضها الآخر إلى تصريف الصيغ.
- طائفة من المباني بعضها صيغ مجردة وبعضها لواصق وبعضها زوائد وبعضها مباني أدوات.
- طائفة من العلاقات العضوية الإيجابية وهي وجوه الارتباط بين المباني وطائفة أخرى من القيم الخلافية أو المقابلات وهي وجوه الاختلاف بين هذه المباني.

ويتجلى من هذه الدعائم أنها متفاوتة من حيث قيمتها، ودورها في تحديد النظام الصرفي للغة؛ فبينما تكون "الطائفة من المباني التي تعبّر عن معانٍ تقسيمية هي حجر الزاوية في النظام الصرفي للغة العربية الفصحى (...) وهذه المباني التصريفية هي المسؤولة عن التفريع الذي يتمّ داخل المباني التقسيمية (...) كانت مباني التصريف هي المسرح الأكبر للقيم الخلافية بين الصيغ المختلفة التي تعتبر فروعا على مباني التقسيم"[3].

يستعمل تمّام حسان مصطلح "الوحدة الصرفية" ليدل به على مصطلح (morphème)، مع أنه– حسبه– "يغمض المراد به على كثير من الباحثين في اللغة حتى ليخلطون في تفسيره وتطبيقه خلطا كبيرا"[4]. كما يستعمل أيضا مصطلح "المباني الصرفية"، ويقول إنها "تعتبر من المعاني الصرفية الوظيفية التي أشرنا إليها وأن هذه

---

[1] تمام حسان، مناهج البحث في اللغة، ص 204.
[2] تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص 82.
[3] نفسه، ص 83.
[4] تمام حسان، مناهج البحث في اللغة، ص 204.

المباني نفسها أبواب تتدرج تحتها علامات تتحقق المباني بوساطتها لتدل بدورها على المعاني"[1]. فهو يجعل المعاني الصرفية والمباني منتمية إلى اللغة، في حين تنتمي العلامات المنطوقة والمكتوبة إلى الكلام.

يدور النظام الصرفي للغة على "**الصيغة**"؛ التي هي "بالنسبة إلى المورفيم علامة وبالنسبة إلى أمثلتها ميزان صرفي؛ فلها هذان النوعان من التسمية. وهي بالاعتبار الثاني ملخص شكلي لطائفة من الكلمات (...) غير أن هناك فرقا بين معنى العلامة الصرفية التي هي الصيغة، وبين معنى الكلمة التي هي المثال؛ فالمعنى الأول وظيفي، والثاني معجمي"[2]، ولذلك لا يمكن اعتبار الصيغة الصرفية وحدها "كافية للدلالة على المورفيم لوجود الغموض فيها، فهي إذن في حاجة إلى المثال ليوضح ما فيها من غموض"[3].

هذا بخصوص الصيغة الصرفية، وكيفية أدائها في النظام الصرفي، حيث إننا نلمس تلك النزعة المعروفة عند تمّام حسّان، عندما يحاول في كل مبحث لغوي يطرقه أن يربط فيه بين جانبي المبنى والمعنى.

4-2-1 أقسام الكلم:

تعدّ مباني التقسيم أهم الدعائم التي ما ينبني عليها النظام الصرفي للغة العربية ويبرز الاهتمام الكبير لتمّام حسّان بهذه الدعامة من خلال تخصيص الجزء الأكبر من كتابه "اللغة العربية" للحديث عن أقسام الكلام، لأنه يعتقد أنها من الأصول الثابتة في اللغة، "ومن ثمّ لا يمكن لنحو ولا لكتاب في القواعد أن يستغني عن تقسيم الكلم، حت النحو التحويلي (الذي يعتبر بدعة العصر في أمريكا وأوروبا وفي جامعات العالم الثالث

---

[1] تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص 82.

[2] تمام حسان، مناهج البحث في اللغة، ص 207.

[3] نفسه، ص 208.

أيضا) لا يستغني عن أسام الكلم، ويسميها terminal strings، وعلى الرغم من أنه يعتمد في التبويب على المكونات المباشرة immediate constituents للجملة وهي ما يسمى في نحو اللغة الإنجليزية phrases"[1].

أما عن فكرة إعادة تقسيم الكلم في اللغة العربية، ومحاولة تقديم بديل عن التقسيم الثلاثي عند القدامى، فقد كانت عند إشرافه على رسالة الماجستير التي أعدّها فاضل مصطفى الساقي، حيث تبيّن لهما من خلال نتائج البحث "أن اسم الفاعل يحل محلا قلقا بين الأسماء لشبه بينه وبين الأفعال، ولكنه يبدو غريبا بين الأفعال لقبوله بعض علامات الأسماء. وكان هذا الفهم الجديد هو الخطوة الأولى في مسيرة هذا التقسيم الجديد"[2]، وقد فسّر ذلك بأنهم لم يزاوجوا بين المبنى والمعنى، ذلك أن "التفريق على أساس من المبنى فقط أو المعنى فقط ليس هو الطريقة المثلى التي يمكن الاستعانة بها في أمر التمييز بين أقسام الكلم فأمثل الطرق أن يتم التفريق على أساس من الاعتبارين مجتمعين فينبني على طائفة من المباني ومعها (جنبا إلى جنب فلا تنفك عنها) طائفة أخرى من المعاني"[3].

- ما يتبادر إلى ذهن المتتبع للدراسات اللغوية العربية تساؤل حول جدوى اللجوء إلى تقسيم الكلم، وما الغاية منه، فيعرض تمّام حسّان أسباب ذلك من خلال الحجج التالية[4]:
- الأصول الثابتة (أقسام الكلم، الاشتقاق والجمود، والمادة الاشتقاقية، والأصول والزوائد، الصيغة) تمثل قرينة من قرائن النحو تسمى قرينة البنية، وللموقع النحوي

---

[1] تمام حسان، تقديم كتاب: أقسام الكلام العربي من حيث الشكل والوظيفة لـ فاضل مصطفى الساقي، مكتبة الخانجي القاهرة، ط2، 2008م، ص 13.
[2] نفسه، ص 16.
[3] تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص 87.
[4] تمام حسان، تقديم كتاب: أقسام الكلام العربي من حيث الشكل والوظيفة، ص ص 13- 15.

مطالب خاصة بهذه القرينة (...)، ومعناه أن جزءًا من المعنى النحوي يتوقف على البنية الصرفية. فهذا مما يدعو إلى تقسيم الكلم.

- هناك معانٍ صرفية مهمة لا يمكن استخراجها من السياق اللغوي، ولا إدراك الفروق بينها، إلا مع تقسيم الكلم، كالمسمى، والموصوف بالحدث، واجتماع الزمن والحدث، ومطلق الغائب والحاضر، والإفصاح، واقتران الحدثين في ظرف ما ومطلق الربط. فلكل قسم من أقسام الكلم التي يراها القارئ في هذا الكتاب معناه الذي يميزه ويمتاز به بحكم ما بين المبنى والمعنى من رابطة لغوية عرفية واعتباطية.
- لولا الفصل بين أقسام الكلم لكانت اللغة عرضة للبس، من جهة أن الأقسام قد يُنقل بعضها إلى استعمال بعض. فقد يُنقل الفعل والوصف إلى العلمية، وقد يُنقل الاسم إلى الظرفية (...) فيصبح من المهم مع هذا النقل أن نضع في الاعتبار هذه الظاهرة، ليتضح لنا المعنى، ولا تختلط طوائف الكلم في الفهم.
- قد نجد أنه في حدود القسم الواحد من أقسام الكلم تتعدد المباني، وهذا التعدد واضح في كثرة صيغ الاسم، وصيغ الوصف، وصيغ الفعل، وتعدد صور الضمير، والظرف، والأداة. وكل مبنى من هذه المباني المتعددة الكثيرة يتعدد معناه الوظيفي ويظل احتماليا ما دام المبنى مفردا، وهذا ما يعرف تحت عنوان «تعدد المعنى الوظيفي للمبنى الواحد». ولكن إذا أخذ هذا المبنى مكانه من بيئة الجملة وسياقها المتصل تعين له واحد من معانيه المتعددة المحتملة (...) وهذه الظاهرة تتضح عند تقسيم الكلم لمعرفة المقصود بعبارة «المبنى الواحد»
- الإعراب قرينة نحوية هامة تكشف عن قسط المعنى، ولا يمكن لنا أن نصل إلى الانتفاع بهذه القرينة في النحو إلا إذا عرفنا الفارق الصرفي بين المعرب والمبني ولا يتأتى ذلك إلا عند تقسيم الكلم ونسبة بعضه إلى الإعراب والبعض الآخر إلى البناء.

- حتى في القرائن اللفظية التي لا تعتبر فروعا مباشرة للتقسيم المذكور، لا يمكن لنا أن نفهم القرينة إلا في ضوء هذا التقسيم (...).

وانطلاقا مما سبق ذكره، حاول تمّام حسان التفريق بين كل قسم من أقسام الكلم والقسم الآخر وفق فوارق صورية هي (الصورة الإعرابية، الرتبة، الصيغة، الجدول الإلصاق، التضام والرسم الإملائي)، وفوارق معنوية هي (التسمية، الحدث، الزمن التعليق، والمعنى الجملي)، وكانت نتيجة ذلك أن اقترح تقسيما جديدا للكلم قال بأنه يستخدم أكثر اعتباري المبنى والمعنى، فنجد في هذا التقسيم الذي عدّل به تقسيم النحاة للكلم، مكانا مستقلا لقسم جديد هو الصفة، والضمير، والخوالف، حيث استعار مصطلح الخالفة – كما ذكر– "مما رواه الأشموني عن الفرّاء من أنه كان يسمي اسم الفعل «خالفة»"[1].

ونجد في هذا التقسيم الجديد مكانا خاصا للظرف، كما توسع في فهمه للأدوات "فترى الحروف منها أدوات أصلية وترى غيرها أدوات محولة كالظروف التي تتصدر جملة الشرط أو الاستفهام وكالأسماء النكرات التي تستعمل لإبهامها استعمال الحرف وكالنواسخ الآتية على صور الأفعال ولكنها تستخدم لنقصها استخدام الحروف وهلم جرا"[2].

نشأ عن ذلك تقسيم سباعي للكلم عالج به تمّام حسان – حسب رأيه– مواطن الضعف في التقسيم الذي ارتضاه النحاة من قبل، ويشمل هذا التقسيم الجديد: الاسم– الصفة– الفعل– الضمير– الخالفة– الظرف– الأداة.

---

[1] تمّام حسّان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص 89.

[2] نفسه، ص 89.

وفي مقارنة بين تقسيمه المقترح، وبين الذي كان عند النحاة العرب القدامى، يقول تمّام حسّان: "إنما مثلي بالنسبة لهذا النموذج ومثل البصريين بالنسبة لنموذجهم كمثل رجلين أرادا أن يكشفا عن بنية ضاحية صغيرة من مدينة، إذ تتكون هذه الضاحية من ثلاث مجموعات من المباني. فأما أحد الرجلين والمثل هنا للبصريين فقد ركب طائرة عمودية توقفت به في الجو فوق هذه الضاحية بمسافة قليلة تمكنه من رؤية المباني المذكورة دون بقية المدينة فاطلع فرأى هذه المباني من ثلاث كتل (والمثل للاسم الفعل والحرف) فأقر بذلك ورضي به وجعل ذلك في صلب معلوماته عن الضاحية. وأما الرجل الآخر (والمثل لشخصي المتواضع) فلم يركب الطائرة وإنما قصد إلى هذه الكتل ماشيا فدخلها واحدة بعد الأخرى فوجد كل كتلة منها مكونة من بنيات متلاصقة بحيث لا يدرك من يشرف عليها من الطائرة إلا أنها كتلة واحدة. حين رأى تعدد البنيات في كل كتلة ذهب يتفرس في صورة كل منها والغرض الذي تستعمل من أجله فخرج من تجربته هذه بزعم أن ما رآه راكب الطائرة ثلاثة أقسام هو في الحقيقة سبعة أقسام للمباني لا ثلاثة. وهكذا وصل نموذجي الذي بنيته إلى جعل أقسام الكلم سبعة: الاسم– الفعل– الوصف– الضمير– الظرف– المخالفة– الأداة. فالنحاة البصريون أشرفوا على أقسام الكلم من أصولهم المجردة تجريدا عقليا بعد أن التزموا بعبارة قالها علي بن أبي طالب رضي الله عنه: «الكلم اسم وفعل وحرف»، وطلب إلى أبي الأسود أن ينحو هذا النحو. أما نموذجي فقد بدأ بالاستقراء المنهجي الوصفي المبني على أسس من المعنى وأسس من المبنى وانتهى إلى هذا النموذج المستقل عن النحو البصري مع الانتفاع بالمدارس الغربية"[1].

لم تكن مبادرة تمّام حسّان لتقسيم الكلم العربي بِدعة في الدراسات اللغوية العربية فقد حاول كثير من الدارسين قديما وحديثا اقتراح نماذج جديدة في تقسيم الكلم، إذ لاحظ نقاد النحو العربي خلطا منهجيا عميقا واضطرابا في تقسيم الكلم عند القدامى، مما جعلهم

[1] تمام حسان، وحدة البنية واختلاف النماذج، ص ص 247– 248.

يسعون إلى إيجاد تقسيمات أكثر انسجاما وتماسكا مما قدّمه القدامى. ولعل أهم محاولة تذكر في هذا المجال، التقسيم الذي اقترحه إبراهيم أنيس؛ فقد جعل الكلم العربي أربعة أقسام يندرج كما يأتي:

1. الاسم: ويضم (الاسم العام، العلم، الصفة).
2. الضمير: ويضم (الضمائر، ألفاظ الإشارة، الموصولات، العدد).
3. الفعل.
4. الأداة.

وبنى تقسيمه هذا على أسس ثلاثة، هي: المعنى، الصيغة، ووظيفة اللفظ في الكلام[1]. وتجدر الإشارة أن تمّام حسّان كان قد ارتضى هذا التقسيم قبل أن يتبنى التقسيم السباعي الذي عرضه في كتاب "اللغة العربية"؛ ففي كتابه "مناهج البحث في اللغة"، وعند تطرقه لمنهج النحو، اعتبر أن النحاة القدماء قد قسموا الكلمات وفق أسس لم يذكروها لنا ولكنهم اقترحوا لنا نتيجة هذا التقسيم إلى اسم، وفعل، وحرف. وعندما نظر إلى هذا التقسيم في ضوء الدراسات اللغوية الحديثة توصّل إلى أمرين اثنين هما:

- أنّ الكلمات العربية يمكن أن ينقد تقسيمها القديم.

- أنّ هذا النقد ينبني على أسس يمكن استخدامها في تقسيم الكلمات تقسيما جديدا.

وأعقب ذلك بذكر الأسس التي ينبني عليها تقسيم الكلمات، مبينا طريقة تطبيق كل منها في التقسيم، وهذه الأسس خمسة، هي: الشكل الإملائي المكتوب، التوزيع الصرفي الأسس السياقية، المعنى الأعم أو معنى الوظيفة، والوظيفة الاجتماعية، وعليه، إذا قسمنا الكلمات العربية وفق هذه الأسس، فسنجد أربعة أقسام للكلم هي: الاسم، الفعل، الضمير

---

[1] ينظر: إبراهيم أنيس، من أسرار اللغة، ص ص 239– 250.

الأداة. مع ملاحظة أن الضمير يشترك مع الاسم في أنه يدل دلالة غير معينة على ما يدل عليه الاسم دلالة معينة، ويشترك مع الأداة في أنه يخرج عن القاعدة العامة القائلة إن للكلمة العربية أصولا ثلاثة، وفي أنه لا يقبل العلامات المميزة للاسم جميعا، فلا تدخل عليه (أل) مثلا، أما (أل) التي في (الذي) فهي من بنية الكلمة، لا أداة تعريف لضمير الصلة، ويشمل الضمير: - ضمير الشخص (أنا، الخ). - ضمير الصلة (الذي، الخ). - ضمير الإشارة (هذا، الخ)[1].

لكنه عدل عن هذا التقسيم، واقترح التقسيم السباعي الذي اشتهر به، وفصّل في عرضه في كتاب "اللغة العربية"، فاستغرق ذلك سبعًا وأربعين صفحة، تطرّق فيها لهذه الأقسام بذكر ما يندرج تحت كل قسم منها، ثم أردف ذلك بذكر الفروق بين هذه الأقسام وبين أقسام الكلم الأخرى وفق الاعتبارات الصورية، والمعنوية التي ذكرناها آنفا. منبها إلى أن إيراد هذه المعاني والمباني ليس يشترط ليكون كل قسم متميزا بها جميعا عن الأقسام الأخرى، بل يكفي أن يختلف عنها في بعض هذه المباني والمعاني، فالمهم عنده أن لا يكون التفريق من جهة المبنى فقط وإن تعددت أو المعاني فقط وإن تعددت أيضا إذ لابد من تضافر اعتباري المبنى والمعنى معا في التفريق بين هذه الأقسام[2].

4-2-2 آراء الدارسين في تقسيم الكلم:

دعا تمّام حسّان - في تقديم كتاب "اللغة العربية معناها ومبناها"- جمهور الدارسين إلى الاهتمام بالأفكار التي يحملها الكتاب، خاصة أنه جعل مجال البحث فيه "هو اللغة العربية الفصحى بفروع دراستها المختلفة، فليس هذا الكتاب كتابا في فرع معين من فروع هذه الدراسات ولكنه يجول فيها ويأخذ من كل فرع منها ما يراه بحاجة إلى

[1] يُنظر: تمام حسان، مناهج البحث في اللغة، ص ص 229- 237.
[2] ينظر: تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص ص 90- 128.

معاودة العلاج على طريقة تختلف اختلافا عظيما أو يسيرا عن الطريقة التي ارتضاها القدماء ثم ينتهي أخيرا إلى نتيجة مختلفة أيضا"[1]، فما لبثت أن لبّت ثلة من الدارسين العرب هذه الدعوة بالإشادة بهذا المشروع الفكري حينا ونقده أحيانا، فكانت أكثر المواضيع التي أثارت اهتمام الباحثين في هذا الكتاب أقسام الكلام الذي اقترحه تمّام حسّان، فكثرت التعليقات عليه ومحاولة تفسير الخلفية التي من خلالها اهتدى إلى تقسيمه الجديد هذا.

فحسب حلمي خليل، فإن "هذا التقسيم يقوم على أساس وظيفي ، أي على مفهوم المورفيم ودوره سواء على المستوى الصرفي أو النحوي، حيث يظهر من التحليل المورفولوجي الذي أشرنا إليه من قبل ما يأتي:

1. بيان الوظائف أو العناصر المورفولوجية.
2. بيان الوظائف النحوية، وهي وثيقة الصلة بالوظائف الصرفية، كما في اللغة العربية"[2].

ويعلّق فاضل مصطفى الساقي على عمل تمّام حسان بقوله: "لا أشك في أنه عانى من آراء النحاة في تقسيم الكلم الشيء الكثير فلم يشأ إلا أن يمارس نقدهم في هذه المسألة المهمة ثم لم يكتف بهذه الممارسة – كما فعل غيره قديما وحديثا– بل وضع بنظراته السليمة الحلول التي رأى أنها البديل العلمي الذي يضع حدا لاضطراب التقسيم عند النحاة"[3].

ويزيد على ذلك بقوله: "وبصرف النظر عن صحة هذا التقسيم، لأنه موافق للتقسيم الذي استنبطناه من أقوال النحاة وآرائهم، ولأننا في الحقيقة نرتضيه – فإن الأستاذ تمام

---

[1] تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص 9.

[2] حلمي خليل، العربية وعلم اللغة البنيوي، ص 234.

[3] فاضل مصطفى الساقي، أقسام الكلام العربي من حيث الشكل والوظيفة، ص106.

جابهنا به دون أن يهيئ الأذهان له كما جوبه هو وغيره من قبل النحاة بتقسيم الكلم إلى اسم وفعل وحرف. وأعتقد أنه أدرك صعوبة هذه المجابهة على الباحث، فوضع بعد ذلك الأسس الشكلية والوظيفية التي يمكن أن يبنى عليها تقسيم الكلم أطلق على الشكلية منها اسم (المباني) وعلى الوظيفية اسم (المعاني) وأكد أن أمر التمييز بين أقسام الكلم في أمثل طرقه ينبغي أن يتم على أساس من الاعتبارين معا: المباني والمعاني"[1].

أما السيد مصطفى جمال الدين، فإنه يعترض على طريقة التقسيم التي اعتمدها تمّام حسّان، خاصة ما يتعلّق بذكر جهات الاختلاف بين الأقسام بعضها مع بعض من ناحية المبنى والمعنى، حيث يقول: "وقد أطال المؤلف في شرح ذلك مطبقا لها على الأقسام السبعة في محاولة لتبرير هذا التقسيم السباعي، ولا يسعني تلخيص أساس التقسيم عنده والتعليق عليه، لما فيه من تطويل وتعقيد وتداخل بين الأقسام حتى أنه ذكر للاسم – مثلا– تسع خصائص تشاركه بقية الأقسام في سبعة منها، وما أدري إذا كانت هذه السبعة لا (تفصل) الاسم عن غيره فما فائدة ذكرها؟"[2]

ومن الآراء التي أشادت بالتقسيم السباعي عند تمّام حسّان، ما أشار إليه محمد صلاح الدين الشريف، حيث إن هذا التقسيم قد بُني "على منهج جيد يقوم على البحث عن السمات التي يتميّز بها كلّ قسم عن غيره من الأقسام. وقسّم السمات إلى نوعين تقسيما يعكس شدّة اهتمامه وتشبّثه بالثنائي (معنى/ مبنى). فهي سمات مبنوية وسمات معنوية. ولا بد للقسم من توفّر بعض النوعين إن لم يتوفّر الكل"[3]، لكنه مع ذلك آخذ عليه – أثناء تتبعه عرض تمّام حسّان لأقسام الكلم، وكيفية الفصل بينها وفقا لأسس المعنى

---

[1] فاضل مصطفى الساقي، أقسام الكلام العربي من حيث الشكل والوظيفة، ص 108.

[2] السيد مصطفى جمال الدين، رأي في تقسيم الكلمة، مجلة تراثنا، مؤسسة آل البيت، إيران، ع1،ج 6، 1407هـ، ص 112.

[3] محمد صلاح الدين الشريف، النظام اللغوي بين الشكل والمعنى، ص 211.

والمبنى معا– أنه "كان إلى التعريف بالمعنى أميل وكان التجاؤه إلى المبنى أقل وأندر(...) ذلك أن استنجاده بالمعنى لم يكن دائما استنجادا بالمقولات اللغوية وبالمعاني الصرفية والنحوية الدقيقة. وإنما كان يستنجد أيضا بأمور تخرج عن البناء اللغوي كرجوعه إلى الواقع الحاصل واعتماده على الإدراك القائم على التجربة الحسيّة"[1].

4-2-3 الاشتقاق:

يتحدد معنى الاشتقاق عند تمّام حسّان في أنه "رد لفظ إلى آخر لموافقته إيّاه في حروفه الأصلية، ومناسبته له في المعنى"[2]، وقد استنتج هذا التحديد من خلال ملاحظة علماء اللغة للارتباط الكائن بين الكلمات من حيث اللفظ والمعنى، حيث كان انتباههم لهذا الارتباط من خصائص الكلمة في اللغة العربية؛ والتي تتسم بأنها:[3]

- ذات أصول ثلاثة، يعبر عنها في الميزان الصرفي بفاء الكلمة وعينها ولامها، وأنها تأتي مرتبة بهذا الترتيب.
- تأتي على هيئات صرفية معينة تسمى الصيغ، وأن الخلاف بين الكلمات من الناحية التركيبية هو في الواقع اختلاف بين هذه الصيغ.

لكن النحاة لم يكتفوا بهذه الملاحظات، وبمجرد وجود العلاقة بين المشتقات، "وإنما أصروا على أن يكيفوا هذه العلاقة بكيفية خاصة، فقرروها على أساس الأصل والفرع. بمعنى أن صيغة ما لا بد أن تتخذ أصلا لبقية الصيغ، وأن تسمى أصل الاشتقاق، وأن تعتبر الصيغ لأخرى مشتقة منها"[4]

---

[1] محمد صلاح الدين الشريف، النظام اللغوي بين الشكل والمعنى، ص 212.
[2] تمام حسان، مناهج البحث في اللغة، ص 212.
[3] نفسه، ص ص 211– 212.
[4] نفسه، ص213.

يبرز هذا التوجه خاصة عند البصريين والكوفيين، من خلال جدلهم حول هذا الأصل هل هو للمصدر أم للفعل الماضي، فيقدم حلا لذلك من خلال دعوة الصرفيين إلى أن يعدلوا عن طريقتهم إلى طريقة المعجميين؛ أي أن تكون دراستها خالصة لعلم المعجم، بعيدا عن الصيغ والزوائد والملحقات ذات المعاني الوظيفية.

ومنه "يكون «الاشتقاق» حدودا مشتركة بين المنهجين(...) وبذلك تعتبر الأصول الثلاثة أصل الاشتقاق فالمصدر مشتق منها والفعل الماضي مشتق منها كذلك. وبهذا لا نستطيع أن ننسب إلى هذه الأصول الثلاثة أي معنى معجمي على نحو ما صنع ابن جني وإنما نجعل لهذه الأصول معنى وظيفيا هو ما تؤديه من دور تلخيص العلاقة بين المفردات"[1].

تتمثّل هذه الأصول الثلاثة – التي رآها تمّام حسان أصلا للاشتقاق– في "فاء الكلمة وعينها، ولامها"، وعليه، فإنه "يقتضي أن تكون كلمات اللغة العربية جميعها فيما عدا الضمائر والظروف والأدوات وبعض الخوالف مشتقة وأن الكلمات الصلبة الوحيدة في اللغة هي هذه الضمائر والظروف والأدوات والخوالف. ويصبح الاشتقاق مع هذا الفهم دراسة صرفية مسوقة لخدمة المعجم كما كانت المباني والزيادات والملحقات دراسة صرفية مسوقة لخدمة النحو. ويتبع هذا الفهم الجديد للاشتقاق أمر آخر هو تقسيم الكلمة المشتقة حسب هذا الفهم إلى متصرفة وجامدة فأما الأولى فهي التي تتضح الصلات بين بعضها وبعض بواسطة تقليب حروف مادتها على صيغ مختلفة كالأفعال والصفات وأما الثانية فهي التي لا يمكن فيها ذلك كرجل وفرس وكتاب"[2].

---

[1] تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص 169.

[2] نفسه، ص 169.

نجد هذا التصوّر نفسه عند عبد الصبور شاهين، حين يعتبر أساس الكلمة العربية هو المادة التي هي عبارة عن صوامت مجردة من الحركات من دون زيادة، ومنه تكون كل كلمة عربية جامدة كانت، أو مشتقة، مأخوذة من هذه المادة. وبهذا الأساس، يعرف الجامد بأنه "ما يؤخذ من مادته على غير قياس" أما المشتق فهو "ما يؤخذ من مادته على قياس"[1].

4-2-4 النبر:

يُعرف النبر عند جمهور اللغويين بأنه "وضوح نسبي لصوت أو مقطع إذا قورن ببقية الأصوات والمقاطع في الكلام ويكون نتيجة عامل أو أكثر من عوامل الكمية والضغط والتنغيم. فالضغط لا يسمى نبرا ولكنه يعتبر عاملا من عوامله ومع هذا فإنه يعتبر أهم هذه العوامل"[2]. ولذلك فإن النبر يعتمد على المقطع.

يجد دارسوا مؤلفات تمّام حسّان بعضا من التذبذب في تصنيف الظواهر اللغوية من كتاب لآخر، وهذ ما نجده مثلا في موضوع النبر؛ فهو يجعله في كتاب "مناهج البحث" تحت منهج التشكيل الصوتي، أو ما يعرف بالفونولوجيا، أما في كتاب "اللغة العربية"، فإنه يجعله ضمن القضايا الصرفية، ومهما يكن فإن معنى النبر يبقى ثابتا عنده. كما أنه يميز بين نوعين من النبر: نبر القاعدة ونبر الاستعمال، فنبر القاعدة ينقسم من حيث القوة والضعف إلى: نبر أولي، ونبر ثانوي، ثم إن لكل من النبر الأولي والنبر الثانوي قواعدهما الخاصة والتي تنسجم مع وظيفتهما الإيقاعية في حدود الصيغة أو الكلمة.

---

[1] عبد الصبور شاهين، المنهج الصوتي للبنية العربية رؤية جديدة في الصرف العربي، مؤسسة الرسالة، بيروت 1980م، ص 107.

[2] تمام حسّان، مناهج البحث في اللغة، ص 194.

ويعلّق محمود عكاشة على تصنيف النبر عند تمّام حسان، بأنه "قسّم النبر في العربية إلى نوعين نبر صرفي، وهو الذي يختص ببنية الكلمة، ونبر سياقي، وهو الذي يقع على الجمل وليس على الكلمة المفردة، وقد أطلق محمود السعران على الأخير ارتكاز الجملة sentence stress ويوضح تمّام حسان النوع الأخير فيقول: إما أن يكون تأكيديا أي رفعة الهواء أقوى وأعلى من التقريري وإما أن يكون تقريريا (وهذان وصفان لا يمكن أن نصف بهما نبر الصيغة). وأي مقطع في المجموعة الكلامية سواء كان في وسطها أو في آخرها صالح، لأنه يقع عليه مثل هذا النبر والمسافة بين كل نبر في الكلام المتصل متساوية، وهذا ما يسمى بالإيقاع"[1].

ويقيم حلمي خليل جهود تمّام حسّان فيما يخص النظام الصرفي، بأنه "لا يمضي في التحليل المورفولوجي إلى نهايته في بيان وتصنيف العناصر المورفولوجية في اللغة العربية، وإنما مزج بين فكرة تقسيم الكلام إلى أقسام، وهو تصور تقليدي، يقوم على وحدة لم يعترف بوجودها الوصفيون في الكلام وهي الكلمة، وبين التحليل المورفولوجي وفكرة المورفيم التي حلت محل مفهوم الكلمة في النظرية اللغوية الحديثة"[2].

3-4 المستوى النحوي:

تتناول الدراسة اللغوية في هذا المستوى النظام النحوي للغة، والنحو هو "انتحاء سمت كلام العرب في تصرفه من إعراب وغيره، كالتثنية والجمع والتحقير والتكسير والإضافة وغير ذلك؛ ليلحق من ليس من أهل اللغة العربية بأهلها في الفصاحة"[3]. ويعرَّف بأنه "صناعة علمية ينظر لها أصحابها في ألفاظ العرب من جهة ما يتألف

---

[1] محمود عكاشة، التحليل اللغوي في ضوء علم الدلالة، دار النشر للجامعات، مصر، ط1، 2005م، هامش(2) ص 44.

[2] حلمي خليل، العربية وعلم اللغة البنيوي، ص 235.

[3] أبو الفتح عثمان بن جني، الخصائص، تح: محمد علي النجار، دار الكتب المصرية، ج1، 1952م، ص 34.

بحسب استعمالهم لتعرف النسبة بين صبغة النظم، وصورة المعنى، فيتوصل بإحداهما إلى الأخرى"[1]. ووضعت الدراسات النحوية في اللغة العربية من استقراء كلام العرب الفصحاء، قصد وضع قواعد تساعد الوافدين على البيئة العربية من العجم على الانخراط في هذه البيئة، ويتم ذلك بالقياس على الفصيح من كلام العرب.

أما تمّام حسّان، فله تعريف خاص للنحو ؛ إذ إنه يربطه بالأبواب، ولا يلخصه في الكلمات؛ أي في الأمثلة، ويمكن أن نستخلص من تعريفه كثيرا من المعاني التي تستجيب لمعطيات اللسانيات الحديثة؛ فالنحو عنده "دراسة العلاقات بين أبوابه ممثلة في الكلمات التي في النص. فنحن حين نعرب نترجم الكلمات إلى أبواب، ليمكن أن ننظر إليها في ضوء علاقاتها النحوية (...) والسبب الذي نحول من أجله الكلمات إلى أبواب واضح جدا، وهو كما ذكرنا أن النحو دراسة العلاقات بين الأبواب، لا بين الكلمات، ويقول ابن مالك وبعد فعل فاعل الخ، ولا يقول وبعد ضرب محمد؛ لأنه يتكلم عن الأبواب لا عن الأمثلة"[2].

ينبني النظام النحوي عند تمّام حسّان على ما يلي:[3]

1. طائفة من المعاني النحوية العامة التي يسمونها معاني الجمل أو معاني الأساليب.
2. مجموعة من المعاني النحوية الخاصة أو معاني الأبواب المفردة.
3. مجموعة من العلاقات التي تربط بين المعاني الخاصة حتى تكون صالحة عند تركيبها لبيان المراد منها.
4. ما يقدمه علما الصوتيات والصرف لعلم النحو من قرائن صوتية أو صرفية.
5. القيم الخلافية أو المقابلات بين أفراد كل عنصر مما سبق وبين بقية أفراده.

---

[1] جلال الدين السيوطي، الاقتراح في أصول النحو، ص 23.

[2] تمام حسّان، مناهج البحث في اللغة، ص 226.

[3] تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص 178.

4-3-1 النحو علم مضبوط:

يستدل تمام حسان على أن النحو من العلوم المضبوطة، باتسامه بسمات الضبط الأربعة: (الموضوعية، الشمول، التماسك، والاقتصاد)، ففي حين يشيع بين الدارسين مسألة عدم انطباق القاعدة على كثير من المسموع الصحيح قرآنًا، أو شعرًا، أو نثرًا؛ إذ يتجاوز المسموعُ القاعدة ويتمرّد عليها، فوُصِم النحاة بعدم استقراءِ كلِّ المسموع، ومن ثمّ وضع القواعد بناءً على ذلك، وقال بهذا بعض النحاة واللغويين المتأخرين.

لكنه يبيّن أن النحو – كونه من العلوم المضبوطة– يتسم بالاستقراء الناقص، ذلك أن النحاة العرب القدامى بنوا النحو على المسموع، وهو من اللغة الأدبية، لا لغة الكلام والتخاطب، حسب منهج محدد ذي اختيارات زمانيّة ومكانيّة واجتماعيّة، وما يكون لها أيضا من ضبط، وله مظهران:

أحدهما: ردُّ القواعد إلى ما تقوله العرب، وتوثيق القاعدة بالشواهد، وهذا يشبه (تحقيق الفرض في التجارب العلمية).

والثاني: ضوابط أنشأوها ليتعرّفوا على الأبواب، كذَوْقِ الحرف عند الخليل، وكضبط ابن السراج المبتدأ بصياغة السؤال والجواب، ممّا يُشبهُ ضبْطَ نتائج العمليات الحسابية.

ويتّسم أيضا بالشمول: وعنصره الأول: الحتميّة، وهي القياس عند النحاة، ويعني أنّ نتائج النحو يتحتّم انطباقُها على غير المنقول، وهو الذي لم يتناوله الاستقراء، وبهذا لا يبقى من لغة العرب ما لا يخضع لقواعد النحو، ولا يطعن في هذا ما شذّ.

أما عنصره الثاني: فهو تجريد الثوابت، فقد جرّد النحاة الأصل، والفرع، والقياس، والعلّة والحُكْم، والعُدول، والرَّدّ، وغيرها، وجرّدوا عناصر الاستدلال من سماع، واستصحاب وقياس، وغيرها. وهذه الثوابت عون على الاطراد والشمول.

كما يتصف النحو بالتماسك، وعنصراه: عدم التناقض، والتصنيف، فالنحو نظام محكم، وبنية جامعة، لا يستطاعُ نفيُ شيء منها، ولا إضافة شيء إليها، وبهذا، فلا يمكن أن يتّسم بالتناقض، وأما التصنيف؛ فهو ظاهر في جميع التقسيمات النحوية الشاملة للكلم، وما نراه من تصنيفات في أبوابه النحوية، بناءً على العلاقات الوفاقية الجامعة لكلّ صنف، وكذا العلاقات الخلافية المفرّقة بين الأصناف المختلفة، وهذه العلاقات بنوعيها هي التي تحكم تماسكَ النحو باعتباره صناعة مضبوطة.

ويتميز النحو بالاقتصاد، وله مظهران: الأول: الاستغناء بالكلام عن الأصناف عن الكلام عن المفردات؛ فالأصناف هي الثابتة، والمفردات هي المتغيرة، وهذا اقتصاد. والمظهر الثاني: هو التقعيد؛ وهو بدوره استغناء بالكلام في الحكم الشامل- وهو القاعدة- عن الكلام في أحكام المفردات كلٍّ منها على حدة[1].

4-3-2 الإعراب:

يعرف ابن جني الإعراب بأنه "الإبانة عن المعاني بالألفاظ"[2]، وهذا التعريف وغيره ممّا يدخل في معناه، جعل تمّام حسّان ينعت عمل النحاة القدامى بأنه كان "في منتهى الصواب في القاعدة وفي منتهى الخطأ في التطبيق. لأنهم طبقوا كلمة المعنى تطبيقا معيبا حيث صرفوها إلى المعنى المعجمي حينا، والدلالي حينا، ولم يصرفوها إلى المعنى الوظيفي"[3]، فالإعراب – حسبه- شديد الارتباط بالمعنى الوظيفي، فهو كعادته وفيٌّ لفلسفته في تناول القضايا اللغوية، وهي أن يجعل المعنى المركز الذي تدور في محيطه دراسة اللغة؛ "فيكفي أن تعلم وظيفة الكلمة في السياق لتدّعي أنك أعربتها إعرابا صحيحا.

---

[1] ينظر: تمام حسان، الأصول، ص ص 57- 60.

[2] ابن جني، الخصائص، ج1، ص 35.

[3] تمام حسان، مناهج البحث في اللغة، ص 227.

وتأتي وظيفة الكلمة من صيغتها ووضعها، لا من دلالتها على مفهومها اللغوي. ولذلك يستطيع المرء أن يعرب كلمات لا معنى لها، ولكنها مصوغة على شروط اللغة العربية"[1].

وكانت نتيجة إيمانه بهذه العلاقة الوظيفية بين الإعراب والمعنى، أن عدّ الإعراب هو الكشف عن الظواهر السياقية، (أو التعليق حسب اصطلاح الجرجاني)، وهو الغاية منها. فهذه القرائن هي التي تعيننا على الإعراب الكامل التفاصيل. وإنّ هذه القرائن تتدرج تحت قرينة التعليق، التي هي أم القرائن النحوية جميعا –على حد تعبيره–. وأن هذه القرينة يصعب الكشف عنها وذلك لأسباب منها:[2]

- قرينة معنوية خالصة، تحتاج إلى تأمل في بعض الأحيان.
- أن التأمل فيها يقود في الأغلب الأعم من الحالات إلى متاهات الأفكار الظنية التي لا تتصل اتصالا مباشرا بالتفكير النحوي، ونخرج لهذا السبب عن الالتزام بحدود المنهج.
- أن الكشف عن هذه القرينة هو الغاية الكبرى من التحليل الإعرابي، وما دام الناس يحسون ويعترفون بالإحساس بصعوبة الإعراب أحيانا، فإن معنى ذلك أن من الصعب عليهم أن يكشفوا عن هذه القرينة المعنوية (قرينة التعليق)، وهي أم القرائن جميعا.

يتحدد المعنى الوظيفي عند تمّام حسّان من خلال الكشف عن المعنى على المستوى الصوتي، والنظام الصرفي، والنظام النحوي؛ أي وظيفة المبنى التحليلي دون حاجة إلى المعنى الدلالي، الذي ينتج عن هذا المعنى الوظيفي، مضافا إليه المعنى المعجمي والمقام. ولتأكيد رأيه هذا، أنشأ ما أسماه جملة هرائية، توصل إلى إعرابها إعرابا مفصلا، فاستنتج أن الإعراب يفتقر إلى معطيات الصوتيات، والصرف، ولكنه ليس فرعا

---

[1] تمام حسان، مناهج البحث في اللغة، ص 227.
[2] تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص 182.

عن المعنى الدلالي، "فإننا لن نستطيع إلا لأغراض البحث أن نفصل في الفهم بين الصوتيات والصرف والنحو(...) كذلك يتوقف إعراب نص ما على وظائف الأصوات ووظائف المباني ووظائف القرائن ونظام العلاقات فلا يفصل في الذهن بين كل ذلك إلا لأغراض التحليل اللغوي، أما في التركيب فلا فصل"[1].

4-3-3 نظرية تظافر القرائن:

جعل تمّام حسان من تضافر قرائن التعليق بديلا عن اعتبار العامل في تفسيره العلاقات النحوية، فقد "أكثر النحاة الكلام عن العامل باعتباره تفسيرا للعلاقات النحوية أو بعبارة أخرى باعتباره مناط «التعليق» وجعلوه تفسيرا لاختلاف العلامات الإعرابية وبنوا على القول به فكرتي التقدير والمحل الإعرابي وألفوا الكثير من الكتب في العوامل سواء ما كان منها لفظيا أو معنويا ووصل به بعضهم من حيث العدد إلى مائة عامل"[2].

لقد سبقت الإشارة إلى قضية التعليل في اللغة العربية، وتطرق البحث إلى رأي اللغويين العرب قديما وحديثا حولها، كما أشار إلى رأي تمّام حسّان في الموضوع، وكيف فسّر ظهوره في حقل الدراسات النحوية العربية، وفيما يأتي تفصيل موقف تمّام حسّان من التعليل، وما جدوى اقتراحه فكرة القرائن بديلا عنه، وسيكون ذلك من خلال تتبع آرائه المبثوثة في كتبه ومقالاته العلمية.

يظهر موقف تمّام حسّان الصريح من العامل في النحو العربي منذ أول مؤلّف يضعه، وهو "مناهج البحث في اللغة"، وذلك في معرض حديثه عن التماسك والتوافق السياقي في منهج النحو؛ وهما "أثران من آثار التأثير السياقي الملحوظ في تركيب الجملة"[3]. فمن خلال ذلك يصل إلى أن "اختلاف الوظيفة مؤثر في الجملة إلى حد كبير. وذلك الاختلاف في الوظيفة هو المقصود بالتطريز اللغوي، والقيم الخلافية. وهذا في

---

[1] تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص 185.

[2] نفسه، ص 185.

[3] تمام حسان، مناهج البحث في اللغة، ص 206.

الواقع مساهمة في نقد نظرية العامل؛ لأن القيم الخلافية إذا أثرت في السياق هذا التأثير، لم يكن هناك داعٍ لافتراض عامل ومعمول في الجملة"[1].

وأكثر المواقف التي يظهر فيها رفض تمّام حسّان نظرية العامل؛ فهو الذي يبرز في كتابه "اللغة بين المعيارية والوصفية"؛ حيث بدا فيه متمسكا بإلغاء فكرة العامل؛ يقول: "ما العامل إذًا؟ الحقيقة أن لا عامل. إن وضع اللغة يجعلها منظمة من الأجهزة، وكل جهاز منها متكامل مع الأجهزة الأخرى، ويتكون من عدد من الطرق التركيبية العرفية المرتبطة بالمعاني اللغوية. فكل طريقة تركيبية منها تتجه إلى بيان معنى من المعاني الوظيفية في اللغة. فإذا كان الفاعل مرفوعا في النحو فلأن العرف ربط بين فكرتي الفاعلية والرفع دونما سبب منطقي واضح وكان من الجائز جدا أن يكون الفاعل منصوبا والمفعول مرفوعا، لو أن المصادفة العرفية لم تجر على النحو الذي جرت عليه"[2].

أما في كتاب "اللغة العربية معناها ومبناها"، فإننا نجده لا يكتفي بمجرد رفض نظرية العامل، إنما يقترح نظرية القرائن بديلا عنها، وكان ذلك بعد أن استعرض تناول بعض الدارسين لهذه القضية؛ حيث ذكر أن ابن مضاء القرطبي – في رده على النحاة– لم يستطع أن يأتي بتفسير مقبول لاختلاف العلامات الإعرابية باختلاف المعاني النحوية – رغم توصله إلى بيان فساد هذه الظواهر السياقية–؛ كما أنه لم يستبدل العامل بمفهوم آخر، غير اعتباره المتكلم هو العامل؛ "فجعل اللغة بذلك أمرا فرديا يتوقف على اختيار المتكلم ونفى عنها الطابع العرفي الاجتماعي الذي هو أخص خصائصها"[3]. وتطرق أيضا إلى محاولة إبراهيم مصطفى، الذي اعتبر الحركات ذات معان محددة؛ فالضمة علم الإسناد، والكسرة علم الإضافة، والفتحة علم الخفة، ولكن هذا الفهم اعتبره تمّام حسّان

---

[1] تمام حسان، مناهج البحث في اللغة، ص ص 206– 207.

[2] تمام حسان، اللغة بين المعيارية والوصفية، ص 57.

[3] تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص 185.

قاصرا ومبهما من حيث إن العلامة الإعرابية ليست أكثر من واحدة من قرائن كثيرة يتوقف عليها فهم الإعراب الصحيح[1].

وفي المقابل، فقد عدّ تمّام حسّان فكرة التعليق عند عبد القاهر الجرجاني أصلح المحاولات لتفسير العلاقات السياقية إلى الآن، وقد جاءت هذه الفكرة عند الجرجاني في كتابه "دلائل الإعجاز"، إلى جانب أربعة مصطلحات أخرى هي: النظم، البناء، الترتيب التعليق[2]. مع التأكيد أن "أخطر شيء تكلم فيه عبد القاهر على الإطلاق فلم يكن النظم ولا البناء ولا الترتيب وإنما كان «التعليق» وقد قصد به في زعمي إنشاء العلاقات بين المعاني النحوية بواسطة ما يسمى بالقرائن اللفظية والمعنوية والحالية[3].

ولذلك، نجد أن رأي تمام حسان حول قضية تفسير الظواهر السياقية محتذٍ برأي الجرجاني، فجعل من التعليق "الفكرة المركزية في النحو العربي وأن فهم التعليق على وجهه كاف وحده للقضاء على خرافة العمل النحوي والعوامل النحوية، لأن التعليق يحدد بواسطة القرائن معاني الأبواب في السياق ويفسر العلاقات بينها على صورة أوفى وأفضل وأكثر نفعا في التحليل اللغوي لهذه المعاني الوظيفية النحوية"[4].

فرأي تمّام حسان حول التعليق متوافق مع ما ذهب إليه الجرجاني، مع اختلاف في طريقة الشرح والمعالجة؛ فالجرجاني يركز على المعاني النحوية؛ فعند شرح الكلمات "يأخذ بعضها بحجز بعض" وأن "هذا هو السبيل فلست بواجد شيئا يرجع صوابه إن كان صوابا وخطؤه إن كان خطأ إلى النظم، ويدخل تحت هذا الاسم إلا وهو معنى من معاني النحو قد أصيب به موضعه ووضع في حقه، أو عُومل بخلاف هذه المعاملة فأزيل عن

---

[1] تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص ص 185- 186.

[2] نفسه، ص 186.

[3] نفسه، ص 188.

[4] نفسه ، ص 189.

موضعه، واستعمل في غير ما ينبغي له فلا ترى كلاما وصف بصحة نظم أو فساده، أو وصف بمزية وفضل فيه، إلا وأنت تجد مرجع تلك الصحة وذلك الفساد وتلك المزية وذلك الفضل إلى معاني النحو وأحكامه، ووجدته يدخل في أصل من أصوله ويتصل بباب من أبوابه"[1].

في حين نجد أنّ تمّام حسان – لمّا لاحظ أن الجرجاني لم يشرح معنى التعليق بطريقة واضحة وكافية- عمد إلى توضيحه "بالتفصيل تحت عنوانين أحدهما «العلاقات السياقية» أو ما يسميه الغربيون syntagmatic relations والثاني هو «القرائن اللفظية». فإذا علمنا أن العلاقات السياقية التي تربط بين الأبواب وتتضح بها الأبواب هي في الحقيقة "«قرائن معنوية» فقد علمنا أن العنوانين المذكورين جميعا يتناولان القرائن من الناحيتين المعنوية واللفظية وهما مناط التعليق (...). فالتعليق إذاً هو الإطار الضروري للتحليل النحوي أو كما يسميه النحاة: «الإعراب»"[2].

ويتضح – مما سبق- رأي تمّام حسان، إذ إن "تضافر القرائن يُغني عن القول بفكرة العامل النحوي الذي قال به النحاة، والذي يرى بأنه جاء لتوضيح قرينة لفظية واحدة وهو قاصر عن تفسير الظواهر النحوية والعلاقات السياقية فتأتي فكرة القرائن لتوزع اهتمامها بالقسطاس بين القرائن النحوية اللفظية والمعنوية لتوصل إلى وضوح المعنى وأمن اللبس، وتنفي التفسير الظني والمنطقي لظواهر السياق، وتصرف عن الجدل في متاهات العامل وأصالته أو ضعفه أو قوته، وتبعد عن التأويل والتعليل"[3].

---

[1] عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز في علم المعاني، تح: محمد رشيد رضا، دار المعرفة، بيروت، د.ت، ص ص 70-71.

[2] تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص 189.

[3] خليل أحمد عمايرة، سلمان حسن العاني، في التحليل اللغوي منهج وصفي تحليلي، مكتبة المنار، الأردن، ط1 1987م، ص 87.

يقسم تمّام حسّان القرائن كما يأتي:[1]

قرائن معنوية: تضم: 1- الإسناد؛ وهي العلاقة الرابطة بين المبتدأ والخبر والفعل والفاعل أو نائبه.

2- التخصيص؛ وهي قرينة معنوية تتدرج تحتها قرائن أخص منها: التعدية (المفعول به) الغائية (المفعول لأجله والمضارع بعد اللام)، المعية (المفعول معه والمضارع بعد الواو) الظرفية (المفعول فيه)، التحديد والتوكيد (المفعول المطلق)، الملابسة (الحال) التفسير (التمييز)، الإخراج (الاستثناء).

3- المخالفة: مثل المنصوبات التي يتغير المعنى برفعها.

4- النسبة: وهي معاني حروف الجر ومعها الإضافة.

5- التبعية: ويندرج تحتها أربع قرائن هي النعت والتوكيد والعطف والإبدال.

قرائن لفظية: وتضم: العلامة الإعرابية، الرتبة، الصيغة، المطابقة، الربط، التضام الأداة، النغمة.

ويعود مرة أخرى، ليؤكد أن تضافر هذه القرائن يُغني عن فكرة العامل، وأن هذه القرائن كلها مسؤولة عند أمن اللبس، باعتباره غاية لا يمكن التفريط فيها، لأن اللغة الملبسة لا تصلح واسطة للإفهام والفهم. " فإذا كان من الممكن الوصول إلى المعنى بلا لبس مع عدم توفر إحدى القرائن اللفظية الدالة على المعنى فإن العرب كانت تترخص

---

[1] ينظر: تمام حسان، نفسه، ص ص 191- 231.

أحيانا في هذه القرينة اللفظية الإضافية لأن أمن اللبس يتحقق بوجودها وبعدمه. ولقد وجدنا في مأثور التراث العربي الكثير من الشواهد والأمثلة على هذه الظاهرة"[1].

ثم إنّنا نجده في كتاب "الخلاصة النحوية" يطبّق القرائن اللفظية والمعنوية على اللغة العربية، فكان الهدف من الكتاب الرد على الدارسين الذين نقدوا نظرية القرائن التي اقترحها تمّام حسّان في كتاب "اللغة العربية"، يقول في مقدمته: "كان مما قرأته من نقد أن النظرية لا تصدق إلا من خلال التطبيق فكان ذلك حافزا لي على محاولة التطبيق وكانت النتيجة هذه الخلاصة النحوية"[2].

ومن أجل ذلك، سعى أن يحقق الكتاب أمرين اثنين هما:[3]

- أن تكون تطبيقا للدراسة النظرية المشار إليها وذلك بإبراز تضافر القرائن على بيان المعنى.
- أن تكون مركزة تركيزا شديدا بحيث تخلو من إيراد الشواهد إلا في أضيق الحدود.

ويعلّق حلمي خليل على فكرة تضافر القرائن عند تمّام حسّان، بأنها "تدخل في إطار المورفيمات بأنواعها الثلاثة، فهي بمجموعها معانٍ وظيفية نحوية وصرفية ناتجة عن توزيع هذه المورفيمات وفق علاقات تركيبية (...) وهي مورفيمات بعضها لفظي والبعض الآخر صفري أي لا تتحقق لفظا ولكنها تقوم بوظيفة لغوية واضحة"[4].

---

[1] تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص 233.

[2] تمام حسان، الخلاصة النحوية، عالم الكتاب، القاهرة، ط1، 2000م، ص 8.

[3] نفسه، ص 8.

[4] حلمي خليل، العربية وعلم اللغة البنيوي، ص ص 236- 237.

4-3-4 الزمن والجهة:

يعدّ هذان العنصران عند تمّام حسّان – إلى جانب الحالة– من العلاقات المتشابكة بين أجزاء السياق، أو بين ما يسميه الأبواب النحوية؛ وفي هذا الصدد يفرق بين مصطلحات ثلاثة هي: الزمان، والزمن، والجهة؛ فالمقصود "بالزمان الوقت الفلسفي الذي ينبني على الماضي، والحاضر، والمستقبل، ويعتبر قياسا لكمية تجربة (...) والإخبار عن الساعة (...) ويقابله في الإنجليزية كلمة ((time)). ونقصد بالزمن الوقت النحوي الذي يعبر عنه بالفعل الماضي، والمضارع، تعبيرا لا يستند إلى دلالات زمانية فلسفية، وإنما ينبني على استخدام القيم الخلافية بين الصيغ المختلفة، في الدلالة على الحقائق اللغوية المختلفة. ويقابل الزمن في الإنجليزية كلمة ((tense)). ونقصد بالجهة ما يشرح موقفا معينا في الحدث الفعلي؛ ويكون ذلك بإضافة ما يفيد تخضيض العموم في هذا الفعل. ويقابلها في الإنجليزية ((aspect))"[1] .

ويصل بذلك إلى ضبط مفهوم ووظيفة كل من الزمن النحوي، والزمان، كما يأتي[2]:

- الزمن النحوي وظيفة في السياق يؤديها الفعل أو الصفة أو ما نقل إلى الفعل من الأقسام الأخرى للكلم كالمصادر والخوالف.
- زمان الاقتران يكون بين حدثين وهذا الزمان يستفاد من الظروف الزمانية المذكورة في أقسام الكلم (إذ، إذا، لما، أيان، متى) وهذا المعنى وظيفي كالزمن النحوي ولكن الفرق بينهما إفادة الاقتران وعدمه. زمان الأوقات هو المستفاد من الأسماء التي تنقل إلى معنى الظروف وتستعمل استعمالها فيكون ذلك من باب تعدد المعنى للمبنى الواحد.

---

[1] تمام حسان، مناهج البحث في اللغة، ص 245.
[2] تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص ص 240- 242.

فأوضح ما يفرق بين الزمن، والزمان أن "الزمان كمية رياضية من كميات التوقيت تقاس بأطوال معينة كالثواني والدقائق (...) فلا يدخل في تحديد معنى الصيغ المفردة ولا في تحديد معنى الصيغ في السياق ولا يرتبط بالحدث كما يرتبط الزمن النحوي إذ يعتبر الزمن النحوي جزءا من معنى الفعل"[1].

وفيما يخص الجهة، فإنها تقع في ثلاثة أنواع هي:[2]

1. جهات في فهم معنى الزمن، منها ظروف الزمان، وبعض الأدوات، والنواسخ.
2. جهات في فهم الحدث، ومنها المعاني المنسوبة إلى حروف الزيادة في الصيغ.
3. جهات في فهم علاقة الإسناد، ومنها ظروف المكان، والمنصوبات، وحروف الجر.

من خلال عرضنا بالتحليل لما قدمه تمّام حسان في هذا النظام، يتبيّن أنه كان – كما قال حلمي خليل– متفقا مع طرح فيرث للتحليل النحوي؛ "حيث إنه شبكة العلاقات السياقية المقالية أو اللفظية تبدأ من الفونيمات ثم المورفيمات وتنتهي إلى التركيب في وحدة أكبر وهذه العلاقات اللفظية أو المعنوية تقوم على مبدأ توزيعي تنشأ عنه علاقات توافق أو اختلاف أو تناظر بين العناصر اللغوية المكونة للتركيب، وهي جزء من هذه العلاقات السياقية. ولكن تحليل هذه العلاقات ورصدها وتصنيفها لا يؤدي إلا إلى المعنى المقالي فقط ويتبقى بعد ذلك جزء هام من المعنى لا يكتمل إلا بالسياق الاجتماعي context of situation وهو الشق الثاني من نظرية السياق عند فيرث، وبه يكتمل المعنى. وقد رأينا من قبل أن فكرة السياق هذه لم تكن بعيدة تماما عن عقول علماء اللغة

[1] تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص 242.
[2] نفسه، ص 260.

القدماء"[1].

إن مبادرة تمّام حسّان إلى مزج علم النحو بعلم المعاني محاولة منه للوصول إلى دراسة جديدة للفصحى[2].

ومع هذا، فإننا نجده لم يخصص في دراسته هذه "حيزا لدراسة الجملة، يتناول من خلاله كل ما يتصل بدراستها من منظور لساني حديث، وقد يكون ذلك راجعا إلى الأسس التي اعتمدها في دراسته للنظام اللغوي وهي في أغلبها أسس معنوية كالمعاني النحوية العامة أو معاني الجمل، والمعاني النحوية الخاصة أو معاني الأبواب النحوية، والعلاقات التي تربط بين المعاني الخاصة، والقيم الخلافية أو المقابلات، ولا يوجد إلا جانب شكلي واحد، وهو ما يقدمه الصرف وعلم وظائف الأصوات للنحو، كالقرائن الصوتية أو الصرفية"[3].

ولعل هذا ما جعل محمد صلاح الشريف، صاحب أول دراسة نقدية لكتاب "اللغة العربية معناها ومبناها"، يلاحظ أن "تمام حسان لا ينظر إلى النحو نظرة شكلية، وهذا يتماشى مع اتجاهه العام في كل الكتب، فهو خصم للشكل رأى عيب النحاة الأكبر ميلهم إليه وتركهم لما أتى به عبد القاهر الجرجاني في علم المعاني من دراسة للنحو وإضافة له.

وهذا الموقف ضد الشكلانية، وهذا الاتجاه الشديد إلى المعنى جعلا الفصل الأخير خاليا من معلومات واضحة عن تركيب الجملة العربية، فقد "انتحى منحى وظائفيا أهمل فيه الوجه الشكلي من التركيب النحوي فنتج عن ذلك أن الفصل خلا من كل إشارة إلى

---

[1] حلمي خليل، العربية وعلم اللغة البنيوي، ص 237.

[2] ينظر: فاطمة الهاشمي بكوش، نشأة الدرس العربي الحديث، إيتراك للنشر والتوزيع، القاهرة، ط1، 2004م، ص 57.

[3] الشريف ميهوبي، الجملة في نظر الدارسين المحدثين من العرب (نظرة تقويمية نقدية)، مجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية، دبي، ع 39، 2009م، ص 10.

مفهوم البساطة والتركيب في الجملة. وصار أقرب إلى المفهوم التقليدي للنحو منه إلى المفهوم الألسني الحديث"[1].

4-4 المعجم:

تتراوح نظرة تمّام حسّان للمعجم بين رأيين مختلفين، أولهما لا يعتبر فيه نظاما من أنظمة اللغة، وقد برز هذا الرأي من خلال مؤلفاته الأولى؛ خاصة كتاب "اللغة العربية معناها ومبناها"، إذ يصرح فيه أن المعجم ليس بنظام وإنما هو قائمة من الكلمات لا تكوّن نظامًا، وقد استدلّ على ذلك بأن النظام اللغوي يستجيب لأمور ثلاثة هي:[2]

أ- العلاقات العضوية والقيم الخلافية.

ب- الصلاحية للجدولة (أي أن يوضع في صورة جدول).

ج- عدم إمكان الاستعارة بين لغة ولغة.

ولمّا لاحظ عدم استجابة المعجم لهذه الاعتبارات، قال بأنه لا يوصف بأنه نظام.

فالمعجم – في نظر تمّام حسان- إذًا لم يكن نظاما، فهو قائمة من الكلمات تشتمل على جميع ما يستعمله المجتمع اللغوي من مفردات، وهذه القائمة تكون في حوزة المجتمع عامة، ولا يمكن بأي حال أن يحيط بها فرد واحد من أفراد هذا المجتمع مهما حرص على استقصائها.

وعليه، يؤكد تمّام حسان أن علم البيان- وهو فرع من البلاغة- صالح كأساس لبناء علم يتناول دراسة المعجم نظريا، وعمليا، وهو «علم المعجم»، ويفصل في شرح

---

[1] محمد صلاح الشريف، النظام اللغوي بين الشكل والمعنى، ص 214.

[2] تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص 312.

هذين العنصرين من علم المعاجم (النظري والعملي)، مبينا مجال اهتمام كل منهما ومقوماته[1].

يرى محمد صلاح الدين الشريف أن اعتبار تمّام حسّان المعجم قائمة من الكلمات هي نظرة تقليدية في العرف اللساني؛ حيث إنه "لم تعد دراسته في هذه الحالة تطلب منه إلاّ أن يبحث كيف تنظّم المواد في المعجم، أي صارت دراسته متعلّقة بفنّ وضع المعاجم أي بالمعجمية"[2].

ومن جهة أخرى، فإننا نجده يوافق رأي تمّام حسّان في عدم اعتبار المعجم نظاما بيد أنه يخالفه في تعليل هذا الحكم، إذ إن المعجم لا يكون نظاما "لأنه من الكلام، وأنه القاعدة التي يبنى عليها نظامان من نظم اللغة: الصرف وفرع من علم الدلالة. وأنّ المعجم في كلّ ذلك لا يكوّن قائمة شأنه في ذلك شأن الأصوات ليس لها قوائم إلاّ أن نفهم من الكتاب الجامع للكلمات على نظام معيّن"[3].

ويبرز هذا الرأي أيضا في كتاب "الأصول"، حيث نجده لا يعتبر المعجم نظاما أو صناعة بل هو معرفة؛ فـ "إذا فرقنا بين تقطيع أبيات القصيدة ومعرفة معاني هذه الأبيات. فالأول صناعة لأنه ينبني على قواعد لا بد من التمرن على تطبيقها على حين يكفي لمعرفة معاني الأبيات أن نصل إليها فرادى ونتذكر ما تعلمناه من ذلك دون أن يخضع الأمر للقواعد، أي أن العروض صناعة والمعجم معرفة"[4]؛ فإذا كنا نكتفي بمعالجة الكلمات فرادى من أجل الوصول إلى معانيها يُخرج المعجم من دائرة النظام إلى

---

[1] تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص 323.

[2] محمد صلاح الدين الشريف، النظام اللغوي بين الشكل والمعنى، ص 222.

[3] نفسه، ص ص 223- 224.

[4] تمام حسان، الأصول، ص 15.

المعارف، فالتعامل مع المعجم لا يحتاج – حسب تمّام حسّان– إلى قواعد، وعلى هذا الأساس فلا يكون المعجم من الصناعات.

ثمّ نجد تمّام حسّان يعدل عن الرأي الأول فيما بعد، ويقرّ بأن المعجم هو في الحقيقة نظام من أنظمة اللغة، وكان ذلك من خلال مقال يناقش فيه حقيقة المعجم، وكان عنوان المقال: " المعجم أنظام هو أم رصيد من المفردات"، وكان الهدف منه التأكيد على "أن المعجم (الذي رآه اللغويون رصيدا من المفردات) هو في الحقيقة نظام ذو شبكات وعلاقات وثيقة يقوم على أساس الاعتراف بها"[1].

ارتكز تمّام حسّان – للبرهنة على هذا التوجه الجديد في اعتبار المعجم نظاما من أنظمة اللغة– على مجموعة من العلاقات "التي تترابط بها محتويات المعجم وهي المبرر لتغيير النظرة إلى طبيعة المعجم والمساعد على تحويل الكيان المعجمي في أفهامنا من كونه رصيدًا من المفردات إلى كونه نظاما من أنظمة اللغة"[2]. وهذا القول تصريح منه بتراجعه عن الفكرة التي تبناها من قبل في اعتبار المعجم مجرد قائمة من المفردات. وتتمثّل هذه العلاقات فيما يأتي[3]:

1. الترابط بواسطة أصول الاشتقاق.
2. التمايز بواسطة الصيغة الصرفية.
3. بيان معنى الكلمة بواسطة هذين المحورين.
4. النظر إلى أصل وضع الكلمة، لبيان الأصلي وغير الأصلي من المعاني.
5. أثر المسموع في بيان الأصل من غيره.

---

[1] تمام حسان، المعجم أنظام هو أم رصيد من المفردات ضمن كتاب: حصاد السنين من حقول العربية، ص 22. وينظر أيضا كتاب: اجتهادات لغوية، ص 340.

[2] نفسه، ص 22.

[3] نفسه، ص ص 22– 23.

6. الحقول المعجمية، وأثرها في تكوين السياق.

7. المناسبة المعجمية بين ألفاظ من حقل وألفاظ من حقل آخر.

8. فكرة النقل، وأثرها في مرونة النظام المعجمي.

فإذا سلّمنا بهذا الاعتبار، فإن المعجم يكون نظاما متفرعا عن اللغة، التي هي النظام الأكبر، كما أنه يدخل في علاقة مع الأنظمة التي تكوِّن النظام اللغوي، فيأخذ ممّا دونه ويخدم ما أعلاه، فاللغة إذن، تتدرج انطلاقا من النظام الصوتي، ثم الصرفي، ثم المعجمي، وأخيرا النحوي. "وكل واحد من هذه الأنظمة يقوم مما دونه مقام الثقب الأسود في عالم الفلك. فيمتص ما دونه حتى يصيره جزءًا من تكوينه"[1].

وأوضح ما اعتمد عليه تمّام حسّان في تأكيد أن المعجم نظام، هي فكرة الحقول المعجمية؛ ذلك أن المعاني النحوية تقوم بينها " علاقة المناسبة المعجمية التي تجعلها صالحة للتضام في السياق، أو علاقة مفارقة معجمية تنفي أن يكون أحد اللفظين مصاحبا للآخر"[2].

وبعد مناقشة كثير من القضايا التي أسّس عليها تمّام حسّان مذهبه هذا، أنهى مقاله بتثبيت رأيه أن المعجم واحد من أنظمة اللغة، يقوم على نوعين من العلاقات، وهما العلاقات الجامعة، والعلاقات الفارقة التي سبقت الإشارة إليهما، والتي يمكن استخلاصهما من الحقول المعجمية، والاستصحاب للأصل، والعدول عنه، ثم ينوّه على أنه "لولا أن المعجم نظام ما استطاع طالب معنى كلمة أن يحدد مكانها بين مداخل ألفاظه عندما يتناول المعجم بيده أو بل ذلك"[3].

---

[1] تمام حسان، المعجم أنظام هو أم رصيد من المفردات، ص 23.

[2] نفسه، ص 28.

[3] نفسه، ص 32.

4-5 الدلالة:

تتركز الدراسة الدلالية على الاهتمام بعنصر المعنى، الذي يعد قمّة الدراسات بمختلف فروعها، مع فارق أن الدراسات الأخرى التي اهتمت بالمعنى، كالفلسفة، والمنطق وغيرهما، لم تجعله غاية في دراستها كما هي الحال بالنسبة إلى الدراسات اللغوية، إذ يرد جون لاينز **J. Lyons** على الدارسين الذين يقترحون ضرورة تحديد المصطلح وجعله الدلالة اللغوية، فاعتبر أن مجرد إطلاق مصطلح علم الدلالة خاليا من كل وصف أو قيد يُفهم منه علم الدلالة اللغوي.

يستخدم تمّام حسّان مفهوم "المعنى الاجتماعي" ، ويعني به "الغرض الأسمى الذي يسعى إليه علم الدلالة الوصفي"[1]، فلتحليل المعنى حينئذ نحتاج عناصر أربعة هي: المتكلم، السامع، الرمز، والمقصود. وقد تأثر في طريقة تناوله للدلالة بالمناهج الغربية الحديثة في دراسة اللغة، وقد تجلى ذلك عند تناوله "الدلالة" في الفصل الثامن من كتابه "اللغة العربية معناها ومبناها".

فقد لاحظ الدارسون أن "المعنى عند تمّام حسّان – كما هو عند أستاذه فيرث– كلٌّ مركبٌ، وإن هذا الكل يبدو في صورة مزيج من المستويات الدلالية بعضها صوتي وبعضها صرفي، وبعضها معجمي، وبعضها دلالي، فلكل مستوى من هذه المستويات نصيب من الدلالة"[2]، ومن هنا انبثقت فكرة تشقيق المعنى التي عُرف بها.

---

[1] تمام حسان، مناهج البحث في اللغة، ص 277.

[2] خالد خليل هويدي، التفكير الدلالي في الدرس اللساني العربي الحديث، ص 165.

وفي تطرقه للدلالة في كتابه "اللغة العربية"، يربط تمّام حسّان المعنى بفكرتي المقام والمقال؛ "باعتبارهما أساسين متميزين من أسس تحليل المعنى يعتبر الآن في الغرب من الكشوف التي جاءت نتيجة لمغامرات العقل المعاصر في دراسة اللغة"[1].

لكنه – في المقابل– اهتمّ أكثر بجانب المقام لكونه "المركز الذي يدور حول علم الدلالة الوصفية في الوقت الحاضر وهو الأساس الذي ينبني عليه الشق أو الوجه الاجتماعي من وجوه المعنى الثلاثة وهو الوجه الذي تتمثل فيه العلاقات والأحداث والظروف الاجتماعية التي تسود ساعة أداء «المقال»"[2].

ومع ذلك، فإن المعنى الدلالي يعتمد على هاتين الدعامتين مجتمعتين، ومنه يكون:

المعنى الدلالي[3]

المعنى المقالي

وهو مكون من المعنى الوظيفي+ المعنى المعجمي وهو يشمل القرائن المقالية كلّما وجدت

المعنى المقامي

وهو مكون من ظروف أداء المقال وهي التي تشتمل على القرائن الحالية (وكل ذلك يسمى المقام)

للوصول إلى المعنى في صورته الكاملة، فلا بد – حسب تمّام حسّان– من الإلمام بتحليل المعنى الوظيفي؛ أي الاعتماد على ما تقدمه لنا فروع الدراسة اللغوية، وهي

---

[1] تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص 337.
[2] نفسه، ص 337.
[3] نفسه، ص 339.

الصوتيات، والصرف، والنحو، مضافا إليها العلاقات العرفية التي نجدها في المعجم (المعنى المعجمي).

ويرتبط ذلك كلّه بالعنصر الاجتماعي، الذي يتمثل في المقال، وهو عنصر "ضروري جدا لفهم المعنى الدلالي فالذي يقول لفرسه عندما يراها «أهلا بالجميلة» يختلف المقام معه عن الذي يقول هذه العبارة لزوجته فمقام توجيه هذه العبارة للفرس هو مقام الترويض وربما صحب ذلك ربت على كتفها أو مسح جبينها. أما بالنسبة للزوجة فالمعنى يختلف بحسب المقام الاجتماعي أيضا فقد تُقال هذه العبارة في مقام الغزل أو في مقام التوبيخ أو التعبير بالدمامة. فالوقوف هنا عند المعنى المعجمي لكلمتي «أهلا» و«الجميلة»، وعلى المعنى الوظيفي لهما وللباء الرابطة بينهما لا يصل بنا إلى المعنى الدلالي ولا يكون وصولنا إلى هذا المعنى الدلالي إلا بالكشف عن المقام الذي قيل فيه النص"[1].

يلاحظ محمد صلاح الدين الشريف أن تمام حسان يعدّ العامل الاجتماعي، أو ما يسميه المقام، الأساس الذي تنبني عليه الدلالة؛ إذ بدونه "تنعدم الدلالة، وإن بقي من المعنى بعضه المتصل بالمقال (وهو الجامع للمعنى الوظيفي والمعنى المعجمي)"[2]. ولكنه في المقابل يؤاخذ عليه اهتمامه الشديد بهذه الفكرة، فقد أقرّ بصعوبة تحديد المقام، ويتفق مع رأي تشومسكي N. Chomsky الذي يرى أنه من الصعوبة معرفة المقام خارج السياق. ونظرا لتعذر إقامة نظرية علمية حول المقام، فقد حكم على مشروع تمّام حسّان في دراسة الدلالة بالمقام، أنه كان "طموحا في غير محلّه. وكان ذلك السبب في ضعف الفصل بالنسبة إلى غيره من الفصول. فقد سقط في الأفكار العامة غير اللغوية ووقف في تحليله

---

[1] تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص 343.
[2] محمد صلاح الدين الشريف، النظام اللغوي بين الشكل والمعنى، ص 227.

عند بعض العبارات الجاهزة. فكان بذلك تحليله أقرب إلى الأسلوبية ذات المنحى الاجتماعي منه إلى الألسنية الصرفة"[1].

لقد أفضى تتبع تمّام حسّان لتناول المعنى من خلال ما قدمه كل من العرب القدامى، والغربيون إلى مجموعة من الملاحظات تتلخص فيما يأتي:[2]

1. إن البلاغيين حين ساقوا عبارتي «لكل مقام مقال»، و«لكل كلمة مع صاحبتها مقام»، وقعوا على عبارتين من جوامع الكلم تصدقان على دراسة المعنى في كل اللغات، لا في العربية الفصحى فقط، وتصلحان للتطبيق في إطار كل الثقافات على حد سواء.
2. إن مالينوفسكي، وهو يصوغ مصطلحه **(context of situation)**•، لم يكن يعلم أنه مسبوق إلى مفهوم هذا المصطلح بألف سنة، أو ما فوقها.
3. إن مفهوم المقام، الذي ساقه العرب في كتبهم، لم يلق الرواج الذي وجده مصطلح مالينوفسكي لفارق في النفوذ.
4. إن العبارة التي ساقها النحاة «الإعراب فرع المعنى» هي الأخرى من جوامع الكلم ولا تقل عن سابقتيها في الأهمية، وذلك عند فهم الإعراب بمعنى (التحليل)، لأن كل تحليل لا يكون إلا عند فهم المعنى الوظيفي لكل مبنى من مباني السياق.

بذلك، يكون هذا الاتجاه هو "الصحيح والضروري في الكشف عن المعنى. وهذه هي الاعتبارات المختلفة التي ينبغي أن تُراعى في تشقيق المعنى، وإنّ تطبيق هذا المنهج

---

[1] تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص 228.

[2] نفسه، ص 372.

• يستعمل تمّام حسّان مصطلح "الماجريات" مقابلا لهذا المصطلح الإنجليزي؛ ويعني به "مجموع عناصر محيطة بموضوع التحليل، تشمل حتى التكوين الشخصي، والتاريخ الثقافي، للشخص؛ ويدخل في حسابها الماضي والحاضر والمستقبل. وهذا المصطلح – بالنسبة لعلم اللغة– قصد به دائما سياق النص، أما في السلوك الكلامي العادي، فكل وضع – مهما كان– يعتبر عنصرا من عناصر الماجريات". ينظر: تمام حسان، مناهج البحث في اللغة ص 286.

في الكشف عن المعنى ينبغي أن يصدق على النصوص المنطوقة ذات المقام الحاضر الحي كما ينبغي أن يصدق على النصوص المكتوبة ذات المقام المقتضي والذي يمكن أن يعاد بناؤه بالوصف التاريخي. ومن هنا تأتي قيمة هذا المنهج لدراسة كتب التراث العربي. وإن الاكتفاء بالمعنى الحرفي أو معنى المقال أو معنى ظاهر النص يعتبر دائما سببا في قصور الفهم"[1].

وكان اهتمام تمّام حسّان بفكرة المقام ناجما عن تأثره بالمناهج الغربية في دراسة العربية الفصحى، ومحاولة إعادة قراءة التراث اللغوي العربي وفق هذه المناهج، ولقد كان أكثر تأثره بالعالم الإنجليزي فيرث، حتى إن "فكرة المقام عند الدكتور تمّام هي نفسها فكرة المقام عند فيرث بعناصرها المختلفة الذي صاغ من فكرة السياق نظرية قد تلتقي في بعض جوانبها مع آراء القدماء، لكلنها بلا شك تختلف من حيث التنظير والتطبيق مما جعل منها نظرية لغوية كاملة في دراسة المعنى بما له من صلة بالمبنى"[2].

وتعد هذه الخلفية المعرفية لتمّام حسّان أكثر شيء جعل الدارسين ينتقدون آراءه المنفردة في حقل الدراسات اللغوية العربية الحديثة، ومن الدارسين الذين اعترضوا هذه النزعة لديه، يبرز محمد صلاح الدين الشريف؛ إذ يعيب على تمّام حسّان شدة التأثر بأستاذه فيرث، مما جعله يخطئ نفس "أخطاء أصحاب المدرسة البريطانية (مدرسة لندن) وإن لم يكن قد ذكر أحدا منهم. فقد دعا فيرث وهاليداي ودكسن (Firth, Halliday, Dixon) إلى اعتبار المقام. ولكنّهم لم يصلوا إلى نتيجة فيه تعين على وضع نظرية في

---

[1] تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص 372.

[2] حلمي خليل، العربية وعلم اللغة البنيوي، ص 240.

الدلالة متماسكة غير منفصلة عضويا عن نظرية لغوية عامة كفيلة بتحليل الظاهرة اللغوية تحليلا علميا لا مجال للاعتبارات غير اللغوية فيه"[1].

5- آراء تمام حسّان في التعليمية:

يرى تمّام أن حقل تعليم اللغة هو أوسع حقول التطبيق اللغوي، والذي يقابل الجانب النظري من اللغة، ويشتغل على "العلاقة بين المبنى والمعنى، وعلى البحث في قوة هذه العلاقة وضعفها، للكشف عن مواطن "اللبس" و"أمن اللبس" في الاتصال اللغوي"[2]. فيما يختص الجانب التطبيقي من اللغة بـ"تسخير النتائج التي يصل إليها الباحثون أصحاب الجانب النظري لخدمة المجتمع. وليس التشعب في هذا الحقل تشعبا مذهبيا كالذي سبق، ولكنه تنوع في طرق "الانتفاع" بمعطيات البحث"[3].

أما عن مظاهر اعتبار ميدان تعليم اللغات أوسع مجالات التطبيق اللغوي، فإنما يكمن في "كثرة فروع المعرفة التي تعتبر روافد لهذا المجرى، سواء في ذلك العلوم والفنون، والحِرف. وفيما يخص النحو العربي من هذا النشاط نجد أن طابع التعليم غالب على منهجه إلى أن يكاد يذهب بطابع البحث وروحه"[4].

فإذا كانت تلك حال حقل تعليم اللغات، فلا بد على كل باحث لغوي أن يولي اهتماما بهذا المجال، وأن لا يغيب عنه الخوض في مواضيعه والنظر في قضاياه، وهذا ما نجده عند تمّام حسّان، الذي لم يغفل عن التطرق إلى تعليم اللغات، فقد أفرد له مؤلفا جعله "التمهيد في اكتساب اللغة العربية لغير الناطقين بها"، هذا إضافة إلى آراء كثيرة

---

[1] محمد صلاح الدين الشريف، النظام اللغوي بين الشكل والمعنى، ص 228.

[2] تمام حسان، قضايا اللغة، مجلة المناهل، وزارة الدولة المكلفة بالشؤون الثقافية، الرباط، ع14، مارس 1979م ص 80.

[3] نفسه، ص 86.

[4] نفسه، ص 88.

يسجلها متتبع الإنتاج العلمي لتمّام حسّان من خلال مقالاته، سواء التي جمعت في مؤلفات له كما في كتاب "مقالات في اللغة والأدب" بجزأيه ، أو التي نشرت في المجلات المختلفة، وغالب هذه الآراء تدور حول تعليم النحو العربي، إذ إنه يفرق بين دراسة النحو وتعليمه، حتى إنه يعدّ انتقال النحو من الطابع العلمي إلى الطابع التعليمي هو ما أضر به؛ "حتى أن عبارة المؤلفين اتسمت بالخطاب المباشر للتلميذ في بعض العصور إذ يقولون: "اعلم يا فتى" أو "اعلم أيدك الله" أو حتى مجرد "اعلم" مما يدل على الطابع التعليمي لهذا النحو"[1].

1-5 تعليم اللغة العربية لغير الناطقين بها:

نجد تمّام حسّان، في مقدمة كتاب "التمهيد في اكتساب اللغة العربية لغير الناطقين بها"، يحدد ثلاث مراحل أساسية تتم فيها عملية اكتساب أية لغة، وتتمثل هذه المراحل في: التعرف، الاستيعاب، والاستمتاع.

فأما التعرّف، فهو "إدراك العناصر اللغوية والتفريق بينها، وربط كل عنصر بوظيفة خاصة تبدو واضحة عند إنشاء التقابل بينها وبين وظائف العناصر الأخرى. وذلك كإدراك السين في «سار» بمقابلتها بالصاد في «صار»، وربط كل من الصوتين بوظيفة خاصة هي بيان الكلمة التي هو فيها، والتفريق بينها وبين أختها، وكإدراك الفرق بين المقصود بصيغتي «فاعل» و«مفعول»، ووظيفة كل منهما في مقابل الأخرى"[2].

وتشتمل هذه الآلية على إدراك أمور ثلاثة هي[3]:

1. العلاقات الوفاقية للعناصر؛ أي جهات الشركة بينها أو نواحي الاتفاق.

---

[1] تمام حسان، قضايا اللغة، ص ص 88- 89.

[2] تمام حسان، التمهيد في اكتساب اللغة العربية لغير الناطقين بها، سلسلة دراسات في تعليم اللغة العربية، معهد اللغة العربية، مكة المكرمة، 1984م، ص 7.

[3] نفسه، ص 17.

2. العلاقات الخلافية للعناصر؛ أي الفوارق بينها.

3. العلاقات بين العناصر ووظائفها؛ أي معانيها في حدود النظام إيجابا وسلبا.

ولأهمية هذه الأمور الثلاثة، فإنها تشكل "تسيج كل نظام لغوي، فلا تقوم بنيته إلا بها. وعلى العنصر الأول يقوم التبويب، وعلى الثاني يقوم التفصيل وأمن اللبس، وعلى الثالث يقوم الطابع الرمزي للغة من أساسه؛ كما يبنى عليه أداء اللغة لوظائفها من حيث هي أداة للتواصل بين الناس"[1].

معنى هذا أن هذه العلاقات هي من يجعل الوحدات المكونة لأنظمة اللغة الفرعية من أصوات، وصرف، ونحو تتشابك فيما بينها لتكوين النظام الأكبر الذي هو اللغة، لكن في الآن نفسه، تجعل بينها أوجه اختلاف لئلا يكون هناك التباس بين هذه الوحدات.

يجدر التنويه في هذا الصدد، أن متعلم اللغة العربية من غير أبنائها، يعاني صعوبات على مستوى "التعرّف على عناصر هذه اللغة من النواحي الصوتية والصرفية والنحوية. وإذا كان الطلاب من أبناء العرب يصادفون صعوبات جمة في التعرف على عناصر السياق العربي (...) فلا شك أن الطالب غير الناطق بالعربية سيواجه صعوبات أكثر وأشد خطورة مما يعرفه الطالب العربي"[2].

وتلي التعرّف مرحلة الاستيعاب؛ التي لها "جانبان: جانب المعنى الثقافي وجانب المعنى البلاغي الأسلوبي"، إذ ترتبط اللغة –وفق المعنى الأول– بالجانب الثقافي للمجتمع، أو كما يُعرف في حقل الدراسات اللغوية برؤية العالم، وهي من القضايا اللغوية التي تناولها همبولدت V.Hamboldt، وأفرد لها نظرية. أما الجانب الثاني فإنه "ينسب إلى أصل وضع الكلمة –كما يقول فقهاء اللغة–، ثم عما يطرأ على هذا المعنى من

---

[1] تمام حسان، التمهيد في اكتساب اللغة العربية لغير الناطقين بها، ص 17.

[2] نفسه، ص 59.

تغيرات بلاغية وأسلوبية، يعود بعضها إلى ارتباطات المنطق، وبعضها إلى حدود العرف"[1].

وبعد المرحلتين السابقتين، تأتي مرحلة الاستمتاع؛ ويُقصد به "التذوق الأدبي وإدراك مواطن الجمال في النص، وهذا لا يتحقق إلا بعد التعرف على مباني النص اللغوي واستيعاب معانيه. فإذا تحقق هذان الأمران أصبح من يستقبل الاتصال الأدبي بمكان يؤهله، إذا كان له الاستعداد الفطري أو الكسبي أن يتذوق ما يستقبل من الاتصال"[2].

يفصّل تمام حسّان في عرض كل مرحلة من هذه المراحل على حدى، ويردفها بذكر موقف غير العربي منها أثناء تعلمه للغة العربية، ثم يقترح بعضا من الحلول النظرية والتطبيقية من أجل تجاوز الصعوبات التي تلاقي معلمي اللغة العربية لغير الناطقين بها ومن ذلك:[3]

- أن يلقي المعلم درس اللغة العربية الفصحى باللغة العربية الفصحى، دون إقحام اللهجة العامية، ذلك أن أصوات الفصحى تختلف عن أصوات العاميات، مما يؤثر سلبا على العملية التعليمية، فيعوِّق التعرف على المبنى واستيعاب المعنى على مختلف المستويات.
- تعليم الأصوات العربية لغير الناطقين بها لا بد أن يستند إلى دراسة علمية أكاديمية لهذه الأصوات، لأن التعليم تطبيق، والتطبيق يستند إلى معرفة نظرية، ولا يقوم على فراغ، ومن ذلك التعرف على تطور نطق بعض الأصوات العربية.

---

[1] تمام حسان، التمهيد في اكتساب اللغة العربية لغير الناطقين بها، ص 95.
[2] نفسه، ص 111.
[3] ينظر: نفسه، ص ص 67- 91.

- حثّ المعلم على حسن استعمال أصوات العربية، واستعمال الأصوات المضبوطة في قاعة الدرس وترك التكلم بالعامية في وقفته أمام التلاميذ تركا تاما. ويصدق ذلك بوجه خاص على معلم غير الناطقين بالعربية، لأن وفاء المعلم بهذه المطالب يعين الطالب الأجنبي على حسن إدراك الفارق بين العامي الذي يسمعه خارج الدرس، وبين الفصيح الذي ينبغي ألا يُسمع في القاعة إلا هو.
- أن تكون خطة تعليم اللغة العربية لغير الناطقين بها خاضعة لتخطيط مركزي على مستوى العالم العربي، كأن يكون أمرها موكولا إلى الجامعة العربية من خلال المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، بحيث تكون المنظمة هي التي تشرف على التخطيط، وعلى تدريب المعلمين لهذا النوع من النشاط في مختلف البلاد العربية، وأن يشتمل تدريب المعلمين على تدريبهم على تعليم أصوات اللغة العربية لغير الناطقين بها.
- الطريقة المثلى لتعليم معاني المفردات هي تعريض المتعلم للاستعمال، بحيث يسمع الكلمات في بيئاتها السياقية منطوقة، ويراها مكتوبة، فيوحي السياق بمعناها لأن السياق بما يحيط به من قرائن مقامية حالية، ومقالية لفظية، وما يربطه من علاقات نحوية، يعد قرينة كبرى في الدلالة على المعاني.

ويُضاف إلى هذا، حسن اختيار المادة التعليمية، والمواضيع التي يُراد تعليمها للطلاب، ويجب في ذلك مراعاة مستوى المتعلم والغرض الذي من أجله يسعى لتعلم اللغة العربية، ويكون وفق معايير خمسة هي:[1]

1. أن تكون المادة المختارة من شأنها أن تؤدي إلى النتائج التي نرغب في الوصول إليها، وهي توليد المحبة في نفوس الدارسين للثقافة العربية والإسلامية، والكشف

---

[1] تمام حسان، التمهيد في اكتساب اللغة العربية لغير الناطقين بها، ص ص 92– 95.

عن تفوق ما تشتمل عليه من القيم الدينية والخلقية، ليقبل الطالب على تعلمها معتزا بها، معجبا بثرائها، حفيا بما فيها من العبرة والموعظة الحسنة.

2. البساطة ومعناها ألا يشتمل النص المعروض على مادة معقدة عسرة الاستيعاب سواء من الناحية اللغوية كالتراكيب النحوية الملبسة التي تتعدد فيها احتمالات المعنى، أو التراكيب المربكة التي يكثر فيها التقديم والتأخير، أو الفصل بين المتلازمين، أو الحذف، أو التقدير، أو الأساليب البلاغية التي تتسم بالجفاء كالاستعارات التي تخفى فيها العلاقة، ويشتمل ذلك أيضا اختيار ما يسهل استيعاب الطالب له، ولا يضطر المعلم معه أن يدخل في صراع مع اختيار الكلمات للشرح، لأن حصيلة الطلاب من الكلمات قليلة، والتعرض لكثرة الشرح بسبب التعقيد ستلجئ المعلم إلى استعمال كلمات تحتاج هي نفسها إلى الشرح وهكذا ينشأ موقف غير مستحب.

3. اجتناب اختيار عناصر من الثقافة العربية الإسلامية تتعارض مع ثقافات الدارسين، فتسبب لهم إحساسا بالحرج أو الغضب أو الدونية أو النفور من الدرس أو تشحذ في نفوس الطلاب المقاومة والدفاع عن ثقافات بلادهم.

4. حسن العرض، فلا ينبغي أن يقتصر الأمر على مجرد قراءة النص أو سرد القصة، وإنما يجب أن يتعدى ذلك إلى الاستعانة بالوسائل السمعية والبصرية التي لا يستغنى عنها في التعليم الحديث للغة الثانية، بل في تعليم اللغة الأولى في بعض البلاد.

5. المواءمة بين المحتوى الثقافي في درس اللغة وبين غرض الطالب في تعلم اللغة العربية. فالغايات التي يسعى إليها الطلاب غير الناطقين باللغة العربية متعددة متنوعة، فقد يكون شخصيا، أو اجتماعيا، أو اقتصاديا، أو دينيا، وبالتالي فمراعاة القصد من تعلم اللغة العربية غاية في الأهمية.

كان ما سبق، إشارة إلى إسهامات تمّام حسّان في تعليم اللغة العربية، من خلال تجربته الخاصة مع غير الناطقين بها، حاول من خلالها معالجة بعض الصعوبات التي تلاقي معلمي اللغة العربية حينما يتصدون لتلقينها لغير أهلها وهذه الصعوبات تصيب مستويات اللغة جميعا الصوتي منها، والصرفي والمعجمي والنحوي.

2-5 تعليم النحو:

يرى تمّام حسّان – ويتفق معه كل مشتغل في حقل التعليمية– أن عملية التعليم تتوقف على ثلاثة أبعاد أساسية، هي: المتعلم، والمعلم، والجهد التعليمي، ويربط البعدين الأولين بعلم النفس اللغوي، وعلم الاجتماع اللغوي، وبالدراسات التربوية البيداغوجية لأنهما مرتبطين بالإنسان، والتفكير حولهما يجب أن يمرّ عبر هذه العلوم. أما الجهد التعليمي فإنه "ألصق الأبعاد الثلاثة بما نسميه "علم اللغة"، سواء في ذلك الجانبان: النظري والتطبيقي"[1].

والغاية التي يرنو التعليم والتعلم إلى تحقيقها، إنما هي "استضمار السليقة بالنسبة للغة المقصودة. وهذه السليقة لا ينبغي لها أن تفهم بمصطلحات الجبرية، فلا يصح في الأذهان ما كان يراه الأقدمون كما يعبر عنهم ابن جني من أن صاحب السليقة لا يمكن أن ينحرف لسانه عن لغته وإن قصد ذلك".[2] فلتمّام حسّان مفهوم خاص بالسليقة يتفق كثيرا مع ما جاءت به النظريات اللغوية الحديثة، والنحو التوليدي خاصة، فهي عنده "القدرة على استعمال اللغة دون التفكير في طريقة تركيب الجملة، وهي القدرة على كشف اللبس في التعبير الملبس، وهي القدرة على كشف الخطأ في الاستعمال في ظل الحدس

---

[1] تمام حسان، اكتساب السليقة العربية من خلال التعليم في ضوء الدراسات الحديثة، ضمن كتاب: الفكر اللغوي الجديد علم الكتب، القاهرة، ط1، 2011م، ص 41.

[2] تمام حسان، تعليم النحو بين النظرية والتطبيق، ضمن كتاب: مقالات في اللغة والأدب، ج1، ص 58.

بنظام لغوي ما (...) صاحب السليقة قادر على أن يصوغ من الجمل ما لم يسمعه من قبل، أو بعبارة أخرى أن يكون قادرا على توليد الجمل واختراعها في ضوء نظام اللغة"[1].

والنحو ينتمي إلى الجهد التعليمي، أو ما يعرف في التعليمية بالمادة التعليمية. فيتناول ضمن علم اللغة التطبيقي، الذي ينظر إليه على أنه "يتسلم النظرية مكتملة من الباحث ثم يبدأ بدوره في إخضاعها لمطالب التطبيق"[2]. فإذ كان الأمر كذلك، فحري بالنحو التعليمي أن يتميّز عن النحو النظري، أو فلنقل: النحو العلمي؛ حيث إنه يبدأ "من نقطة الأصل المجرد الذي يسميه علم اللغة idealization ويسميه النحاة العرب "الأصول الثابتة" ويجعلونه مرجعا لتعليل الترخص، ومعيارا لتفسير حالات العدول عن الاستصحاب. فإذا لم تطابق الكلمة صورة الأصل ردت إليه بالتأويل في ظل الوجوب والجواز والتعليل الغائي على نحو يخضع لمبدأ طرد القاعدة، وفكرة الطرد أكبر عون لجهد المعلم ولاستيعاب المتعلم على حد سواء"[3].

يتبيّن ممّا سبق، أنّ تمّام حسّان يتعرض لنقطة غاية الأهمية، تتمثل في البرامج وكيفيات إعدادها؛ حيث إنه يصرّ على أن وضع البرامج يجب أن يوافق السياق الذي من أجله أعدّت؛ إذ إن إعداد برنامج تعليمي لا يعتمد على جهود فردية، بل لا بد أن يكون فيه تضافر جهود المختصين، والاتفاق حول عناصر مختارة، مراعيا في ذلك منهجا ملائما يرتكز على مقدمات موضوعية، ومن ثم مراعاة الترتيب المناسب لهذه العناصر المختارة بطريقة تُسهّل استيعاب المتعلم للمادة التعليمية؛ ثم نجده يُسقط هذه المقدمات

---

[1] تمام حسان، تعليم النحو بين النظرية والتطبيق، ص ص 58- 59.

[2] تمام حسان، التمهيد في اكتساب اللغة العربية لغير الناطقين بها، ص 42.

[3] تمام حسان، اكتساب السليقة العربية من خلال التعليم في ضوء الدراسات الحديثة، ص 42.

وهذا المنهج على النحو العربي من أجل الوصول إلى إعداد برنامج لتعليم النحو، ويكون ذلك كما يأتي:[1]

- لا بد من نظرية لغوية يبدأ منها سياق الاختيار. وهذه النظرية بالنسبة للنحو العربي هي ما يعرف باسم: أصول النحو كما يبدو عند ابن جني والسيوطي مثلا وهذه النظرية العربية تصادف في الفكر العربي المعاصر مناقشة من نظريات أخرى أنتجها الفكر الغربي المعاصر أيضا وطبقها غلى اللغات الغربية.
- هذه النظرية توصل إلى إليها منشئها باستعمال البيانات data المستخرجة من الاستعمال اللغوي ذاته. ولقد كانت بيانات النحو العربي كما ذكرنا نتيجة الرحلة والوفادة، وفي كلتا الحالتين كان استخراجها من كلام طائفة من القبائل يسمونها "قبائل وسط الجزيرة" (...) وهذه القبائل اتفقت جميعا في مستوى الفصاحة والمختلف بينها اللهجات.
- فإذا طبقت النظرية على البيانات المأخوذة من لغة بعينها نشأ عن ذلك وصف للسليقة competence التي يقوم استعمال اللغة على شروطها. ووصف هذه السليقة بالنسبة للغة العربية هو ما يعرف باسم النحو العربي.
- وهناك منهج تطبيقي خاص لإنشاء البرامج ينبني على استعمال المقارنة والانتقاء لمعرفة أي الأبواب نختار وكيف يتم ترتيبها في البرنامج، وما الذي يكون منها للسنة الأولى أو الثانية، وما الحقائق التي نعرضها على التلاميذ من باب بعينه وما الذي نؤخره لمستوى أعلى؛ لأنه فوق قدرتهم على الاستيعاب، وهلم جرا. وهذا هو المقصود من عبارتي المقارنة والانتقاء. وهكذا نصل إلى العناصر المادية في تكوين البرنامج.

---

[1] تمام حسان، اكتساب السليقة العربية من خلال التعليم في ضوء الدراسات الحديثة، ص ص 47– 48.

- فإذا وصلنا إلى هذه العناصر كان علينا، قبل أن نصوغها في صورة برنامج، أن نكون على وعي بأمرين:

أولهما: أسلوب تركيب البرنامج، كأن يكون مفصلا أو مجملا بحيث يتيح الحرية في تكييف التفاصيل للمنفذين.

الثاني: طريقة العرض التي تتسم بها هذه العناصر؛ هل يكون عرض المحتويات تتابعيا أو حلزونيا دائريا.

- فإذا تم لنا ذلك وصلنا إلى تركيب برنامج ذي أسلوب محدد، وطريقة عرض معينة، ووصلنا من خلال كل ذلك إلى ما يعرف باسم "أبواب المقرر".

كان ذلك تصوّر تمّام حسّان لخطوات بناء البرنامج، الذي يتم وفقه عرض المادة التعليمية، وربط ذلك بالنحو العربي إذا ما أُريد أن يجعل منه مادة للتعليم، حيث إن اختيار مواضيعه التي تتعلّم، ثم تنظيم خطوات عرضه على المتعلمين هي أهم ما يمكن اتباعه في منهج تعليم النحو. وبعد أن يتمّ ذلك يحسن النظر في الطريقة المناسبة لعرضه، إذ إن اختيار الطريقة المناسبة من شأنه أن يحدد ما إذا كانت العملية التعليمية ناجحة أم لا، وهل استوفى المعلم من خلالها متطلبات البرنامج أم لم ينجح في ذلك.

وفي هذا الصدد، نجد تمّام حسّان قد خاض في طريقة عرض المادة التعليمية للتلاميذ، حيث يعرض رأي الباحثين في التعليمية للوصول إلى أنجع طرائق التدريس، إذ تتراوح أراؤهم بين تفضيل الطريقة القياسية، والطريقة الاستقرائية، فقد ثار نقاش بين أنصار الطريقتين، فيرى أصحاب الطريقة الاستقرائية أن "عملية التعلم في كل صورها سواء داخل المدرسة وخارجها لا تتم في الحقيقة إلا بواسطة الاستقراء وإن الذهن الإنساني بحكم تكوينه مهيأ للاتجاه من الخاص إلى العام وليس العكس"[1]. ولأنصار الطريقة

---

[1] تمام حسان، حصاد السنين من حقول العربية، ص 38.

القياسية رأي آخر ينطلق من دحض حجج أصحاب الطريقة القياسية فالاستقراء من اختصاص العالم ولو فرضناه على المتعلم لأرهقناه ولكلّفناه مشقة هو غير قادر عليها مع أنهم يعترفون أن الطفل يعتمد في مراحل اكتسابه الأولى على الاستقراء، لكن هذا يختلف عن التعلم في المدرسة، وإن خير طريقة في ذلك لا تكون إلا بالطريقة القياسية "التي تشرح القاعدة أولا ثم تأتي لها بالأمثلة لتوضحها ثم تدرب التلاميذ على مطابقتها في الاستعمال وتطالبهم بالمطابقة"[1].

يتصور تمّام حسّان حوارا بين أنصار الطريقتين، فيورد ردا لأنصار الطريقة الاستقرائية، يفسرون فيه المقصود من الاستقراء الذي يقصدونه كآلية تعليمية، فالجميع يعلم أن هناك نوعان من الاستقراء: استقراء تام، واستقراء ناقص؛ والجميع يعلم أيضا أن "هناك فارقا بين استقراء الباحث واستقراء المعلم، فاستقراء الباحث استقراء ناقص في خضم الحياة الطبيعية ينتهي إلى وصف علمي، أما استقراء المعلم فاستقراء تام في مجال نص محدود ينتهي إلى فرض معيار على الاستعمال، فلا ينبغي أن نخلط بين استقراء وآخر ولا بين ظرف وآخر"[2]، فإذا استطعنا أن نفهم ذلك كله أمكننا القول – حسب أنصار الطريقة القياسية– أن أنجع الطرق لتعليم النحو العربي هي "أن يقدم المعلم النحو واللغة من خلال النص: يعرضه على التلاميذ ويشرحه ويضع أيديهم على البيانات التي تعين على استخراج القاعدة، ثم يصل بهم في النهاية إلى القاعدة دائما"[3].

وفي خضم هذه المناقشات، يورد تمّام حسّان رأي اللسانيين التطبيقيين، الذين "يمنحون المعلم قسطا ملحوظا من الحرية في مجال المزج بين الطريقتين بحسب ظروفه وتقديره، بل يرون مزج إحدى الطريقتين في التعليم أمرًا لا مفر منه، فلو فرضنا أننا

---

[1] تمام حسان، حصاد السنين من حقول العربية ، ص 39.

[2] نفسه، ص 39.

[3] نفسه، ص 39.

استخدمنا النص في استنباط القاعدة فوصلنا إلى هذه القاعدة بعد استقراء النص فلن يتوقف بنا الأمر عند هذا الحد؛ لأن التدريب وهو أهم وسيلة من وسائل استضمار السليقة لا يتم إلا بواسطة القياس على القاعدة سواء في الأمثلة التي يقدمها المعلم للتحليل أو في الجمل التي يكونها التلاميذ أثناء التدريب"[1]، وهذا الرأي ينطبق تماما على واقع العملية التعليمية، إذ من غير المعقول أن يلتزم المعلم بطريقة واحدة، ويبقى وفيًّا لها في كل الظروف، لأن ما يُقدم متفاوت، وكذلك مستوى التلاميذ في تفاوت ملحوظ، مما يجعل المزج بين طرائق التدريس المختلفة أحيانا ضرورة يحتمها الواقع.

يضيف تمّام حسّان إلى آرائه المتعلقة بالتعليمية – والتي سبقت مناقشتها– إشارات طفيفة لآليات أخرى معروفة في هذا الحقل، فمما يتصل بالتعليم: الشرح، والإيضاح والتمرين، والاختبار، مع التنويه بضرورة عناية المعلم بالتدريب والتمرين؛ "لأن عرض القواعد بمفرده لا يؤدي إلى نتيجة إلا إجادة التعليل مع العجز عن صحة الأداء إذا لا يتأتى كسب المهارة في الاستعمال إلا من خلال الممارسة، وما دامت اللغة الفصحى ليست لغة البيت، ولا لغة السوق، فإن الطريق الوحيد إلى الممارسة هو ما يشتمل عليه برنامج الدراسة من ساعات التدريس. فهناك دروس المحادثة، والإنشاء الكتابي، والمطالعة الجبرية أمام التلاميذ، ثم النشاط المدرسي في صورة التمرين على المناظرة، والخطابة والمحاضرة، كل ذلك من شأنه أن يعين على استضمار السليقة، وأن يكسر حاجز الخوف من صعوبة اللغة العربية التي اتهمت بها ظلما وعدوانا"[2].

كان ما سبق عرض للآراء اللغوية التي تميّز بها تمّام حسّان، وطبعت مسيرة علمية جاوزت الخمسين عاما، وكان لها الصدى العميق عند طبقات متعددة من المهتمين

---

[1] تمام حسان، حصاد السنين من حقول العربية، ص 39.

[2] نفسه، ص43.

بالدرس اللغوي العربي الحديث، فانقسموا في ذلك بين مؤيّد لآرائه ومتأثر بها، وبين ناقد لها وحتى قادح في بعض الفترات.

الفصل الثالث

التفكير اللساني عند عبد الرحمن الحاج صالح

بين الأصالة والإبداع

توطئة:

عرف الدرس اللساني شيوعا ورواجا كبيرين في أوساط الدارسين العرب منذ أن تعرفوا على منتجات الثقافة الغربية في هذا المجال، فأثر ذلك على توجهاتهم الفكرية حين تناول القضايا اللغوية، وانقسموا بين ممجد للتراث، وداعٍ للانفتاح على ما استجد به البحث اللغوي، وإسقاط مناهجه وإجراءاته على اللغة العربية، وفريق ثالث وسط وقف من القضية باعتدال، فانتفع بالتراث من خلال معطيات الحداثة والإبداع في البحث العلمي. فهذا الفريق آمن بأن "الأصالة في المعارف المتصلة بالعلوم الإنسانية لا يمكن أن تعني الاكتفاء بنفسها والانغلاق على الذات دونما سعي من أجل التطور، كما غدا مررا أن الحداثة لا يمكن أن تعني الانسلاخ عن التراث وإهدار ما بناه الأقدمون"[1].

في خضم هذا الواقع، ظهرت البحوث اللسانية العربية، وسعى روادها إلى النظر في القضايا اللغوية للعربية الفصحى في صورتها المعاصرة، ومقاربتها، أو مقابلتها بصورتها التي وصفها اللغويون القدامى من خلال مصنفاتهم التي عدّها بعضهم مما لا يمكن دحضه أو مناقشته. كما ظهرت أعمال اطلعت على مستجدات البحث في الغرب والمفاهيم التي توصلت إليها، من خلال وصف اللغات الأوربية، فحاولت مقابلة ذلك بتأكيد أصالة الفكر العربي، وأن ما جاء في كتب التراث من آراء لغوية كان عربي الهوية ويصف قضايا لغوية عربية، ورفض أصحابها ما اعتبروه ادعاءات بتأثر الفكر العربي بالمنطق اليوناني، فاستطاعوا بذلك رد الاعتبار للدراسات اللغوية العربية، وأعادوا تقديم مفاهيمها في حلة جديدة تحاول الاستجابة للروح العلمية التي تميز بها الفكر اللغوي الإنساني الحديث.

ضمن هذا التوجه، ظهرت أعمال عبد الرحمن الحاج صالح، المعروف بدفاعه عن

[1] محمد بوعمامة، التراث اللغوي العربي بين سندان الأصالة ومطرقة المعاصرة، مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، ع 3/2، جوان 2008م، ص 208.

التراث العربي، وسعيه لوضع نظرية لسانية عربية الهوية، تواكب روح العصر، وتقابل في تميّزها وثرائها نظيراتها الغربية، فكانت له إسهامات عديدة، ومشاريع إجرائية رائدة "جعلت الأوصياء على الشأن العلمي العربي يتبنون أفكاره، ويعملون على تجسيدها في خطط"[1] من أجل تجاوز حالة الركود التي عرفها البحث اللساني في بعض فتراته الحديثة، وفيما يأتي عرض ومناقشة لأهم الآراء اللسانية التي قام عليها مشروع عبد الرحمن الحاج صالح.

1- مفهوم الأصالة عند عبد الرحمن الحاج صالح:

شغلت قضية الأصالة والتقليد الفكر العربي إلى درجة أنها أبعدت الباحثين في مرات كثيرة عن روح البحث العلمي، واتجهت بأعمالهم إلى هامش العلم، بدل أن يهتموا بلب القضايا العلمية التي بادروا إلى مناقشتها، فأخذوا يبحثون عن روافد العلوم بدل النظر في أصولها، والانتفاع بها وخدمتها بتقديم كل مستجد فيها، ولعل أكثر مجالات الفكر تأثرا بهذه المناقشة وهذا الصراع، مجال البحث في اللغة، خاصة عندما يتعلق الأمر بالنظر في التراث اللغوي العربي، ففي الوقت الذي أصبحت فيه "الحداثة والمعاصرة توأمان يتجاذبان الفكر العلماني الحديث حتى لكأن عصر البدائل عصرُنا، لا أنّ المنحى التطوري قد عدمته حضارة السالفين، إنما تفاوت ما بين تسارع الحركة الماضية وتسارع المفارقات الحركية اليوم. ولئن تمثّل الفكر الغربي هذين التوأمين منذ أحقاب حتى صهرا في بوتقة تاريخية فإن المنظور العربي لا يزال يتصارع وإياهما. لذلك ولغيره كانت القضية أشد ملابسة بالعرب في تحسسهم سبل المناهج المستحدثة وأبعد تعلقا بمشاغل اتصالهم بغيرهم أو انفصالهم عنه"[2].

---

[1] محمد خاين، إسهامات الدكتور عبد الرحمن الحاج صالح في ترقية المصطلح اللساني العربي، مجلة الموقف الأدبي اتحاد الكتاب العرب، سوريا، ع 486، 2011م، ص 114.

[2] عبد السلام المسدي، الأسلوبية والأسلوب، الدار العربية للكتاب، تونس، ط2، 1982م، ص 17.

جاءت محاولة تحديد مفهوم دقيق لمصطلح الأصالة عند عبد الرحمن الحاج صالح إجابة عن تساؤل مهم وجوهري، عرفته ساحة البحث اللغوي العربي الحديث وفحوى هذا التساؤل: هل إذا ما تأثر المثقفون العرب بمستجدات البحث اللغوي في العصر الحديث فإن ذلك يمسّ بالأصالة؟ ونجده يخالف الاعتقاد الشائع عند الباحثين أن الأصالة هي مقابل الحداثة أو المعاصرة، إذ إنها "تقابل في الحقيقة التقليد أيًّا كان المقلَّد المحتذى به سواء كان العلماء العرب القدامى أو العلماء الغربيين إذ الأصيل هو الذي لا يكون نسخة لغيره (...) والأصالة في زماننا هذا وعلى هذا الأساس هي الامتناع من تقليد الغربيين خاصة"[1]. وبهذا فيكون التقليد منبوذا مهما كان مصدره، فالبحث اللغوي الأصيل هو الذي يسعى إلى الإبداع والابتكار وعدم أخذ آراء الآخرين مأخذ القداسة وعدم تقبل مناقشتها مع أنه في الآن ذاته يقر أنه لا يمكن بأي حال أن يتحقق الابتكار الكلي دون حاجة إلى ما تحقق سابقا؛ فإنه "يستحيل أن يعيش الإنسان بالاعتماد على ما يصنعه هو وحده أو يرقى به العلم بدون أن يراعي ما ابتكره الآخرون، والعلم بهذا الاعتبار هو أحوج الأشياء إلى التفاعل والتداخل والأخذ بما يأتي به الآخرون"[2]. ومن هنا يمكن استخلاص مفهوم للأصالة على أنها "تكمن في عدم الاطمئنان مقدما وقبل النظر إلى كل ما يصدر من الغير حتى يقوم الدليل الذي يحمل الإنسان بل يجبره على تقبل أقوال غيره"[3].

بناءً على هذه النظرة التي يتفق معها كل من يشتغل في التأصيل للعلوم، استخرج

---

[1] عبد الرحمن الحاج صالح، الأصالة والبحوث اللغوية الحديثة، ضمن كتاب بحوث ودراسات في اللسانيات العربية موفم للنشر، الجزائر، ج1، 2007م، ص 11.

[2] نفسه، ص 12.

[3] نفسه، ص12.

عبد الرحمن الحاج صالح جملة من النقائص لحقت الأعمال التي تناولت التراث العربي والتي تتمثل فيما يأتي:[1]

1. التبني دون سابق نظر لما جاءنا من الغرب من الأقوال والمذاهب اللغوية بدعوى أن هذه الأقوال هي آخر ما توصّل إليه العلم الحديث، وأن الباحثين العرب لم يبلغوا بعد – لقلتهم وقرب عهدهم بالبحث- مستوى الاجتهاد، فإن الأفكار التي تصلنا من الغرب في اللغة وظواهرها هي وليدة هذا العصر، ثمّ هي من جنس الأفكار التي تخص علوم الفيزياء والكيمياء، والأحياء، وغيرها من العلوم التجريبية التي تقدمت في أيامنا التقدم المعروف.
2. التعصب لمذهب غربي واحد لكون هذا الباحث قد تخرّج على يد ذاك العالم الغربي صاحب المذهب المعني به، فلا يريد به بديلا ويعتقد أشد الاعتقاد أن كل ما يقوله غيره فهو من سفاسف الكلام وأباطيله.
3. تجاهل بعض الباحثين للتراث العلمي العربي في ميدان اللغة، وخصوصا العرب دون غيرهم، وما أبدعوه من المفاهيم ولم يوجد ما يقابله في التراث الفكري اليوناني واللاتيني ولا في المذاهب اللغوية الحديثة. وهذا التجاهل ناتج بالطبع عن جهلٍ أولًا لجوهر المفاهيم والتصورات العربية، وثانيا للاعتقاد الراسخ عند أكثر المحدثين أن ما ظهر عند العرب من الأفكار ولم يثبته اللغويون الغربيون لا قيمة علمية له ويعتمدون في ذلك على ما يقوله فلاسفة العلوم، مثل أوجست كونت الفرنسي الذي ادّعى في القرن الماضي أن الفكر الإنساني يتطور على خط مستقيم من الفكر الديني إلى الفكر الميتافيزيقي إلى الفكر الإيجابي؛ أي العلمي في نظره، فلا

---

[1] ينظر: عبد الرحمن الحاج صالح، الأصالة والبحوث اللغوية الحديثة، ص ص 12- 14.

يتصور الباحث العربي أن يكون العرب منذ أكثر من ألف سنة قد توصلوا إلى ما توصل إليه العلم الحديث.

فإذا كانت تلك حال الدراسات اللغوية العربية، فلا بد أن يسير البحث العربي المرجو تحقيقه، والذي يسعى إلى الوقوف ندًّا للدراسات اللغوية الغربية نحو الابتكار والإبداع والعلمية، ومن أجل ذلك، فقد تتّبع عبد الرحمن الحاج صالح الأسس التي يُبنى عليها أي بحث إبداعي، فعلى الباحث اتباع قوانين تجعل عمله أصيلا لا تقليد فيه ولا مغالطات فكرية، مما يجعله يحكم على القديم بالرداءة لقدمه، ويحكم على الجديد بالجودة فقط لجدته، ومن ذلك:[1]

1. لا بد من التأكد الصارم من صحة الخبر أو الرواية قبل أن نبني عليه نظرية كاملة، فقد يتساهل المنظِّر فيبني جميع أقواله على خبر ورد في كتاب أدب أو كتاب من كتب الطبقات، كفكرة بناء النحو العربي من أوله أو ابتداءً من الخليل على المنطق اليوناني، وقد يستشهد على ذلك بقول القفطي أن الخليل كان يلتقي مع حنين بن اسحاق ناسيا أن الخليل توفي قبل ولادة حنين بعشر سنوات.
2. الباحث الأصيل هو الذي إذا طرق موضوعا قصد منابعه الأصيلة، وأمعن النظر في مظانه الأولى؛ أي فيما تركه المعني بهذا الموضوع نفسه، لا فيما رواه عنه غيره بعد مضي خمسة قرون، ويرتبط هذا بما يجب على الباحث أن يتمسك به دائما، وهو الامتناع عن ذكر القول من صاحبه مباشرة، والإشارة إلى مصدر القول بالدقة المتناهية، ولا يذكر أبدا هذا القول مرويا على لسان غيره إذا وجد هذا القول في الآثار العلمية التي وصلتنا عن صاحبه عن طريق ابن الأنباري، أو كلام الأخفش في كتاب القوافي عن طريق السيوطي، أو غيره.

[1] ينظر: عبد الرحمن الحاج صالح، الأصالة والبحوث اللغوية الحديثة، ص ص 15- 18.

3. ويجب أن يتجرد الباحث من كل فكرة أو نظرة مسبقة عندما يحاول أن يفهم مقصود القدامى في نصّ من نصوصهم، وخصوصا أولئك الذين بعُد عهدهم عنّا وحال دون فهمهم عصور الانحطاط الحالكة الطويلة التي أغلق فيها باب الاجتهاد وجمدت فيها الأفكار، بل زاغت عمّا كانت عليه وصارت أفكارا وتصورات غير تلك التي ابتدعها علماؤنا الأولون.

4. وأهم شيء ينبغي أن يتوخاه الباحث النزيه، في فهم مقاصد النحاة الأولين وأغراضهم، هو أن ينتهج النهج العلمي الصحيح في تحليل النصوص. وينحصر عندنا في شيئين اثنين:

- المسح الكامل الشامل للنص المراد تحليله.
- الاكتفاء بهذا النص في التحليل هو وحده إذا كان طوله يسمح بذلك.

بهذه الأفكار، استطاع الحاج صالح تقييد البحث العلمي الخلاق والمبدع، وقد كان اتجاهه إلى الإصرار على أن يكون البحث اللغوي أصيلا، وعدم التقليد من الغرب أو حتى من بعض العرب القدامى إيمانا منه أنه إذا تمّ للباحث ذلك استطاع هو نفسه أن يكون موضوعيا في الحكم على الدراسات العربية القديمة، ولا ينساق وراء بعض الادعاءات التي مسّت النحو العربي خاصة، وجعلت بعض الباحثين العرب المحدثين يحيدون عن الغرض الأساسي لدراسة اللغة العربية.

1-1 أصالة الدراسات اللغوية العربية:

إن قراءة دقيقة للتراث اللغوي العربي من خلال مسح عميق للنصوص والمخطوطات، والمؤلفات المطبوعة التي تحمل مختلف الجهود اللغوية لعلماء اللغة العرب القدامى، ودون تأثر بالآراء المسبقة والأحكام الجاهزة عن هذا التراث، تجعل الباحث يقف عند قضايا لغوية تتميز حتى على بعض الآراء اللغوية في العصر الحديث وتنمّ عن قيمة هذا التراث اللغوي، من حيث موضوعاته أو منهج دراسته، مع أن قراءة التراث في إطار

التناول اللساني المعاصر "يجب أن تنطلق من أن الفكرين نمطان مختلفان، وعلينا بادئ ذي بدء أن نؤكد على أن اختيارنا لهذا النمط أو ذاك له دوافع علمية صرفة. فتقديس مقولات الأقدمين موقف خاطئ، والانطلاق من فرضيات البحث العلمي المعاصر موقف خاطئ أيضا. ذلك أن التأكيد على صحة مقولات الأقدمين أو مقولات المعاصرين يجب أن يكون دوما تأكيدا نسبيا، وإلا أصبح خطاب الباحث خطابا إيديولوجيا"[1].

غير أن المتصفح للدرس اللساني العربي المعاصر يجد محاولات كثيرة من أجل قراءة التراث اللغوي ومحاورته من أجل الانتفاع به في خضم مستجدات البحث اللساني المعاصر، ويجد أن عددا قليلا من قرائه تتوفر لديهم معرفة عميقة به، كما يتمتعون في الوقت ذاته بمتطلبات البحث العلمي المعاصر؛ أي أنهم يمتلكون مقومات المزج بين الأصالة والتراث. فقد استطاع هؤلاء أن يتميزوا في تناولهم للقضايا اللسانية انطلاقا من ثقافة زاوجت بين تكوينهم في أعرق الجامعات الغربية، وتمكنهم من مقولات النظريات اللغوية الحديثة في سياقها، وإلمامهم العميق بما أنتجه العلماء العرب القدامى، وخاصة الرعيل الأول منهم، في دراسة اللغة العربية. ويبرز منهم الحاج صالح.

ينطلق عبد الرحمن الحاج صالح في دراسته للتراث اللغوي العربي من تمحيص عميق لما وصلنا منه، فقد استغرق النظر ومحاولة فهم القضايا اللغوية التي تركها الأولون أكثر من أربعين سنة، تتبّع فيها آراء الخليل وأتباعه من الرعيل الأول من النحاة وقد كان ذلك "من إيمانه بوجود نظريّة دقيقة في أصولها ومفاهيمها في النحو العربي الأصيل فيما تركه لنا أمثال الخليل وسيبويه ومن تلاهما، ويتضح ذلك بإعادة قراءة التراث ليس على ضوء النظريات الحديثة فقط، وإنما بدراسة إبستمولوجية ((معرفية)) دقيقة لمفاهيم النحاة وتصوراتهم، وبدون إسقاط أيّ تصوّر أخر لتصوّر النحاة العرب المتأخرين

[1] بوجمعة الأخضر، التفكير اللساني العربي القديم (تساؤلات حول إعادة القراءة)، ضمن كتاب: قضايا المنهج في اللغة والأدب، دار توبقال للنشر، الدار البيضاء، ط1، 1987م، ص 37.

أو تصوّر الغربيين عليها"[1]. واستغرب أن "تكون هذه الأعمال التي لا تقل أهمية عن أعمال أكبر العلماء المحدثين في العلوم الأخرى، مجهولة تماما عند أكثر الناس بل ومجهولة تماما في كنهها وجوهرها عند الكثير من الاختصاصيين المعاصرين"[2].

ولكنه في الآن ذاته، يصرّ على أصالة هذه الأعمال، وعكف على البرهنة على موقفه هذا، إذ لا يفوّت تظاهرة علمية، أو مؤلَّفًا من مؤلفاته، إلاّ أكّد على إيمانه العميق بمذهبه هذا، ففي تناوله للقضايا اللغوية، يبيِّن دائما وجه الأصالة في هذه القضايا عند العرب، فهو من أكثر اللغويين العرب المحدثين انتصارا لما قدّمه النحاة الأوائل وعلى رأسهم الخليل بين أحمد الفراهيدي، حتى وصل الأمر إلى بعض المطّلعين على أعماله بوصفه متحيّزا ومتعصبا للتراث اللغوي العربي. ولعلّ في أحد تعليقاته التي نوردها هاهنا تأكيد لهذه الملاحظات؛ إذ نجد الحاج صالح يؤكّد على أن "للعرب أيضا – وخاصة الخليل– نظرة أصيلة فيما يخص الأصوات والنظام الصوتي. فلهم من المفاهيم في ذلك ما لا يوجد إطلاقا في الصوتيات التقليدية الغربية وذلك مثل مفهومي الحركة والسكون ومفهوم المد فهذه أشياء لم تعرف قيمتها إلا عندما اختبرت المفاهيم اليونانية التقليدية كالمقطع (syllabe) وغيرها"[3].

فأصالة الدراسات العربية، وعدم ارتباطها بأيٍّ من الحضارات السابقة لها – حتى وإن تقاطعت معها في بعض الآراء، وهذا طبيعي كون مادة الدراسة هي اللغة والقضايا اللغوية تتشابه في كثير من الأحيان– هو ما يحفظ الهوية العربية لهذه الدراسات ويعطيها قيمتها الحضارية، وهذا لا يعني بالضرورة أنها تختلف تماما عما جادت به القريحة البشرية منذ قرون بعيدة في النظر إلى اللغة، فقد تلتقي معها في بعض القضايا

---

[1] حسن خميس سعيد الملخ، نظرية التعليل في النحو العربي بين القدماء والمحدثين، ص 247.

[2] عبد الرحمن الحاج صالح، المدرسة الخليلية الحديثة والدراسات اللسانية الحالية في العالم العربي، ضمن كتاب: تقدّم اللسانيات في الأقطار العربية، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط1، 1991م، ص 367.

[3] نفسه، ص 387.

وحتى في المنهجية، وفلسفة العلم، لكن ما يجعلها أصيلة هو تميزها في الطرح والإجراء والطابع العلمي الذي تتميز به، فالحاج صالح يؤكد أن "النحو العربي قد وضع على أسس إبستمولوجية مغايرة لأسس اللسانيات البنوية وخصوصا في المبادئ العقلية التي بنيت عليها تحليلاته. هذا وليس الاختلاف متوقفا على هذا الجانب بل هناك أيضا اختلاف آخر في النظرة إلى البحث في اللغة نفسه وتدوين الكلام من أجل التحليل"[1].

أما ما يُقرأ من آراء بعض الباحثين العرب الذين لا يقدّرون القيمة العلمية للتراث اللغوي العربي؛ فإنما كان عن جهل منهم بهذا التراث – على حسب تقدير الحاج صالح– وطالما كان الجهل بالشيء سببا رئيسا للحكم بالسلب عليه، و"عدم فهمنا لتراثنا العلمي الأصيل سببه جهلنا بأغراض العلماء الفطاحل مما قالوه وأثبتوه وعدم إلمامنا بكل ما وصل إلينا لنتقبله بارتياح. ولكل ما نقرأه من الأخبار المشوّهة وفوق كل هذا إسقاطنا التصوّر الغربي الخاص بمذهب واحد كالبنوية الحديثة مثلا على تحليل العربية، والنبذ بالتالي لكلّ ما لا يتناسب هذا التصوّر. والباحث لا ينبذ أبداً ما يأتينا من الغرب – ولا من القديم– وإن كان منظوره غير منظورهم، لكن لا يعتبر ذلك من الحقائق العلمية إلا إذا قام الدليل على صحتها".[2]

1-2 النحو العربي والمنطق الأرسطي:

كانت حجة الدارسين الذين يرفضون فكرة أصالة النحو العربي، هي تأثر العرب بالمنطق اليوناني، وخاصة المنطق الأرسطي، وقد شغلت هذه القضية كثيرا من الدارسين المستشرقين والعرب على حدّ سواء، فقد وجِّهت للنحو العربي انتقادات بأنه "متأثر بالمنطق الأرسطي (...) ذلك أن منطق أرسطو يهتم ((بالصورة)) أكثر من ((المادة))

---

[1] عبد الرحمن الحاج صالح، المدرسة الخليلية الحديثة والدراسات اللسانية الحالية في العالم العربي، ص 373.

[2] صالح بلعيد، مقاربات منهاجية، دار هومة للطباعة والنشر، الجزائر، 2010م، ص 149.

ودرس اللغة ينبغي أن يركز على ((المادة)) لا على ((الصورة))، وتأثير المنطق على النحو يبعده عن درس الواقع اللغوي كما هو"[1].

وكثير من الدارسين الذين أنكروا أصالة الدراسات اللغوية العربية يزعمون أنها "ليست وليدة البيئة الإسلامية، بل يردّونها إلى أصول أجنبية. فهي وليجة تأثيرات يونانية أو هندية، أو سريانية أو عبرية، أو فارسيّة، أو رومانية. ويكاد جميع من ذهبوا هذه المذاهب يجمعون على دور اليونان في هذا الصدد. وقد يضعون إلى جانبهم الهنود أما سوى هذين فهم معابر مرّت بها أفكار هؤلاء إلى العرب"[2].

ويستند هؤلاء الدارسون – وخاصة المستشرقون منهم– في مذهبهم هذا على مجموعة من الافتراضات من خلال النظر في نشأة النحو العربي، منها:[3]

- استبعاد صدق الروايات العربية التي تعدّ نشأة النحو عربية خالصة، والاستخفاف بالروايات التي تردّ النحو إلى أبي الأسود الدؤلي، وعدّوها في باب الأساطير والخرافات الساذجة، ولذا كانت جهود أبي الأسود وتلاميذه النحوية داخلا في عالم الأساطير. ويعود كثير منهم في ردّ ما جاء في المصادر العربية بهذا الصدد إلى قناعة لديه في أن النحاة والمؤرخين كانوا يتكتّمون على وجود مؤثرات أجنبية لأن ذلك جرحا لكرامتهم (الوطنية العربية).
- دور الفرس، وبخاصة عبد الله بن المقفع، وهو أحد العارفين بالحضارة اليونانية وقد ترجم عنهم هو، أو ابنه محمد، بعض كتب الفلاسفة اليونان. وقد تأثّر الخليل بن أحمد بعبد الله بن المقفع، لما كان بينهما من صداقة.

[1] عبده الراجحي، النحو العربي والدرس الحديث بحث في المنهج، دار النهضة العربية، بيروت، 1979م، ص 61.

[2] إسماعيل أحمد عمايرة، المستشرقون ونظرياتهم في نشأة الدراسات العربية، دار حنين للنشر والتوزيع، الأردن، ط2 1992م، ص 42.

[3] ينظر: نفسه، ص ص 42– 44.

- دور السريان، وبخاصة تأثر أبي الأسود الدؤلي بيعقوب الرهاوي. فقد أخذ الأوّل عن الثاني –فيما يزعمون– طريقته في ضبط الحروف بالشكل.
- دور السريان، وبخاصة حنين بن إسحق، وابنه إسحق بن حنين. وقد زعموا أن الخليل بن أحمد كان على صداقة مع حنين، والذي يعدّ من أظهر من نقلوا الفكر اليوناني إلى العربية عن طريق السريانية.
- إن تقسيم الكلام إلى ثلاثة أقسام ليس عربي الأصل.
- ضرب سيبويه الأمثلة نفسها التي ضربها اليونان للاسم، وهي: الرجل، والفرس والحائط.
- يزعمون أن من آثار اليونان، التي ما تزال تُلمس في الدرس اللغوي العربي بعض المفاهيم الاصطلاحية، ومنها علاوة على أقسام الكلام :

1. الإعراب، ويقولون إنه ترجمة للمصطلح اليوناني **hellenisomos**.
2. الصرف، ويعدونه ترجمة للمصطلح اليوناني **klisis** ومعناه: الإمالة أو الصرف.
3. القياس، ويقابل هذا المصطلح باليونانية **analogia**.
4. الحركة، ويقولون هي ترجمة للمصطلح اليوناني **kinesis**.

وفي مناقشة لهذه الآراء، يُرجع إسماعيل أحمد عمايرة هذه الادعاءات إلى تجاهل أصحابها لكل المصادر التي تؤكد على أن النحو العربي محلي الظروف، إسلامي المصدر، وأن أصحاب هاته المصادر من أعراق مختلفة ومناهج متفاوتة، فلم أغفلت هذه التأثيرات؟ بما أن هؤلاء ليسوا عربا بالضرورة ليتحلوا (بالروح الوطنية العربية)، فقد كان أصحاب هذه المصادر من أصول مختلفة: فارسية، وسريانية، ورومية وغيرها، ولم أجمعوا على الصمت حول هذه التأثيرات إن وجدت؟ خاصة وأنهم تحدثوا عنها في مراحل ازدهار العلوم العربية؛ أي حين وقعت حقيقة ولم يخافوا على هذه الروح الوطنية العربية، ويصل من خلال هذه المناقشة إلى تفسير أصول هذه الادعاءات بشأن تأثر العلوم العربية والنحو منها خاصة، بالمؤثِّرات الأجنبية على أنها تستند في أغلبها على "حقائق غير

مباشرة، مشوبة بافتراضات لا إثبات لها في تلك النصوص، ولذا ازدهرت أساليبهم بعبارات من مثل قول أنيس فريحة، وهو يتخيل علاقة لا وجود لها بين الخليل بن أحمد وحنين بن إسحق قال:(ونتخيل أن الرجلين كانا يخوضان مباحث لغوية فيها كثير من المقابلات بين السريانية والعربية)"[1].

وأما الحاج صالح، فقد أكّد أن أصل البحث في هذه القضية هو الإجابة عن سؤال جوهري حول ما إذا كان النحو العربي قد تأثر بالمنطق اليوناني، ومتى حدث ذلك. ومن البحث والتقصي في الأدلة التاريخية المتوفّرة، توصّل إلى حقيقة مفادها: "أن النحو العربي هو في جوهره لغوي محض ولهذا فإن مفهوم الإفادة –في الجملة المفيدة– هو أقرب إلى علم الإعلام منه إلى علم المنطق"[2].

وفي السياق ذاته، ذهب الحاج صالح إلى أن تأثر النحو العربي بالمنطق الأرسطي كان في حدود القرن الثالث الهجري، ووصف الحدث بالطارئ الخطير الذي طرأ على الثقافة العربية وغيّر مسار الدراسات الإسلامية المرتكز أساسا على القرآن الكريم، وأكثر من ذلك يرى أن عواقبه لا تزال واضحة منذ ذلك العصر، وأن بعضا من العلماء قد أثبتوا أن هذا الاتصال قد حدث في وقت أبكر من الذي حدده الحاج صالح وغيره[3].

تُرجِع الدراسات التي تؤرِّخ لاتصال الثقافة العربية باليونانية أن ذلك كان عن طريق الترجمة، فقد أشار صاعد الأندلسي إلى أن ابن المقفع قد ترجم كتابا لأرسطو، لكن الثابت أن ابنه محمدا هو من قام بتلك الترجمة، ثم إن بعض الدارسين استغلوا حقيقة

---

[1] إسماعيل أحمد عمايرة، المستشرقون ونظرياتهم في نشأة الدراسات العربية، ص 46.

[2] عبد الرحمن الحاج صالح، النحو العربي ومنطق أرسطو، ضمن كتاب: بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ج1 ص 42.

[3] ينظر: نفسه، ص 42.

اتصال النحو السرياني بالنحو اليوناني في وقت سابق وتأثره به فقاسوا على هذه الحقيقة واستنتجوا أن العرب اطلعوا على النحو اليوناني في العصور الأولى له بحكم انخراط السريان في الثقافة الإسلامية. يقول الحاج صالح في هذا السياق: "أشهر الآراء التي أُلبست لباس البحث النزيه هي التي تنفي كل طرافة للمناهج العربية في النحو، وتنكر أن يكون النحاة العرب أخرجوا شيئا جديدا لعجزهم أو عجز البيئة الاجتماعية العربية على الاتيان بمثل هذا الصنع المبتدع. وذهبوا يقارنون بين مصطلحاتهم وما تواضع عليه اليونان من قبلهم في علو النحو، ورأوا في تقسيم العرب للكلام تقسيما أرسطوطاليسيا محضا. ويا ليتهم ما فعلوا هذا فينجوا من زلل لم يصب به أي عالم من قبلهم"[1].

ولعل أهم الأعمال التي حاولت النظر في تاريخ تأثير المنطق اليوناني على العلوم العربية، تلك التي قام بها أدالبير مركس (A.Merx)؛ حيث اقتنع هذا المستشرق بوجود تأثير المنطق اليوناني على نشأة النحو العربي، وبنى قناعته هذه على مجموعة من الافتراضات جعلها مسلمات علمية، وتتمثل هذه الافتراضات فيما يأتي:[2]

1. ضرورة مرور زمان طويل تتكوّن فيه المقاييس النحوية.
2. ضرورة اعتماد النحو على المنطق وعلى المفاهيم الفلسفية.
3. ضرورة اعتماد النحاة العرب على مفاهيم غريبة عنهم.

ولبيان بطلان هذه الافتراضات، عكف الحاج صالح على مناقشتها الواحدة تلوى الأخرى، مبيّنا ضعفها وعدم دقتها[3]، فلا يعقل أن تؤخذ هذه الافتراضات مأخذ البديهيات سيّما إذا كانت "نتيجة لمشاهدة قاصرة إذ لم يتصفح ويتتبّع عددا كبيرا من الظواهر حتى يبني عليها قانونا عاما. فأعظم نقص يؤخذ عليه هو جعله الضروري بمنزلة الممكن

---

[1] عبد الرحمن الحاج صالح، النحو العربي ومنطق أرسطو، ص ص 43- 44.

[2] نفسه، ص 48.

[3] نفسه، ص ص 49- 60.

الوقوع. وهذا من التساهل بمكان"[1].

وتجدر الإشارة أن هذه الآراء لم يقتصر تداولها بين المستشرقين، بل وجدت من يتبناها من الدارسين العرب، ومنهم أحمد أمين في كتابه "ضحى الإسلام"، حيث نقل فيه رأي ليتمان الذي يقول إن النحو العربي في مراحله الأولى، والذي يتجسد من خلال كتاب سيبويه، لم توجد فيه تأثيرات اليونان والسريان، وإنما كان ذلك في مرحلة متأخرة؛ أي عندما تعلم العرب الفلسفة اليونانية من السريان، ويضيف أحمد أمين إلى ذلك ادعاءه أن التأثير اليوناني على النحو العربي في كان بداياته قليلا وغير مباشر اقتصر على آلة القياس والتوسع في وضع القواعد النحوية.

إلى جانب أحمد أمين، يبرز رأي إبراهيم مدكور من خلال أطروحته "أثر الأرجانون في العالم العربي"، وكذلك بحثه المنشور في مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة سنة 1948م، حول "منطق أرسطو والنحو العربي"، أكّد فيه حدوث التأثير.

أما مهدي المخزومي في كتابة "مدرسة الكوفة"، فقد أكّد تأثير علم الكلام – الذي قرنه بالثقافة البصرية اليونانية كما يسميها– "إنما ظهر في زمن مبكر، منذ أواخر القرن الأول، وأوائل القرن الثاني وهي الفترة التي ظهرت فيها الفلسفة الكلامية ظهورا واضحا ولم يكن الخليل بن أحمد أوّل من ظهر في نحوه تأثير هذه الثقافة الجديدة، بميله إلى القياس والتعليل، فقد سبقه إلى ذلك عبد الله ابن أبي إسحاق"[2]. وأكثر من ذلك فإننا نجده يقرّ أن النحاة البصريين كانوا يُعرفون "بأهل المنطق"[3].

يتصدى الحاج صالح لهذه الافتراضات بحقائق بعضها عقلي، وبعضها تاريخي حيث إن متتبع القضية ومتقصي الحقيقة يلحظ أن قضية جوهرية قد فاتت مركس ومن

---

[1] عبد الرحمن الحاج صالح، النحو العربي ومنطق أرسطو، ص 49.

[2] مهدي المخزومي، مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو، ص 41.

[3] نفسه، ص 49.

سار في نهجه، وهي أنه "لا يوجد في كتاب أرسطو أي تقسيم ثلاثي للكلام مطلقا، فأما كتاب العبارة (باري أرمنياس) فقد حدّد فيه أرسطو ما يسميه بالأقاويل، فاقتصر منها على أجزاء الحكم jugement وهما:Onoma و Rhêma ويقابلهما في ترجمة حنين بن إسحق الاسم والكلمة"[1]. والحقيقة التاريخية تؤكد أن منطق أرسطو لم يعرف الطريق إلى الثقافة العربية إلا بعد أن اكتمل النحو وأغلق باب الاجتهاد، ويتوصل الباحث النزيه إلى هذه الحقيقة إذا نظر إلى العناصر التاريخية وهي مرتبطة ولا يعزل بعضها عن بعض. ومن ذلك يصل الحاج صالح إلى قناعة راسخة "أن النحو العربي لم يتأثر في ابتداء نشأته بمنطق أرسطو لا في مناهج بحثه ولا في مضمونه التحليلي فإنه لا يدين بشيء أصلا فيما ابتناه أول أمره للثقافة اليونانية"[2]. وهي حقيقة يشاطره فيها ثلة من الدارسين العرب الذين توغلوا في التراث فهما وتمحيصا كما ذكرنا.

3-1 منطق العرب في علم العربية:

إذا سلّمنا بمذهب الحاج صالح بأن النحو العربي نشأ وتطوّر حتى اكتهل بعيدا عن أي تأثير أجنبيٍّ، وأنه نتاج عبقرية عربية خالفت المألوف، واستطاعت في ظرف وجيز؛ أي أقلّ من قرن من الزمن، أن تقيم نحوا متكاملا للغتها، وأن اتصال الحضارة العربية بالثقافات الأجنبية – واليونانية على الخصوص– لم يقع إلا في حدود القرن الثالث الهجري، وإذا علمنا أن بعض الإجراءات التي استعملها العرب من قبيل القياس، والتعليل هي من الإجراءات العقلية المنطقية التي استعملها العرب كثيرا في تحليلاتهم اللغوية وجعلوها أصولا في النحو، وأنه لا يمكن لأيِّ دارس أن ينكر هذه الحقيقة، فإذا كان ذلك كذلك، فيجدر التساؤل عن خصوصية هذا التفكير العقلي الذي انتهجه العرب حسب تصور الحاج صالح، وما الذي غاب عن فهم كثير من الدارسين العرب حول هذه القضية

[1] عبد الرحمن الحاج صالح، النحو العربي ومنطق أرسطو، ص 53.

[2] نفسه، ص 63.

وجعلهم يقرنون هذا التفكير بقضية التأثر بالثقافة اليونانية. وما الذي أفضى به هذا التفكير عند النحاة الأوائل الذين يصفهم بالعباقرة؟

خصص الحاج صالح كتابا كاملا عالج فيه حقيقة الأدلة العقلية التي استعملها العرب ومدى ارتباطها بمنطق أرسطو، أو حتى المنطق المستعمل عند الفقهاء، وكان عنوان الكتاب "منطق العرب في علوم اللسان"•، وكان هدفه الأساسي يتمثل في نفي الادّعاءات التي تربط نشأة النحو العربي بالمؤثرات الخارجية خاصة المنطق اليوناني ولكي يشرح مصدر العبقرية التي وصف بها الخليل وسيبويه ومن سار على نهجهما.

ينطلق الحاج صالح في عرضه لفكرته هذه من أن النحاة العرب قد اعتمدوا في بحوثهم الخاصة بالعربية على وسائل تحليلية تعتمد أساسا على العقل؛ "إلا أن لتدخل العقل أكثر من طريقة وإن كان يتفق جميع البشر من العلماء خاصة في الاعتماد على أصول عقلية أوليّة. فإن طريقة النظر لتحصيل العلم تختلف من قوم إلى آخر ومن زمان إلى آخر ولكل قوم وكل زمان تصوّر ومنظور أو أكثر من منظور"[1].

فإذا كان الأمر كذلك، فالأكيد أن الدارسين العرب المحدثين وحتى المستشرقين، لم يفهموا حقيقة هذه الإجراءات التحليلية العلمية التي تميّز بها العرب، وهو أمر يعتبره الحاج صالح "لا يوجد ما يماثله تماما لا عند علماء اللغة السنسكريتية الهنود ممن ظهر قبل المسيح وبعده ولا عند الفلاسفة والنحاة اليونانيين وإن كانت بعض الجوانب من طرائق

• هو الكتاب الثاني في سلسلة كتب جعلها الحاج صالح لعلوم اللسان عند العرب، والتي تضم إلى جانب هذا الكتاب كلا من "السماع اللغوي العلمي عند العرب ومفهوم الفصاحة" 2007م، "الخطاب والتخاطب في نظرية الوضع والاستعمال العربية" 2012م، و"البنى النحوية العربية" 2016م، وقد كان الغرض من وضع هذه السلسة هو إلقاء الضوء على المفاهيم وطرق التحليل التي لجأ إليها علماء اللغة القدامى خاصة الخليل بن أحمد الفراهيدي وسيبويه على حسب تعبير الحاج صالح نفسه.

[1] عبد الرحمن الحاج صالح، منطق العرب في علوم اللسان، موفم للنشر، الجزائر، 2012م، ص 7.

التحليل عند النحاة الهنود واليونانيين قد تشبه ما استعمله العرب كالقياس والأنالوجيا ولا يطابقهما"[1].

يلحّ الحاج صالح على أن النحو لا يدين بشيء لأية ثقافة أخرى وخصوصا اليونانية، مع أنّنا نجده في موضع آخر يصرِّح أن الخليل وهو يبتدع أفكاره لم يبتكرها من العدم؛ "فهو وإن كان تميّز عن غيره وكل من سبقه بالإتيان بما لم يأت به أحد قبله فقد اعتمد في تفكيره على مفاهيم أساسية ظهر الكثير منها عند الساميين ومنذ ازدهار الحضارة البابلية"[2].

إن معرفة المنطق الذي سار عليه العرب في تفكيرهم اللغوي تحتاج إلى تشريح عميق للفكر العربي، وحذر شديدين في التعامل مع مختلف القضايا اللغوية التي طرحها العرب، ثم يتطلب الأمر بعد ذلك معرفة دقيقة بالمنطق اليوناني كي نفهم مميزات الوسائل العقلية التي استعملها العرب. ولهذا كان التتبع الدقيق للفكر اللغوي العربي وسيلة فعّالة لتحديد مواقع تلك العبقرية المشهودة للنحو العربي، وأن الآراء المعروفة عن الحاج صالح في تأكيده على أصالة النحو العربي، وأنه خالص من أي تأثير خارجي إلى حدود نهاية القرن الثالث الهجري، كانت عن قناعة تنبع من دراسة علمية لهذا التراث امتدت أكثر من أربعة عقود، حاول من خلالها تفسير أصل ذلك الضبط الذي وصل إليه النحو العربي في فترة وجيزة، وإننا نجده يُرجع أسباب ذلك إلى اعتماد العرب على أدوات وإجراءات مكَّنتهم من ضبط اللغة وتقعيدها، ولعلّ ارتباط اللغة بالنص القرآني المقدّس جعل هؤلاء العلماء يضعون مفاهيم دقيقة لتحليل هذه اللغة تجعل أسسها العقلية متفردة بين الدراسات اللغوية التي سبقتها.

---

[1] عبد الرحمن الحاج صالح، منطق العرب في علوم اللسان، ص 28.

[2] نفسه، ص 29.

1-3-1 الاعتماد على السماع:

يعدّ السماع من أهم الأدلة اللغوية؛ حيث إنه ينقل الواقع اللغوي بطريقة مباشرة وهو الذي يُتيح لدارس اللغة أن يتعامل مع الشكل الحي من اللغة، وأن يصفها وينقلها كما نطق بها المتكلّمون نقلا آمنا يصوِّر كل العناصر المكوّنة للغة دون إغفال بعضها ممّا يتعذّر نقله من خلال الأدلة الأخرى، كما هي الحال بالنسبة للظواهر فوق المقطعية كالتنغيم والنبر التي لا يمكن نقلها عن طريق النصوص المكتوبة.

كان اعتماد العرب على السماع دليلا لجمع اللغة وتدوينها، ومعيارا أساسيا لتجريد القواعد وضبط القياس اللغوي؛ فقد اتفق دارسو اللغة على "أن اعتماد النحاة العرب على السماع من أفواه العرب في زمان الفصاحة السليقية كان اعتمادا مطلقا وكليّا لا يتقيّدون فيه بشيء إلا بصحة فصاحة الموردين وصحة ما يُروى عن سائر من مضى من الفصحاء"[1]. ولهذا فإننا نراهم يؤكدون على التحديد الزماني للفصيح من اللغة أو السماع اللغوي، وهو ما يُعرف بعصر الفصاحة فقد كان اللجوء "إلى السماع المباشر وتسجيل كلام العرب قد حصل بعد استقراء الجيل الأول والجيل الثاني من النحاة للنص القرآني استقراءً كاملا مكّنهم من أن يستنبطوا بعض القوانين الأساسية يعتمد عليها المسلمون من غير العرب لأداء هذا النص الكريم بدون لحن وإدراك معانيه"[2].

إن اعتماد النحاة الأوائل على النقل؛ أي على السماع المباشر من العرب الفصحاء شكل منطق العرب في تعاملهم مع لغتهم، ودليلا قويا لمن يؤمن أن هؤلاء النحاة اعتمدوا على إمكاناتهم الخاصة بعيدا عن التقليد من أحد، أو التأثر بأية ثقافة أخرى، ويتجلى هذا المنطق من خلال عمل سيبويه الذي اعتبر الحاج صالح كتابه ثمرة و"خاتمة لأعمال كبيرة قام بها هذا الجيل الثاني من علماء العربية وتلاميذهم وتلاميذ

---

[1] عبد الرحمن الحاج صالح، منطق العرب في علوم اللسان، ص 93.

[2] نفسه، ص 93.

هؤلاء ولم يتأثر أي واحد منهم بأي فن أو أي علم خارجي كالنحو اليوناني أو المنطق الأرسطي كما يثبته كل ما يحتوي عليه"[1]، فقد اعتمد على السماع لوضع الشواهد التي تُعدّ حججا دامغة لإثبات القواعد اللغوية، فيكفي أن تعلم أن هذا الاستعمال مما "نطقت به العرب" إذا تواردت الروايات حوله أو مما نطق به من يوثق به أو بعربيته إن سُمع من فرد واحد كي نحكم على صحة الشاهد ويُعتمد دليلا يُقاس عليه.

إذا كان السماع بهذه الأهمية من حيث اعتماد النحاة عليه دليلا في الاحتجاج اللغوي، فإنه يجب التأكد من صحة المادة المسموعة والتحقق منها، ومن أجل ذلك نجد الحاج صالح يضع معايير للتعامل مع المسموع للتحقق من سلامته، ومن أجل أن يُقبل ويُؤخذ به، وتجعل الباحث يثق في الرواية التي يعتمدها شاهدا على القاعدة النحوية أو الاستعمال اللغوي، وتتمثل هذه الضوابط فيما يلي:[2]

- ضرورة الرجوع إلى ما قاله القائل هو نفسه؛ أي إلى نص قوله أو أقواله مما وثق والامتناع الباتّ من الاكتفاء بما رُوي عنه، وإذا تعذر ذلك فالأخذ عن أصحابه الذين سمعوا عنه مباشرة، فالأصل في ذلك أن يكون الاعتماد عليه مطلقا وهو الاعتماد على الحجج الموثوقة وهي الوثائق التاريخية الصادرة من المعني بالأمر لا غير.
- ضرورة الاعتداد في التصديق لما يُروى من الأحداث ومن الأقوال بأن يكون «من أكثر من وجه» أي بالروايات الصادرة من مصادر مختلفة لا تكون منقولة بعضها عن بعض، والرفض لكل ما ينفرد به راوٍ إذا خالف بذلك كل الروايات الأخرى

---

[1] عبد الرحمن الحاج صالح، منطق العرب في علوم اللسان، ص 96.

[2] عبد الرحمن الحاج صالح، السماع اللغوي العلمي عند العرب ومفهوم الفصاحة، موفم للنشر، الجزائر، 2007م ص ص 9- 10.

أو خالف أقوال المعني بالأمر أو أفعاله وكل ما تركه لنا من آثار ولا سيما إذا كان طعنا صريحا يمس أخلاق القائل وسمعته أو يحط من قيمته العلمية.

- ضرورة الاصطفاء للمصادر وتخيّر ما أجمع العلماء قديما وحديثا على صحته وعدم التخليط بين الكتب العلمية التي شهد على ذلك جميع الاختصاصيين وبين الكتب الشبه علمية التي أُلفت في الغالب للتسلية وهي التي احتوت على الكثير مما يسلو به القارئ، كالحكايات والمسامرات، فاختلط فيها الصحيح والزائف والحوادث الحقيقية والخرافات والأساطير، ولا بد من التحفظ الشديد مما ترويه ومما تنفرد به من الأخبار.
- الرفض لكل مصدر كمرجع للرواية يتضح أن أكثره كذب وافتراء متعمَّد ولو وجد فيه بعض ما روي في غيره، ولا سيما إذا كان المؤلف معروفا بالسيرة الشاذة كالميل إلى الأهواء• أو بالمجون أو كان معروفا بالكذب بإجماع أهل عصره.

ونظرا لهذه الأهمية البالغة التي أولاها العرب بالسماع، فقد جعلوه متقدما على القياس، فكثيرا ما نلاحظ أن النحاة العرب يدعون القياس إذا سمعوا الفصحاء من العرب يخالف القياس، والعبارات الشائعة عندهم (السماع يبطل القياس)، تؤكد على أسبقية السماع على القياس، فالقياس تجريد النحاة أما السماع فهو من كلام الفصحاء، فلا يمكن أن يتقدم صنيع النحاة على الواقع اللغوي، ولاحظ الحاج

• هذه إشارة مباشرة إلى أبي البركات بن الأنباري صاحب "الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين" وهو رجل أكّدت معظم الدراسات أنه كان شديد الميول إلى آراء البصريين، ولم يوافق الكوفيين إلا في عدد قليل فقط من آرائهم، وأكثر من ذلك فإننا نجد عبد الرحمن الحاج صالح ينتقد عمل ابن الأنباري ولا يعدّ كتابه مما يحتج به أو يستشهد به، ويتعجب من الدارسين الذين يستشهدون بكل اطمئنان بما كتبه على الرغم من أن الحاج صالح يؤكد أن محمد خير قد بيّن "أن الكثير مما نسبه إلى الفراء من الأقوال والآراء خطأ لم يقله الفراء وذلك بالرجوع إلى نصه الأصلي الذي وصل إلينا وهو كتاب "معاني القرآن" وبعض الكتب الأخرى"، ينظر: عبد الرحمن الحاج صالح، السماع اللغوي العلمي عند العرب ومفهوم الفصاحة، ص 9.

صالح في هذا الصدد أن "أشد النحاة تحرّجا فيما يخص السماع والاعتداد به أولاً قبل اللجوء إلى القياس هو سيبويه فإنه كان لا يُجيز أن يقاس شيء لا تعرفه العرب فقد تكون تستعمل شيئا آخر بدلا منه. أما ما لم تعرفه أصلاً ولم تستعمل مثله شيئا فهذا يجوز عنده أن يلجأ فيه إلى القياس"[1].

1-3-2 القياس:

القياس في اللغة العربية هو "حمل غير المنقول على المنقول إذا كان في معناه"[2]. فهو بهذا المعنى "محاكاة للعرب في طرائقهم اللغوية، وحمل كلامنا على كلامهم، في صوغ الكلمة، وما يعرض لها من أحكام (كالإبدال والإعلال والحذف والزيادة...إلخ)، وفي نظام الكلام وما يعرض له من أحكام (كالتقديم والتأخير والاتصال والانفصال، والحذف والذكر، والإعراب والبناء...إلخ)"[3]، أو هو كما يعرِّفه الشريف الجرجاني "قول مؤلَّف من قضايا إذا سلمت لزم عنها لذاتها قول آخر (...) وعند **أهل الأصول:** القياس إبانة مثل حكم المذكورين بمثل علَّته في الآخر، واختيار لفظ الإبانة دون الإثبات؛ لأن القياس مُظهر للحكم لا مُثبت، وذكر مثل الحكم ومثل العلّة احتراز عن لزوم القول بانتقال الأوصاف واختيار لفظ المذكورين ليشمل القياس بين الموجودين وبين المعدومين"[4].

ولا يختلف مفهوم القياس عند الحاج صالح عن التعريفات المذكورة، فهو يراه مصدرا للفعل "قاس يقيس يدل على إجراء المتكلم في كلامه لمفردة أو تركيب على مثال من مُثُل كلام العرب ولو لم يسمع منهم أو من فصيح، وربما لم ينطق بذلك أحد في أي

---

[1] عبد الرحمن الحاج صالح، منطق العرب في علوم اللسان، ص 103.

[2] جلال الدين السيوطي، الاقتراح في أصول النحو، ص 79.

[3] محمد حسن عبد العزيز، القياس في اللغة العربية، ص 20.

[4] علي بن محمد السيد الشريف الجرجاني، معجم التعريفات، تح: محمد صدِّيق المِنشاوي، دار الفضيلة، القاهرة 2004م، ص 152.

وقت ولكنه يجريه على قياس كلامهم"[1]. لكن يجب التعامل بحذر مع هذا التعريف، فأن يكون القياس الإتيان بالمفردات والتراكيب وفق ما تكلمت به العرب لا يعني أن الكلام كله قياس، وإلاّ فقدت اللغة الجانب الإبداعي منها، وجانب الكفاءة اللغوية لذلك فإننا نجد الحاج صالح لا يعتبر أن كل ما في اللغة يقاس أو يقاس عليه؛ "فجزء من اللغة مما لا يقاس وهو ينحصر في المفردات: تسمع وتحفظ فقط وجزء لا يقل عنه أهمية وهو التراكيب التي تجري مجرى الأمثال وهي المجموعة الكبيرة من العبارات المسموعة التي لا تخضع لقياس ويجب أن تستعمل كما استعملها أصحاب هذه اللغة لأن من يدّعي أنه يتكلم بلغة فلا بد أن يحترم سُنن أهلها في كلامهم مهما كان. والشرط الوحيد في ذلك ألا يكون شاذا في الاستعمال"[2].

وتجدر الإشارة في هذا الشأن، أن القياس النحوي يختلف عن القياس الفقهي؛ إذ يعيب الحاج صالح جمهور اللغويين الذين يعتبرون القياسين متماثلين، ويرجع ذلك إلى اعتمادهم على رأي أبي البركات بن الأنباري الذي ماثل بين القياس في علم الأصول والقياس النحوي، والحقيقة أن بين القياسين اختلافا جوهريا "فإن اشترك القياسان النحوي والفقهي في صفات أساسية يفترقان فيها عن القياس الأرسطي فإن للقياس النحوي خصوصية هامة وهي أن مجاله هو المُثل اللفظية من أوزان الكلم وتراكيب الجمل، فبنية الكلمة وبنية الكلام هو مجاله الوحيد. « **فحمل شيء على شيء في الحكم لجامع بينهما**» هو تحديد ينطبق على القياسين – لعمومه وعدم تقيّده بمفهومي الأصل والفرع والعلة والشبه– فلا تدل كل لفظة فيه في قياس النحو على ما تدل عليه في قياس الفقهاء وخاصة لفظة **الجامع** فهي أعظم لفظة في هذا التحديد"[3].

---

[1] عبد الرحمن الحاج صالح، منطق العرب في علوم اللسان، ص 157.

[2] نفسه، ص 158.

[3] نفسه، ص 159.

يعدّ القياس – في نظر الحاج صالح– آلية توليدية يقوم فيها المتكلم بتوليد الكلمات وفق النظام الذي تسير عليه اللغة التي يستعملها، فعملية التوليد تصبح بذلك قياسا لا شعوريا يقوم فيها المتكلم بمحاكاة الاستعمالات التي سمعها سابقا، واحتفظ بها في ذاكرته، ويدخل في هذا المفهوم ما يقوم به النحويون من قياسات. وهو كذلك تكافؤ فالقياس الذي تعامل معه النحاة القدامى جعله يعد "النموذج الذي يقاس عليه يمثل نظائر الباب، وقد علمنا أن النظير عند النحاة هو العنصر المكافئ وليس المشابه ولا المطابق وعلى هذا فإن القياس هو أيضا ما يوجد بين هذه النظائر من تكافؤ (équivalence). وهو ما يجب أن تكون عليه عناصر الفئة من انسجام واطراد"[1].

فمنطق اللغة العربية يبدو في آلية القياس، التي تجعل استعمال اللغة عملية عقلية لا مفرّ منها ولا بدّ من انتهاجها ولا يحتاج النحوي أن يستعين بمنطق أرسطو من أجل فهمها وإدراكها، وإنما يعبِّر بصدق عن آليات منطقية، أو لِنَقل: عقلية استمدها المتكلم من الاستعمال اللغوي، فيبني المفردات والتراكيب الجديدة عليه، فإذا طبقنا مفاهيم المنطق الرياضي الحديث وجدنا أن الذي كان "يسميه النحاة العرب الأولون قياسا هو الذي يحصل بين عناصر بمقتضى انتمائها إلى مجموعة تحددها علاقة التكافؤ في البنية أو المجرى يكون دائما: إما خاصا بالسلاسل الكلامية أو بين بابين أو أكثر(isoschemism) وإما تكافؤ خاص بمجموعتين فأكثر من العمليات التحويلية (isomorphism)"[2].

فلا غرو أن تكون اللغة بذلك "كلّها مجارٍ وبنًى وليست فقط صفات مميزة ونظاما من المتقابلات كما كان يزعم البنويون. وهذه هي ميزة القياس النحوي الأصيل، ويختلف عن قياس الفقهاء لأنه يخص اللغة ولأن الخليل تفطن إلى الفوارق التي يفترق فيها ميدان اللغة وميدان الفقه. ويختلف أيضا عن قياس أرسطو (السلوجسموس) اختلافا جذريا فهذا

---

[1] عبد الرحمن الحاج صالح، منطق العرب في علوم اللسان، ص 160.

[2] نفسه، ص 184.

يتم بإدراج شيء في شيء (يندرج الحد الأوسط في الحد الأول وتندرج فيه النتيجة)، ويتم القياس النحوي بحمل شيء على شيء بجامع بينهما وليس هذا الحمل اندراجا بل تطبيقا رياضيا: مجموعة على مجموعة فيظهر بذلك التكافؤ بين المجموعتين في البنية"[1].

ومما سبق، يتبيّن جليا أن منطق العرب في دراسة اللغة العربية منطق أصيل نابع عن النظر في الإمكانات التي تتيحها اللغة في ذاتها ومن خلال عناصرها الداخلية، فلا يحتاج أن يستعير منطقا آخر من أجل تفسير هذه العناصر، بل لا يمكن له أن يقوم بذلك، لأنه من المسلم به أن لكل مجتمع منطق خاص به يطبقه على لغته.

2- النظرية الخليلية الحديثة:

سعى عبد الرحمن الحاج صالح أبحاثه الخاصة باللغة العربية إلى محاولة إبراز الخصائص العلمية للجهود اللغوية العربية، خاصة تلك التي ميّزت القرون الثلاثة الأولى وقد اهتم كثيرا بالآراء اللغوية والآليات التحليلية التي طبقها الخليل بن أحمد الفراهيدي على اللغة العربية، والذي عدّه – كما فعل معظم اللسانيين العرب المحدثين- عبقري زمانه، فأخذ على عاتقه مهمة التعريف بهذه الآراء وتبيان الجوانب العلمية فيها مما يؤهلها أن تقف بإزاء الأفكار اللسانية الحديثة•. وكان في مواقفه وآرائه مؤمنا بتميّز الجهود اللغوية العربية عن نظيراتها الحديثة التي ظهرت في أوروبا وأمريكا وخاصة البنوية؛ إذ أن

---

[1] عبد الرحمن الحاج صالح، النظرية الخليلية الحديثة – مفاهيمها الأساسية- ضمن: كرّاسات المركز، مركز البحث العلمي والتقني لتطوير اللغة العربية، الجزائر، ع4، 2007م، ص 6.

• وقد عبّر عن ذلك بصراحة في مقدمة أطروحته في الدكتوراه التي كانت بعنوان "اللسانيات واللسانيات العربية" التي ناقشها بجامعة السوربون سنة 1979م، حيث يقول في مقدمتها:

"L'étude que nous présentons ici a précisément pour objet d'apporter une modeste contribution au travail d'interprétation et d'éclaircissement que cette recherche linguistique aurait dû susciter depuis longtemps au même titre que la linguistique indienne ou la grammaire de Port Royal". Abderrahmane Hadj Salah, linguistique arabe et linguistique générale: essai de méthodologie et d'épistémologie du àllm al-àArabiyya, thèse de doctorat, université Paris 4, Volume 1,1979, P3.

"النحو العربي قد وضع على أسس إبستمولوجية مغايرة لأسس اللسانيات البنوية وخصوصا في المبادئ العقلية التي بنيت عليها تحليلاته. هذا وليس الاختلاف متوقفا على هذا الجانب بل هناك أيضا اختلاف آخر في النظرة إلى البحث في اللغة نفسه وتدوين الكلام من أجل التحليل"[1].

فكان لزاما – في هكذا حال– أن تحلّ الدراسات اللغوية العربية مكانتها التي تليق بها، وأن يعاد لها اعتبارها في حقل الدراسات اللغوية، وهذا لا يكون عملا سهلا؛ إذ يجب على الباحث الذي يتحمّل هذه المسؤولية "أن يكون له علم بما جاءت به اللسانيات الحديثة بجميع مذاهبها ولا يقتصر على نظرية واحدة، وأن يكون له علم بكل ما وجهه اللسانيون الغربيون أنفسهم من انتقادات لمختلف هذه النظريات، وأن يتجرّد من كل فكرة سابقة إزاء التراث وإزاء كل قديم ولا يُسقط على هذا التراث مفاهيم اللسانيات، إنما الذي يجب أن يقوم به هو أن يتسلح بمنهجية البحث العلمي ومفاهيم الإبستمولوجية الحديثة"[2].

وكانت نتيجة البحث والتمحيص في الجهود اللغوية العربية عند الحاج صالح أن وضع نظرية لغوية نسبها إلى الخليل بن أحمد الفراهيدي، وألبسها صبغة الحداثة، وعُرفت هذه النظرية باسم "النظرية الخليلية الحديثة"، وكان ذلك لأنه عُني فيها أساسًا بالمفاهيم النحوية التي اخترعها الخليل بن أحمد الفراهيدي، والتي نصادفها في كتاب سيبويه، وكان منهجه في ذلك مقارنة هذه الأفكار العربية مع المبادئ التي تأسست عليها اللسانيات الحديثة لا سيما اللسانيات البنوية والنحو التوليدي، وذلك من أجل تحديد "الفوارق الأساسية التي تمتاز بها كل نزعة منها بما فيها النظرية العربية القديمة. فالبنوية تكتفي بالكشف عن عناصر اللغة وتحديد هويّتها بصفاتها المميزة لها عن جميع العناصر الأخرى، فالإطار المنطقي الأساسي هو ههنا التحديد بالجنس والفصل وما ينجرّ عن ذلك

---

[1] عبد الرحمن الحاج صالح، المدرسة الخليلية الحديثة والدراسات اللسانية الحالية في العالم العربي، ص 373.

[2] عبد الرحمن الحاج صالح، النظرية الخليلية الحديثة –مفاهيمها الأساسية–، ص ص 11– 12.

من اشتمال شيء على شيء. وهذا لا يكتفي به النحاة العرب لأنهم يحملون الشيء على الشيء بجامع بينهما فيستنبطون البنية التي يشترك فيها عدد من الوحدات (كبناء أو مثال الكلمة) ومثل البنية التركيبية: عامل + معمول أول± معمول ثاني± مخصص، فهي ناتجة عن حمل الأجناس المختلفة بعضها على بعض وكلها على هذه البنية العامة"[1].

ظهرت النظرية الخليلية الحديثة أول مرة سنة 1979م، في أطروحة الدكتوراه التي سعى من خلالها الحاج صالح أن يثبت أصالة الفكر اللغوي العربي، وأن هناك فكر لغوي عربي يضاهي في علميته نظراءه في الغرب، وقد يتميّز عنهم بحكم الفترة المتقدمة التي ظهر فيها والتي انعدمت فيها الإمكانات التكنولوجية التي استعانت بها الدراسات اللسانية الحديثة•. وقد جعل الحاج صالح منها وسيلة من أجل "إحياء علم الخليل، وكيفية التعامل مع معطيات اللغة العربية وفق مقتضياتها وما تفرضه عبقريتها"[2].

---

[1] عبد الرحمن الحاج صالح، النظرية الخليلية الحديثة – مفاهيمها الأساسية–، ص 15.

• ورد في مقدمة الأطروحة في هذا الصدد:

"Il est bien évident que les linguistes arabes n'ont pas eu les mêmes conceptions que celles qui ont prévalues au siècle dernier en Occident mais cela ne les a pas empêchés, contrairement à ces allégations, de s'être fait une idée très nette de l'évolution historique de la langue. Bien plus: ils considéraient que c'est le système dans sa globalité qui évolue à travers le temps. Si cela ne les a pas amenés à élaborer une grammaire historique c'est pour la toute simple raison qu'ils appartenaient à une époque, où la préoccupation essentielle des grammairiens était de décrire et de fixer par écrit les règles de fonctionnement et le vocabulaire d'une langue qui n'avait jamais encore reçu la sanction d'une quelconque codification. Une époque aussi, ou l'historicisme ne s'était pas encore posé comme «la seule méthode scientifique valable»". Abderrahmane Hadj Salah, linguistique arabe et linguistique générale: essai de méthodologie et d'épistémologie du àIlm al–àArabiyya. Abderrahmane Hadj Salah, linguistique arabe et linguistique générale, P4 .

[2] محمد خاين، إسهامات الدكتور عبد الرحمن الحاج صالح في ترقية المصطلح اللساني العربي، ص 116.

بُنيت هذه النظرية على مجموعة من المفاهيم "تُبرز أن اللسانيات ليست علما غربيا خالصا فقد سبق هؤلاء العلماء أقرانهم المعاصرين إلى وضع لسانيات عربية محضة"[1].

وتجدر الإشارة أن الحاج صالح نفسه يُقرّ أن تسمية "النظرية الخليلية الحديثة" ليست من وضعه، بل كانت تسمية من لغويين خارج الجزائر، وقد وُصفت بالحديثة "لأنها تمثل اجتهادا علميا تقويميا صدر في زماننا أدّى إلى قراءة جديدة لما تركه الخليل بن أحمد الفراهيدي وتلميذه سيبويه خاصة وجميع من جاء بعدهما من النحاة الذين اعتمدوا في بحوثهم على كتاب سيبويه إلى غاية القرن الرابع كشروح كتاب سيبويه وغيرها، أضف إلى ذلك البحوث التي كتبها بعض العباقرة من العلماء كالسهيلي وعبد القاهر الجرجاني والرضي الأسترابادي وغيرهم"[2]، وفيما يأتي عرض لأهم هذه المفاهيم.

2-1 مفاهيم النظرية الخليلية الحديثة:

لا عجب أن نرى هذا الاهتمام الكبير بفكر الخليل بن أحمد الفراهيدي الذي يعد – بشهادة الكثير من علماء العربية– من "بسط النحو، ومدّ أطنابه، وسبّب علله، وفتّق معانيه، وأوضح الحجاج فيه حتى بلغ أقصى حدوده ، وانتهى إلى أبعد غاياته"[3]، وله تُنسب أوليات كثيرة منها:[4]

---

[1] محمد خاين، إسهامات الدكتور عبد الرحمن الحاج صالح في ترقية المصطلح اللساني العربي، ص 116.

[2] عبد الرحمن الحاج صالح، النظرية الخليلية الحديثة – مفاهيمها الأساسية–، ص 5.

[3] جلال الدين السيوطي، المزهر في علوم اللغة وأنواعها، تح: محمد أحمد جاد المولى بك وآخرون، مكتبة دار التراث القاهرة، ط3، 2008م، ص 80.

[4] ينظر: صلاح الدين ملاّوي، قراءات على هامش النظرية الخليلية (بحث في المقولة العاملية)، مجلة المخبر– وحدة التكوين والبحث في نظريات القراءة ومناهجها، جامعة بسكرة، ع1، 2009م، ص ص 125– 127.

- أوّل النحاة الذين راعوا الموضع أو المحلّ في الإعراب، إذ ليس فيما رُوي عن النحاة قبله ما يدلّ على أنهم تنبهوا إلى هذه المسألة.
- أوّل من فطن لفكرة التبويب التي تعدّ من دلائل العمل النحوي؛ فالخليل كان يذهب إلى أن «إنْ» الجازمة تجزم جواب الشرط، مثلما تجزم فعله، وكان يرى أنها أمّ الباب الخاص بأدوات الجزاء الجازمة، لأنها لا تحيد عن بابها.
- لعلّ الإلغاء والعمل لم يحظيا بإشارة قبل الخليل، فأوّل من لفت الأنظار إليهما، بل وإلى فكرة التعليق عن العمل هو الخليل نفسه.

والمتتبع لجهود الحاج صالح يجد أنه تحدث عن النظرية الخليلية في معظم مقالاته ومؤلفاته، فقد عكف على إثبات أصالة وعلمية ما قدمه الخليل بن أحمد الفراهيدي وسيبويه ومن سار في نهجهما. وقد حاول الحاج صالح تطوير مفاهيم هذه النظرية خلال الفترة الزمنية الطويلة التي عرض فيها نظريته، فقد لاحظ محمد خاين أن الجهاز المفهومي لهذه النظرية قد طرأ عليه تعديل، ويظهر ذلك –حسبه– فيما كتبه الحاج صالح سنة 2007م، إذ وزّع هذه المفاهيم وفق محاور تتلخص فيما يلي:[1]

1. الانفصال والابتداء كمنطلق.
2. التفريع من الأصول عوض التحليل بالتقطيع:

أ- التفريع بالزيادة على الأصل.

ب- التمييز الصارم بين ما يرجع إلى اللفظ وحده وما يرجع إلى المعنى أو الإفادة.

3. التفريع المتدرج وما يترتب على ذلك من خصائص: التدريج في الزيادة يحدد مواضع خاصة.

---

[1] عبد الرحمن الحاج صالح، دور النظرية الخليلية الحديثة في النهوض بالبحوث الحاسوبية الخاصة باللغة العربية ضمن كتاب: بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، موفم للنشر، الجزائر، ج2، 2007م، ص ص 82- 90 .

4. مفهوم العمل والعامل والمعمول في مستوى التراكيب.

أما المفاهيم الأساسية التي انبنت عليها هذه النظرية، فيمكن مناقشتها في النقاط الآتية، مع محاولة تبيان كيفية استغلالها والانتفاع بها في حقل الدراسات اللغوية الحديثة وفق تصور الحاج صالح.

2-1-1 الاستقامة وما إليها:

ينطلق الحاج صالح في تحديد مفهوم الاستقامة ممّا ورد في كتاب سيبويه تحت عنوان "**هذا باب الاستقامة من الكلام والإحالة**"؛ والذي نصه: "فمنه مستقيم حسن ومحال، ومستقيم كذب، ومستقيم قبيح، وما هو محال كذب.

فأما المستقيم الحسن فقولك: أتيتك أمس وسآتيك غدًا.

وأما المحال فأن تنقض أوّل كلامك بآخره فتقول: أتيتك غدًا، وسآتيك أمس.

وأما المستقيم الكذب فقولك: حملت الجبل، وشربت ماء البحر، ونحوه.

وأما المستقيم القبيح فأن تضع اللفظ في غير موضعه، نحو قولك: قد زيدًا رأيت وكي زيد يأتيك، وأشباه هذا.

وأما المحال الكذب فأن تقول: سوف أشرب ماء البحر أمس"[1].

فالملاحظ على هذا التصنيف، أن الكلام مبني على أساس السلامة؛ فمن حيث اللفظ نجد: المستقيم والحسن والقبيح، ومن حيث المعنى نجد: المستقيم والمحال؛ "ومن ثم جاء التمييز بين اللفظ والمعنى. وأعني بذلك أن اللفظ إذا حُدّد أو فُسّر باللجوء إلى اعتبارات تخص المعنى فالتحليل هو تحليل معنوي (sémantique) لا غير، أما إذا كان

---

[1] أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر سيبويه، الكتاب، تح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ج1 ط3، 1988م، ص ص 25-26.

التحديد والتفسير على اللفظ نفسه دون أي اعتبارات للمعنى فهو تحليل لفظي معنوي (sémiologico–grammatical) والتخليط بين هذين الاعتبارين يعتبر خطأ وتقصيرا"[1].

يسترسل الحاج صالح – كعادته– في شرح نصوص سيبويه، ويستخلص من ذلك أنه –على إثر الخليل– "ميّز أيضا بين السلامة التي يقتضيها القياس (أي النظام العام الذي يميز لغة من لغة أخرى) والسلامة التي يفرضها الاستعمال الحقيقي للناطقين (وهذا معنى الاستحسان وهو استحسان الناطقين أنفسهم): مستقيم/ حسن"[2]. وبذلك يمكن تفسير نص سيبويه – إذا أضفنا له مفهومي القياس والاستعمال– كما يأتي:[3]

- مستقيم حسن = سليم في القياس والاستعمال.
- مستقيم قبيح = سليم في القياس وغير سليم في الاستعمال.
- مستقيم محال = سليم في القياس والاستعمال غير سليم من حيث المعنى.

و"من هذا التحليل للسلامة اللفظية والمعنوية نعلم أن الاستعمال ينضبط كله بأنواع من الضوابط تنتمي إلى ميادين مختلفة. ففيما يخص الاستقامة اللفظية فهذا يمس النحو واللغة وبالتالي ملكة المتكلم اللغوية. وفيما يخص سلامة المعنى في ذاته (دون اللفظ) فهو المنطق الطبيعي وهو ما يعقله مع غيره"[4].

---

[1] عبد الرحمن الحاج صالح، النظرية الخليلية الحديثة –مفاهيمها الأساسية، ص 31.

[2] عبد الرحمن الحاج صالح، المدرسة الخليلية الحديثة والدراسات اللسانية الحالية في العالم العربي، ص 378.

[3] نفسه، ص 379.

[4] عبد الرحمن الحاج صالح، الخطاب والتخاطب في نظرية الوضع والاستعمال العربية، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الرغاية، الجزائر، 2012م، ص 114.

فهذا المفهوم يقودنا إلى تفسير الأساس الذي ارتكز عليه النحاة العرب في تحليل اللغة، والذي تراوح بين اعتبار اللفظ وحده فكان منه التحليل النحوي (analyse grammaticale)، أو اعتبار المعنى ومنه ينتج التحليل الدلالي (analyse sémantique).

2-1-2 الانفراد وحدّ اللفظة:

ويقصد من هذا المفهوم أن الانفصال والابتداء هو منطلق التحليل، إذ "إن التحليل المنطقي الحاسوبي للأنظمة اللغوية يستوجب أن تكون الصياغة واضحة غير ضمنية محددة المبادئ لا يشوبها التعسف أو التقعيد"[1]. فكان بذلك "المنطلق عندهم كل ما ينفصل ويبتدأ وهي صفة الانفراد ويمكن أن يكون بذلك الأصل لأشياء أخرى تتفرع عليه. ولهذا فيجب أن ينطلق من أقل ما ينطق به ممّا ينفصل ويبتدأ (= ينفرد) وهو الاسم المظهر بالعربية. وكل شيء يتفرع عليه ولا يمكن لما في داخله أن ينفرد فهو بمنزلته ولهذا سمّى النحاة الأوّلون هذه النواة بالاسم المفرد و"ما بمنزلة الاسم المفرد" وأطلق عليها ابن يعيش والرضي اسم "اللفظة""[2] .

من هنا تتضح جليا خصوصية الفكر اللغوي عند النحاة القدامى، فقد كان ضبطهم للفظ من دون اعتبارات أو افتراضات لأنهم ينطلقون من اللفظة أولاً، وهو مغاير تماما لما يلاحظ عند التوليديين ومن ينطلقون من الجملة في التحليل. وهنا يشير الحاج صالح إلى "أن هذا المنطلق هو في نفس الوقت وحدة لفظية (unité sémiologique) لا يحددها إلا ما يرجع فقط إلى اللفظ وهو الانفصال والابتداء ووحدة إفادية لأنها يمكن أن تكوّن جملة

---

[1] شفيقة العلوي، العامل بين النظرية الخليلية الحديثة والربط العاملي لنؤام تشومسكي، مجلة حوليات التراث، جامعة مستغانم، ع 7، 2007م، ص 6.

[2] عبد الرحمن الحاج صالح، النظرية الخليلية الحديثة –مفاهيمها الأساسية، ص 32.

مفيدة (فقد اكتشفت في الكلام الحقيقي) وعلى هذا فهي تحتل مكانا يتقاطع فيه اللفظ مع المعنى أو البنية بالإفادة"[1].

يمكن من خلال هذا المفهوم أن نفهم حد اللفظة من خلال مبدأ الانفصال والابتداء ومعرفة أصل اللفظة وما يجري عليها من زيادات قبل الأصل وبعده؛ "فكل ما ينفصل ويبتدئ به هو مفردة أو كلمة أي أصل تتولد عنه الفروع. ومن هنا، صار من الضروري أن يُتخذ مبدأ الانفصال والابتداء معيارا أساسيا لتحديد أقل ما ينطق به أي الكلمة"[2].

كما يتحدد مفهوم اللفظة انطلاقا من مدى قابليتها أن تتحمل هذه الزيادات أو عدم تحملها وما يمكن أن ينتج عن ذلك، فقد سمى النحاة العرب الأصل بالنواة، وهذه النواة يمكن أن تقبل الزيادة وبهذا تكون متمكِّنة وقد لا تقبل هذه الزيادة فتكون غير متمكنة وعلى هذا الأساس تم تصنيف الأسماء في اللغة العربية؛ ذلك بأن النحاة قد "سموا هذه القابلية "بالتمكن" ولاحظوا أيضا أن لهذا التمكن درجات فهناك اسم الجنس المتصرِّف وهو المتمكن الأمكن ثم الممنوع من الصرف فهو المتمكن غير الأمكن ثم المبني فهو غير المتمكن ولا أمكن"[3].

3-1-2 الموضع والعلامة العدمية:

وهذا المفهوم له علاقة بمفهوم الانفراد، فقد مرّ بنا أن اللفظة الأصل يمكن أن تقبل زيادات إما قبلها أو بعدها وهذه الزيادات لها موضع خاص بها، فإذا أخذنا الاسم على سبيل المثال نجد أنه تلتصق به علامات تقع قبله كحرف الجر و"ال" التعريف ونجد علامات أخرى تقع بعده كالتنوين والصفة والإضافة. فالموضع إذًا مفهوم، أو لنقل:

---

[1] عبد الرحمن الحاج صالح، المدرسة الخليلية الحديثة والدراسات اللسانية الحالية في العالم العربي، ص 380.

[2] شفيقة العلوي، العامل بين النظرية الخليلية الحديثة والربط العاملي لنؤام تشومسكي، ص 6.

[3] عبد الرحمن الحاج صالح، نفسه، ص 380.

محلّ تجريدي تقع فيه العناصر المرتبطة باللفظة الأصل. "وعلى هذا الأساس فإن المواضع التي تحتلها الكلم هي خانات تحدّد بالتحويلات التفريعية أي الانتقال من الأصل إلى مختلف الفروع بالزيادة التدريجية، وهذه الزيادة هي نفس التحويل (في هذا المستوى)"[1].

وفي المقابل، فإن خلو الموضع من العناصر التي يمكن زيادتها على اللفظة من اليمين أو اليسار يسمى "الخلو من العلامة" عند النحاة، ويصطلح عليها الحاج صالح بـ"العلامة العدمية" (expression zéro) "وهي التي تختفي في موضع لمقابلتها لعلامة ظاهرة في موضع آخر وذلك كجميع العلامات التي تميّز الفروع عن أصولها (المفرد والمذكر والمكبر لها علامات غير ظاهرة بالنسبة للجمع والمثنى والمؤنث والمصغر) وكذلك هو الأمر بالنسبة للعامل فإن العامل الذي ليس له لفظ ظاهر هو الابتداء"[2]. وهنا يشير الحاج صالح أن اللسانيات الحديثة قد عرفت هذا المفهوم لكنها لم تستغله الاستغلال الكافي والمناسب.

إن مقارنة بسيطة بين هذا المفهوم الخليلي وما قدّمته المدارس اللسانية الغربية الحديثة، تبيّن أن النحو الخليلي أكثر دقة من التحليل إلى المركبات المباشرة الذي عوّل عليه البنويون والوظيفيون، بينما يقترب منه بعض الشيء التحليل التحويلي مع فارق أن التحليل الخليلي يتجه من الأصول إلى الفروع أما التحليل التحويلي باستعماله التشجير فإنه ينطلق من الفروع للوصول إلى الأصل؛ "فأهم فرقٍ، إذًا، يميز النظرية الخليلية عن اللسانيات الغربية هو منهج تحديد الوحدات إذ يسلط الغربيون البنويون على الخطاب أداة التقطيع لاستخراج الوحدات. ويلجأ التوليديون إلى التحويل لأجل تدارك نقائص التحليل إلى المكونات المباشرة وتفسير الغموض الناجم عن بعض التراكيب كالتركيب المبني

---

[1] عبد الرحمن الحاج صالح، النظرية الخليلية الحديثة – مفاهيمها الأساسية، ص 35.

[2] عبد الرحمن الحاج صالح، المدرسة الخليلية الحديثة والدراسات اللسانية الحالية في العالم العربي، ص 384.

للمجهول. وأما النحاة العرب، فإنهم ينطلقون من هذه التحويلات لأجل تحديد الوحدات حيث يحملون القطع القابلة للانفراد أي للابتداء والانفصال بعضها على بعض، فتنعكس التبعية، ويدرك التابع من المتبوع، وتتجلي المواضع التي تختص بها كل وحدة"[1].

2-1-4 مفهوم العامل:

لا يجد متصفح مختلف الإنتاجات العلمية للحاج صالح – من مقالات ومؤلفات– كبير عناء كي يلاحظ إعجابه بما قدّمه النحاة العرب القدامى، خاصة الخليل بن أحمد الفراهيدي وسيبويه ومن سار على نهجهما. فهو لا يتوانى عن إثبات علمية الدراسات اللغوية العربية القديمة وسبقها اللسانيات الغربية في كثير من القضايا اللغوية التي عُرفت من خلال هذه المدارس الغربية، إذ يعتقد اعتقادا عميقا أن الخليل بن أحمد قد أصاب قصب السبق في الكثير من هذه القضايا، وهو يؤمن بوجود نظرية لغوية دقيقة عند العرب إن في أصولها أو مفاهيمها، ولا يمكن اكتشاف ذلك إلا بفهم سليم ونظرة عميقة فيما قدمه هؤلاء العلماء، وإذا تحققت تلك القراءة الصحيحة للتراث العربي فإننا نلمس لا محالة عبقرية لا نظير لها في تاريخ الدراسات اللغوية.

وهذا الأمر يجعل منه مدافعا عن جميع المقولات اللغوية العربية القديمة، وحتى أكثرها إثارة للجدل بين اللغويين قديما وحديثا، ومنها نظرية العامل التي تعدّ أكثر القضايا اللغوية التي اختلف حولها دارسو النحو العربي خاصة في العصر الحديث؛ فقد "كثر الحديث، قديما وحديثا، حول قضية العامل، وقامت حولها دراسات تناولت النظرية وأسسها وأصولها وقواعدها، ومشكلاتها وما خلّفته من آثار، وموقف النحاة منها، قدماء ومحدثين. أما القدماء فقد اقتنعوا بما صنعوا، ولم يخرج عليها إلاّ نحويّ أندلسي، هو ابن مضاء القرطبي (592هـ) في كتابه "الرد على النحاة". وأما المحدثون فقد اصطخب جدلهم

[1] شفيقة العلوي، العامل بين النظرية الخليلية الحديثة والربط العاملي لنؤام تشومسكي، ص 8.

حولها، بين مؤيد لها، ومعارض أنكرها وتمرّد عليها وحاول هدم أصولها أو وضع بديل جديد"[1].

ومن أوجه دفاع الحاج صالح عن نظرية العامل أنه جعلها من المفاهيم الأساسية للنظرية الخليلية الحديثة، ذلك أن العامل مفهوم مجرد مرتبط بالبنية التركيبية تربطه بها علاقة تبعية، إذ هو محرّك العناصر المكوِّنة للتركيب، فقد أشرنا سابقا عند التطرق إلى الموضع أن اللفظة يمكن أن تضاف إليها عناصر عن يمينها أو عن يسارها، وبذلك تتحدد اللفظة الأصل مقارنة مع الزوائد التي تلحق بها، وتشكِّل اللفظة الأصل مع العناصر التي تقترن بها يمينا ويسارا نموذجا تحويليا يتكون من أعمدة وسطور على حد تعبير الحاج صالح؛ ويمثِّل لها كالآتي:

Ø	زيدٌ	قائمٌ
إن	زيدًا	قائمٌ
كان	زيدٌ	قائمًا
حسبت	زيدًا	قائمًا
أعلمت عمرا	زيدًا	قائمًا
1	2	3

يتضح من الجدول أن التركيب الأصلي (زيد قائم)، والذي يُعرف بأنه خال من العناصر المضافة – وهو ما يجسده العلامة العدمية– قد تلحق به عناصر وهي مفردة (إن، كان) أو حتى تراكيب (حسبت، أعلمت عمرا)، وبذلك يحصل تغيير على التركيب من حيث اللفظ والمعنى؛ "ففي العمود الأيمن يدخل عنصر قد يكون كلمة أو لفظة بل تركيبا وله تأثير على بقية التركيب ولذلك يسمى "عاملا". ثم لاحظوا أن العنصر الموجود

[1] عبد الحميد السيد، نظرية العامل في النحو العربي ودراسة التركيب، مجلة جامعة دمشق، مج 18، ع (3+4) 2002م، ص 42.

في العمود الثاني لا يمكن بحال أن يُقدّم على عامله فهو عند سيبويه "المعمول الأول (م1). ويكون إذن مع عامله "زوجا مرتبا" (couple ordonné). أما المعمول الثاني (م2) فقد يتقدم على كل العناصر اللهم إلا في حالة جمود العامل (مثل "إن"). وقد يخلو موضع العامل من العنصر الملفوظ (أشرنا إليه بـ Ø) وهو الذي يسمونه بالابتداء (وهو عدم التبعية التركيبية وليس معناه بداية الجملة كما يعتقد بعضهم)"[1].

2-1-4-1 مبادئ التعليل:

يجعل عبد الرحمن الحاج صالح للتعليل أصولا ثلاثة يعمل بها، وهي: الأصل في القياس، والأصل في الاستعمال، والأصل في الموضوع؛ ويمثِّل كل واحد من هذه الأصول الثلاثة منطلقا للتغيير العارض؛ فـ"الأصل في القياس مثال أن يرفع الفعل إذا وقع موقع الاسم مع أن "هلا" لا تعمل فهي منفصلة عن الفعل. فما الذي منع أن يدخل الاسم بعدها؟ منع من ذلك عارض في أصل الاستعمال وهو دخول معنى التحضيض على "هلا" وهو خاص بالفعل. وأما الأصل الموضوع ههنا فالاستفهام.

وعلى هذا فالأصل في الاستعمال هو ما اطرد واستمرّ والأصل في القياس هو ما يقتضيه القياس والأصل في الموضوع هو ما جاء في وضع اللغة وقد لا يتحقق ذلك لعارض حصل في الاستعمال وهو العلة ههنا"[2].

2-1-4-2 أنواع العلل ومبادئها:

يبني الحاج صالح أنواع العلل على علة التغيير والتي يرى أنها "تكون في الأكثر عاملا خارجيا عن نظام اللغة فمنها ما هو راجع إلى كلفة في التلفظ والأداء ببعض التراكيب فيميل المتكلم إلى أن يغيّر منها هذا الذي هو مكلّف وذلك مثل توالي بعض

1 عبد الرحمن الحاج صالح، النظرية الخليلية الحديثة – مفاهيمها الأساسية، ص 37.

2 عبد الرحمن الحاج صالح، البنى النحوية العربية، منشورات المجمع الجزائري للغة العربية، الجزائر، 2016م، ص ص 240- 241.

الحركات كالكسر المتبوع بضم والعكس وتتابع أكثر من ثلاث حركات في الكلمة الواحدة وغير ذلك"[1]. ومن ذلك فالعلل تتفرع عنده إلى ما يلي:

1. علة التخفيف كأهم سبب للتغيير؛ وتتفرع بدورها إلى:[2]
   - مستويات التغيير من حيث العفوية وعدمها.
   - اطراد العلة وصيرورة محصولها قياسا.
   - ما الذي يكون أخف أو أثقل في القُبُل النحوية.
2. كثرة الاستعمال كمبدأ للتفسير ومنها التسيير.
3. مبدأ الفرق وأمن اللبس.
4. "طرد الباب" وهو ظاهرة التسوية بين الكلم المختلفة الصيغة في الباب الواحد.
5. التوهم أو أغلاط الناطق في استعماله للغة وفي القياس خاصة.

إن هذه الملاحظات التي استنتجها الحاج صالح من خلال قراءاته لما قدّمه الخليل وسيبويه، جعلته يؤيّد فكرة العامل ويرى فيها نظرية قائمة بذاتها لها أسسها العقلية والإجرائية. ولعلّ الرافضين لها لم ينظروا إلى نموذجها الذي بيّنه الخليل وسيبويه من بعده، وإنّما ركزوا على نحو المتأخرين من أمثال ابن مالك وابن هشام، فلم يتعاملوا مع النظرية الأصيلة كليّا، بل استخرجوا عيوبها مما جاء به المتأخرون، والفرق بيّن بين تصوّر الخليل بن أحمد وسيبويه وتصوّر النحاة المتأخرين، خاصة نحاة عصر الجمود وإن اتفقوا في المصطلح؛ "وذلك مثل (الكلمة) كما تصورها سيبويه وما يقصد ابن مالك منها"[3].

---

[1] عبد الرحمن الحاج صالح، البنى النحوية العربية، ص 241.

[2] ينظر: نفسه، ص ص 241- 254.

[3] عبد الرحمن الحاج صالح، المدرسة الخليلية الحديثة والدراسات اللسانية الحالية في العالم العربي، ص 389.

2-2 مكانة النظرية الخليلية في الدراسات اللسانية الحديثة:

يعتبر الحاج صالح النظرية الخليلية الحديثة امتدادا للنظرية العربية القديمة، أو نظرية ثانية métathéorie على حد تعبيره؛ ذلك "لأنها في الوقت نفسه تنظير وبحث في الأسس النظرية الخليلية الأولى... وقراءة جديدة لهذا التراث وإعادة صياغة لمفاهيمه الأساسية ومقارنتها بما توصل إليه البحث اللساني الحديث ومحاولة استثمار ذلك في الدراسات اللغوية العربية"[1].

أما عن المكانة التي يمكن أن تحتلّها هذه النظرية في حقل الدراسات اللسانية الحديثة، فإنه يؤمن بإمكانية استغلالها، وقد بدأ ذلك فعلا، ويرجع إيمانه هذا لسببين اثنين؛ "أولا لأننا نعتقد أنه لا توجد لغاية الآن نظرية أخرى أُستخرجت من النظر في اللغة العربية أو على الأقل اعتدت اعتدادا كبيرا بها وبأخواتها اللهم إلا النظرية التوليدية التحويلية التي تجاوز فيها صاحبها التقطيعية والتصنيف الساذج وقد استفاد أيما استفادة من النظر في اللغة العبرية على المنوال الذي تنوولت به في القرون الوسطى. والسبب الثاني هو، من جهة، اختبارنا لها عند صوغها الصياغة الرياضية –وهي أطوع نظرية في اعتقادنا، لهذا النوع من الصياغة ومن تشكيلها بالشكل الخوارزمي (algorithmique) حتى يمكن استغلالها في الاكتشاف الآلي لصيغ العربية الإفرادية والتركيبية"[2]. وهذا ما كان يقوم به مختبر الصوتيات الذي أنشأه وأداره الحاج صالح بجامعة الجزائر، وكان يضم متخصصين من مجالات عدّة عكفوا على تطبيق هذه النظرية باستعمال المناهج الحديثة وما توصل إليه العلم الحديث في مجال الوسائل التقنية، وخاصة ما يسميه الحاج

---

[1] بشير إبرير، أصالة الخطاب في اللسانيات الخليلية الحديثة، مجلة العلوم الإنسانية ، جامعة محمد خيضر، بسكرة ع7، فيفري 2005، ص 3.

[2] عبد الرحمن الحاج صالح، المدرسة الخليلية الحديثة والدراسات اللسانية الحالية في العالم العربي، ص 388.

صالح نفسه الصوتيات الرتابية أو الحاسوبية (computationnel)، والمعالجة الآلية للنصوص.

3- إسهامات عبد الرحمن الحاج صالح في ترقية اللغة العربية:

لا يكون البحث العلمي مهما كانت طبيعته أو مجال تخصصه نافعا إلا إذا كانت له جوانب وظيفية، أو جوانب تطبيقية تسهم في تطوير المادة التي يدرسها، والمفاهيم الأساسية التي بُني عليها، فلكل علم قاعدة نظرية تكوّن الهيكل العام الذي يرتكز عليه هذا العلم إضافة إلى إجراءات تطبيقية تجسّد هذا الهيكل وتبيّنه وتجعله قابلا للاستفادة منه وترقيته وتطويره متى دعت الحاجة إلى ذلك.

ومن هنا سيحاول البحث أن يلقي الضوء على الجهود اللغوية لعبد الرحمن الحاج صالح، وهي كثيرة، وينظر في المبادرات التي اقترحها من أجل تجسيد مشروعه الذي يسعى إلى إثبات وجود لسانيات عربية أصيلة تقف إزاء نظيراتها الغربية الحديثة، وكذا سبل الرقي باللغة العربية لتصير قادرة على مسايرة التطور العلمي الذي يشهده العالم في أيامنا. ويكون ذلك من خلال النظر في الأعمال العلمية التي شرع في إنجازها منذ سبعينيات القرن الماضي، والتي كرّسها للنهوض باللغة العربية، خاصة أن الحاج صالح لاحظ أن الجهود العلمية الخاصة باللغة العربية تتصف "في زماننا هذا بصفات جدّ سلبية بالإضافة إلى ما يعرفه العصر من تكنولوجيا حديثة تُطبق على البحوث اللغوية بنجاح تام في البلدان الراقية"[1]. وسيسعى البحث بالموازاة مع ذلك الكشف عن مدى تأثير هذه المبادرات على الهيئات العلمية العربية، وكيفية تفاعلها معها.

[1] عبد الرحمن الحاج صالح، اللغة العربية والبحث العلمي المعاصر أمام تحديات العصر، ضمن كتاب: بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ج2، ص 125.

3-1 مشروع الذخيرة اللغوية:

يعرّف عبد الرحمن الحاج صالح الذخيرة اللغوية بأنها "بنك آلي من النصوص وهي ليست مجرد مدونة أدخلت في ذاكرة الحاسوب، وهي ليست CDROM كما يقولون بل مجموعة من النصوص أدمجت على الطريقة الحاسوبية، حتى يتمكن الحاسوب من مسحها كاملة، أو جزئيا، ولهذا عدد من البرامج الحاسوبية وضعت خصيصا لإلقاء أنواع خاصة وكثيرة من الأسئلة على الذخيرة"[1].

تعود فكرة هذا المشروع إلى وعي الحاج صالح بضرورة الاستعانة بالوسائل التكنولوجية الحديثة من أجل الحفاظ على التراث العربي القديم ، وكذا ما ينجزه الفكر الإنساني حاليا في جميع أنحاء العالم، ونقل ما ينشر منه باللغات الأجنبية في المجلات العالمية المتخصصة إلى العربية، ولعلّ اطلاعه على مشروع الذخيرة اللغوية الفرنسية trésor de la langue française والذي من منجزاته مدونة frantetx ويضم ما يقارب 3500 مؤلفا باللغة الفرنسية، مما تم تأليفه منذ القرن السادس عشر حتى القرن العشرين أثر فيه وجعله يقترح مشروعا خاصا باللغة العربية يجمع التراث اللغوي العربي وما استجد في البحث العلمي حاليا وذلك باستثمار تقنية الحاسوب والأنترنيت[2].

وما يميّز هذا المشروع أساسا هو ضخامته وشموله على كثير من التخصصات فالمشروع مخصص لجمع كل منتجات الفكر العربي والعالمي في مجالات عديدة، وجعلها متاحة للباحث العربي في كل وقت؛ لذلك كان لزاما أن "يشرف عليه لا مركز واحد ولا بلد

---

[1] عبد الرحمن الحاج صالح، مشروع الذخيرة العربية، مجلة المجمع اللغوي الجزائري، ع2، السنة الأولى، ديسمبر 2005م، ص 288.

[2] ينظر: عمر بلخير، مشروع الذخيرة اللغوية ودورها في النهوض بالمستوى الثقافي والحضاري والعلمي لشعوب البلدان العربية والإسلامية، المؤتمر الدولي للغة العربية "النهوض باللغة العربية من خلال نشر القافة الإسلامية والعربية" جامعة شريف هداية الله الإسلامية الحكومية، جاكارتا، إندونيسيا، 23-25 أوت 2015م، ص 3.

واحد بل البلدان العربية كلّها وفي أعلى مستوى ما دام هناك إجماع على أهميته القصوى وذلك برفعه للمستوى الثقافي العربي إلى ما يقارب مستوى الغربيين"[1]. وبالفعل، فقد تبنى المجلس الوزاري لجامعة الدول العربية هذا المشروع في سبتمبر 2004م، ووُزِّع العمل على البلدان العربية، إذ " بذلت الجزائر جهودا كبيرة جدا للوصول إلى إقناع أُولِي الأمر بضرورة رقمنة المعلومات Numérisation وهو عمل ضخم جدا لا يمكن أن تقوم به دولة واحدة فلابد من العمل المشترك· ثم خطونا خطوة جديدة بتحويل المشروع إلى منظمة تابعة لجامعة الدول العربية فأنشأت لذلك هيئة عليا للإشراف على المشروع به متكونة من ممثل كل بلد مشارك وهو المسؤول على الإنجاز في بلده. وقد تقدمت في العمل وإنجاز جزء كبير من العمل: الجزائر، وسبقتها في حجم النتائج الأردن، وتهيئ السعودية منذ وقت غير طويل إنجاز رقمنة سبعمائة مليون كلمة في داخل نصوص، بينما تعطلت بعض الدول الأخرى إما لعدم إدراك أصحابها للدور العظيم الذي ستلعبه الذخيرة لرفع المستوى العلمي والثقافي للمواطن العربي عدم إدراكهم أيضا لعظمة الدور الخاص بالإنترنيت والذخيرة ما هي إلا انترنيت علمي وثقافي بالعربية"[2].

يجعل الحاج صالح مشروعه الخاص بالذخيرة اللغوية مصدرا علميا تقنيا بالغ الأهمية، وذلك من خلال محتواها المتنوّع من حيث الإنتاج الفكري، فيجد فيها طالبها مجمل ما أنتجه الفكر العربي القديم مما هو مدوّن إضافة إلى مستجدات العلم في شتى

---

[1] عبد الرحمن الحاج صالح، مشروع الذخيرة العربية، ص 287.

[2] عبلة عيساتي، الأستاذ عبد الرحمن الحاج صالح: هذه أبعاد مشروع الذخيرة العربية... وهذا موقع الجزائر منه، جريدة أخبار اليوم، الأربعاء 25 يونيو 2014.

التخصصات إن كان باللغة العربية أو ما نُشر في مجلات وموسوعات عالمية منقولا إلى اللغة العربية، فمحتوى الذخيرة العربية يتمثل في:[1]

1. التراث العربي في 90٪ منه وستدخل فيه كل ما لم ينشر بعد تحقيقه.
2. ما يصدر باللغة العربية في زمننا مما له قيمة في جميع الميادين العلمية والتقنية والأدبية وغير ذلك مما يفيد الاختصاصيين وجمهور المثقفين.
3. ما يصدر من البحوث في المجلات العالمية المتخصصة كـ: Nature و Sciences وغيرها منقولا إلى اللغة العربية (بعد صدورها بشهر أو أكثر).
4. الموسوعات العربية الهامة.
5. ما تحتوي عليه مناهج التعليم: الابتدائي والثانوي والعالي في مختلف مستوياتها ومراحلها على شكل أسئلة وأجوبة وتعليقات وشروح بكل ما يمكن أن يرافق ذلك من الصور والرسوم التقنية وغير ذلك.
6. أحسن ما ينشر في الصحف ويبث في التلفزة من الحياة الاجتماعية العربية زيادة على المحاضرات الهامة واللقاءات والموائد المستديرة وغير ذلك.

ويجدر التنويه بأن هذا المشروع واعد وعملي، يمكِّن الباحث العربي من الاطلاع على التراث العربي وما جاد به العلماء العرب في العصور القديمة، كما يمكنه الاستفادة من الأبحاث العلمية الحديثة وإن كان غير متقن للغات الأجنبية، فتكمن أهداف هذا المشروع فيما يلي:[2]

---

[1] عبد الرحمن الحاج صالح، الذخيرة العربية، وثيقة عمل رقم 2 موجهة للعاملين على مشروع الذخيرة العربية، نقلا عن عمر بلخير، مشروع الذخيرة اللغوية ودورها في النهوض بالمستوى الثقافي والحضاري والعلمي لشعوب البلدان العربية والإسلامية، ص 7.

[2] ينظر: عبد الرحمن الحاج صالح، مشروع الذخيرة اللغوية العربية، ضمن كتاب بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ج1، ص ص 396- 398.

- الهدف الرئيس لمشروع الذخيرة هو تمكين الباحث العربي أيًّا كان من العثور على معلومات شتى من واقع استعمال العربية بكيفية آلية وفي وقت وجيز. وهذا سيتحقق بإنجاز بنك آلي للغة العربية المستعملة بالفعل؛ يتضمن أمات الكتب التراثية الأدبية والعلمية والتقنية وغيرها، وعلى الإنتاج الفكري العربي المعاصر في أهم صوره بالإضافة إلى عدد كبير من الخطابات والمحاورات العفوية بالفصحى في شتى الميادين.
- سيستخرج من هذا البنك (المسمى عند المهندسين بقاعدة المعطيات النصية) العديد من المعاجم منها:
- المعجم الآلي الجامع لألفاظ العربية المستعملة.
- المعجم الآلي للمصطلحات العلمية والتقنية المستعملة بالفعل.
- المعجم التاريخي للغة العربية.
- معجم الألفاظ الحضارية (القديمة والحديثة).
- معجم الأعلام الجغرافية.
- معجم الألفاظ الدخيلة والمولّدة.
- معجم الألفاظ المتجانسة والمترادفة والمشتركة والأضداد.

وغير ذلك من المعاجم المفيدة.

لكن هذا المشروع يختلف عن المعاجم التقليدية كونه "بنك نصوص لا بنك مفردات ثم إنّ هذه النصوص لا يصطنعها المؤلفون، بل هي نصوص من اللغة الحيّة الفصحى المحررة أو المنطوقة وأهم شيء في ذلك أن يكون هذا الاستعمال الذي سيخزّن بشكل النص، كما ورد في ذاكرة الحواسيب هو استعمال العربية طوال خمسة عشر قرنا في أروع

صوره ثم هو يغطي الوطن العربي أجمعه في خير ما يمثله هذا الإنتاج الفكري"[1].

أما عن مزايا المشروع، فيلخصها الحاج صالح في النقاط الآتية:[2]

- أنها الاستعمال الحقيقي للغة العربية لا ما تأتي به بعض القواميس من أمثلة مصطنعة.
- استفاضتها وشموليتها بتغطية هذا الاستعمال لجميع البلدان العربية وامتدادها من العصر الجاهلي إلى عصرنا الحاضر.
- تمثيلها لهذا الاستعمال بوجود كل النصوص ذات الأهمية فيها المحررة منها والمنطوقة الفصيحة في الآداب والحضارة والدين والعلوم والثقافة العامة والفنون وكذا الحياة اليومية.
- اعتمادها على أجهزة إلكترونية في أحدث صورها وهي الحواسيب وما إليها من الوسائل السمعية البصرية وهي الوسيلة الوحيدة التي يمكن أن تجمع وتسع هذه الكمية الهائلة من النصوص.
- إمكانية طرح الآلاف من الأسئلة على الذخيرة عن بعد وفي نفس الوقت عبر العالم (وسرعة ٱلإجابة كما قلنا) بعرضها على الشاشة وإمكانية طبعها بالطابعات الآلية في وقت وجيز والحصول عليها في أي مكان، وذلك بفضل شبكة إنترنيت التي سيخصص فيه موقع للذخيرة إن شاء الله.

تلك الفوائد والمزايا التي ذكرت أنفا تميز مشروع الذخيرة العربية الطموح من الناحية النظرية، أما في التطبيق والتجسيد الحقيقي له، فيصعب تحقيق الغايات التي من أجلها وُضع هذا المشروع في الأساس؛ إذ إننا نصادف مشاريع عادية وصغيرة الحجم مما يشمل

---

[1] عبد الرحمن الحاج صالح، مشروع الذخيرة اللغوية العربية، ص 397.

[2] نفسه، ص ص 398- 399.

نطاقه حيزا ضيقا يواجه في مرحلة تجسيده عوائق كثيرة، فما بالك والمشروع بهذه الضخامة من حيث المادة العلمية التي سيشملها المسح، وكذا عدد البلدان والهيئات العلمية التي ستشارك في تحقيقه؛ فمن العوائق التي يمكن أن تعرقل إنجاز المشروع ترتبط إجمالا بالكتب التراثية وضخامة التراث العربي، وأنه من جهة، نجد عدة تحقيقات لمؤلَّف واحد حتى ليصعب اختيار أجود تحقيق منها، ومن جهة أخرى، تكون العديد من المؤلفات على شكل مخطوطات لم تحقق بعد، أضف إلى ذلك عوائق خاصة بالتكاليف المالية العالية لتحقيق المشروع، ومدى استجابة المؤسسات العلمية والجامعية لهذا المشروع وحجم الإمكانات المادية والبشرية التي تسخرها كل هيئة علمية له، إضافة إلى عوائق أخرى خاصة بالمصطلحات التي تعبِّر عن أكثر من مفهوم، أو المفاهيم المختلفة التي يُعبَّر عنها بمصطلح واحد، وكذا اللحن والتصحيف الذي يمكن أن نصادفه في بعض المؤلفات المحققة•.

إن مشروعا كالذي اقترحه الحاج صالح ينمّ عن حرصه على دفع الباحث العربي على التعرف على التراث العربي في كل مجالاته، ويعكس رغبته الشديدة في تسهيل طريقة الوصول إلى المعرفة العلمية، وما يُنجز من أبحاث في العالم من أجل الرقي بالمجتمع العربي ومسايرة الوتيرة السريعة التي يسير فيها البحث العلمي اليوم، فلا عجب أن يضاهي هذا المشروع في قيمته الحضارية والعلمية "حركة جمع القرآن والحديث واللغة بصفة عامة، لدى العرب القدامى، يتوفر على جميع الشروط التي من شأنها أن تؤسس لنهضة عربية جديدة (...) وستستفيد الشعوب العربية ثم الإسلامية فشعوب العالم، عن

• للاطلاع على هذه المعوقات بأكثر تفاصيل ينظر: عبد الحليم ريوقي، الذخيرة العربية وأهميتها في رفع المستوى الثقافي والعلمي للمواطن العربي، مجلة المجمع الجزائري للغة العربية، ع 12، ديسمبر 2010م، ص ص 207-214.

طريق خلق دينامية فكرية جديدة لا مثيل لها في سياق العولمة الذي طغت عليه فكرة المركزية الأوروبية والعقلية الأمريكية"[1].

3-2 المعالجة الآلية للغة:

ألقى عبد الرحمن الحاج صالح في هذا الموضوع العديد من المداخلات في الندوات العلمية الدولية، وفي كثير من المنابر التي حاضر من خلالها، كما سعى إلى تجسيد هذا المشروع في الميدان بإنشاء مخبر العلوم اللسانية والصوتية بجامعة الجزائر والمتصفح لكتاب "بحوث في اللسانيات العربية" بجزأيه يصادف عددا من المقالات التي تتناول هذا الموضوع[•].

وفي هذا المسار، ترتبط الحوسبة اللغوية بالذخيرة اللغوية العربية، "وفيها نجد الباحث يتهم بالاستخدام الفعّال لتقنيات الحواسيب؛ إذ يحاول في مجال الحوسبة اللغوية التحاور مع اللغات، بوضع آليات رياضية للغات الطبيعية؛ وهذا أثناء التطبيقات التي يجريها طلابه بإشرافه في ميدان التوثيق الآلي والترجمة الآلية وتعليم اللغات بالحاسوب والتركيب الآلي للكلام والتعرف الآلي لخطأ اللفظة أو التركيب وهذا بتوظيف الذكاء الاصطناعي"[2].

---

[1] عمر بلخير، مشروع الذخيرة اللغوية ودورها في النهوض بالمستوى الثقافي والحضاري والعلمي لشعوب البلدان العربية والإسلامية، ص 13.

[•] نذكر منها: - المدرسة الخليلية ومشاكل علاج العربية بالحاسوب.

- تقرير حول مستلزمات بناء قاعدة للمفردات العربية.
- العلاج الآلي للنصوص العربية والنظرية اللغوية.
- حوسبة التراث العربي والإنتاج الفكري في ذخيرة محوسبة واحدة كمشروع قومي.
- دور النظرية الخليلية الحديثة في النهوض بالبحوث الحاسوبية الخاصة باللغة العربية.
- منطق النحو العربي والعلاج الحاسوبي للغة.

[2] صالح بلعيد، مقاربات منهاجية، ص ص 157- 158.

وفي هذا الصدد، يوضح الحاج صالح آلية العمل من أجل حوسبة الذخيرة، إذ يؤكد أن "الصفة الأساسية لبنك النصوص هو أنه آلي وهذا يستلزم القيام بحوسبة بنك النصوص؛ أي يوضع له ما يسمى بالقوام البرمجي وهو مجموعة من البرمجيات التي لا بد منها لاستثمار الذخيرة (إلقاء أسئلة على الحاسوب) وهذا القوام هو في الواقع نظام (نسق) لتسيير قواعد المعطيات التي هي نصوص بالنسبة للذخيرة"•.

تحتاج الحوسبة اللغوية عملاً جماعيًا، وتنسيقًا تامًّا بين اختصاصات مختلفة من أجل الوصول إلى نتائج مرضية؛ فهذا المشروع يستوجب – حسب الحاج صالح– تضافر الجهود من كل الجهات المعنية بالذخيرة العربية لجمع المدونات؛ "ومن هنا نراه يؤكد ضرورة التحاور بين المهندسين واللغويين للوصول إلى صياغة نظرية لغوية تعكس تحليل لغة ما بكل مستلزماتها بغية التعرف على آليات اللغة بشكل بسيط، حيث تكون الآلة وسيلة مساعدة للتعرف الآلي على الكلام المنطوق"[1]. ومن الصعوبة بمكان تحقيق ذلك في الواقع؛ لأنه ليس من السهل جمع باحثين من تخصصات مختلفة نظرا لعدم تهيُّئهم للعمل المشترك من جهة، ناهيك عن جهلهم بحقيقة هذا المشروع الذي هو – في أساسه– متعدد التخصصات interdisciplinarité من جهة أخرى؛ "فالمطلوب ههنا ليس أن يكون الفرد الواحد من عدة تخصصات، فهذا شيء نادر لا يطالب باحث بأن يكون في الوقت نفسه دكتورا في الحاسوبيات ودكتورا في اللسانيات. ثم إن الإلمام السطحي بما هو ضروري جدا لإجراء العمل الجماعي يعتبر أيضا غير مفيد"[2].

• هذا مقتطف من مقال ألقاه الحاج صالح في ندوة : الحوسبة اللغوية المنعقدة في فندق الأوراسي بتاريخ: 26– 27 ديسمبر 2001م. ينظر: صالح بلعيد، مقاربات منهاجية، هامش رقم (11)، ص 157.

[1] صالح بلعيد، مقاربات منهاجية، ص 158.

[2] عبد الرحمن الحاج صالح، المدرسة الخليلية الحديثة ومشاكل علاج العربية بالحاسوب، ضمن كتاب: بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ج1، ص ص 231– 232.

تحتاج اللغة العربية بدورها أن تدخل هذا الميدان، وتتميّز بالتقنية وتكون طرفا في هذا الإنتاج التكنولوجي للفكر العالمي، فإذا تضافرت جهود العلماء العرب في مجال البرمجيات مع نظرائهم من اللسانيين، واستطاعوا أن يستثمروا النظرية اللغوية العربية الأصيلة ويطعِّموها بما وصلت إليه الدراسات اللسانية الغربية في مجال العلاج الآلي للغة، فإن ذلك سيؤدي – لا محالة– إلى حوسبة فعلية للغة العربية، ونصل في النهاية إلى معالجة النصوص العربية آليا، فالحاج صالح لا يخفي ثقته بأن "الدراسة المتعمقة لهذه النظرية العربية الأصيلة مع النظر في مكتسبات اللسانيات الغربية الخاصة بالعلاج الآلي للغات سيؤدينا إلى تغيير الوسائل الحاسوبية التي هي مستعملة الآن في هذا الميدان. وهذا يقتضي أن ننهض بمستوى الصياغة الرياضية، ولن يتم ذلك إلا بالمساهمة الكبيرة الفعّالة لعلماء الرياضيات من هؤلاء الذين سبق أن نظروا في مشاكل العلاج الآلي للغات"[1].

يتجلى من اهتمام الحاج صالح بهذا الجانب التقني، أنه يحاول أن يربط هذه التقنية الحديثة ومفاهيم النظرية اللغوية العربية القديمة، أو ما اُصطلح عليه "مفاهيم النظرية الخليلية الحديثة"، خاصة مفهوم العامل، الذي سعى كثير من علماء اللغة القدماء والمحدثين – خاصة الوصفيين– أن يهدموه ويخلِّصوا النحو العربي منه، لعدم جدوى النظر فيه، إلا أن الحاج صالح لا يكتفي بإثباته وإبراز الدور المركزي الذي يؤديه في التركيب – وقد مرت بنا الإشارة إلى رأيه– بل نجده يذهب أبعد من ذلك؛ حيث إنه يؤكد أن "نظرية العامل هي الآن أكثر النظريات العلمية طواعية للصياغة الرياضية وأوفقها بالتالي لما تقتضيه المعالجة الآلية على الحاسبات الإلكترونية ولسنا في ذلك مجازفين إذ قد يحاول الآن اللسانيون الأمريكان خاصة أن يطوِّعوا مفاهيم النحو التوليدي لهذا الغرض

[1] عبد الرحمن الحاج صالح، المدرسة الخليلية الحديثة ومشاكل علاج العربية بالحاسوب، ص 264.

ولم يوفقوا كل التوفيق لفقدان هذا النحو للمفاهيم التي ذكرناها. وتوجد عند بعض العلماء الأوربيين بعضها وذلك مثل مفهوم العامل والمعمول ومفهوم اللفظة لكن بدون تفريغ منتظم مثل ما هو موجود في النحو العربي"[1].

هذه هي السبيل للنهوض باللغة العربية وترقيتها لتساير اللغات العالمية، التي ارتقت بفضل تمكّن القائمين بشؤونها أن يقرنوها بالتكنولوجيا الحديثة، إذ يحاول الباحثون العرب أن يعملوا بجد في هذا السياق؛ فالملاحظ أنه " تجري الآن بحوث مكثفة في الوطن العربي فيما يخص هذه البرمجيات، ونذكر على سبيل المثال البحوث الحاسوبية الخاصة بتنظيم التخزين للمعلومات وهي أهمها، وبحوث تخص حيازة النصوص (إدخالها في ذاكرة الحاسوب) بكيفية آلية (المسح الضوئي)"[2].

ومن هنا، فإن جدوى هذا العمل سيكون لا محالة ظاهرا للعيان، خاصة أن البحوث التي تجري في ميدان الحوسبة أثبت أن للغة العربية قدرة على "استيفاء قاعدة معطيات تشمل كافة المصطلحات ومقابلاتها في الفرنسية والإنجليزية وعن طريق ذلك يمكن تلافي النقص الحاصل في العنصر البشري المؤهل للاضطلاع بعملية الحوسبة ويمكن القضاء على مشكلة المصطلح، وكذا على إعداده، وتكون مثلها مثل اللغتين المذكورتين"[3].

---

[1] عبد الرحمن الحاج صالح، تكنولوجيا اللغة والتراث اللغوي الأصيل، ضمن كتاب: بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ج1، ص ص 288- 289.

[2] عبد الرحمن الحاج صالح، حوسبة التراث العربي والإنتاج الفكري في ذخيرة محوسبة واحدة كمشروع قومي، ضمن كتاب بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ج2، ص 157.

[3] صالح بلعيد، مقاربات منهاجية، ص 159.

3-3 في مجال المصطلحات والمفاهيم اللسانية:

تقاس درجة تقدم الدول في وقتنا الراهن بمدى انتشار لغتها واستيعابها للمعرفة والبحوث العلمية، وتصنّف اللغات بدورها بعدد البحوث العلمية التي تنشر بها ومدى طواعيتها لاحتضان المعرفة، وكذا طاقة إنتاجها للمصطلحات العلمية. لذلك نجد الدول المتقدمة تولي اهتماما بالغا بالجهود التي تُبذل في وضع المصطلحات العلمية، فلا يخفى على أحد أهمية المصطلحات؛ "فهي الواجهة الحقيقية لعلم من العلوم والتحكم فيها يعني التحكم في العمل العلمي والمنهجي، وإن الغربيين تقدموا بفضل تحكمهم في المصطلحات. والمشكل الذي نعانيه نحن العرب لم نستطع مسايرة المستجدات المصطلحية، إلى جانب عدم ضبطها وتعددها حتى في البلد الواحد"[1].

لقد أثارت هذه القضية اهتمام الحاج صالح فبادر إلى التصدي لها والبحث فيها ومحاولة إيجاد حلول لما تعانيه اللغة العربية في مجال المصطلح، إنْ من حيث آليات توليديه؛ باستغلال إمكانات اللغة العربية، أو بالاعتماد على الترجمة من اللغات الأخرى خاصة الإنجليزية والفرنسية، فالمعروف عنه أنه "خبير مصطلحي لدى المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، فكان يضع المصطلحات ويبدي آراءه في المصطلحات الموحّدة قبل أن تنال الشرعية، ونلمح المنهجية التي يعمل بها، وهي الدقة في وضع المصطلح عن طريق الترجمة أو الاشتقاق أو المجاز أو النحت أو التركيب المزجي"[2].

وعليه، لاحظ الحاج صالح – من خلال تجربته في ميدان المصطلحية– أن الجهود العربية في هذا السياق ليست منعدمة تماما، ولا يمكن أن ينكرها أحد، وتجدر الإشارة هنا إلى جهود المجامع اللغوية المنتشرة في البلاد العربية، من مجمع دمشق إلى المجمع الجزائري، لكن تبقى هذه الجهود غير كافية وقاصرة عن احتواء الوتيرة السريعة

---

[1] صالح بلعيد، مقاربات منهاجية، ص 154.

[2] نفسه، ص 154.

التي تسير عليها الأبحاث العلمية، وعدد المصطلحات الجديدة التي يتم إنتاجها، أما الترجمة فأمرها جلل؛ حيث تبقى المحاولات القليلة في هذا الصدد تتسم بالفردية وعدم الانتظام؛ فـ"الكثرة الكاثرة من المفاهيم العلمية التي ظهرت في عصرنا الحاضر أعجزت إلى حد كبير واضعي المصطلحات، وبقي المشكل كما كان في أول أمره. أما الكتاب العلمي فقد يحاول هذا العالم أو ذاك أن ينقل إلى العربية كتابا في علم من العلوم إلا أنّ هذه الأعمال الفردية لا تفي بالغرض، إذ تبقى مبعثرة غير منتظمة إلا في بعض المجامع"[1].

أمام هذا الواقع، جاءت مبادرات الحاج صالح في وضع المصطلحات وترجمتها إذ تذكر له عدة إسهامات خاصة في إعداد المعاجم الخاصة بالمصطلحات نذكر منها:[2]

- إعداده لمعجم مصطلحات الإعلاميات (عربي- فرنسي) سنة 1972م مطبوع.
- معجم مصطلحات علم اللسان. مطبوع بالرونيو (عربي- فرنسي).
- المعجم الموحد لمصطلحات اللسانيات.
- مسائل في مصطلحات التجويد لفضيلة الشيخ جلال الحنفي والإجابة عنها: وقد أجاب عن عشرة مسائل ذات الصلة بقضايا الصوتيات القديمة، وربطها بالصوتيات الحديثة، بعد الاستعانة بما أنتجته آخر التقنيات في مجال الذبذبات وما ينتج عن ذلك من الأداءات الصوتية ومختلف التغيرات التي يعرفها جهاز النطق. وهي قضايا تعود إلى مسائل قديمة عالجها المجوّدون للقرآن الكريم.

ومشروع الذخيرة اللغوية - الذي اقترحه الحاج صالح- أحد أهم هذه المساهمات التي تعطي حلولا عملية لمواجهة المعوقات التي تواجه الباحث العربي، وذلك باستثمار

---

[1] عبد الرحمن الحاج صالح، الترجمة والمصطلح العربي ومشاكلهما، ضمن كتاب: بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ج1، ص 371.

[2] صالح بلعيد، مقاربات منهاجية، ص 155.

التراث اللغوي العربي وتطعيمه بصبغة الحداثة؛ "فالذي يحتاجه واضع المصطلحات هو بنك من النصوص تستخرج منه قاموس كبير تجمع فيه وترتب جميع الألفاظ العربية التي وردت في الاستعمال الفعلي؛ أي في النصوص التي وصلتنا (حتى المخطوطة منها) مع عدد كبير من السياقات والقرائن من الشعر الجاهلي حتى الصحف في عصرنا الحاضر. وهذا لا يمكن أن يتم إلا بما أشرنا إليه من التنظيم وتكافل الأعمال بالآلات المهيئة لذلك"[1].

تتوزّع المصطلحات والمفاهيم اللسانية عند الحاج صالح في وجهين اثنين؛ أما أحدهما فهو متعلق بالتراث اللغوي العربي، حيث نجده يعيد إحياء بعض المصطلحات التراثية لأنه يراها أكثر مناسبة للدلالة على المفهوم الذي تعبر عنه، أو لأنه لم يجد في اللسانيات الحديثة ما يعبر عنها، كما هو الحال بالنسبة إلى مصطلح "المثال"، وما يعبر عنه عنده، كما نجده يستعمل بعضها الآخر – مما استمده من التراث– عوض بعض المصطلحات العربية التي اقترحها باحثون عرب مقابلات لمصطلحات غربية على غرار مصطلح "اللسانيات" الذي اقترحه بدلا عن مصطلح "علم اللغة" الذي يستعمله المشارقة مقابلا للمصطلح الفرنسي linguistique، أو الإنجليزي linguistics. أما الوجه الثاني فيتمثل في بعض المصطلحات التي هي من ابتكاره، يضعها للتعبير عن مفهوم ما أو مقابلات لمصطلحات غربية. وفيما يأتي عرض لبعض تلك المصطلحات.

3-3-1 مصطلح اللسانيات أو علم اللسان:

استعمل الحاج صالح هذا المصطلح مقابلا للمصطلح الفرنسي linguistique والإنجليزي linguistics، وفضّله على مصطلح "علم اللغة" الذي استعمله اللسانيون

---

[1] عبد الرحمن الحاج صالح، الترجمة والمصطلح العربي ومشاكلهما، ص 379.

المشارقة، فقد رأى أنه من الأفضل استعمال لفظة "لسان" على "لغة"، وبرّر ذلك بأن كلمة "لغة" مصطلح عام تتجاذبه معانٍ فرعية مشتركة، يذكر منها:[1]

- أنها مفهوم ناتج عن مقابلتها لكلمة "نحو" مقابلة الشيء لقسيمه، وكذا مقابلتها لكلمة "العربية" مقابلة الخاص للعام.
- أنها مفهوم ناتج عن مقابلتها لكلمة "اصطلاح".
- مقابلتها لعلم متن اللغة.
- مفهوم ناشئ عن استعمالات لغوية إقليمية أو قبلية.

وبذلك تكون مختلف المعاني التي تشير إليها كلمة "لغة" راجعة إلى مفاهيم لسانية محضة، فيما لا تدل كلمة "لسان" إلا على معنى واحد وهو المعنى المقصود في تسميته (بعلم اللسان) على حد تعبير الحاج صالح. ثم إنّه يقترح أن تخصّص هذه الكلمة لهذا الغرض وتُصاغ كما تصاغ الكلمات الدالة على العلوم الأخرى؛ فنستعمل "لسانيات" على وزن "رياضيات" أو "بصريات"[2].

2-3-3 مفهوم الباب:

يتعلق هذا المفهوم باللفظ والمعنى إفرادا وتركيبا في كل مستويات اللغة، وقد لاحظ الحاج صالح أن سيبويه قد أكثر من استعمال هذا المصطلح، ولذلك فإنه يعدّه مصطلحا مفتاحا لفهم المسائل اللغوية عند علماء اللغة القدامى، فتتبع استعمالات هذا المصطلح تفضي أنه يُقصد به عندهم "مجموعة من العناصر تنتمي إلى فئة أو صنف وتجمعهما بنية واحدة، وكونها مجموعة بالمعنى المنطقي الرياضي لا مجرد جنس بالمعنى الأرسطي

---

[1] ينظر: - عبد الرحمن الحاج صالح، بحوث ودراسات في علوم اللسان، موفم للنشر، الجزائر، 2007م، ص ص 36-37.

- محمد خاين، إسهامات الدكتور عبد الرحمن الحاج صالح في ترقية المصطلح اللساني العربي، ص 118.

[2] عبد الرحمن الحاج صالح، بحوث ودراسات في علوم اللسان، ص 38.

هو أن أفراد الباب تجمعها صيغة أو مجرى لا صفة فقط كما هو الشأن في الجنس"[1]. وهنا يفرق الحاج صالح بين الباب والجنس؛ من حيث إن الجنس يمثل صنفا ذا صفة مميزة، في حين أن "القدر المشترك بين أفراد الباب الواحد ليس مجرد صفة، بل بنية تحصل وتُكتشف في نفس الوقت بحمل كل فرد على الآخرين لتتراءى فيها هذه البنية"[2].

3-3-3 مفهوم المثال (Schème générateur):

يعدّ هذا المفهوم –حسب الحاج صالح– فريدا عند العرب، لا يوجد له مقابل في اللسانيات الغربية، وهو حد صوري يساهم في تحديد العمليات المحدثة للوحدات، وينتج عنه صورة تفريعية طردية عكسية تنطلق من أصل إلى ما لا نهاية من فروع تسمى مثالا[3]. ويقول في هذا الشأن، إن هذا المفهوم أخذه المستشرقون عن العرب، وأول من قابله بمصطلح Schème هو J.Cantineau[4].

تجدر الإشارة أن هذا المفهوم يشمل كل مستويات اللغة، فلا ينحصر على اللفظة فقط؛ "فالنحو كله مُثل لأنها الصيغ والرسوم –وهو شيء صوري (formal) – التي تُبنى عليها كل وحدات اللغة إفرادا وتركيبا. فهي تصوير وتمثيل لما تحدثه الحدود الإجرائية"[5]. فإذا أردنا أن نطبق هذا المفهوم على الكلمة مثلا، وجدنا أن مثالها هو بناؤها ووزنها؛ لأنه الهيئة الذي تبدو عليه الكلمة من الناحية الشكلية الصورية، فمثال الكلمة بهذا الاعتبار هو "مجموع الحروف الأصلية والزائدة مع حركاتها وسكناتها كل في موضعه وهو البناء

---

[1] عبد الرحمن الحاج صالح، منطق النحو العربي والعلاج الحاسوبي للغات، ضمن كتاب: بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ج1، ص 318.

[2] نفسه، ص 318.

[3] ينظر: عبد الرحمن الحاج صالح، المدرسة الخليلية الحديثة ومشاكل علاج العربية بالحاسوب، ص 251.

[4] عبد الرحمن الحاج صالح، مستقبل البحوث العلمية في اللغة العربية وضرورة استثمار التراث الخليلي، ضمن كتاب بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ج2، هامش رقم 2، ص 48.

[5] عبد الرحمن الحاج صالح، المدرسة الخليلية الحديثة ومشاكل علاج العربية بالحاسوب، ص 251.

أو وزن الكلمة (مثال الكلمة) وفي مستوى اللفظة: مجموع الكَلِم الأصلية والزائدة مع مراعاة دخول الزوائد وعدم دخولها (العلامة العدمية) كل في موضعه. وهو مثال اللفظة اسمية كانت أم فعلية"[1].

3-3-3 الوضع والاستعمال:

لاحظ عبد الرحمن الحاج صالح، من تتبعه للمفاهيم التي استخدمها الرعيل الأول من النحاة العرب، أنهم كانوا أكثر اهتماما بالاستعمال الحقيقي للغة من المتأخرين، ذلك من خلال رصدهم تصرفات المتكلمين في مختلف الأوضاع اللغوية، إذ كثر في "الكتاب" مثلا، ورود مصطلحات: التقديم، والتأخير، والقلب، والحذوف الكثيرة والاختزال والاختلاس وإضمار المبتدأ والخبر، وغير ذلك من المصطلحات التي تصوّر أوضاعا خاصة في الاستعمال اللغوي[2].

فالوضع هو "مجموعة منسجمة من الدوال والمدلولات ذات بنية عامة ثم بُنى جزئية؛ أي ما يثبته العقل من انسجام وتناسب بين العناصر اللغوية وعلاقاتها الرابطة وبين العمليات المحدثة لتلك العناصر على شكل تفريعي أو توليدي (من الأصول إلى الفروع)"[3]. أما الاستعمال فهو "كيفية إجراء الناطقين لهذا الوضع في واقع الخطاب فيختار المتكلم ما يحتاجه من الدوال للتعبير عن أغراضه فيميز بين ما هو راجع إلى القياس وبين ما هو راجع إلى الاستعمال"[4].

---

[1] عبد الرحمن الحاج صالح، النظريات اللسانية الحديثة والنظرية الخليلية، محاضرة ألقاها بجامعة تلمسان يوم الإثنين 28. 06. 2004. نقلا عن بشير إبرير، أصالة الخطاب في اللسانيات الخليلية الحديثة، مجلة العلوم الإنسانية، ص 4

[2] ينظر: عبد الرحمن الحاج صالح، الجملة في كتاب سيبويه، ضمن كتاب: بحوث ودراسات في اللسانيات العربية ج1، ص 301.

[3] عبد الرحمن الحاج صالح، أثر اللسانيات في النهوض بمستوى مدرسي اللغة العربية، مجلة اللسانيات، معهد العلوم اللسانية والصوتية، جامعة الجزائر، ع 4، 1973-1974م، ص 26.

[4] نفسه، ص 4.

يعدّ هذا المفهوم من المواضيع التي يقدّمها علم النحو للبلاغة، مع مراعاة خصوصية البلاغة التي تهتم بكيفية اختيار المتكلم لبعض المعاني، وتركه بعضها الآخر من خطاب إلى آخر حسب الغرض المقصود؛ فـ"اتحاد النحو والبلاغة في الاهتمام بالتراكيب وخاصة في تنوعها بالنسبة للمعنى الواحد قد أثبته النحويون في إطار مقابلتهم بين اللغة والكلام أي بين اللغة واستعمالها وهي أساس نظريتهم اللسانية التي بُنيت عليها علوم العربية. فهي من وضع النحاة الأوّلين مثل الخليل وسيبويه. واشتهرت هذه المقابلة باصطلاح خاص هو الوضع والاستعمال وذلك ابتداء من الزجاجي في القرن الرابع"[1].

3-3-4 الانغماس اللغوي مقابلا لـ Bain linguistique:

فضّل الحاج صالح هذا المصطلح لترجمة المصطلح الغربي "Bain linguistique" على مصطلح "الحمام اللغوي" الذي اقترحه بعض الدارسين العرب، ذلك أن له أصوله في التراث اللغوي العربي، "فقد وردت هذه اللفظة في أدبيات الفقه الإسلامي، فقد أطلق على نوع من اليمين، يتلفظ بها المتلفظ باليمين متعمدا الكذب، بأنها يمين غموس، لأنها تغمس صاحبها في النار"[2]. أما المقصود بهذا المصطلح فهو خاص بتعلم أية لغة من اللغات إذ "لا بد أن يعيشها وأن يعيشها هي وحدها لمدة معيّنة فلا يسمع غيرها ولا ينطق بغيرها وأن ينغمس في بحر أصواتها كما يقولون لمدة كافية لتظهر فيه هذه الملكة"[3].

3-3-5 الاستغراقية مقابلا لـ Distributionnalisme:

شاع بين الدارسين العرب استعمال مصطلح "التوزيعية" مقابلا للمصطلح الغربي Distributionnalisme، لكن الحاج صالح يرى أن معنى لفظة "Distribution" ليس

---

[1] عبد الرحمن الحاج صالح، الخطاب والتخاطب في نظرية الوضع والاستعمال العربية، ص 12.

[2] صالح بلعيد، دروس في اللسانيات التطبيقية، دار هومة الجزائر، 2003م، ص 74.

[3] عبد الرحمن الحاج صالح، علم تدريس اللغات والبحث العلمي في منهجية الدرس اللغوي، ضمن كتاب: بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ج1، ص 193.

التوزيع، "بل مجموع القرائن التي يمكن أن يقترن بها عنصر لغوي في الكلام. (ويريد اللغويون الأمريكيون أن تحدد العناصر باستغراق جميع ما يمكن أن يحاط بها)"[1]. وعليه فقد اقترح مصطلح الاستغراق والمقصود بهذا المفهوم بمقاربة ما يعنيه عند الأمريكيين أصحاب هذا المصطلح مع التحليل اللغوي العربي "إذ يستنبط النحاة الأحكام من مجرد وقوع العناصر في مواضع معيّنة وامتناعها من الوقوع في غيرها، وذلك دون أن يلجأ إلى المعنى"[2]؛ فبهذه المقاربة نقل الحاج صالح المصطلح الأمريكي إلى اللغة العربية دون أن يقع في المحاكاة التي تُعدّ "إجراءً ترجميا مباشرا قد لا يعبر عن مفهوم المصطلح كما هو مراد في اللغة الهدف، وبذلك يقع الدارس في تسطحية مخلة"[3].

3-3-5 البنوية مقابلا لـStructuralisme :

تتمثل بصمة الحاج صالح بالنسبة إلى هذا المصطلح في تصحيح اللفظ باللغة العربية، حيث استعمل الدارسون العرب – وما يزالون– لفظة "البنيوية" كمقابل للفظة الفرنسية "structuralisme"، وقد عمد إلى تصحيح اللفظة بردها إلى أصل اشتقاق كلمة "بنية"؛ إذ يقول الحاج صالح في هذا الصدد: "اتبعنا في هذه النسبة رأي يونس بن حبيب (النحوي) الذي يقول في ظبية: ظبوي وهو أخف من ظبيي ووجهه الخليل. (انظر الكتاب 74/2). أما المقصود منه فهو الوصف الذي تتصف به الآن مناهج المدارس الملقبة بـ "structuraliste"[4].

---

[1] عبد الرحمن الحاج صالح، النحو العربي والبنوية: اختلافهما النظري والمنهجي، ضمن كتاب: بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ج2، هامش رقم: 21، ص 34.

[2] عبد الرحمن الحاج صالح، التحليل العلمي للنصوص بين علم الأسلوب وعلم الدلالة والبلاغة العربية، ضمن كتاب بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ج1، ص 344.

[3] محمد خاين، إسهامات الدكتور عبد الرحمن الحاج صالح في ترقية المصطلح اللساني العربي، ص 119.

[4] عبد الرحمن الحاج صالح، مدخل إلى علم اللسان الحديث نشأته وتطوره، ضمن كتاب: بحوث ودراسات في علوم اللسان، هامش رقم: 25، ص 63.

يضاف إلى ذلك بعض المصطلحات الأخرى منها: المنشأ اللغوي في مقابل Substrat والحمل في مقابل Transformation، واللحن في مقابل Hypercorrection.

4- جهود عبد الرحمن الحاج صالح في حقل تعليمية اللغات:

يحظى البحث في طرائق تعلم اللغات وتعليمها في عصرنا باهتمام كبير من لدن الدارسين للغة والمربين، وهو اهتمام يمكن تفسيره من جوانب عدّة، ثقافية، واجتماعية وحضارية، واقتصادية. وكان هذا السعي لتحقيق الغاية من اكتساب لغة من اللغات، والتي تتمثل في تحصيل القدرة العملية على تبليغ أغراض المتعلم بتلك اللغة بعبارات سليمة؛ أي أن يصير المتعلم قادرا على استعمال اللغة في ظروف خطابية مختلفة قد يصادفها في تعاملاته اليومية، لكن المتجلي في هذا الميدان أن معلم اللغة "يواجه مشكلات تربوية حادة، لعل من أبرزها تعقيدا وتذبذبا مسألة القواعد النحوية وتدريسها"[1]. وإذا تعلق الأمر باللغة العربية فإن القضية تصبح أكثر تعقيدا لما يُقال عن تعقيد قواعدها وحاجتها الماسة إلى التيسير.

فلمّا كانت الحال كذلك، كان لزاما على اللغويين العرب أن يتصدوا لهذه القضية فاقترحوا مناهج تعليمية مختلفة لتعليم اللغة العربية، "غير أننا حين نلقي نظرة تاريخية على القواعد النحوية في مناهج تعليم اللغة العربية منذ مطلع النهضة نكتشف اختلافا كبيرا حول أفضل وسيلة لتيسير تدريس النحو. ولا غرابة أن نجد في حقل وليد وحيوي مثل اللسانيات التعليمية هذا التنوع الهائل الذي يشبه الرياح المتغيرة والرمال المتحركة بعض يناقض الآخر مناقضة كاملة في أسسه النظرية والتطبيقية"[2].

ومن الدارسين العرب الذين خاضوا في مسألة تعليم اللغة العربية – وهم كثر كما

---

[1] محمد صاري، تيسير النحو، ترف أم ضرورة؟ مجلة الدراسات اللغوية، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، المملكة العربية السعودية، مج 3، ع 2، يوليو – سبتمبر 2001م، 146.

[2] نفسه، ص 146.

أشرنا إليه- يبرز عبد الرحمن الحاج صالح، الذي له عدة مقالات حاول من خلالها اقتراح بعض الحلول للصعوبات التي تصادف معلمي اللغة، فكان "ينتقد منهجية تلقين الدروس، ويقدم البدائل النوعية التي ترقى بالدرس لأن يكون محبوبا ومفهوما فنراه يكتب في الأسس العلمية واللغوية لبناء مناهج اللغة العربية في التعليم ما قبل الجامعي، وفي الأسس العلمية لتطوير تدريس اللغة العربية. وفي علم تدريس اللغات والبحث العلمي في منهجية الدرس اللغوي. وفي حركة التعريب في النظام التعليمي في الجزائر"[1].

ما يميز الفكر اللغوي عند الحاج صالح هو اعتماده الكبير على إعادة بعث النظرية اللغوية القديمة خاصة ما قدّمه الخليل بن أحمد الفراهيدي وتلميذه سيبويه، ومن سار في نهجهما، فلا نكاد نصادف قضية لغوية طرقها إلا وبحث عن جذورها فيما جاء به الخليل، لكن هذا لا يعني أنه كان مقلدا لكلّ ما أنتجه الفكر اللغوي العربي القديم، بل نجده يطعّم ذلك بالمعطيات اللسانية الحديثة وحتى التكنولوجيا الحديثة، ويتجلى ذلك من خلال أعماله العلمية التي شرع في إنجازها منذ السبعينيات من القرن الماضي والتي تسعى إلى ترقية اللغة العربية بتدريسها بالاعتماد على الديداكتيك، والاهتمام أكثر بتكوين المدرسين، وتحسين المناهج، واختيار المادة اللغوية التي تناسب المتعلمين واحتياجاتهم.

لاحظ الحاج صالح، من خلال إشرافه على الهيئات الحكومية المختصة بالجانب التربوي، أن العملية التعليمية تعاني مشاكل كثيرة، بعضها يعود إلى التخلف الذي شهدته الدول العربية منذ عصر الانحطاط والجمود، وبعضها الآخر كان بسبب سياسات التجهيل التي انتهجها الغزو الأوربي للبلاد العربية، ويُضاف إلى ذلك جهل الهيئات العلمية في الأوطان العربية، وعدم فهمها لحقيقة المشكل الذي وقعت فيه، وعدم معرفتها للحلول التي اقترحتها الأمم الأخرى، فحال ذلك بينها وبين اللحاق بالركب الحضاري والنهضة

---

[1] صالح بلعيد، مقاربات منهاجية، ص 151.

التكنولوجية الحديثة في العالم، وبقيت هذه الدول العربية في تخلفها[1].

نظرا لواقع تعليم اللغة العربية، حاول الحاج صالح أن يشتغل على إيجاد الحلول المناسبة من أجل الرقي بتعليم اللغة العربية، إذ أنشأ فرق بحث خاصة بالديداكتيك تابعة لمعهد اللسانيات الذي أسسه بجامعة الجزائر، "مستخدما فيها طرائق تبليغ النحو العربي القديم، بتطبيق مبادئ النظرية الخليلية وخطواتها الإجرائية في لدرس اللغوي الحديث"[2]. وفيما يلي عرض لبعض تلك الجهود الخاصة بتعليم اللغة العربية.

4-1 بين علم اللسان وصناعة تعليم اللغات:

يتجاذب جانب تعليم اللغة كلٌّ من اللسانيين، وعلماء النفس، وعلماء التربية، ويرى الحاج صالح أن المربين قد استفادوا من "المعطيات التي أثبتها علم اللسان، وأظهر أهميتها غير متجاهلين في الوقت نفسه معطيات العلوم العربية القديمة التي قد تساوي أو قد تفوق من بعض جوانبها النظريات الحديثة، (...) وهي تلك التي توجد في كتاب سيبويه وعند بعض العباقرة مثل أبي علي الفارسي وابن جني"[3].

وعلى هذا يرى الحاج صالح أن المعلومات اللغوية التي يمكن أن يستفيد منها التربويون نوعان هما[4]:

- إحداهما تخص المتكلم كمتكلم؛ أي أنها راجعة إلى الملكة اللغوية التي يكتسبها الإنسان، فتمكنه من الاتصال مع غيره بالخطاب على الوضع (أي الرموز أو اصطلاح التخاطب) الذي بنيت عليه لغته. وكل إنسان مفطور على تلك الجبلة

---

[1] عبد الرحمن الحاج صالح، أثر اللسانيات في النهوض بمستوى مدرّسي اللغة العربية، ضمن كتاب: بحوث ودراسات في علوم اللسان، ص 173.

[2] صالح بلعيد، مقاربات منهاجية، ص 152.

[3] عبد الرحمن الحاج صالح، نفسه، ص 176.

[4] ينظر: نفسه، ص ص 176- 177.

وهي القدرة على اكتساب وضع ما من بين الأوضاع التبليغية. فالمعلومات التي تتكون منها هذه الملكة هي معلومات غير شعورية من قبيل المعرفة العملية غير النظرية.

- وثانيهما تخص اللساني وحده؛ أي العالم بأسرار اللسان، لأن معرفته لظاهرة اللغة هي معرفة علمية محضة، وهي غير ملكته اللغوية التي اكتسبها مثل أي إنسان آخر في اللغة التي يحكمها، وليست هذه المعرفة إذًا من قبيل الأفعال المحكمة التي بها يسلم الكلام من الخطأ أو اللحن بل هي من قبيل المعرفة النظرية البحتة. والدليل على ذلك وجود العالم الكبير في أسرار لغة ما واتصافه في الوقت نفسه بالقليل من الفصاحة والبلاغة في استعماله الفعلي لتلك اللغة، ووجود الشاعر المفلق والخطيب المصقع، وقد يجهلان كل شيء من النظريات التي تخص لغتهما.

يستنتج الحاج صالح من ذلك أنه بين العلم وبين تطبيقاته علاقة جدلية، وإنه على هذا الأساس "يستحيل أن يُعتمد على اللساني وحده أو الاختصاصي في علم التربية وحده في حل المشكلات الخاصة بتعليم اللغات، سواء كانت هذه اللغات من منشأ الطفل أم ممّا يكتسبه بعد من اللغات الأجنبية. وذلك لأن للسانيّ ميدانا خاصا به، وهو البحث عن البنى التي بنيت عليها الألسنة البشرية وعن وظائفها وكيفية أدائها لفظا ومعنى، إفرادا وتركيبا (...) وكذلك هو القول عن الباحث في علم النفس أو علم التربية فإنه وإن كان مهتما أشدّ الاهتمام بالنظر في اكتساب الطفل المهارات على اختلاف أنواعها، فإنه لن يستطيع بصفته متخصصا في التربية فقط أن يطلعنا على أسرار البُنى عند الطفل، لا لأنه لا يفقه شيئا منها بل لأنه لا يتعرض لها بالتحليل الدقيق الشامل الذي هو من

اختصاص اللسانيّ"[1].

مع ذلك فإن علم اللّسان قد أثبت قوانين قدّمها لعلم التربية، وأصبحت مما يجب على المربي أن يلمّ به، وإلاّ فإنه يكون قاصرا على تأدية مهامه وتجعل مهمة التدريس عنده لا تؤدي الغرض الذي يسعى إلى تحقيقه، وقد عدّدها الحاج صالح كما يأتي:[2]

- **ضرورة الإلمام بما جدّ في صعيد البحث اللّساني:** بحيث لا يمكن لمدرس اللغة اليوم أن يجهل ما أثبته العلم في عصرنا الحاضر من حقائق وقوانين ومن معلومات مفيدة، ومناهج ناجعة في التحليل اللغوي، وإلا كان مثل أستاذ الفيزياء الذي يجهل أو يتجاهل تماما الاكتشافات التي جدّت في تركيب الذرة ونواتها. فمن ذلك أن المسند والمسند إليه عند سيبويه غير المسند والمسند إليه عند المتأخرين والكلمة عند سيبويه غير الكلمة عند ابن مالك ومن اتبعه.
- **ظواهر اللسان والتبليغ في منظور اللسانيات الحديثة:** فقد أثبتت اللسانيات الحديثة عددًا من الحقائق صار الكثير منها اليوم من المسلّمات التي لا تجادل فدخلت بذلك في حيّز البديهيات، وأكثرها تفطن إليها النحاة واللغويون العرب الأولون ومنها:
- اللسان هو قبل كل شيء أداة تبليغ، فتلك وظيفته الأصلية، أما غيرها من الوظائف ففرع عليها.
- اللسان ظاهرة اجتماعية لا فردية.
- لكل لسان خصائص من حيث الصورة والمادة.
- اللسان هو في حدّ ذاته نظام من الأدلة المتواضع عليها.
- للسان منطقة خاصة به.

---

[1] عبد الرحمن الحاج صالح، أثر اللسانيات في النهوض بمستوى مدرّسي اللغة العربية، ص 180.

[2] ينظر: نفسه، ص ص 181- 199.

- للسان وضع واستعمال، ثم لفظ ومعنى في كل من الوضع والاستعمال.

يصل الحاج صالح من ذلك إلى وصف العقبات التي تصيب تعليم المادة اللغوية في الوطن العربي، وكان له ذلك بعد اطّلاعه على حصيلة المفردات التي تقدم للطفل في المدارس الابتدائية في المغرب العربي، وقد استخلص من ذلك عيوبا ونقائص صنّفها كما يأتي:[1]

- **من حيث الكم:** إذ لاحظ الحاج صالح أن كمية العناصر اللغوية التي تقدم للطفل في هذه المرحلة غالبا ما تكون كبيرة جدا، تجعل أمر تحصيلها جميعها مستحيلا فيصاب بما يسمى بالتخمة اللغوية فيسبب له ذلك توقف آليات الاستيعاب الذهني والامتثالي.
- **من حيث الكم والكيف:** فالكلمات التي يحاول المعلم تلقينها تكاد تشتمل على جميع الأبنية التي تعرفها العربية، فهذا يسبب له تخمة أخرى في مستوى البُنى.
- **عدم مطابة المحتوى الإفرادي المقدّم للطفل لحاجاته الحقيقية:** إذ لا يجد الطفل ألفاظا للتعبير عن بعض المفاهيم الحضارية التي لها علاقة بعصرنا الحاضر ويرجع ذلك إلى أن مُعدّ الكتاب المدرسي لم يهتم بتلك المفاهيم، فيعوّضها بألفاظ تدل على مفاهيم أخرى فكثرت الكتب بالمترادف والمشترك اللفظي كثرة أخلّت باللغة.

4-2 التفريق بين النحو العلمي والنحو التعليمي:

عمد اللغويون العرب منذ القديم إلى تدوين كتب تجعل غير العرب ممن دخلوا الإسلام يتعلمون اللغة العربية، كونها لغة الدين والدولة وقتذاك، فقد ساعدت هذه المؤلفات الموالى على تعلّم اللغة العربية، وبالتالي الانخراط في المجتمع العربي. لكن المتتبع لهذه

[1] ينظر: عبد الرحمن الحاج صالح، أثر اللسانيات في النهوض بمستوى مدرّسي اللغة العربية، ص 205.

المؤلفات عبر العصور المختلفة يلاحظ اختلافها من حيث المضمون والغاية، فكتب الرعيل الأول من علماء اللغة تتّسم بالعلمية؛ لأنها تؤسّس لعلم جديد، وهي وإن كانت تساعد غير العرب – وحتى العرب ممن لا يتقنون اللغة العربية– على تعلّم العربية فإنها توفر لهم أيضا "مجموعة من الأصول اللغوية والضوابط النحوية يرجعون إليها لا كطريقة لاكتساب الملكة بل كمرجع من الضوابط لم يسبق أن جمع وألّف من قبل. فكان من الضروري جدا أن تكون للعربية مدونة من القواعد المحررة تستخرج من كلام العرب. وهذا العمل لا يمكن إلا أن يكون علما"[1]. وظهرت عند المتأخرين مؤلفات أخرى سعت إلى تعليم اللغة العربية بالاعتماد على الأحكام التي أقامها النحاة؛ لكنهم أحسوا أن "ما جاء في كتبهم النحوية من البحوث النظرية لا تستجيب لحاجات التعليم للعربية. ولهذا شرعوا في تأليف كتب في النحو المختصر مجردة من التفسير والتعليل وذكر المذاهب ونقاشها"[2].

وعليه، فإن الحاج صالح ومن خلال النظرية الخليلية الحديثة يصرّ على التفريق بين النحو العلمي والنحو التعليمي – وحتى بين البلاغة من حيث هي نظرية والبلاغة من حيث التأدية– إذ لاحظ أن كثيرا من العلماء يختلط لديهم الجانب العلمي للنحو والجانب التعليمي منه، "فالتمييز بين المعرفة النظرية للغة وبين تطبيقاتها في الممارسة الكلامية شيء أساسي ينبغي لكل معلم أن يكون على وعي تام به"[3].

---

[1] عبد الرحمن الحاج صالح، النحو العلمي والنحو التعليمي وضرورة التمييز بينهما، مجلة المجمع الجزائري للغة العربية، ع 17، السنة التاسعة، جوان 2013م، ص10

[2] نفسه، ص 19.

[3] الشريف بوشحدان، النظرية الخليلية الحديثة وسبل ترقية تعليم اللغة العربية فيما قبل الجامعة، مجلة التواصل في اللغات والثقافة والآداب، جامعة عنابة، ع 31، سبتمبر 2012م، ص 111.

فالنحو العلمي التحليلي: "يقوم على نظرية لغوية تنشد الدقة في الوصف والتفسير، وتتخذ لتحقيق هذا الهدف أدق المناهج. فهو نحوي تخصصي ينبغي أن يكون عميقا مجردا، يدرس لذاته، وتلك طبيعته. وهذا المستوى من النحو – كما يقول الدكتور عبد الرحمن الحاج صالح– يعد نشاطا قائما برأسه، أهدافه القريبة الخاصة به هي الاكتشاف المستمر والخلق والإبداع. وهذا هو الأساس والمنطلق في وضع نحو تعليمي تراعى فيه قوانين علم التدريس"[1].

أمّا **النحو التعليمي:** فإنه "يمثل المستوى الوظيفي النافع لتقويم اللسان، وسلامة الخطاب، وأداء الغرض، وترجمة الحاجة. فهو يركز على ما يحتاجه المتعلم، يختار المادة المناسبة من مجموع ما يقدمه النحو العلمي، مع تكييفها تكييفا محكما طبقا لأهداف التعليم وظروف العملية التعليمية"[2].

يؤكّد الحاج صالح من تفريقه بين النحو العلمي والنحو التعليمي، أن "الدراسة العلمية للغة لا مفر منها فلا فرق بينها وبين أي علم آخر ومنها النحو العلمي وهي مهمة الباحث المتخصص في اللغة ونتائجها تهم بالضرورة مؤلف الطرائق التعليمية فيها. ويجب ألا تلتبس غايته بغاية النحو التعليمي"[3].

4-3 ضرورة اختيار المادة اللغوية:

والمقصود من ذلك اختيار المفردات والتراكيب والنصوص التي تتلاءم مع مستوى متعلّم اللغة، فيكون ذلك بمراعاة عامل السّن والحاجة التي من أجلها يكون التعليم، وكذا الفئة المستهدفة من التعليم، فتعليم اللغة لأبنائها يختلف تماما عن تعليم اللغة لغير

---

[1] هشام صويلح، توظيف النظريات اللسانية والتعليمية في تدريس اللغة العربية، مجلة مخبر الممارسات اللغوية، جامعة تيزي وزو، ع 4، 2011م، ص ص 54- 55.

[2] محمد صاري، تيسير النحو، ترف أم ضرورة؟ ص 152.

[3] عبد الرحمن الحاج صالح، النحو العلمي والنحو التعليمي وضرورة التمييز بينهما، ص 25.

الناطقين بها، فاختيار المادة اللغوية يجب أن يكون وفق مقاييس علمية واضحة يحددها أهل الاختصاص، بحيث تكون قابلة للتعلم والتعليم، يقول عبد الرحمن الحاج صالح في هذا الصدد: "إنما هو تحصيله [أي المتعلم] مهارة معينة، وهي القدرة الكبيرة على التعبير الدقيق عن جميع الأغراض وجميع ما تقتضيه الحياة العصرية(...)، ولهذا فإنه يحتاج تحقيقا لهذا الغرض إلى مجموعة من الألفاظ والتراكيب الوظيفية تشترك في استعمالها جميع فنون المعرفة"[1].

بناءً على ما سبق، فإن اختيار تلك المفردات والتراكيب المراد تعليمها ينبني على جانبين يقول عنهما الحاج صالح إنهما متكاملان؛ فأما الجانب الأول فيخص المربي ويتمثل في "إحصاء المفاهيم التي يحتاج إليها المتعلم في مرحلة ما وتحديدها تحديدا علميا ثم المقارنة بين هذه الشبكة من المفاهيم وبين ما يُعرض بالفعل على المتعلم في الكتب وشتى المواد الدراسية لتقييمه واكتشاف نقائصه وثغراته من الوجهين النفساني–الاجتماعي والتربوي"[2]. فيما يكون الجانب الثاني، مشتركا بين المربي واللساني، ويتعلّق في البحث عن "مدى صلاحية الألفاظ المعروضة بالفعل في الدراسة أو ما يقترحه المربون أو اللغويون لتغطية هذه الشبكة من المفاهيم والذي يهمهما جميعا هو هذا الجانب اللغوي النفساني الاجتماعي الذي ينبني عليه مصير اللفظ في الاستعمال وتتوقف عليه حيويته وذيوعه في جميع الأوساط"[3].

حددّ الحاج صالح ثلاثة معايير يقوم المربي باختيار المادة اللغوية وفقها؛ يتمثّل المعيار الأول في المظهر اللفظي للوحدة اللغوية، وهو العنصر الدال بمختلف أجزائه ومجموع أوصافه الصورية والمادية، أما المعيار الثاني فهو مظهرها الدلالي؛ أي "المعنى

---

[1] عبد الرحمن الحاج صالح، أثر اللسانيات في النهوض بمستوى مدرسي اللغة العربية، ص 47.

[2] نفسه، ص 47.

[3] نفسه، ص 47.

المدلول عليه سواء كان ذلك الذي وُضع له في الأصل أو مجموع المفاهيم التي يحددها مختلف سياقاته في الاستعمال (القديم والحديث) مضافا إليه جميع العناصر المعنوية التي تندرج في مجاله الدلالي. وآخر هذه المعايير هو المظهر الاستعمالي الاجتماعي للفظة[1].

4-4 أهمية المشافهة في التعليم:

لطالما اعتمد معلمو اللغة على لغة التحرير وسيلة أساسية في التعليم والتحصيل لكن ذلك، وإن كان قد ساعد المعلمين على ضبط المادة التعليمية، إلا أنه من جهة أخرى قد أغفل كثيرا من الاستعمالات اللغوية الحيّة التي لم تستطع لغة التحرير رصدها أو الاحتفاظ بها. فقد "أثبتت تعليمية اللغات أن استعمال اللغة هو مشافهة قبل أن يكون كتابة وتحريرا، لأن الكلام المنطوق هو الأصل، أما لغة التحرير ففرع عليه"[2]، فنجد الحاج صالح ينبه على هذه الحقيقة؛ إذ لاحظ من خلال نشاطاته الميدانية كثيرا من الأغلاط التي مسّت اللغة العربية الحديثة نتيجة الاعتماد على الشكل المكتوب من اللغة وإهمال الجانب الشفهي منها؛ ويكمن السبب الأساسي في ذلك في "انزواء العربية وابتعادها عن الميادين النابضة بالحياة ألا وهي التخاطب اليومي لأنه تشترك فيه الخاصة والعامة"[3]. وكان الخطأ أن تغافل الجميع – والمختصين على وجه الخصوص– عن هذا الجانب وهو الذي يشكّل القسط الأوفر من استعمال الناس للغة.

فالواجب في هكذا حال أن يتصرّف معلمو اللغة وجميع المثقفين العرب من خلال الإدراك الجيد والحقيقي للواقع اللغوي الراهن وضرورة اختيار الطريقة الأنسب لتعليم اللغة المستعملة بالفعل، فالارتقاء باللغة العربية لا يتمّ إلاّ "إذا أُستعملت بالفعل في جميع

---

[1] ينظر: عبد الرحمن الحاج صالح، أثر اللسانيات في النهوض بمستوى مدرسي اللغة العربية، ص ص 47- 48.

[2] هشام صويلح، توظيف النظريات اللسانية والتعليمية في تدريس اللغة العربية، ص 57.

[3] عبد الرحمن الحاج صالح، الأسس العلمية لتطوير تدريس اللغة العربية، ضمن كتاب: بحوث ودراسات في اللسانيات العربية،ج1، ص 161.

الميادين، وألاّ تبقى لغة أدب ولغة تحرير بل أن تدخل البيوت وتنزل إلى الشارع والمصانع والحقول وغيرها"[1].

وجدير بالتنويه، أن المشافهة من أكثر العمليات التي يعتمد عليها معلم اللغات الأجنبية، إذ يحاول وضع المتعلم في مواقف لغوية تقترب من الواقع، ولا يمكن تحقيق ذلك باللغة المكتوبة؛ "لأنه إذا اكتفى فيه على الجانب الكتابي فقط أو قلّ نصيبه في التعليم فإن الطالب سيضطر بعد تخرجه أن يخاطب الناس بلغة مصطنعة، وإذا عمّ ذلك فسيطعن في اللغة التي يتّحد استعمالها اللفظي والكتابي (...) فيقال عنها بأنها لغة أدبية محضة لا تصلح للتعبير في جميع أحوال الخطاب وعن جميع الأفكار والمعاني"[2].

ولعل هذا ما ينطبق على اللغة العربية، إذ توصف بأنها صعبة التعلّم وليس ذلك إلا لأن ما يُعرض منها إنما هو الجانب الأدبي منها، وهذا راجع أساسا إلى جهل معلمي اللغة العربية بجوهر اللغة في ذاتها، فلو قدّمت اللغة بشكلها المتداول غير المتحجر لكان تعليم العربية أمرا يسيرا؛ يقول الحاج صالح: "وعلى هذا ينبغي أن ينبَّه المتعلم على وجود وجهين على الأقل في تأدية الأغراض، ولا يحصر العربية الفصحى في التعبير المنقبض (المرتّل) الذي لا يصلح إلا في مقام الحرمة فإذا استعمل هذا الأداء في غير هذا المقام كان صاحبه عرضة للاستهزاء كالمتشدّق الذي يخاطب الناس في مقام أنس بكلام جزل"[3].

---

[1] عبد الرحمن الحاج صالح، الأسس العلمية لتطوير تدريس اللغة العربية، ص 162.

[2] عبد الرحمن الحاج صالح، الأسس العلمية واللغوية لبناء مناهج اللغة العربية في التعليم ما قبل الجامعي، ضمن كتاب: بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ج1، ص 176 .

[3] نفسه، ص 163.

4-5 الانغماس اللغوي وسيلة فعّالة في التعليم:

سبقت الإشارة إلى هذا المفهوم الذي يعوّل عليه في اكتساب الملكة اللغوية من خلال الانغماس في اللغة، فلا يتعامل الفرد إلا بتلك اللغة، ولا يستعمل إلا إيّاها لمدة كافية تجعله يكتسب تلك اللغة كما لو أنها لغته الأم، وهو ما يُفهم من تحديد هذا المصطلح عند الحاج صالح بأنه الانغماس في بحر أصوات اللغة لمدة كافية لتظهر فيه هذه الملكة.

وقد أثبتت التجارب والسياسات اللغوية نجاعة هذه الوسيلة في تعليم اللغة، إذ أصبح من البديهي استعمالها كلما اقتضت الحاجة اكتساب لغة معينة، وحتى عند استقبال الجامعات لطلبة أجانب، فإن المسؤولين على تلك الجامعات يعمدون في العام الأول إلى منع الطلبة من "السماع أو التحدث بغير اللغة التي سيتلقون بها دروسهم، وقد نجحت هذه الفكرة إلى حدّ بعيد"[1].

لقد اعتمد المنشغلون بتعليم اللغات الأجنبية على المشافهة والانغماس اللغوي في بناء الطريقة المباشرة في التعليم "فلا يُلجأ فيها أبدا إلى لغة المنشأ (لغة الأم) وبالتالي فالترجمة منبوذة (حتى ترسخ الملكة) وتقدم المشافهة على الكتابة"[2].

4-6 الأسس العلمية لبناء منهج تعليمي ناجح:

ينبني كل منهج تعليمي على مجموعة من الأسس العلمية واللغوية، يسعى المربون من خلالها إلى ضمان تعليم ناجح، وتحقيق مهارة وكفاءة لدى المتعلم، إذ إن توفير هذه الأسس يساعد المعلّم في الوصول إلى الهدف من العملية التعليمية، كما يسهّل للمتعلّم تحصيل المعلومات وتقليص الوقت والجهد المبذولين خلال فترة تعلّمه.

---

[1] عبد الرحمن الحاج صالح، علم تدريس اللغات والبحث العلمي في منهجية الدرس اللغوي، ص 193.

[2] نفسه، ص 193.

يرى الحاج صالح في هذا الصدد، أن كل طريقة تعليمية جادة لا بد أن تكون مرتكزة على خمسة معايير أساسية، يلخصها في النقاط الآتية:[1]

1. **الانتقاء** الممعن للعناصر التي تتكوّن منها المادة المعنية، وهي بالنسبة للغة: الألفاظ والصيغ مع ما تدل عليها من معانٍ في الوضع والاستعمال.
2. **التخطيط** الدقيق لهذه العناصر أي توزيعها المنتظم حسب المدة المخصصة لها وعدد الدروس.
3. **ترتيب هذه العناصر** ووضعها في موضعها في كل درس بحيث تتدرج بانسجام من درس إلى آخر.
4. اختيار كيفية ناجعة لعرضها على المتعلم وتقديمها له وتبليغها إياه في أحسن الأحوال.
5. اختيار كيفية لا تقل نجاعة عن السابقة لترسيخها في ذهن المتعلم وخلق الآليات الأساسية التي يحتاج إليها ليحكم استعمالها بكيفية عفوية.

إضافة إلى هذه المعايير، فإن على المعلّم أن يميّز بين مرحلتين في العملية التعليمية، فيتوجب عليه اتباعهما وعدم الخلط بينهما، وإلا أصبح المتعلم غير قادر على اكتساب المهارة المرجوّة من التعليم اكتسابا كاملا؛ وتتمثل هاتين المرحلتين فيما يأتي:[2]

1-مرحلة يكتسب فيها المتعلّم تدريجيا الملكة اللغوية الأساسية؛ أي القدرة على التعبير السليم العفوي. ويتجنب في هذه المرحلة كل أنواع التعبير الفني الذي يستخدم الصور البيانية (وبالأحرى المحسنات البديعية).

---

[1] عبد الرحمن الحاج صالح، أثر اللسانيات في النهوض بمستوى مدرسي اللغة العربية، ص 62.

[2] نفسه، ص 62.

2-مرحلة يكتسب فيها المهارة على التعبير البليغ (الذي يتجاوز السلامة اللغوية) ولا بد أن يكون المتعلّم قد تمّ -إلى حد بعيد- اكتسابه للملكة اللغوية الأساسية.

فإذا أخلط المعلّم بين المرحلتين أو قدّم للمتعلم معلومات من المرحلة الثانية والمتعلّم لم يكتسب جيّدا معطيات المرحلة الأولى، أو إذا حدث أي اضطراب آخر يمس المرحلتين، فإن العملية التعليمية لن تكلّل بالنجاح.

وعلى هذا، فإن صناعة التعليم، وخاصة تعليم اللغات، يجب أن يتّبع خطوات وينبني على حقائق تتلخص فيما يأتي:[1]

1-**التركيز على المتعلّم؛** فسرّ نجاح أيّة عملية تعليمية يكمن في التركيز على المتعلّم محورا أساسيا تدور حوله كل المعطيات التعليمية، ويكون ذلك بمعرفة احتياجاته الحقيقية، ومراعاة تلك الاحتياجات بالنظر إلى عامل السن والمستوى العقلي للمتعلّم. إذ تكمن مهمة معدّ البرامج التعليمية أن يجري تحريات علمية تشمل كتابات المتعلمين العفوية وخطاباتهم في المدرسة والبيت ومختلف الأماكن التي يقصدونها، فذلك سيساعده على أن يحدّد الألفاظ والعبارات التي تخدم أغراضهم ولا يزيد عليها شيئا قد يصير بالنسبة إليهم حشوا معرقلا.

2-**اكتساب اللغة هو اكتساب مهارة معيّنة؛** أو ملكة لغوية تتمثل أساسا في مهارة التصرف في البنى اللغوية بما يقتضيه حال الخطاب وليس اكتساب علم النحو أو البلاغة. ومن أجل ذلك فإنه يجب التعويل على وسائل تعليمية متنوّعة، فتعليم اللغة يعتمد على إيصال معطيات لغوية وترسيخها في ذهن المتعلّم، فتعليم اللغة يجب أن يتجاوز مجرد إحداث الكلام إلى إدراكه في السماع والقراءة، وبالتالي

[1] ينظر: عبد الرحمن الحاج صالح، الأسس العلمية واللغوية لبناء مناهج اللغة العربية في التعليم ما قبل الجامعي ص ص 185- 188.

إحداث معرفة عملية تقوم أساسا على إحكام الانتقال من كلمة إلى أخرى ومن تركيب إلى آخر وفقا لمثال سابق، وتكون هذه الأمثلة أصولا يقتنيها المتعلم بطريقة غير شعورية ناتجة عن ممارسة متكررة للخطاب. ومن هنا كان لزاما على معدّ المناهج التعليمية أن يراعي هذه الحقيقة ويجعل للتمرس وترسيخ المثل الإجرائية القسط الأوفر من محتواها.

3-**التخطيط للمادة اللغوية والتسلسل المنطقي لأجزائها أمران ضروريان**؛ إذ إن كل الأمور المنظّمة يجب أن تتسم بالترتيب، فإذا كان ذلك الأمر متواصلا وممتدا في الزمن فلا بد أن يخضع للتخطيط والتدرج والانتقاء. ويرى الحاج صالح أن المُثل التركيبية التي يجب أن تتبع هي النمط النحوي الذي وضعه النحاة الأوائل والذي نجده عند الخليل بن أحمد وأتباعه، وأن لا تُعتمد الأنماط النحوية المتأخرة لأنها – في نظره– مشوّهة للنحو الأصيل.

وبذلك، فإنه ينبغي أن تؤخذ من الموضوعات أو البنى النحوية تلك التي كثر مجيئها على ألسنة العرب، وتتصف الآن أيضا في لغة التحرير وغيرها بكثرة الدوران، كما فُعل بمفردات الرصيد اللغوي. ويُترك كل ما ليس مثالا إجرائيا كالتعليلات والتعليقات الهامشية حتى ولو كانت من إنتاج المتقدمين كالخليل وسيبويه.

يقترح الحاج صالح بعض الإجراءات العملية التي من شأنها أن تكون أسسا علمية لبناء مناهج ناجعة لتعليم اللغة العربية، يكتفي فيها المعلِّمون بتعليم المفردات والتراكيب المستعملة، والتي ثبتت بمشافهة العرب الفصحاء، وتتلخص هذه الاقتراحات فيما يأتي:[1]

[1] ينظر: عبد الرحمن الحاج صالح، الأسس العلمية واللغوية لبناء مناهج اللغة العربية في التعليم ما قبل الجامعي ص ص 188– 189.

- أصل الأصول هو العناية بالمتعلم، والتفطن إلى حاجاته التعبيرية الحقيقية من ألفاظ وعبارات تحقق له تلك الحاجات، ويجب أن تُبنى المناهج برمتها على هذا المبدأ.
- أن يدرج في المناهج الأداء الصوتي كدرس مستقل ويعتمد في ذلك على الأوصاف العلمية لمخارج الحروف والظواهر الصوتية العربية عامة كالوقف والإدغام وغيرهما، وكذا على الأداء للنص القرآني في الكتب القديمة التي ظهرت في العصور الأولى.
- يُدرج في المناهج مجموع القواعد الخاصة بالمستوى المستخف من التعبير الفصيح (الذي استعمل في التخاطب اليومي والمعاملات العادية ودوّنه العلماء). ويوكل إلى فريق من العلماء واستخراج هذه القواعد من كتب النحو التي ألفها النحاة الأولون من الذين شافهوا فصحاء العرب.
- يُعتمد الرصيد اللغوي في انتقاء المادة اللغوية وتدريجها. ومن مزايا الرصيد اللغوي التربوية أنه يمدّ المتعلم ما يحتاج إليه في واقع حياته ولا يتجاوز ذلك. ومدار اختيار الألفاظ هو الاطراد في القياس والاستعمال وكثرة الدوران في أغلب الصور (إلا المولد حديثا).
- أن تُعامل التراكيب مثل ما عوملت المفردات فتدرج في المناهج والكتب المدرسية البنى النحوية المطردة في القياس والاستعمال وكذلك المسموع غير القياسي الكثير الدوران ويُهمل غيرها كما تُهمل التعليلات والتفاسير العلمية النظرية.
- تُقدم القواعد لا كقوانين محررة، بل كأنماط ومُثُل، ويُستحسن أن تُصاغ بالرموز على مثل ما هو حاصل في الرياضيات.
- يُدرج في المناهج درس البلاغة لا كقواعد، بل كأنماط أيضا وتدمج مع الأنماط النحوية في درس واحد يتناول الخطاب بجميع أركانه.

- يُعتمد في تحرير الأنماط النحوية، وخاصة التركيبية منها، على نحو الخليل وسيبويه والنحاة الأولين، وتُراجع كل المفاهيم والتحديدات التي جاءت في كتب المتأخرين في ضوء المدرسة الخليلية التي هي أقرب إلى ما تتطلبه العلوم اللسانية الحديثة.

يرنو مشروع الحاج صالح في إصلاح المنظومة التعليمية للغة العربية إلى تنمية اكتساب الملكة اللغوية، من حيث التركيز على المتعلّم، واختيار المادة اللغوية التي تُقدّم له من حيث الألفاظ والتراكيب، فلا يُعرض عليه إلاّ ما يحقق له حاجاته في واقع استعماله اليومي للغة.

كان ما سبق تتّبع بالتحليل والمناقشة لبعض إسهامات عبد الرحمن الحاج صالح في البحث اللساني العربي، عرضنا فيه أهم مواقفه وآرائه اللسانية خاصة ما يندرج منها في مشروعه الذي نسبه إلى الخليل بين أحمد الفراهيدي وعلماء العربية الذين عاصروه واصطلح عليها بـ "النظرية الخليلية الحديثة" وهي نظرية ثانيةmétathéorie للنظرية الأولى، فعُرضت ونُوقشت أهم القضايا التي تضمنتها هذه النظرية اللسانية.

وتجدر بالإشارة أن الأفكار اللسانية التي أبدعها الحاج صالح لاقت قبولا واسعا عند مجموع المشتغلين باللغة العربية، وحتى الهيئات العلمية العربية، إذ تبنّت جامعة الدول العربية مشروعه حول الذخيرة اللغوية، ومشروع الرصيد اللغوي الذي تعكف على إنجازه المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، كما أن آراءه أثارت انتباه الدارسين العرب فراحوا يناقشونها ويعرّفون بها، فنُشرت كثير من المقالات العلمية التي تعرّضت للفكر اللساني عند الحاج صالح من مختلف جوانبه، خاصة ما تعلّق منه بالنظرية الخليلية الحديثة وحوسبة التراث العربي.

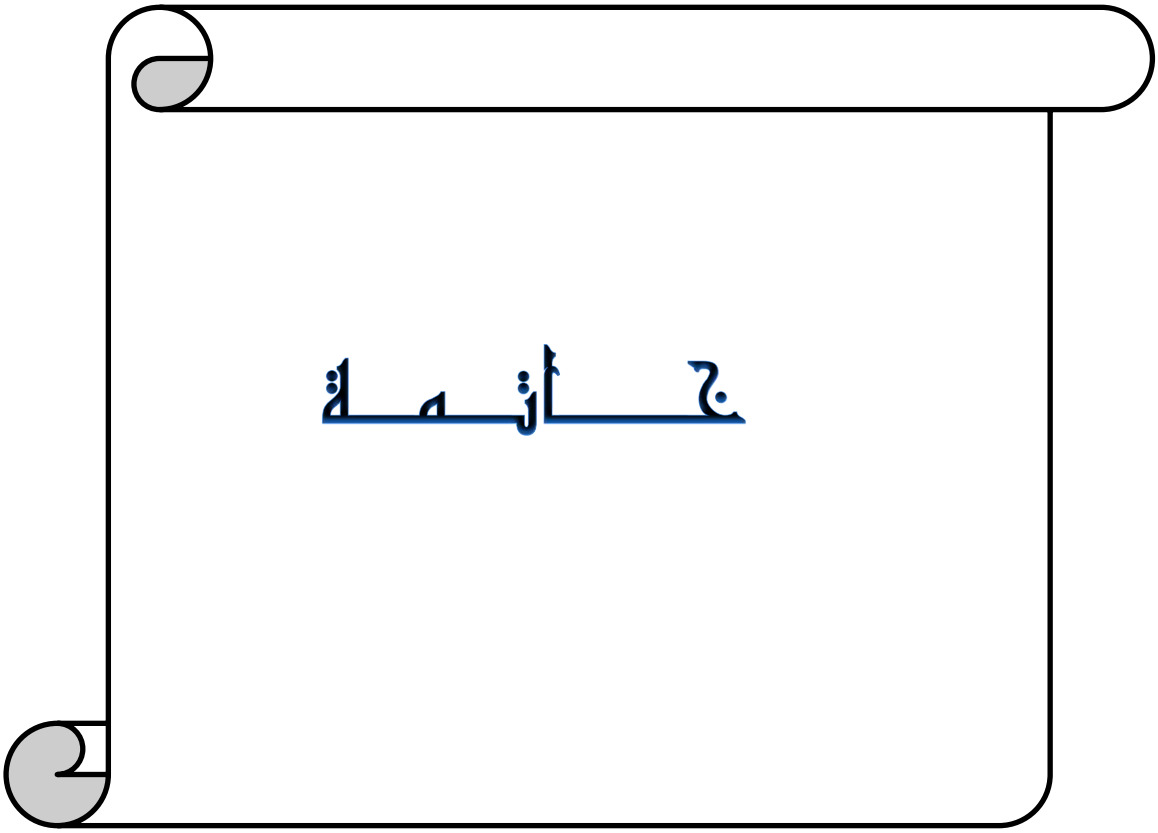
خاتمة

خـاتمـة:

سعى البحث فيما تقدم من فصول إلى عرض الجهود العربية فيما يخص الدرس اللساني، من خلال عرض تجربتين للسانيين عربيين، يشهد لهما كلّ ملمّ بالدرس اللساني العربي بالتميّز، هما تمّام حسّان وعبد الرحمن الحاج صالح، فكان النظر في منهجية كلّ منهما، ومحاولة الكشف عن المرجعية النظرية والإجراءات العملية التي بنى كلّ واحد منهما فكره اللساني، بالإضافة إلى أهم إسهاماتهما في الرقي بدراسة اللغة العربية، ضرورة من أجل الموازنة بين مشروعيهما والبحث عن أوجه تأصيل اللسانيات العربية وأصالة الجهود اللغوية العربية في نظر كل واحد منهما، وكذا موقفهما من تلك الجهود العربية خاصة عند الرعيل الأول من العلماء العرب، وبعض المتأخرين الذين تميّزت أعمالهم بالعلمية، ولم تقتصر على اجترار ما ذكره الأولون.

ومن أجل ذلك، فضّل البحث عرض أفكار كلّ لساني على حدى بأن أفرد لكل واحد منهما فصلا من أجل مناقشة آرائهما اللسانية، وما يحمله المشروع الفكري الخاص بهما، وسُبق ذلك بفصل تمهيدي عن تاريخ الدراسات اللغوية عند العرب منذ البوادر الأولى لها حتى العصر الحديث، خاصة مرحلة تعرّف الثقافة العربية على منجزات الغرب فيما يخص الدرس اللساني الحديث، والنظريات اللسانية الحديثة، وتأثر الدارسين العرب بمختلف المدارس اللسانية الغربية، وكيفية انتقال تلك الأفكار الغربية إلى الجامعات العربية، وتبعات ذلك في دراسة اللغة العربية ذاتها وفق تلك المناهج الحديثة، خاصة أن أغلب تلك الإسهامات ترنو إلى الرقي باللغة العربية، ولنا في الجهود الرامية إلى تيسير قواعد اللغة العربية، وتلك التي تسعى إلى تحقيق سبل تعليمها لغير الناطقين بها خير مثال.

لقد خالف هذا البحث قليلا أعراف البحوث الأكاديمية، سعيا منه أن يأتي بالجديد في شكله كما في مضمونه، وذلك بأن يجعل خاتمته امتدادا لمتن البحث فيجعلها مساحة

للموازنة بين المشروع اللساني لكلّ من تمّام حسّان وعبد الرحمن الحاج صالح، وذلك من خلال الأبعاد المحدَّدة في عنوان البحث، والمقصود من ذلك المنهج والمرجعية المعرفية لكلّ واحد منهما.

وفيما يلي أهم النتائج الخاصة بموازنة الجهود اللغوية لكلٍّ من تمّام حسّان وعبد الرحمن الحاج صالح:

- يسعى كلّ من تمّام حسّان وعبد الرحمن الحاج صالح إلى وضع نظرية لغوية خاصة باللغة العربية تستجيب للمتطلبات النظرية والإجرائية للنظريات العلمية الحديثة الخاصة باللغة.
- المتتبع لجهود كل من تمّام حسّان والحاج صالح، يلاحظ جليّا إلمام كلّ واحد منهما بالتراث اللغوي العربي، كما يلمس عندهما روحا نقدية تجعلهما ينتخبان من المواضيع اللغوية عند القدامى ما انفرد منه وتميّز بالعلمية.
- كما يلمس الناظر في أعمالهما شدّة إعجابهما بما قدّمه الرعيل الأول من علماء العربية، فهما يعدّان ما أنتجه خاصة الخليل بن أحمد وسيبويه، ومن عاصرهما وسار على منهجهما، من قبيل الابتكار العلمي العربي.
- يقرّ كل من تمّام حسّان وعبد الرحمن الحاج صالح بأصالة الفكر اللغوي العربي خاصة في القرون الثلاثة الأولى، أي قبل اتصال العرب بالمنطق اليوناني، وأن الآراء التي تدّعي تأثّر الخليل بن أحمد الفراهيدي بالمنطق لا تتسّم بالدقة، فهي محض افتراضات ولا تتكئ على أسس علمية وحقائق تاريخية تقوّيها، كما يلح كلاهما على أن الجهود النحوية التي ظهرت عند الرعيل الأول من النحاة العرب منذ أبي الأسود الدؤلي– والتي امتدت عند سيبويه وغيره ممن اتبعوا منهج الرعيل الأول– كان علميا، ثم تحوّل إلى الصبغة التعليمية بعد أن اختلطت ألسنة العرب

بألسنة الموالى وضعفت السليقة العربية، فاحتاج العرب إلى تعليم القواعد العلمية لتقويم الألسنة.

- يصنّف كلّ من تمّام حسّان وعبد الرحمن الحاج صالح آراءه اللغوية بإزاء النظريات اللغوية العربية القديمة، التي اتّسمت بالابتكار والعلمية؛ فالأول يجعل مشروع إعادة قراءة التراث اللغوي العربي وفق المنهج الوصفي "أجرأ محاولة لإعادة ترتيب الأفكار اللغوية تجري بعد سيبويه وعبد القاهر الجرجاني". أما الثاني فإنه أكثر تعلّقا بالنظرية اللغوية العربية القديمة؛ فقد أعاد بعث بعض الآراء اللغوية القديمة ويظهر ذلك خاصة من خلال ما اصطلح عليه بـ "النظرية الخليلية الحديثة"؛ التي يهدف من خلالها إلى إحياء علم الخليل، وكيفية التعامل مع معطيات اللغة العربية وفق مقتضياتها وما تفرضه عبقريتها، مع تطعيمها بصبغة حديثة "لأنها تمثل اجتهادا علميا تقويميا صدر في زماننا أدّى إلى قراءة جديدة لما تركه الخليل بن أحمد الفراهيدي وتلميذه سيبويه خاصة".
- تسعى جهود كلٍّ من تمّام حسّان وعبد الرحمن الحاج صالح إلى ترقية اللغة العربية، وإن تميّز كل واحد منهما بنظرة خاصة تختلف عن الآخر في جوهرها ترجع أساسا إلى اختلافهما في المرجعية المعرفية التي ترتكز عليها جهودهما.
- ينطلق مشروع تمّام حسّان في دراسة اللغة العربية من إيمانه بضرورة إعادة التراث اللغوي العربي وفق المناهج الحديثة، خاصة المنهج الوصفي، وهو يتضمن إعادة وصف اللغة العربية الفصحى بالاعتماد على هذا المنهج، فهذا المشروع مبني أساسا من نظرة نقدية للتراث اللغوي العربي.
- أما مشروع عبد الرحمن الحاج صالح، فهو قائم على إعادة بعث التراث اللغوي العربي، وتأكيد أصالة الدراسات اللغوية في كثير من قضاياها التي توصّلت إليها النظريات الغربية، فهو في حقيقته إعادة تقديم وتنظيم القضايا اللغوية العربية في

ثوب جديد بالاعتماد على معطيات النظريات اللسانية الحديثة، ولا يسعى إلى تطويع تلك القضايا للمناهج الحديثة.

- يرنو تمّام حسّان من خلال إعادة قراءة التراث اللغوي العربي إلى الاهتمام أكثر بجانب المعنى، وجعل عنصر المعنى جنبا إلى جنب مع المبنى؛ فالدراسات اللغوية العربية القديمة حسبه قد فصلت بين الجانبين، وكانت أميل إلى المبنى.
- أما عبد الرحمن الحاج صالح فإنه يهدف إلى إعادة الاعتبار للتراث اللغوي العربي بعد أن انتشرت حملات نقده ومحاولات التيسير فيه، خاصة في النحو، بين الباحثين المحدثين – الوصفيين على وجه الخصوص – وذلك من خلال دعوته إلى الفهم السليم للقضايا اللغوية عند الخليل بن أحمد الفراهيدي وسيبويه ومن سار في نهجهما.
- يرجع سعي تمّام حسّان إلى التركيز على المعنى في المشروع اللغوي، الذي يرمي إلى تحقيقه من خلال إعادة وصف اللغة العربية ألسنيا، إلى تأثره بالنظرية السياقية التي عُرف بها أستاذه فيرث، ودليل ذلك اعتباره النحو العربي في مجمله "شبكة من العلاقات السياقية التي تقوم كل علاقة منها عند وضوحها مقام القرينة المعنوية قد يعتمد وضوحها على التآخي بينها وبين القرائن اللفظية في السياق".
- أما عبد الرحمن الحاج صالح فإنه يعتبر النظرية اللسانية العربية القديمة – خاصة في القرون الثلاثة الأولى لها وبعض الجهود المتأخرة– هي متكاملة وتقوم على أسس علمية غير مسبوقة، وأن النحو العربي يسير، فلا يحتاج إلى جهود لتيسيره وأن الخلل قائم عند المتلقي العربي الذي لم يستوعب ما تحدّث عنه الخليل وسيبويه وغيرهم.
- نتج عن الدراسة النقدية التي قام بها تمّام حسّان للتراث العربي نظرية قائمة على رفض العامل واقتراح البديل الذي يقوم مقامه، فكان من ذلك أن لا يقتصر النظر

في المؤثرات اللغوية من خلال افتراض عامل، وأن يكون البديل المقترح قادرا على تفسير العلاقات بين العناصر اللغوية التركيبية من خلال شبكة من القرائن اللفظية والمعنوية، ونتج عن ذلك "نظرية القرائن".

- تهدف إسهامات عبد الرحمن الحاج صالح اللسانية إلى وضع النظرية اللسانية العربية بإزاء النظريات الحديثة في الغرب، فكانت تلك الإسهامات من أجل تثبيت بعض المفاهيم السانية القديمة، ومفهوم العامل خير دليل على ذلك، فقد جعله عبد الرحمن الحاج صالح من المفاهيم الأساسية التي قام عليها النحو العربي، وبني عليه النظرية الخليلية الحديثة؛ فـ "هو محرّك العناصر المكوّنة للتركيب".
- يعتبر بعض الدارسين العرب ممن تأثروا بآراء تمّام حسّان، أن جهوده اللسانية تقف إلى جوار الجهود اللغوية المتميّزة في التراث اللغوي العربي، إذ يعدّون تمّام حسّام مجدد اللغة العربية، وكتابه "اللغة العربية معناها ومبناها" كتاب سيبويه في صبغة جديدة.
- أما عبد الرحمن الحاج صالح، فلا يخفى على أحد انتصاره الشديد للآراء اللسانية القديمة، إلى حد تجعل البعض يحكم عليه بالتعصب للتراث اللغوي العربي، إذ إننا نلاحظه مصرّا على البحث عن جذور كلّ القضايا اللغوية في النظريات اللسانية الحديثة فيما قدّمه القدامى.
- إن اعتماد تمّام حسّان على مرجعية معرفية غربية في نقد الدراسات اللغوية العربية، ومحاولة إعادة وصفها، جعلت بعض الدارسين لا يصفونها بالأصالة التي تجعلها تقف جنبا إلى جنب مع ما قام به العلماء القدامى؛ إذ نصادف حلمي خليل يلاحظ أن جهود تمّام حسّان اللغوية ليست نموذجا جديدا يقف أمام النموذج البصري، وإنما هي في حقيقتها دراسة نقدية مع إعادة ترتيب وفق المنهج البنوي الوصفي، مع تميّزها عن غيرها من المحاولات العربية في شمولها وتنظيمها.

- اتسمت جهود عبد الرحمن الحاج صالح اللسانية باعتمادها النظرية اللغوية العربية القديمة مرجعية فكرية ونظرية لها، فكانت بمثابة إحياء لها وبعثها في صبغة جديدة تلائم روح العصر الحديث، من حيث التنظيم والتصنيف، لكنها بدورها لا تتسم بنفس أصالة الجهود اللغوية القديمة كونها تفتقر في كثير من قضاياها إلى الجدّة والسّبق، مع أنها من جهة أخرى أعادت الاعتبار لتلك الجهود وبيّنت ما تميّزت به بعدما لاقت الكثير من النقد خاصة مع الوصفيين العرب.
- المتتبّع للجهود اللغوية عند تمّام حسّان يلاحظ أنها – مع تنوّعها وثرائها وضبطها– لا تمسّ كثيرا مجال تعليمية اللغة، وخاصة تعليم اللغة العربية واقتصرت في ذلك على مؤلف واحد موجه لغير الناطقين باللغة العربية، إلى جانب عدد يسير من المقالات في المجلات العلمية، وهذا ما يجعل آراءه اللغوية لا تتعدى مجال التنظير، وتفتقر إلى الإجراءات العملية التي من شأنها أن تسهم في ترقية اللغة العربية، ومجال التعليمية هو مجال عملي من شأنه أن يضفي حيوية على اللغة.
- ولعلّ الاهتمام بالتعليمية هو ما جعل جهود عبد الرحمن الحاج صالح تتميز وتبرز في حقل الدراسات اللسانية العربية الحديثة؛ فاهتمامه بمجال تعليمية اللغة العربية جليّ من خلال عدد غير يسير من المقالات العلمية، إذ له كثير من الآراء والإسهامات فيما يخص التخطيط اللغوي والسياسات اللغوية، وإعداد المناهج التعليمية بطرق علمية، وتقييم العملية التعليمية، والشروط التي يجب أن تتوفر في المعلّم وشروط اختيار المادة التعليمية، وغيرها من الإسهامات التي وضحها البحث.
- كما تتميز أعمال عبد الرحمن الحاج صالح عن جهود تمّام حسّان في اهتمامه الكبير بالجانب التقني، والمقصود من ذلك مشروعه فيما يخص حوسبة الذخيرة

اللغوية العربية، وهو من الإسهامات العملية التي تفيد اللغة العربية كثيرا وتساعد على ترقيتها وتجعلها في مصاف اللغات العالمية.

كانت تلك بعض نقاط الاتفاق والاختلاف بين الإسهامات اللسانية لكل من تمّام حسّان وعبد الرحمن الحاج صالح، من خلال تتبّع مختلف آرائهما اللغوية مستمدة من ملاحظات بعض الدارسين العرب الذين تعرضوا لآرائهما، إضافة إلى ملاحظات شخصية منبثقة عن النظر في مختلف المؤلفات العلمية لكل من الباحثين، ومن ذلك فإن البحث في نهايته توصل إلى اقتراح بعض التوصيات، التي قد تلتفت إلى تحقيقها الأبحاث العلمية مستقبلا والتي تتناول جهود كل من تمّام حسّان وعبد الرحمن الحاج صالح نلخصها في النقاط الآتية:

- ضرورة المقاربة بين جهود كل من تمّام حسّان وعبد الرحمن الحاج صالح، فهي من الجهود العلمية المتميّزة في حقل الدراسات اللسانية العربية الحديثة، فإذا وُجدت آلية لجعل تلك الجهود تعمل متضافرة كان ذلك مما يفيد اللغة العربية أيّما إفادة.
- الاستفادة من الآراء الإجرائية التي اقترحها كلّ منهما لخدمة اللغة العربية، لتكون تلك الإسهامات عملية تحقق أهدافا ملموسة، وتخرج عن إطارها النظري، خاصة ما تعلّق بمشروع الذخيرة اللغوية وحوسبتها عند عبد الرحمن الحاج صالح.
- اقتراح تخصصات في الجامعة –وتحديدا في مرحلة الماستر– وحتى مشاريع دكتوراه خاصة بدراسة وتطوير أفكار كل من الباحثين، لغرض فهمها وتطبيقها من أجل النهوض باللغة العربية وترقيتها.
- التعمق في الآراء اللغوية لكلّ من الباحثين من أجل فهمها ووضعها في سياقها المعرفي قصد تقييمها والاستفادة منها في الأبحاث اللسانية الرامية إلى تطوير اللغة العربية.

تجدر الإشارة في نهاية البحث أنني لا أدعي له الكمال، ولا السلامة التامة من الزلل ولا استيفاء الدراسة، بل حاولت من خلالها جمع جهود اثنين من اللسانيين العرب – ممن صنفهم الدارسون في طرفي نقيض– في مصنف واحد، فكانت محاولة لمقاربة جهودهما من خلالها عرضها ومناقشتها، وإثارة اهتمام الدارسين إلى تناول الإسهامات اللسانية الحديثة المتميّزة، وإلى إقامة دراسات نقدية للكتابات اللسانية العربية الحديثة قصد الاستفادة من إيجابياتها وتقويم سلبياتها خدمة للغة العربية، كي تسترجع مكانتها لغة للعلم تساير اللغات العالمية، والله من وراء القصد.

قائمة المصادر والمراجع

قـائمة المصادر والمراجع:

القرآن الكريم، رواية حفص عن عاصم.

الكتب العربية:

1. أحمد أمين، ضحى الإسلام، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، القاهرة، ج2 2012م.
2. إبراهيم أنيس، من أسرار اللغة، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ط8، 2003م.
3. إبراهيم مصطفى، إحياء النحو، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، القاهرة، 1992م.
4. أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر سيبويه، الكتاب، تح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ج1 ط3، 1988م.
5. أحمد مختار عمر، البحث اللغوي عند العرب مع دراسة لقضية التأثير والتأثر دار المعارف، مصر، 1971.
6. إسماعيل أحمد عمايرة، المستشرقون ونظرياتهم في نشأة الدراسات العربية، دار حنين للنشر والتوزيع، الأردن، ط2، 1992م.
7. بوجمعة الأخضر وآخرون، قضايا المنهج في اللغة والأدب، دار توبقال للنشر الدار البيضاء، ط1، 1987م،.
8. تمّام حسّان، اجتهادات لغوية، عالم الكتب، القاهرة، ط1، 2007م.
9. ـــــــــ ، الأصول دراسة إبستيمولوجية للفكر اللغوي عند العرب، عالم الكتب القاهرة، 2000م.
10. ـــــــــ ، التمهيد في اكتساب اللغة العربية لغير الناطقين بها، سلسلة دراسات في تعليم اللغة العربية، معهد اللغة العربية، مكة المكرمة، 1984م.

11. ـــــــ ، اللغة العربية معناها ومبناها، عالم الكتب، القاهرة، ط3، 1998م.

12. ـــــــ، اللغة بين المعيارية والوصفية، عالم الكتب، القاهرة، ط4، 2000م.

13. ـــــــ، الفكر اللغوي الجديد، علم الكتب، القاهرة، ط1، 2011م.

14. ـــــــ ، حصاد السنين من حقول العربية، عالم الكتاب، القاهرة، ط1 2012م.

15. ـــــــ، مقالات في اللغة والأدب، عالم الكتب، القاهرة، ج1، ط1، 2006م.

16. ـــــــ ، مقالات في اللغة والأدب، عالم الكتب، القاهرة، ج2، ط1، 2006م.

17. ـــــــ، مناهج البحث في اللغة، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الدار البيضاء 1986م.

18. جعفر دك الباب، الموجز في شرح دلائل الإعجاز في علم المعاني، مطبعة الجليل، دمشق، ط 1، 1980م.

19. جلال الدين السيوطي، الاقتراح في أصول النحو، تح: عبد الحكيم عطية دار البيروتي، دمشق، ط2، 2006م.

20. ـــــــ، المزهر في علوم اللغة وأنواعها، تح: محمد أحمد جاد المولى بك وآخرون، مكتبة دار التراث، القاهرة، ط3، 2008م.

21. جمعان بن عبد الكريم، التطور الإبستيمولوجي للخطاب اللساني، دار الفارابي لبنان،ط1، 2010م.

22. حافظ إسماعيلي علوي، اللسانيات في الثقافة العربية المعاصرة، دار الكتاب الجديد المتحدة، ط1، 2009م.

23. الحسن السعيدي، محمد القاسمي، اللغة العربية والنظريات اللسانية الحصيلة والآفاق، مطبعة سايس، فاس، 2007م.

24. حسن خميس الملخ، نظرية الأصل والفرع في النحو العربي، دار الشروق للنشر والتوزيع، الأردن، ط1، 2001م.

25. ـــــــــ، نظرية التعليل في النحو العربي بين القدماء والمحدثين، دار الشروق للنشر والتوزيع، الأردن، ط1، 2000م.

26. حسن عون، تطور الدرس النحوي، معهد البحوث والدراسات العربية، جامعة الدول العربية، 1970م.

27. حسين أحمد بن فارس بن زكريا، معجم مقاييس اللغة، تح: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، دمشق، ج5، 1979م.

28. حسين نصّار، المعجم العربي نشأته وتطوره، دار مصر للطباعة، القاهرة، ج1 1956م.

29. حلمي خليل، العربية وعلم اللغة البنيوي، دار المعارف الجامعية، مصر 1996م.

30. خالد خليل هويدي، التفكير الدلالي في الدرس اللساني العربي الحديث – الأصول والاتجاهات–، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، ط1، 2012م.

31. خليل أحمد عمايرة، سلمان حسن العاني، في التحليل اللغوي منهج وصفي تحليلي، مكتبة المنار، الأردن، ط1، 1987م.

32. زكي نجيب محمود، تجديد الفكر العربي، دار الشروق، بيروت، القاهرة، ط2 1973م.

33. سعيد جاسم الزبيدي، القياس في النحو العربي نشأته وتطوره ، دار الشروق للنشر والتوزيع، الأردن، ط1، 1997م.

34. صالح بلعيد، دروس في اللسانيات التطبيقية، دار هومة، الجزائر، 2003م.

35. ـــــــــ، مقاربات منهاجية، دار هومة للطباعة والنشر، الجزائر، 2010م.

36. طلال علامة، نشأة النحو العربي في مدرستي البصرة والكوفة، دار الفكر اللبناني، بيروت، ط1، 1992م.

37. عبد الله بن حمد الخثران، مراحل تطور الدرس النحوي، دار المعرفة الجامعية الإسكندرية، 1993م.

38. عبد الأمير محمد أمين الورد، المدارس النحوية بين التصور والتصديق والسؤال الكبير، المكتبة العصرية، بغداد، ط1، 1997م.

39. عبد الرحمن الحاج صالح، البنى النحوية العربية، منشورات المجمع الجزائري للغة العربية، الجزائر، 2016.

40. ـــــــــ، الخطاب والتخاطب في نظرية الوضع والاستعمال العربية، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الرغاية، الجزائر، 2012م.

41. ـــــــــ، السماع اللغوي العلمي عند العرب ومفهوم الفصاحة، موفم للنشر الجزائر، 2007م.

42. ـــــــــ، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، موفم للنشر، الجزائر، ج1 2007م.

43. ـــــــــ، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، موفم للنشر، الجزائر، ج2 2007م.

44. ـــــــــ، بحوث ودراسات في علوم اللسان، موفم للنشر، الجزائر، 2007م.

45. ـــــــــ، منطق العرب في علوم اللسان، موفم للنشر، الجزائر، 2012م.

46. عبد الرحمن السيد، مدرسة البصرة نشأتها وتطورها، دار المعارف، القاهرة 1968م.

47. عبد السلام المسدي، الأسلوبية والأسلوب، الدار العربية للكتاب، تونس، ط2 1982م.

48.ــــــ ، التفكير اللساني في الحضارة العربية، الدار العربية للكتاب، تونس، ط2 1986م.

49. عبد الصبور شاهين، المنهج الصوتي للبنية العربية رؤية جديدة في الصرف العربي، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1980م.

50. عبد القادر الفاسي الفهري، اللسانيات واللغة العربية نماذج تركيبية ودلالية، دار توبقال، المغرب، ط2، 1988م.

51. عبد القاهر الجرجاني، العوامل المائة النحوية في أصول علم العربية، تح: خالد الأزهري، دار المعارف، القاهرة، ط2، 1988.

52.ــــــ ، دلائل الإعجاز في علم المعاني، تح: محمد رشيد رضا، دار المعرفة بيروت، د.ت.

53. عبده الراجحي، النحو العربي والدرس الحديث بحث في المنهج، دار النهضة العربية، بيروت، 1979م.

54. عطا محمد موسى، مناهج الدرس النحوي في العالم العربي في القرن العشرين دار الإسراء للنشر والتوزيع، الأردن، ط1، 2002م.

55. علي أبو المكارم، أصول التفكير النحوي، دار غريب للنشر والتوزيع، القاهرة ط1، 2006م.

56. علي النجدي ناصف، تاريخ النحو، دار المعارف، القاهرة، 1978م.

57. علي بن محمد السيد الشريف الجرجاني، معجم التعريفات، تح: محمد صدِّيق المِنشاوي، دار الفضيلة، القاهرة، 2004م.

58. علي مزهر الياسري، الفكر النحوي عند العرب أصوله ومناهجه، الدار العربية للموسوعات، لبنان، ط1، 2003م.

59. فاضل مصطفى الساقي، أقسام الكلام العربي من حيث الشكل والوظيفة مكتبة الخانجي، القاهرة، ط2، 2008م.

60. فاطمة الهاشمي بكوش، نشأة الدرس العربي الحديث، إيتراك للنشر والتوزيع القاهرة، ط1، 2004م.

61. أبو الفتح عثمان بن جني، الخصائص، تح: محمد علي النجار، دار الكتب المصرية، ج1، 1952م.

62. كارل بروكلمان، تاريخ الأدب العربي، تر: عبد الحليم النجار، دار المعارف مصر، ج2، ط4، 1961م.

63. محمد الطنطاوي، نشأة النحو و تاريخ أشهر النحاة، دار المعارف، القاهرة ط2، 1995.

64. محمد حسن عبد العزيز، القياس في اللغة العربية، دار الفكر العربي، القاهرة ط1، 1995م.

65. محمد حسين آل ياسين، الدراسات اللغوية عند العرب إلى نهاية القرن الثالث دار مكتبة الحياة، لبنان، ط1، 1980م.

66. محمد خان، أصول النحو العربي، مطبعة جامعة محمد خيضر، بسكرة الجزائر، 2012م.

67. محمد خير الحلواني، أصول النحو العربي، أفريقيا الشرق، المغرب، 2011م.

68. محمد عيد، أصول النحو العربي في نظر النحاة ورأي ابن مضاء وضوء علم اللغة الحديث، عالم الكتب، القاهرة، 1989م.

69. محمد محمد داود، العربية وعلم اللغة الحديث، دار غريب، القاهرة، 2001م.

70. محمود أحمد نحلة، أصول النحو العربي، دار العلوم العربية للطباعة والنشر بيروت، ط1، 1987م.

71. محمود حسني محمود، المدرسة البغدادية في تاريخ النحو العربي، مؤسسة الرسالة، دار عمار، دت.

72. محمود سليمان ياقوت، النحو العربي، تاريخه أعلامه نصوصه مصادره، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1994م.

73. محمود عكاشة، التحليل اللغوي في ضوء علم الدلالة، دار النشر للجامعات مصر، ط1، 2005م.

74. مصطفى عبد العزيز السِّنجرجي، المذاهب النحوية في ضوء الدراسات اللغوية الحديثة، مكتبة الفيصلية، جدة، 1985م.

75. مصطفى غلفان اللسانيات العربية الحديثة، دراسة نقدية في المصادر والأسس النظرية والمنهجية، سلسلة رسائل وأطروحات رقم 4 جامعة الحسن الثاني عين الشق، الدار البيضاء، د ت.

76. ـــــ، اللسانيات العربية أسئلة المنهج، دار ورد، الأردن، ط1، 2013م.

77. ـــــ، اللسانيات في الثقافة العربية الحديثة حفريات النشأة والتكوين، شركة النشر والتوزيع المدارس، الدار البيضاء، ط1، 2006م.

78. ابن مضاء القرطبي، الرد على النحاة، تح: شوقي ضيف، دار المعارف القاهرة، ط2، 1982م.

79. مهدي المخزومي، أعلام في النحو العربي، دار الحرية للطباعة، بغداد 1980م.

80. ـــــ ، مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو، مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، مصر، ط2، 1958م.

81. منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة، تقدّم اللسانيات في الأقطار العربية، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، ط1، 1991م.

82. نعمان بوقرة، اللسانيات اتجاهاتها وقضاياها الراهنة، عالم الكتب الحديث إربد ط1، 2009م.

83. نهاد الموسى، نظرية النحو العربي في ضوء مناهج النظر اللغوي الحديث مكتبة وسام، الأردن، ط2، 1987م.

84. الهادي الفضلي، مراكز الدراسات النحوية، مكتبة المنار، الأردن، ط1 1986م.

الكتب الأجنبية:

85. Abderrahmane Hadj Salah, linguistique arabe et linguistique générale: essai de méthodologie et d’épistémologie du àIlm al−àArabiyya, thèse de doctorat, université Paris 4, Volume 1,1979.

86. Jean DUBOIS et autres, le dictionnaire de linguistique et des sciences du langage, Larousse dictionnaires, Paris, décembre 2012.

المقالات العلمية:

87. بشير إبرير، أصالة الخطاب في اللسانيات الخليلية الحديثة، مجلة العلوم الإنسانية ، جامعة محمد خيضر، بسكرة، ع7، فيفري 2005م.

88. تمّام حسّان، درجات الصواب والخطأ في النحو والأسلوب، مجلة مجمع اللغة العربية، ج56، ماي 1975م.

89. ـــــ ، قضايا اللغة، مجلة المناهل، وزارة الدولة المكلفة بالشؤون الثقافية الرباط، ع14، مارس 1979م.

90. حافظ إسماعيلي علوي، النحو العربي واللسانيات الوصفية، مجلة فكر ونقد ع 72، أكتوبر 2005م.

91. حسام تمام، تمّام حسّان مجدد العربية، مجلة جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية، 2007م.

92. خالد خليل هادي، مؤيد آل صوينت، تمام حسان في معيار النقد اللسانيّ مجلة الأستاذ، ع 203، 2012م.

93. السيد مصطفى جمال الدين، رأي في تقسيم الكلمة، مجلة تراثنا، مؤسسة آل البيت، إيران، ع1،ج 6، 1407هـ.

94. الشريف بوشحدان، النظرية الخليلية الحديثة وسبل ترقية تعليم اللغة العربية فيما قبل الجامعة، مجلة التواصل في اللغات والثقافة والآداب، جامعة عنابة ع 31، سبتمبر 2012م.

95. شريف ميهوبي، الجملة في نظر الدارسين المحدثين من العرب (نظرة تقويمية نقدية)، مجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية، دبي، ع 39، 2009م.

96. شفيقة العلوي، العامل بين النظرية الخليلية الحديثة والربط العاملي لنؤام تشومسكي، مجلة حوليات التراث، جامعة مستغانم، ع 7، 2007م.

97. صلاح الدين ملاّوي، قراءات على هامش النظرية الخليلية (بحث في المقولة العاملية)، مجلة المخبر- وحدة التكوين والبحث في نظريات القراءة ومناهجها جامعة بسكرة، ع1، 2009م.

98. عبد الحليم ريوقي، الذخيرة العربية وأهميتها في رفع المستوى الثقافي والعلمي للمواطن العربي، مجلة المجمع الجزائري للغة العربية، ع 12، ديسمبر 2010م.

99. عبد الحميد السيد، نظرية العامل في النحو العربي ودراسة التركيب، مجلة جامعة دمشق، مج 18، ع (3+4)، 2002م.

100. عبد الرحمن الحاج صالح، أثر اللسانيات في النهوض بمستوى مدرسي اللغة العربية، مجلة اللسانيات، معهد العلوم اللسانية والصوتية، جامعة الجزائر، ع 4 1973-1974م.

101. ـــــ، النحو العلمي والنحو التعليمي وضرورة التمييز بينهما، مجلة المجمع الجزائري للغة العربية، ع 17، السنة التاسعة، جوان 2013م.

102. ـــــ النظرية الخليلية الحديثة –مفاهيمها الأساسية- كرّاسات المركز، مركز البحث العلمي والتقني لتطوير اللغة العربية، الجزائر، ع4، 2007م.

103. ـــــ، مشروع الذخيرة العربية، مجلة المجمع اللغوي الجزائري، ع2، السنة الأولى، ديسمبر 2005م.

104. عبلة عيساتي، الأستاذ عبد الرحمن الحاج صالح: هذه أبعاد مشروع الذخيرة العربية... وهذا موقع الجزائر منه، جريدة أخبار اليوم، الأربعاء 25 يونيو 2014.

105. عمر بلخير، مشروع الذخيرة اللغوية ودورها في النهوض بالمستوى الثقافي والحضاري والعلمي لشعوب البلدان العربية والإسلامية، المؤتمر الدولي للغة العربية "النهوض باللغة العربية من خلال نشر الثقافة الإسلامية والعربية"، جامعة شريف هداية الله الإسلامية الحكومية، جاكارتا، إندونيسيا، 23-25 أوت 2015م.

106. لحسن بلبشير، الدراسات اللغوية بين الأصالة والمعاصرة، مجلة الأثر، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، ع08، ماي 2009م.

107. محمد بوعمامة، التراث اللغوي العربي بين سندان الأصالة ومطرقة المعاصرة، مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة محمد خيضر بسكرة، ع 3/2، جوان 2008م.

108. محمد خاين، إسهامات الدكتور عبد الرحمن الحاج صالح في ترقية المصطلح اللساني العربي، مجلة الموقف الأدبي، اتحاد الكتاب العرب، سوريا، ع 486 2011م.

109. محمد صاري، تيسير النحو، ترف أم ضرورة؟ مجلة الدراسات اللغوية، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، المملكة العربية السعودية، مج 3 ع 2، يوليو- سبتمبر 2001م.

110. محمد صلاح الدين الشريف، النظام اللغوي بين الشكل والمعنى من خلال كتاب تمام حسان ((اللغة العربية معناها ومبناها))، حوليات الجامعة التونسية ع17، 1979.

111. هشام صويلح، توظيف النظريات اللسانية والتعليمية في تدريس اللغة العربية مجلة مخبر الممارسات اللغوية، جامعة تيزي وزو، ع 4، 2011م.

الرسائل الجامعية:

112. الزايدي بودرامة: النحو الوظيفي والدرس اللغوي العربي: دراسة في نحو الجملة، جامعة باتنة 1، 2014م.

113. عاشور بن لطرش: مقاربات الدارسين العرب المحدثين للنحو العربي: دراسة تحليلية نقدية لأبرز الاتجاهات المنهجية الحديثة في النحو العربي، جامعة باتنة1 2016م.

114. يوسف منصر: الخطاب اللساني المغاربي: أصوله، مفاهيمه، إجراءاته جامعة باجي مختار، عنابة، 2013م.

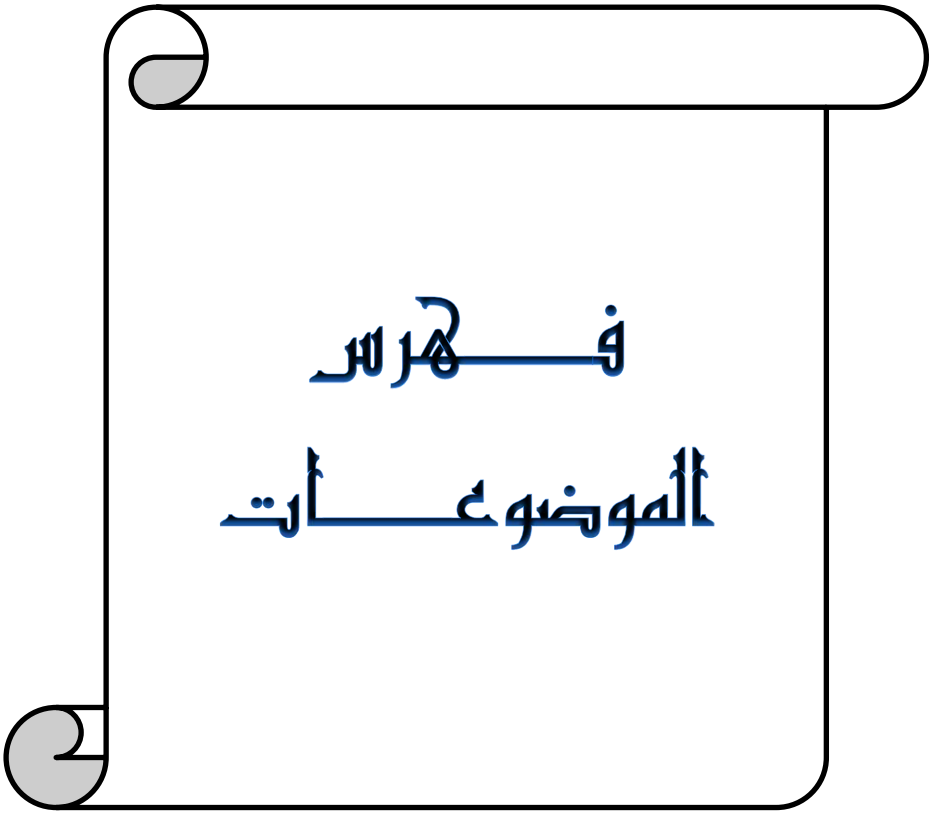
فهرس
الموضوعات

فهرس الموضوعات

الموضوع	الصفحة
كلمة شكر	
مقدّمة	02
الفصل الأول: الإطار الإبستمولوجي للسانيات العربية	
توطئة	13
1- التفكير اللغوي عند العرب	14
2- المصطلحات الدالة على العلوم اللغوية عند العرب	17
3- الدرس اللغوي العربي القديم	21
4- المدارس النحوية	22
4-1 مدرستا البصرة والكوفة	24
4-1-1 خصائص المدرستين	29
4-1- 2 مظاهر الخلاف بين المدرستين	31
4-2 المدرسة البغدادية	38
4-2-1 ظروف نشأة المدرسة	40
4-2-2 التقاء المدرستين في بغداد	42
4-2-3 مدرسة بغداد بين الرفض والتأييد	46
4-2-4 التأسيس الحقيقي للمدرسة البغدادية	51
4-3 مدارس أخرى	58
4-3-1 النحو في الأندلس وبلاد المغرب	58
4-3-2 النحو في مصر	64
5- ظهور اللسانيات في الثقافة العربية الحديثة	68
5-1 النهضة اللغوية في الثقافة العربية	71
5-2 الإطار الفكري لظهور اللسانيات في الثقافة العربية	73

3-5 المناهج اللسانية العربية الحديثة	74
5-3-1 المنهج الوصفي التقريري	75
5-3-2 المنهج التأصيلي	79
5-3-3 المنهج التفسيري	80
الفصل الثاني: النظرية اللغوية عند تمّام حسّان بين النقل و التقليد	
توطئة	86
1- المهاد النظري للفكر اللغوي عند تمّام حسّان	89
2- خصائص نظرية تمّام حسّان اللغوية	90
3- موقف تمّام حسّان من التراث اللغوي العربي	92
3-1 بنية النحو العربي	93
3-2 النحو العربي بين المعيارية والوصفية	97
3-2-1 القاعدة	98
3-2-2 السماع	102
3-2-3 رأي اللسانيين العرب المحدثين في السماع	108
3-2-4 القياس	109
3-2-5 أركان القياس	113
أ-المقيس عليه	113
ب- المقيس	115
ج- التعليل	117
د- الحكم	125
3-3 الدراسات العربية بين المبنى والمعنى	127
3-4 البديل المتجانس (المبنى/ المعنى)	132
4- إعادة وصف اللغة العربية	135
4-1 المستوى الصوتي	137
4-1-1 الفوناتيك	139

4-1-2 الفونولوجيا	144
4-2 المستوى الصرفي	148
4-2-1 أقسام الكلم	150
4-2-2 آراء الدارسين في تقسيم الكلم	156
4-2-3 الاشتقاق	159
4-2-4 النبر	161
4-3 المستوى النحوي	162
4-3-1 النحو علم مضبوط	164
4-3-2 الإعراب	165
4-3-3 نظرية تظافر القرائن	167
4-3-4 الزمن والجهة	173
4-4 المعجم	176
4-5 الدلالة	180
5- آراء تمام حسّان في التعليمية	185
5-1 تعليم اللغة العربية لغير الناطقين بها	186
5-2 تعليم النحو	191
الفصل الثالث: التفكير اللساني عند عبد الرحمن الحاج صالح بين الأصالة والإبداع	
توطئة	199
1- مفهوم الأصالة عند عبد الرحمن الحاج صالح	200
1-1 أصالة الدراسات اللغوية العربية	204
1-2 النحو العربي والمنطق الأرسطي	207
1-3 منطق العرب في علم العربية	213
1-3-1 الاعتماد على السماع	216
1-3-2 القياس	219

2- النظرية الخليلية الحديثة	222
2-1 مفاهيم النظرية الخليلية الحديثة	225
2-1-1 الاستقامة وما إليها	227
2-1-2 الانفراد وحدّ اللفظة	229
2-1-3 الموضع والعلامة العدمية	230
2-1-4 مفهوم العامل	232
2-1-4-1 مبادئ التعليل	234
2-1-4-2 أنواع العلل ومبادئها	234
2-2 مكانة النظرية الخليلية في الدراسات اللسانية الحديثة	236
3- إسهامات عبد الرحمن الحاج صالح في ترقية اللغة العربية	237
3-1 مشروع الذخيرة اللغوية	238
3-2 المعالجة الآلية للغة	244
3-3 في مجال المصطلحات والمفاهيم اللسانية	248
3-3-1 مصطلح اللسانيات أو علم اللسان	250
3-3-2 مفهوم الباب	251
3-3-3 مفهوم المثال	252
3-3-3 الوضع والاستعمال	253
3-3-4 الانغماس اللغوي مقابلا لـ Bain linguistique	254
3-3-5 الاستغراقية مقابلا لـ Distributionnalisme	254
3-3-5 البنوية مقابلا لـStructuralisme	255
4- جهود عبد الرحمن الحاج صالح في حقل تعليمية اللغات	256
4-1 بين علم اللسان وصناعة تعليم اللغات	258
4-2 التفريق بين النحو العلمي والنحو التعليمي	261
4-3 ضرورة اختيار المادة اللغوية	263
4-4 أهمية المشافهة في التعليم	265

4-5 الانغماس اللغوي وسيلة فعّالة في التعليم	267
4-6 الأسس العلمية لبناء منهج تعليمي ناجح	267
خـاتمة	274
قـائمة المصادر والمراجع	283
فـهرس الموضوعـات	296

ملخص:

تنطلق الكتابة اللسانية العربية الحديثة بمختلف اتجاهاتها من نظرة خاصة إلى التراث اللغوي تستند في عمومها على قضية التأثر بالمناهج اللسانية الغربية، ويتولّد عن ذلك آراء ومواقف متباينة تجاه هذا التراث يتبناها تتجلى من خلال محاولات لإعادة تقديم تلك القضايا في اللغة العربية بثوب جديد تستجيب لروح العصر الحديث.

وتحتاج تلك الكتابات اللسانية بدورها إلى وقفة تقييمية تشمل مراجعة الحصيلة العربية فيما يخص الكتابة اللسانية، وتوجهات أصحابها ومساهماتهم في تقديم اللسانيات في الأقطار العربية، وكذلك محاولة استجواب تلك المحاولات للاستفادة من إيجابياتها وتقويم هناتها.

جاء هذا البحث خدمة لهذا الهدف الإجرائي من خلال التطرق بالعرض والتحليل والنقد لجهود اثنين من هؤلاء اللسانيين الذين لا يختلف اثنين في تميّزهما في حقل الدراسات اللسانية العربية، وهما تمّام حسّان وعبد الرحمن الحاج صالح، وذلك بالبحث عن مجال لتوحيد الجهود العربية بمختلف توجهاتها.

الكلمات المفاتيح: اللسانيات العربية، الكتابة اللسانية، تمّام حسّان، عبد الرحمن الحاج صالح، التراث اللغوي العربي، نقد الحصيلة العربية.

Résumé:

Les écrits traitant de la linguistique arabe contemporaine recèlent, sous leurs multiples aspects, une vision spécifique de l'héritage linguistique et portent en eux une interrogation sur l'influence exercée par les méthodes linguistiques occidentales. Ce constat a généré de multiples opinions et attitudes qui se manifestent dans différentes approches qui tentent de représenter ces questionnements concernant la langue arabe, sous une forme nouvelle, adaptée au contexte contemporain.

Ces écrits nécessitent une évaluation rétrospective incluant : un examen des résultats obtenus par la recherche arabe, une étude de l'orientation des chercheurs et de leurs contributions à la linguistiques arabe contemporaine ainsi qu'une lecture critique capable de remettre en question ces approches pour d'une part, bénéficier de leurs avantages, et d'autre part, remédier à leurs inconvénients.

Le présent travail de recherche a pour ambition d'atteindre cet objectif procédural par la présentation, l'analyse et la critique des travaux de deux linguistes : Tammam Hassan et Abderrahmane Hadj Salah, dont les apports dans le domaine de la linguistique ont été unanimement salués. Par conséquent, la présente recherche propose une tentative d'unification des travaux de ces chercheurs arabes dans ses diverses perspectives.

Mots clés : Linguistique arabe; Écriture linguistique; Tammam Hassan; Abderrahmane Hadj Salah; héritage linguistique arabe; Critique des résultats arabes.

Summary:

Contemporary Arabic linguistic writing wraps –within all its facets, a specific view about the linguistic heritage revolving around the issue of the influence exerted by the Western linguistic paradigms. This state of affairs has led to the generation of various views and attitudes towards this heritage. This is mostly manifest in some attempts to represent these issues in the Arabic language in a new guise so as to respond to the modern age spirit.

These linguistic writings in their own right need some retrospective evaluation that includes a review of the Arabic outcome concerning the linguistic writing, its owners' orientation and their contributions to modern linguistics in the Arab countries, as well as a critical reading able to re-set in question these attempts partly to benefit from its advantages and to remedy its inconveniences.

The present research work sets out to help attain this procedural goal through the presentation, analysis and criticism of the efforts of two linguists, namely: Tammam Hassan and AbderrahmaneHadj Salah, whose contributions in the field of linguistics are with one accord welcomed. Hence, this research targets primarily the unification of the Arabic efforts in its various perspectives.

Key Words: Arabic linguistics; linguistic writing; Tammam Hassan; AbderrahmaneHadj Salah; Arabic linguistic heritage; criticism of Arabic outcomes.